الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية
تخصص: ابداع و مقاولاتية

أطروحة نيل شهادة دكتوراه علوم

تقييم استراتيجية الحد من الفقر في الجزائر من خلال الابداع الاجتماعي و المقاولاتية الاجتماعية
ـ دراسة حالة ولاية تلمسان ـ

من إعداد الطالبة :
مدوري سمير

تحت إشراف:
ا.د. مليكي سمير بهاء الدين

أعضاء لجنة المناقشة

أ. د. سماحي أحمد - أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د.مليكي سمير بهاء الدين - أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د.بن سعيد محمد - أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
د. فروانة حازم - أستاذ محاضرأ	جامعة تلمسان	ممتحنا
د. بن بوزيان محمد - أستاذ محاضرأ	المدرسة العليا للمناجمنت تلمسان	ممتحنا
د. اوبختي نصيرة - أستاذة محاضرة أ	المركز الجامعي مغنية	ممتحنة

السنة الجامعية
2020- 2021

الاهداء

إلى روح أمي الطـاهـرة

إلى والدي أطال الله في عمره

كلمة شكر

ان الحمد لله حمدا كثيرا والشكر لله شكرا عظيما الذي أنعم عليّ بالتوفيق بإنجاز هذا العمل ليضاف إلى ميادين البحث العلمي، ويطيب لي عرفانا بالجميل أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان إلى أولئك الذين وقفوا بجانبي طوال فترة دراستي ولم يبخلوا علي بمساعدة أو إرشاد أو توجيه، وأخص بالذكر أستاذي المشرف الدكتور "مليكي سمير بهاء الدين" على كرم المعاملة التي ابداها لي و على التوجيهات و المساعدات القيمة طيلة إشرافه على إعداد هذا البحث.

وأتقدم بوافر التقدير وعظيم الامتنان للجنة المناقشة الأفاضل الذين شرفوني بقبول مناقشة هذه الرسالة ودورهم في إثرائها من علمهم وخبرتهم ، وإلى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية بجامعة تلمسان.

و عرفاني الأكيد إلى كل زملائي الذين كانوا عونا لي وزرعوا التفاؤل في دربي، دون نسيان تشجيعاتهم المتواصلة وحرصهم الدائم على إتمام هذه الأطروحة فلهم منى كل الشكر و التقدير .

وكما أتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم لي يد المساعدة وساهم سواءً من قريب أو بعيد في انجاح هذه الدراسة.

شـــــــكـــــرا

لـــــكـــــم جـمـــيـعـــا

فهرس المحتويات:

الإهداء	**أ**
كلمة شكر	**ب**
فهرس المحتويات	**ج**
فهرس الجداول	**ح**
فهرس الأشكال	**ك**
المقدمة العامة	**01**
*** الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للفقر ***	
المبحث الاول : مفاهيم الفقر و نظرياته	**22**
المطلب الأول : مفاهيم أساسية لظاهرة الفقر.	**22**
1. لغة	**22**
2. اصطلاحا.	**22**
المطلب الثاني : خصائص ظاهرة الفقر.	**27**
1. خصائص اقتصادية .	**27**
2. خصائص مادية.	**28**
3. خصائص اجتماعية.	**29**
المطلب الثالث : نظريات ظاهرة الفقر.	**32**
1. النظرية النقدية للدخل .	**32**
2. النظريات الغير نقدية .	**34**
المبحث الثاني : قياس الفقر و عدم المساواة و مؤشراتهما.	**37**
المطلب الأول : تفسير أهم مقاييس الفقر.	**37**

1. عملية تحديد المؤشرات.	**38**
2. كيفية تحديد خطوط الفقر.	**38**
3. تحديد مقاييس الفقر.	**41**
المطلب الثاني : تفسير أهم مقاييس عدم المساواة.	**49**
المطلب الثالث : مؤشرات بديلة لقياس الفقر .	**57**
المبحث الثالث : الفقر في الجزائر	**66**
المطلب الأول: مفهوم الفقر في الجزائر.	**66**
1. جذور الفقر في الجزائر.	**67**
2. مميزات الفقر في الجزائر.	**69**
المطلب الثاني: أسباب و محددات الفقر في الجزائر.	**70**
1. أسباب و عوامل تفشي الظاهرة	**70**
2. محددات الفقر في الجزائر.	**72**
المطلب الثالث: السياسات و البرامج المتبعة للحد من الفقر في الجزائر.	**75**
1. السياسات الاقتصادية لمكافحة الفقر في الجزائر.	**75**
2. السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر في الجزائر.	**82**
***الفصل الثاني: الإبداع الاجتماعي ***	
المبحث الاول : أدبيات عامة حول الابداع .	**89**
المطلب الأول :تحديد مفهوم الابداع.	**89**
1. لغة	**89**
2. اصطلاحا	**90**
المطلب الثاني: أنواع الابداع.	**96**

1. من حيث الطبيعة	**96**
2. من حيث التأثير في السوق	**97**
3. من حيث درجة التجديد	**100**
المطلب الثالث: مختلف نماذج العملية الابداعية	**101**
المبحث الثاني : ماهية الابداع الاجتماعي .	**107**
المطلب الأول :مفهوم الابداع الاجتماعي .	**107**
المطلب الثاني:أهمية الابداع الاجتماعي – خصائصه و أبعاده .	**110**
المطلب الثالث:مجالات الابداع الاجتماعي و أثره.	**116**
1. الابداع الاجتماعي المتمركز على الفرد.	**116**
2. الابداع الاجتماعي موجه نحو المجتمع.	**117**
3. الابداع الاجتماعي للشركات أو المؤسسات.	**120**
4. أثر الابداع الاجتماعي	**122**
*** الفصل الثالث: المقاولاتية الاجتماعية ***	
المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للمقاولاتية .	**126**
المطلب الأول :مفهوم المقاولاتية.	**126**
1. مفهومها.	**126**
2. تطورها التاريخي .	**131**
المطلب الثاني: خصائص وأبعاد المقاولاتية .	**133**
1. خصائصها.	**133**
2. أبعادها .	**135**
المطلب الثالث: الأثار الاقتصادية و الاجتماعية للمقاولاتية.	**137**

1. أثار اقتصادية.	**137**
2. أثار اجتماعية.	**139**
المبحث الثاني : المقاولاتية في الجزائر	**142**
المطلب الأول :الممارسة المقاولاتية في الجزائر .	**142**
1. المقاولاتية و المشاريع الصغيرة و المتوسطة.	**143**
2. المخططات و البرامج الوطنية لدعم المقاولاتية.	**146**
المطلب الثاني: أليات دعم المقاولاتية في الجزائر .	**147**
المطلب الثالث: أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي الجزائري.	**158**
المبحث الثالث: المقاولاتية الاجتماعية .	**168**
المطلب الأول: تعريف المقاولاتية الاجتماعية و موضوعها.	**168**
1. تعرف المقاولاتية الاجتماعية.	**168**
2. موضوع المقاولة الاجتماعية.	**171**
3. تعريف المقاول الاجتماعي.	**172**
المطلب الثاني: أهداف و أهمية المقاولاتية الاجتماعية	**175**
1. أهدافها.	**175**
2. أهميتها.	**176**
المطلب الثالث: مدارس المقاولاتية الاجتماعية و توجهاتها.	**178**
1. مدارس المقاولاتية الاجتماعية.	**178**
2. توجهات و تطور المقاولاتية الاجتماعية.	**178**
3. أفاق و معوقات مشاريع المقاولاتية الاجتماعية.	**179**

*الفصل الرابع: الدراسة الميدانية *	
المبحث الاول : الاطار المنهجي للدراسة	**183**
المطلب الأول: منهجية الدراسة.	**183**
المطلب الثاني: تشخيص مجتمع الدراسة.	**184**
المطلب الثالث: طرق و أدوات تجميع معلومات الدراسة .	**189**
المبحث الثاني : الخصائص السوسيو–اقتصادية لولاية تلمسان	**193**
المطلب الأول: خصائص ديموغرافية.	**193**
المطلب الثاني: خصائص اجتماعية.	**196**
1. السكن و التهيئة العمرانية	**196**
2. الصحة	**198**
3. التعليم	**203**
المطلب الثالث: خصائص اقتصادية.	**209**
1. الفلاحة.	**209**
2. الصناعة.	**215**
3. السياحة.	**218**
المبحث الثالث: عرض النتائج و مناقشة الفرضيات	**220**
المطلب الأول: المعالجة الاحصائية الأولية	**220**
المطلب الثاني:عرض النتائج الاحصائية الوصفية	**229**
المطلب الثالث: مناقشة الفرضيات	**239**
الخاتمة العامة	**243**
قائمة المراجع	**246**

فهرس الجداول:

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01: يمثل خصائص مؤشر F.G.T.	**47**
الجدول رقم 02 : يمثل بنية MPI	**61**
الجدول رقم 03 : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من(2015- 2019).	**159**
جدول رقم 04 : التغيرات في القيمة المالية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة من سنوات (2015- 2019)	**161**
جدول رقم 05 : تعداد مناصب الشغل في المشاريع الصغيرة و المتوسطة بين سنوات (2015- 2019).	**164**
جدول رقم 06 : يمثل البلديات الواجب ترقيتها في ولاية تلمسان.	**186**
جدول رقم 07 : يمثل البلديات الحدودية في ولاية تلمسان	**186**
جدول رقم 08 : يمثل البلديات الحدودية في ولاية تلمسان	**186**
جدول رقم 09 : يمثل البلديات الجبلية في ولاية تلمسان.	**187**
جدول رقم10 : يمثل البلديات السهبية في ولاية تلمسان	**187**
الجدول رقم 11: يمثل التطور العام للسكان الى غاية 2019/12/31.	**193**
الجدول رقم 12 : يمثل عدد السكنات الموزعة بمختلف الصيغ الى غاية 2019/12/31.	**196**
الجدول رقم 13 : يمثل توزيع الهياكل القاعدية الصحية حسب البلديات و المؤسسات في ولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31	**199**
الجدول رقم 14 : يمثل توزيع الإطارات الطبية التابعة للقطاع العمومي لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31	**201**

الجدول رقم 15 : يمثل توزيع الإطارات الشبه الطبية التابعة للقطاع العمومي لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31	**202**
الجدول رقم 16: يمثل وضعية القطاع التربوي لولاية تلمسان بمختلف أطواره الى غاية 2019/12/31	**204**
الجدول رقم 17: يمثل أرقام و نسب ظاهرة التسرب المدرسي لولاية تلمسان بمختلف أطواره الى غاية 2019/12/31	**205**
الجدول رقم 18 : يمثل وضعية محو الأمية لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31	**207**
الجدول رقم 19: يمثل وضعية التكوين المهني لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31.	**207**
الجدول رقم 20: يمثل مؤشرات التعليم العالي لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31.	**208**
الجدول رقم 21 : يمثل توزيع الأراضي للموسم الفلاحي 2018 /2019 لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31	**210**
الجدول رقم 22: يمثل كمية الانتاج لخمس مواسم الفلاحيّ لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31.	**211**
الجدول رقم 23 : يمثل عدد رؤوس الماشية لخمس سنوات لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31.	**212**
الجدول رقم 24: يمثل كمية المنتوج الحيواني لخمس سنوات لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31.	**213**
الجدول رقم 25: يمثل توزيع المناطق الصناعية لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31.	**216**
الجدول رقم 26 : يمثل توزيع النشاطات لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31.	**217**
جدول رقم 27 : يوضح تطور تعداد اليد العاملة لولاية تلمسان(2013-2019).	**221**
جدول رقم 28: يوضح تطور معدلات البطالة لولاية تلمسان.	**222**
الجدول رقم 29: يمثل تطور معدل التشغيل لولاية تلمسان حسب القطاعات الانتاجية الى غاية 2019/12/31	**223**

الجدول رقم 30: يمثل تطور معدل التشغيل لولاية تلمسان حسب السنوات الى غاية 2019/12/31	**225**
جدول رقم 31: يوضح توزيع معدلات التشغيل حسب وكالات الدعم لولاية تلمسان.	**226**
جدول رقم 32: يوضح مقارنة معدلات البطالة مع معدلات التشغيل لولاية تلمسان من 2013-2019	**227**
جدول رقم 33: يوضح عدد مناصب الشغل في برامج عقود ما قبل التشغيل لولاية تلمسان من 2013-2019	**228**
جدول رقم 34 : يوضح تقييم متوسطات لعدد المشاريع / معدل التشغيل / عدد مناصب الشغل حسب وكالات الدعم في الفترة 2013-2019 .	**230**
جدول رقم 35: يوضح تقييم متوسطات لعدد المشاريع / معدل التشغيل/ عدد مناصب الشغل حسب السنوات في الفترة 2013-2019 .	**231**
جدول رقم 36: يوضح تقييم متوسطات لعدد المشاريع / معدل التشغيل/ عدد مناصب الشغل حسب النشاط في الفترة 2013-2019 .	**232**
جدول رقم 37 : تحليل التباين الأحادي عدد المشاريع/ عدد مناصب الشغل/ معدل التشغيل و القطاعات الإنتاجية	**234**
جدول رقم 38 : تحليل التباين الأحادي عدد المشاريع/ عدد مناصب الشغل/ معدل التشغيل و وكالات الدعم	**235**
جدول رقم 39 : الارتباط الخطي بين عدد المشاريع/ وعدد المناصب	**236**
جدول رقم 40 : الارتباط الخطي بين عدد المشاريع/ نسبة التشغيل .	**236**

فهرس الأشكال:

عنوان الأشكال	الصفحة
الشكل رقم 01 : يوضح خصائص ظاهرة الفقر.	**32**
الشكل رقم 02 : يمثل منحنى لورنز .	**52**
الشكل رقم 3 : مراحل تطور الآداء التقني	**98**
الشكل رقم 4 : دورة ال "ديمنق" .	**99**
الشكل رقم 05 : نموذج الدفع العلميScience-Push	**102**
الشكل رقم 6 : سحب الطلب Demand-Pull	**103**
الشكل رقم 7 : نموذج الاقتران	**104**
الشكل رقم 8 : Chain – linked	**105**
الشكل رقم 09 : الأعمدة البيانية توضح المقارنة بين أعداد المشاريع للفترة ما بين 2015-2019	**160**
الشكل رقم 10 : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2016- 2019.	**161**
الشكل رقم 11 : يمثل الأعمدة البيانية توضح المقارنة بين أعداد المشاريع للفترة ما بين سنوات 2015-2019.	**162**
الشكل رقم 12 : تغيرات نسبة التطور في القيمة المالية للمشاريع.	**163**
الشكل رقم 13 : تعداد مناصب الشغل في المشاريع الصغيرة و المتوسطة بين 2015-2019	**165**
الشكل رقم 14 : التطور النسبي لمعدل الشغل في المشاريع الصغيرة و المتوسطة بين 2015-	**166**

2019	
الشكل رقم 15 : أعمدة بيانية لنسب التطور كل من عدد المشاريع، القيمة المالية ، معدل التشغيل بين 2015-2019	**166**
الشكل رقم 16 : يمثل موقع ولاية تلمسان على الخريطة الوطنية .	**185**
الشكل رقم 17 : خريطة ولاية تلمسان.	**185**
الشكل رقم 18 : يمثل التقسيم الاداري لولاية تلمسان.	**188**
الشكل رقم 19: يمثل أعمدة بيانية للتطور العام للسكان حسب نوع الجنس تبعا للإحصائيات الخمس	**194**
الشكل رقم 20 : يمثل أعمدة بيانية للتطور العام للسكان تبعا للاحصائيات الخمس.	**194**
الشكل رقم 21 : يمثل هرم بياني لمختلف الفئات العمرية المكونة لسكان الولاية .	**195**
الشكل رقم 22: يمثل رسم بياني للتطور الحظيرة السكنية تبعا للإحصائيات الخمس.	**197**
الشكل رقم 23 : يمثل رسم بياني لمختلف الصيغ السكنية المنجزة تبعا للإحصائيات الخمس.	**197**
الشكل رقم 24 : يمثل أعمدة بيانية لكمية الانتاج لخمس مواسم الفلاحية لولاية تلمسان الى غاية 2020/12/31	**211**
الشكل رقم 25 : يمثل أعمدة بيانية لعدد رؤوس الماشية لخمس سنوات لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31	**213**
الشكل رقم 26 : يمثل أعمدة بيانية لكية المنتوج الحيواني لخمس سنوات لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31	**214**
الشكل رقم 27: يمثل توزيع الوحدات الصناعية على خريطة ولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31.	**128**
الشكل رقم 28 : يمثل تطور تعداد اليد العاملة لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31	**221**

الشكل رقم 29: يمثل تطور نسبة البطالة لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31	**222**
الشكل رقم 30: يمثل تطور معدل التشغيل لولاية تلمسان حسب القطاعات الانتاجية الى غاية 2019/12/31	**224**
الشكل رقم 31: يمثل تطور معدل التشغيل لولاية تلمسان حسب السنوات الى غاية 2019/12/31	**225**
الشكل رقم 32 : يمثل توزيع معدلات التشغيل لولاية تلمسان حسب وكالات الدعم.	**226**
الشكل رقم 33 : يمثل مقارنة معدل البطالة مع معدل التشغيل لولاية تلمسان.	**227**
الشكل رقم 34 : يمثل عدد مناصب الشغل في برامج عقود ما قبل التشغيل لولاية تلمسان من 2013-2019	**228**

المقدمة العامة

إن التطور الهائل المسجل في العالم على جميع الأصعدة في الآونة الأخيرة ، و السعي المستمر للدول لبلوغ أعلى المراتب في التصنيفات العالمية منها السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية ، و حرص صناع القرار في مختلف دول العالم على المشي قدما لتطبيق سياسات ومخططات انمائية تدعم و تقوي اقتصاداتها ، وبالرغم من كل هذه الجهود المبذولة الا أن مشكلة الفقر تبقى المعضلة الصعبة التي تؤرق معظم سياسات و اقتصاديات دول العالم ان لم تكن كلها.

ان مشكلة الفقر ليست مشكلة وليدة العصر ، و انما هي مشكلة قديمة قدم البشرية ، ناقشتها عدة أمم و أديان فهي تأخذ أشكالا مختلفة حسب المكان و الزمان نظرا لتأثرها بالموروث التاريخي كالحروب ، السياسات الاستعمارية ، الأزمات ، و انعدام الأمن و حتى بالمخاطر المناخية كالكوارث الطبيعية و الجفاف ...الخ، الأمر الذي صعب من تصنيف طبيعة المشكلة و ظبط مفهومها، لتكون بهذا ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد تستحوذ على اهتمام كبير و متابعة مستمرة من قبل الخبراء و الباحثين و صناع القرارات، بحيث كانت و لازالت موضوع نقاش العديد من الدراسات و الأبحاث و كذلك محور جل الخطابات السياسية.

ان حرص كل من السياسيين و الاقتصاديين و الاجتماعيين على فهم و معالجة الفقر لم يأت محض الصدفة وانما تفاديا للمشاكل العويصة و الأضرار الخطيرة الناجمة على انتشاره في الأوساط الاجتماعية اضافة على قدرته في زعزعة الأمن و الاستقرار الداخلي في الدولة و في العالم، مما ساهم في تضافر و مضاعفة الجهود المبذولة من قبل العديد من المنظمات الدولية و العالمية ، وتبنيها المشكلة و سعيها جاهدة وراء ايجاد حلول و وضع مخططات وبرامج انمائية تصبو من خلالها التخفيف من الظاهرة و

العمل على الحد منها كبرنامج الأمم المتحدة الانمائي الذي نتج عليه انخفاض ملحوظ من حصة الفقر ، و كذلك برامج اليونيسيف و اليونسكو مثل برنامج توفير الغذاء بشكل مستمر، هذا من جهة المنظمات الانسانية ، و من جهة أخرى و على نفس الخطوات هذه سارت المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي اللذان ناشدا في برامجهم الدول الفقيرة على التركيز على التكيف الهيكلي ، و صوبت كل أبحاثها على التعمق في فهم الظاهرة و دراستها من كافة الجوانب : مسبباتها ، خصائصها، محدداتها ، مقاييسها ، مؤشراتها ، و الحد منها،

و بالرغم من كل هذا يظل الفقر من اصعب التحديات التي تواجه المجتمعات و العالم، نظرا لطبيعته المتغيرة التي تموه أقوى الدول ، فلم يبق مفهومه مقتصر على الاحتياج و نقص الموارد(الدخل ، الاستهلاك) و قلة الغذاء وضعف التعليم و الصحة ، بل تخطى كل هذا ليأخذ مفاهيم أكثر حداثة كعدم المساواة ، تقييد الحريات، الاستبعاد الاجتماعي ، التهميش ، مناطق الظل و غيرها من المصطلحات الدخيلة التي تدعو في مجملها للتمييز و العنصرية و خلق الطبقية بين أفراد المجتمع الواحد ما يساهم في اشعال فتيلة ضرب أي استقرار سواء أمني ، اقتصادي ، اجتماعي ، و بهذا تعود قضية الفقر للطرح مجددا أمام الرأي العام المحلي و الدولي لتأخذ أبعادا أخرى لم يسبق و أن عولجت من قبل، و بالتالي ينبغي على كل الدول الالتزام أكثر و حمل على عاتقها مسؤولية مواجهة هذه الظاهرة ، من خلال العمل الدؤوب على سيطرة و احتواء مسبباتها، و تجنيد كل مؤسساتها الخاصة و العامة ، المحلية و الدولية ، للتكتل و السعي من أجل وضع حد لها، و الاستفادة من تجارب دول أخرى عانت من نفس المشكل و استطاعت معالجته مثل : الصين ، سنغافورة ، ماليزيا ، فيتنام و

بنغلادش هذا بانتهاج و تدعيم سياسات تنموية و خلق الفرص الجديدة لدمج الفقراء في دائرة الانتاج (توفير مناصب الشغل ، تمويل المشاريع المصغرة)، و تقوية الروابط الاجتماعية و الانسانية ، و الاستثمار في الفكر البشري بتدعيم البحث و التطوير، و العمل على تقريب الحكومات من المواطن البسيط ، و نشر الشفافية و محاربة الفساد المالي و الاداري ، و الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات و كل هذه الاصلاحات تندرج تحت فكرة تمكين الفقراء و دمجهم في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية و السياسية. ففي غضون 40 سنة استطاعت هذه الدول تجاوز مشاكلها الداخلية و بناء اقتصاد قوي ينافس اقتصاد القوى العظمى ، و التخلص من التبعية .

لذا تشهد البيئة الاقتصادية اليوم عملية تحويل جذري من حيث تأثير بعض القوى ، فالانتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وارتفاع المستوى العام للمعرفة و الاهتمام بعمليات البحث و التطوير ينعكس على استقرار المحيط الاقتصادي فيجعله أكثر حركية مما يعمل على دمج هذه التغيرات و القوى في الأنظمة و البرامج الانمائية للحد من الفقر و لتدعيم قوة المنافسة ، خلق الموارد ، تشجيع المقاولاتية و الابداع من أجل تطبيق طرق وممارسات و تقنيات جديدة تمكن من تحسين الآداء و جودة المنتجات و الخدمات ، الشيء الذي يضمن لها التميز و الازدهار.

ان المقاولاتية و الابداع هما الركيزتين الأساسيتين للحد من ظاهرة الفقر و لخلق الفرص و لزيادة المنافسة بين الدول لأنهما يؤثران على قدرتهم في الحفاظ على الفعالية و تطوير مهاراتهم الاقتصادية و التكنولوجية ، فلهما دور هام لضمان سيرورة المنظمات و تقدمها و المساهمة على التكيف مع التغييرات المتعددة وبالتالي مواجهة التحديات بجميع أنواعها و على رأسها الفقر.

تعد كل من جمهورية الصين الشعبية و الولايات المتحدة الأمريكية القوتان الاقتصاديتان اللتان يتداولان على منصب الصدارة من حيث نمو أعمالهم المقاولاتية و هذا حسب التقارير السداسية و السنوية لمنظمة التجارة العالمية، و اهتمام هاتان الدولتان بمشاريع المقاولاتية لم يأت اعتباطيا أو خططا بديلة مستعجلة و انما جاء على تخطيط مسبق للمدى القريب و البعيد و العديد من الأبحاث و الدراسات الاستراتيجية الهادفة الي دعم و تنمية الاقتصاد من أجل الاستثمار في الطاقات البشرية الهائلة التي يمتلكانها ، لانعاش ميزانها التجاري و ميزان مدفوعاتها.

و لم تبق المقاولاتية مقتصرة على الصين و الو.ا.م.الأ فقط ، و انما أصبحت حجر الزاوية لمعظم اقتصادات الدول المتقدمة ، و القاعدة الصلبة لبناء اقتصادات الدول النامية و هذا نظرا لدورها الفعال في تغيير و تحسين وضعية المجتمعات سواءا من الناحية المادية التي تتمثل في التنمية الشاملة ،خلق أسواق جديدة ، جذب المستثمرين ،تنشيط حركة التبادل التجاري ، محاربة البطالة (خلق الفرص، استقطاب اليد العاملة) و بالتالي التقليل و الحد من الفقر و من الناحية المعنوية بتحقيق الرفاهية للأفراد، و التنمية البشرية.

ان الوصول للريادة و تحقيق الأهداف المرجوة و تذوق طعم النجاحات لا يمكن أن يتحقق إلا اذا وجد ابداع و تميز، بحيث يعتبر هذا الأخير أصل كل نشاط و أحد أهم الدعائم التنافسية، التي تقوم على أساس تقديم الجديد وتحقيق القيمة المضافة لخلق الانفراد ، بما يخدم و يلب الاحتياجات المتوقعة و الضمنية للدول ، ويشمل الابداع كل القطاعات فهو يتوافق مع المحيط المؤسساتي ليترجم بذلك الوضعية الحقيقية للاقتصاد من حيث تناسق الهياكل وكفاءة الأداء وجودة الخدمات و المنتجات.

ولهذا كان مصدر اهتمام العديد من الأبحاث والدراسات التي سعت الإبداع في مختلف التخصصات ، التكنولوجي ، التجاري ، الاداري ، الاقتصادي ،و الاجتماعي الذي أصبح مركز اهتمام عدة دول .

أما اقليميا و على عكس، هذه الدول التي استطاعت تحدي الفقر و تكريس روح المقاولاتية و الابداع في اقتصادها من اجل تحقيق مكاسب تنموية و الدخول في غمار العولمة و التكنولوجيات لضمان الاستقرار و الأمن و العيش الحسن لشعوبها تبقى الدول الافريقية تسجل أعلى مستويات الفقر ، البطالة ، سوء التعليم، تدهور القطاع الصحي، انعدام الأمن، قلة الصناعة، تهميش الزراعة ، الفساد المالي و الاداري ، تقييد الحريات ، الاقصاء الاجتماعي... و غيرها .

ان جميع هذه المؤثرات تسببت في تراجع الدول الافريقية الى المراتب الاخيرة في تصنيفات التنمية العالمية، بالرغم من تكاتف المجهودات والاهتمام الاقليمي و الدولي من أجل النهوض بالقارة السمراء لما تحتويه من طاقات بشرية هائلة و ثروات طبيعية ثمينة كبقية الدول النامية في شرق آسيا و أمريكا اللاتينية. فتأسست منظمات اقليمية افريقية هدفها الوحيد بناء افريقيا جديدة بعيدة عن الصراعات القبلية و المشاكل الاجتماعية ،تتمثل هذه المنظمات في : منظمة الوحدة الأفريقية ، (الايكواس) ، (الايموا) ، الاتحاد الأفريقي و غيرها من المنظمات المحلية الرسمية و الغير رسمية . حيث سطرت كل منظمة مجموعة من البرامج و الخطط الانمائية لانعاش الاقتصاد الافريقي و تغيير مساره من اقتصاد ضعيف دائم العجز الى اقتصاد قوي يسجل معدلات نمو محفزة و كذلك بالترويج على الاستثمار في

افريقيا كونها سوق خصب يستقطب المستثمرين الأجانب ، مما يساعد على خلق الفرص كبرامج مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا– النيباد.

ان التفاوت في قدرات و مداخيل الدول الافريقية شكل منعرجا خطيرا على مسار تطبيق سياسات و برامج المنظمات الدولية ، كالبرنامج التنموي لمنظمة الأمم المتحدة الذي يعتمد على تبرع الدول الصناعية بنسبة من مداخيلها لتمويل مشاريع في الدول الافريقية الفقيرة، بحيث يعد هذا البرنامج من أنجع برامج الحد من ظاهرة الفقر في العالم لأن من خلاله استطاعت العديد من الدول التحكم في تفشي الظاهرة و تخطيها كرواندا ، في حين لم يحقق أي تقدم في دول أخرى .

ان التجربة الرواندية في تخطي الفقر في افريقيا يجب أن تدرس في مقاييس الاقتصاد و لابد من ان تكون مرجعا اقتصاديا لا يستهان به حيث استطاعت جمهورية رواندا الخروج من المجاعة و الفقر لتصبح سنة 2016 أولى الدول الافريقية جذبا لرجال الاعمال وفقا لتقرير السوق الافريقية المشتركة، بعدما كانت مجرد حطام دولة بعد الحرب الأهلية التي نشبت فيها بين قبيلتي " الهوتو" و "التوتسي" من اجل السلطة راح ضحيتها أكثر من مليون شخص ، فبالرغم من هذه النزعة القبائلية ،و كذلك الموقع الجغرافي الصعب الذي لا يساعد لانعدام الساحل، التلال الوعرة ، محاطة بدول تعاني الفقر منذ عقود ، الا أن الحكومة و صناع القرار فيها رفضوا هذه الوضعية البائسة التي تجرد الفرد من أدنى متطلبات العيش المريح كالأمن و الغذاء و الصحة ...الخ و أدركوا ان الفرد هو اكسير النجاح، فوضعوا خطط و برامج تدعم التنمية الفكرية لاستغلال الطاقة البشرية و الاستثمار في القطاعين

السياحي و الزراعي ليسجلان القوة الاقتصادية للدولة، الجدية في محاربة الفساد، تخصيص ميزانية الدولة للتعليم و الصحة.

فبهذه الجهود احتلت رواندا المرتبة 07 عالميا من حيث النمو الاقتصادي، و المرتبة 22 من حيث المقاولاتية و حقق قطاع السياحة وحده نحو 43% من الدخل الاجمالي، و صنفت الامم المتحدة عاصمتها "كيغالي" كأجمل مدينة في افريقيا سنة 2015 .

اقرت رواندا سنة 2018 الغاء جميع التأشيرات المسبقة للدخول الى أراضيها سعيا لتنشيط القطاع السياحي و رفع عدد السياح تحت شعار"زوروا رواندا– Visit Rwanda Now" المسجل على أقمصة لاعبي نادي آرسنال الانجليزي لتكون أحد أهم ممولي الدوري الانجليزي الممتاز Premier League لسنة 2019/2018.و من أهم برامجها التنموية للحد من الفقر "برنامج مليون فقير" الذي اعتمدته منذ 20 سنة، يهدف الى القضاء على مليون فقير سنويا لتحتفل بنجاحه أواخر سنة 2020 . و تضاعف متوسط دخل الفرد ثلاث مرات بسبب الانتعاش الاقتصادي ، و بهذا تكون رواندا قد قطعت شوطا كبيرا في الحد من مشكلة الفقر في افريقيا و نموذجا يحتذى به في كيفية النهوض و بناء اقتصاد افريقي حر يقوم على المقاولاتية و العزيمة و الاصرار فالنجاح ليس وليد الصدفة.

اما وطنيا ، فالجزائر جزء لا يتجزأ من افريقيا فهي احدى أهم و أكبر دولها ، و هي رابع مصدر للغاز الطبيعي في العالم ، و ثالث دولة منتجة للنفط في افريقيا، تتمتع بثروات طبيعية أخرى هائلة مثل : الفوسفات ، الحديد ، الذهب ، تمتلك موقع جغرافي استراتيجي و شريط ساحلي يسهل من

مهام التجارة الخارجية و التبادل التجاري، لديها طاقات بشرية هائلة، موروث ثقافي و سياحي غزير و متنوع ، مناخ معتدل ، و تنوع في التربة . و بالرغم من كل هذه المميزات الجوهرية المادية و المعنوية التي لو اجتمعت في دولة أخرى لكانت أكبر قوة اقتصادية ، الا ان الجزائر تعانى من مشاكل اقتصادية و اجتماعية جمة ، كالفقر ، البطالة ، التضخم ، تدنى المستوى الصحي و التعليمي ، ضعف النظام الاقتصادي ، انخفاض القدرة الشرائية ، انتشار الفساد ..الخ.

ان وضعية الاقتصاد الجزائري إبتداءا و كذلك عدم الاستقرار الامني في تلك الفترة (العشرية السوداء) الذي ساهم في التوزيع العشوائي للسكان الذي أدى الى تفاقم مشكلة الفقر وازدياد عدد الفقراء. فعملت الحكومات جاهدة بالتنسيق و التعاون مع منظمات دولية (الأمم المتحدة، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) على طرح مجموعة من البرامج التنموية للنهوض بالاقتصاد الوطني و خلق الاستقرار الاجتماعي و تحسين المستوى المعيشي للأفراد، و خاصة بعد الاعتراف بالفشل الذريع لنظام التخطيط المركزي في تسيير الاقتصاد، في الندوة الوطنية الاولى لمحاربة الفقر في الجزائر سنة 2000.

خصصت الجزائر مبالغ مالية جد ضخمة لانجاح برامج الاصلاحات التي أقرتها لانعاش الاقتصاد الوطني لتكون احدى الآليات الفعالة اللازمة لتشجيع التنمية، و تمكين الفقراء بغية في تهيئة قاعدة اقتصادية صلبة تهتم بالافراد، و بناء نظام اقتصادي مرن بعيدا عن قطاع المحروقات، و تقوية القطاع الصناعي و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و تفكير الدولة في سياسة التطهير الاقتصادي للمؤسسات العاجزة، مما أدى الى تدهور الوضعية الاجتماعية للمواطن الجزائري جراء تدني قيمة الدينار و ارتفاع الأسعار و انتشار البطالة .

و في ظل هذه الأزمة و التحولات وجد الاقتصاد الجزائري نفسه مجبرا على مسايرة هذه الوضعية المفروضة لأنها تتأثر أكثر فأكثر بالتحديات الجديدة بالنظر لمحدودية إمكانياته مقارنة بالاقتصاديات الخارجية ،. ولهذا أصبحت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية تسعى الى تأمين مستقبلها وتجاوز عقباتها بانتهاج الإبداع داخليا بالبحث والتطوير و بتحسين جودة منتجاتها بالاعتماد على كل مواردها وإمكانياتها وخارجيا بانتهاج المقاولاتية لتسويق منتجاتها و فتح السوق الداخلية و خلق مكانة للمنتج المحلي .

و على هذا الأساس عرف موضوع الابداع و المقاولة ، و تشير نتائج عدة تقارير اقتصادية ودراسات، أن الابداع و المقاولاتية أصبحن من أهم دعائم النمو و الاقتصاد، و وجودهما هو الذي يفرق بين نمو مختلف الاقتصاديات .لكن وعلى الرغم من أهميتهما ومدى مساهمتهما في ازدهار الاقتصاد، إلا أن نسبتهما في الجزائر ليست بالمشجعة، بالرغم أنه وفي الآونة الأخيرة نلاحظ ارتفاعا محسوسا لنسبة الابداعات و المقاولانية في بلادنا، إلى أن هذا لا يكف وبعيدا جدا لنقارنه بالانجازات التي حققت في البلدان الغربية أو حتى العربية .وكما أوردته الإحصائيات باختلافها، فالمقاولاتية تستقطب بشكل أكبر في ظل انفتاح الأسواق مما زادت حدة التنافس، وأصبح البقاء للمؤسسات الأقوى التي تفرض وجودها من خلال قيامها بالإبداع وخلق القيمة وابتكار الطرق التسييرية المناسبة، والتي تعتمد بشكل أكبر على مدى امتلاك رأس المال الفكري أكثر منه المادي . و من خلال ما سبق، نكون قد أبرزنا

الاطار العام لدراستنا و المتمثل في التكامل الذي يخلقه الابداع الاجتماعي و المقاولاتية الاجتماعية للنهوض بالنظام الاقتصادي و و الوضع الاجتماعي ولتقليص و الحد من ظاهرة الفقر.

1. اشكالية الدراسة :

من خلال ما تقدم تتبلور الإشكالية التي سنحاول الإجابة عليها من خلال الدراسة والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما مدى مساهمة الابداع الاجتماعي و المقاولاتية الاجتماعية في تحسين الوضعية الاجتماعية للفرد و الحد من الفقر ؟

وللإحاطة بالموضوع أكثر تمت تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

أ. ما هي أهم المقاييس و المؤشرات لقياس الفقر و كيف يمكن تشخيص الظاهرة ؟

ب. ما مدى تقييم الاستراتيجيات المنتهجة في الجزائر للحد من ظاهرة الفقر ؟

ج .ما هي أهمية الابداع الاجتماعي و المقاولاتية الاجتماعية في المجتمع؟

د .ما هو دور الابداع الاجتماعي و المقاولاتية الاجتماعية في دعم عجلة التنمية للاقتصاد الوطني؟

هـ. ماهي اهم المحددات التي تتحكم في نجاح أو فشل استراتيجية الابداع الاجتماعي و المقاولاتية الاجتماعية في المجتمع الجزائري؟

2. فرضيات الدراسة :

- و على الرغم من أن الجزائر حققت شوطا كبيرا من الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2015 ، الا أنها لازالت تعتمد على مصادر الدخل الريعي للقضاء على الفقر و البطالة فتنطلق الدراسة في محاولتها الاجابة عن الاشكالية من الفرضيات التالية :

- ✓ مساهمة الابداع الاجتماعي في تنويع الاقتصاد و خلق الفرص .
- ✓ تقليص الفقر في الجزائر يجب أن يميز بالمقاولاتية الاجتماعية و التي بدورها تعمل على امتصاص البطالة .

3. أهداف الدراسة :

إن لهذا الموضوع عدة أهداف وهي كما يلي:

- إبراز دور الابداع الاجتماعي و المقاولاتية الاجتماعية كخيار استراتيجي فعال في المجتمع، و بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية في تنمية مزاياها التنافسية وكذا في نشر ثقافة الابتكار و الخلق بين الأفراد و المؤسسات.
- معرفة الوضعية الاجتماعية في ظل التغيرات التي تحدث في السوق الوطنية.
- محاولة إثبات أن الابداع الاجتماعي و المقاولاتية الاجتماعية لهما دور فعال في الحد من ظاهرة الفقر و البطالة.
- دعم المكتبات بمرجع إضافي في هذا الموضوع.
- إبراز أهمية الإبداع الاجتماعي و المقاولاتية الاجتماعية ومكانتهما في مواجهة التحديات، فضلا عن المشاكل والعراقيل التي تواجههما في المجتمع الجزائري.

– تحديد مختلف الإمكانيات التي يجب تطويرها في المؤسسات الجزائرية للوصول إلى تحقيق إبداعات.

4. منهج الدراسة :

ولانجاح هذه الدراسة يتوجب علينا الاعتماد على منهج يتسنى لنا في اطاره القيام بعمليات الوصف والاحصاء وذلك بتحليل البيانات والمعلومات التي استطعنا تجميعها تحليلا يؤدي الى استخلاص العلاقة بين المتغيرات و تقديم تفسير ملائم لها.

ان المنهج الوحيد الذي يسمح لنا بالقيام بهذه الدراسة وتحقيق نتائج جيدة هو " المنهج الوصفي التحليلي" بحيث سوف نتبع طريقتين في ظل هذا المنهج وهما:

1 – طريقة وصفية لاعطاء نظرة على عدة مفاهيم، تعتمد على وسائل علمية متمثلة في مراجع عربية وأجنبية.

2– طريقة احصائية تعتمد على استخدام الوسائل والطرق الاحصائية، المتمثلة في برنامج احصائي لمعالجة البيانات.

3– المتغيرات و نموذج الدراسة : ان توصيف النموذج و صياغته هو أول خطوة من خطوات البحث القياسي عند محاولة دراسة أي علاقة سببية اعتمادية بين عدة متغيرات . اذ يتوجب صياغة هذه العلاقة بصورة رياضية ليتم الحصول على النموذج، ستتم دراسة الظواهر الاقتصادية بصورة تطبيقية، و يتطلب في هذه المرحلة من الدراسة القياسية الآتي :

– تحديد المتغيرات المعتمدة و المتغيرات التوضيحية التي ستظهر في النموذج.

– الشكل الرياضي للنموذج من حيث عدد المعادلات، و خصائصها سواءا أكانت خطية أم غير خطية .....الخ.

5. أسباب اختيار الموضوع :

إن الدوافع التي أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره يمكننا حصرها فيما يلي:

أ– الدوافع العلمية :

– التغيرات الحديثة في السوق الجزائرية و هذا بانتهاج الدولة سياسات تقشفية و ترشيد النفقات العمومية والذي يكون تأثيره مباشر على الوضعية الاجتماعية للمواطنين و كذلك وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها.

–الركود الملاحظ في أغلب المؤسسات الجزائرية والذي يعني زوالها في المستقبل القريب إذا لم تتماشى مع المعطيات الجديدة..

–البرامج الوزارية لدعم تطوير المؤسسات الاقتصادية .

–التوصية بالإبداع و المقاولاتية في المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها في خواتم الملتقيات الخاصة بالتحديات التي تواجه المجتمع الجزائري كالبطالة .

– الأهمية و التجدد المستمر في موضوع الإبداع و المقاولاتية .

– محاولة إبراز أهمية الإبداع الاجتماعي و المقاولاتية الاجتماعية و إعطاء طريقة صحيحة كوسيلة للتبني في المجتمع الجزائري.

- محاولة الربط ما بين كل من الابداع الاجتماعي و المقاولاتية الاجتماعية ، و أثر هذا الربط في صياغة استراتيجية رائدة، باعتبار أن هذه المفاهيم متلازمة للنمو الاقتصادي.

- قلة الدراسات والأبحاث المنجزة في هذا الموضوع كونه جديد على المؤسسات الجزائرية.

ب- الدوافع الذاتية :

- تخصصي في مجال الابداع و المقاولاتية كان السبب الأول في اختيار هذا الموضوع.

- محاولة توضيح بعض المفاهيم المختلفة التي يتم عادة الخلط فيما بينها.

- حداثة الموضوع و أهميته في المجتمع الجزائري و للمؤسسات الاقتصادية على وجه الخصوص.

- الاهتمام بهذا الموضوع أصبح على عاتق الأسرة العلمية من أساتذة وخبراء وباحثين من أجل إبراز أهميته في مدى نجاح المؤسسات الاقتصادية ، و المساهمة في الحد من الظواهر الاجتماعية كالفقر ، و البطالة .

6. الدراسات السابقة :

نتناول فيما يلي استعراضا للدراسات السابقة في مجال الحد من الفقر والمقاولاتية الاجتماعية، وفي محاولة الاستفادة منها قامت الباحثة بمراجعة للدراسات الأجنبية والعربية والجزائرية التي أتيحت لها والمرتبطة بموضوع البحث، وقامت بتصنيفها في عنصرين ينسجمان بقدر الإمكان مع متغيرات بحثها.

دراسة شاكر قبصي (2016) بعنوان: التحليل الاقتصادي للفقر في تونس: مقاربة نقدية ومتعددة الأبعاد.

approche :Analyse économique de la pauvreté en Tunisie monétaire et multidimensionnelle.

حاول الباحث في هذه الدراسة تحليل تطور الفقر وتحديد الفئات الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الأبعاد التي تساهم بشكل أكبر في تطور الفقر في تونس من خلال الاعتماد على مقاربة نقدي ومتعدد الأبعاد.

أظهرت النتائج المتحصل عليها في هذه أن درجة الفقر متعدد الأبعاد أعلى في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية، بغض النظر عن خطوط الفقر المختارة. وتبين المقارنة الإقليمية أن مناطق سيدي بوزيد والقيروان والقصرين والجنوب بها عدد أكبر من الفقراء مقارنة بمناطق تونس الكبرى والشمال الشرقي والوسط الشرقي.

يُظهر تحليل الفقر حسب المصدر الحاجة إلى زيادة التركيز على تحسين نوع السكن والصرف الصحي ونوعية السكنات ومعدل حيازة السلع المعمرة والراحة لتحسينها، ورفاهية الأسرة.

(Gasbi,2016,p247)

- دراسة الطيب وكي (2011) بعنوان: الآليات المؤسسية لعلاج ظاهرة الفقر في الاقتصاد الإسلامي

والنتائج المتوقعة لتطبيقها في الاقتصاد الجزائري

تناولت هذه الدراسة الآليات المؤسسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الإسلامي في علاج الفقر، والمتمثلة في مؤسسة الزكاة ومؤسسة الوقف، بالإضافة إلى الآليات الأخرى المكملة التي هي جزء من

الخصوصية الحضارية للإسلام، والمجتمع المسلم، كما تعرض الدراسة التجارب الحديثة لتطبيق الآليات الإسلامية، مع تقويم مستوى أدائها، ومدى قيامها بالدور المنوط بها.

وخلصت الدراسة إلى الارتباط الوثيق بين ظاهرة الفقر وعلاجه من جهة، والاقتصاد من جهة أخرى، وإلى تأثير دور الدولة في تفعيل هذه الآليات، وتبنِّيها بصورتها الصحيحة، وتقترح الدراسة مجموعة من الإجراءات والبرامج والسياسات الإسلامية، الكفيلة في حالة الأخذ بها إلى تفعيل دور مؤسسات الاقتصاد الإسلامي وآلياته، وإلى علاج العديد من المشكلات التي تعاني منها الأمة وفي مقدمتها ظاهرة الفقر.(وكي، 2011، ص 336).

- **الدراسات التي تناولت الابداع الاجتماعي والمقاولاتية الاجتماعية.**

- **دراسة محمد جابر عباس محمد، (2017) بعنوان: ريادة الأعمال الاجتماعية كأحد الآليات المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلي: دراسة مطبقة على رواد الأعمال الاجتماعية بمدينة أسوان.**

تهدف هذه الدراسة لتحديد دور ريادة الاعمال الاجتماعية كأحد الأليات المبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمعات المحلية بمدينة أسوان، أين اعتمد الباحث في دراسته على استبيان تم تطبيقه على 20 فرد من رواد الأعمال الاجتماعية بمدينة أسوان.

وتوصلت النتائج أن مشروعات الريادة الاجتماعية تستهدف تحقيق التنمية المستدامة محليا، وأن الاستمرارية المالية متطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، وأنه يتم تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مشروعات ريادة الأعمال التجارية.

كما تشير النتائج كذلك لوجود قواسم مشتركة بين ريادة الأعمال الاجتماعية وطريقة تنظيم المجتمع من حيث كليهما تستهدفان احداث التغير المجتمعي، وأنهما تشتركان في اعتمادهما على الأفراد والاحتياجات المجتمعية، وأن كلتاهما تسعى لمساعدة السكان والمجتمعات المحلية بشكل إيجابي.(عباس، 2017).

- **دراسة عدمان مريزق، عدمان محمد(2015) بعنوان: المقاولاتية المسؤولة اجتماعيا– دراسة استكشافية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية–**

اعتمدت هذه الدراسة على" الاستبيان "لجمع المعلومات المطلوبة، المرتكز علىSD21000 والمقترح من طرف مؤسسة AFNOR ، وقد خلصت نتائج تحليل بيانات الاستبيان الى مايلي:

- تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ضعف التسيير، إذ تقوم بالتسيير بطريقة بسيطة غير مبنية على إجراءات ومسارات تسييرية واضحة؛ فأغلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم استقصاؤها لا تملك شهادة مطابقة، أي لا تملك نظام تسيير واضح المعالم.
- أغلب المؤسسات المستطلعة تقوم بالتسيير اليومي فقط، وأغلبها لا يملك أفق استراتيجي متوسط أو بعيد المدى، وإذا وجد فهو حتما أفق اقتصادي، إذ أن معظم المؤسسات تسعى لضمان الاستمرارية من خلال تحقيق أداء اقتصادي جيد.
- يوجد عدد معتبر من المؤسسات يقوم بإشراك المستخدمين والأخذ باقتراحاتهم في تحسين ظروف العمل، كما أن مفهوم العدالة موجود رغم أن معناه لدى هذه المؤسسات هو عدم التمييز في التوظيف، والشفافية في التأجير.

- لا نجد هناك التزام اجتماعي حقيقي من طرف هذه المؤسسات، وعليه يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورغم خاصية القرب التي تمتاز بها، لا تهتم بالتنمية المحلية وبمحاولة الاندماج في المجتمع والسعي نحو حل المشاكل المطروحة فيه، وكذا دعم المنظمات المحلية والجهوية.
- من المشاكل المطروحة في الجزائر غياب مفهوم المواطنة في كل أبعاده، وهذا ما يؤدي إلى غياب الحوار الوطني التشاركي في قضايا الاستدامة، وتصبح التنمية المستدامة قرارات سطحية وتحت رعاية المؤسسات الاقتصادية الدولية أو استجابة للاتفاقيات الدولية بدلا من أن تكون مشروعا وطنيا يترجم بصيرورة تعاونية بين القطاعات المختلفة في الدولة. (عدمان، عدمان، 2015، ص144).

دراسة شعبان عيده، (2013) بعنوان: دور الدولة في توفير بيئة ملائمة للريادة الاجتماعية– دراسة حالة السلطة الفلسطينية–

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الدولة (السلطة الفلسطينية)، في توفير بيئة ملائمة للريادة الاجتماعية في فلسطين، وذلك من خلال توفير إطار قانوني، وإطار مؤسساتي للريادة الاجتماعية. للوصول إلى هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي، وأسلوب دراسة الحالة، مما أتاح للباحث فهم أعمق وأكثر تفصيلا لدور السلطة الفلسطينية في توفير بيئة ملائمة للريادة الاجتماعية. لجمع المعلومات والإجابة عن أسئلة الدراسة، استخدم الباحث طريقة المقابلة المفتوحة مع مجموعة من المبحوثين يمثلون مؤسسات حكومية وغير حكومية بالإضافة إلى مؤسسات من القطاع الخاص، وبعض الأفراد، وذلك من خلال عينة قصدية

توصلت الدراسة إلى أن الريادة الاجتماعية في فلسطين في الغالب هي ريادة مؤسسات وليست ريادة دولة وأن السلطة الفلسطينية استطاعت أن تؤمن إطار مؤسساتي لأنشطة ومشاريع الريادة الاجتماعية إلا أن هذا الإطار أثرت عليه مشاكل انعكست عليه بشكل سلبي مثل الاعتماد على التمويل الخارجي والافتقار إلى التكاملية والتنسيق.

وأظهرت الدراسة أيضا أن مصطلح الريادة الاجتماعية غائب عن خطط واستراتيجيات وقوانين السلطة الفلسطينية، إلا أنها استطاعت أن تؤمن إطار قانوني لأنشطة ومشاريع الريادة الاجتماعية من خلال قوانين وتشريعات إلا أن هذه القوانين لم تقدم الامتيازات والتسهيلات والدعم لمشاريع الريادة الاجتماعية المقدمة للفئات المهمشة التي تعاني من مشاكل اجتماعية مثل الفقراء والعاطلين عن العمل أو النساء مقارنة مع ما يقدم للمشاريع الاستثمارية الكبيرة. (عيده، 2013، ص 9).

دراسة (Goel & Rishi,2011) بعنوان: تطوير الريادة الاجتماعية لمحاربة الفقر في الهند.

استعرض الباحثان الجهود المبذولة من الدولة، والقطاع الخاص، والمواطنين، لتعزيز الريادة لمكافحة الفقر في الهند .وأشار في الدراسة إلى أن في عام 1990 قامت الحكومة الهندية بتأجير أراض للفقراء بعقود تصل إلى 99 عام، بشرط استخدامها للمشاريع الصغيرة .وقامت أيضا بأنشاء3 مراكز للتكنولوجيا في كل من بونا، ونلجيري وحيدر أباد وذلك لجذب الرواد من المقيمين غير الهنود للمساعدة في التطوير وخلق فرص العمل بعيدا عن البيروقراطية .ومن المبادرات الفردية للمواطنين للحد من الفقر، جماعات الدعم الذاتي، والتي تعتمد على مجموعة من الأفراد تقوم بالادخار، وإقراض

الفقراء لمشاريع صغيرة مثل الدجاج والبذور وغيرها .وعزت الدراسة إلى أن السبب الرئيس للفقر في الهند ليس فقط قلة الفرص وإنما قلة الوعي لمصادر الاستثمار المتوفرة، بالإضافة إلى قلة الثقة بالنفس للبدء بمشاريع توظيف ذاتي .وخلصت الدراسة إلى أنه ليس بمقدور الدولة ولا السوق القدرة على الحد من الفقر، خصوصًا في الهند حيث النسبة العالية من الفقراء، ولا تكون محاربة الفقر عن طريق زيادة الدخل، وإنما من خلال برامج تستهدف بناء القدرات رأس المال الاجتماعي .وتقترح الدراسة النظر إلى الفقر في الهند على أنه مرض، ولا بد من تضافر جهود كل من الحكومة، والقطاع الخاص والمواطنين وتكاملها بدل عمل كل على حده .

- دراسة (Tantigoco, 2011) بعنوان: خيارات بديلة للتنمية، الريادة الاجتماعية في الفلبين

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل كيف يمكن للريادة الاجتماعية أن توجد أساليب مختلفة للتنمية غير الأساليب المتعارف عليها، وكيف تساهم في خلق بدائل للتنمية في الفلبين وقد استخدمت الباحثة أسلوب البحث النوعي لدراسة حالة لمؤسسةA Single Drop for Safe Water ، والمقابلة كأداة للدراسة حيث تمت المقابلات مع مؤسسة هذه المنظمة، بالإضافة إلى مقابلات جماعية مع 3 موظفين و 4من المجتمع المحلي وشركاء المؤسسة . خلصت الدراسة إلى أن الريادة الاجتماعية هي حركة اجتماعية متنامية تستحق أن تكون استراتيجية لمعالجة مشاكل مثل الفقر وعدم المساواة في الفلبين، وذلك للعدد الكبير من المتطوعين والمنظمات غير الربحية .ورأت الدراسة ضرورة أن يكون لهذه المنظمات أنشطة اقتصادية بدرجات متفاوتة للمحافظة على استمرارية أعمالها .وأشارت الدراسة

إلى أنه بالرغم من اختلاف الريادة الاجتماعية من مكان إلى آخر، ومن مشروع إلى مشروع، فإن الريادة الاجتماعية تعطي فرصة للتخلص من الاعتماد على الممولين، وإذا حصل ذلك فإن هذه طريقة جديدة لإدارة المستقبل ذاتيًا .وتوصلت الدراسة الى أن الريادة الاجتماعية قد تكون استراتيجية لمعالجة مشاكل اجتماعية كالفقر وعدم المساواة .وطريقا للاعتماد على الذات بدل التمويل الخارجي. (عيده، 2013، ص 43).

- دراسة (Amina Omrane&Alain Fayolle) بعنوان: المقاولاتية الاجتماعية والتنمية المستدامة: ما هي نماذج الأعمال في المجال الاجتماعي؟

L'entrepreneuriat social et le développement durable : quels modèles d'affaires dans le champ social ?

هدفت هذه الدراسة الى إظهار دور المقاولاتية الاجتماعية، كأداة مساعدة للحكومة، مطبقة على حل المشكلات الاجتماعية، يمكن أن تقدم إطارًا تحليليًا من أجل توفير استجابة للتحديات المطروحة. من خلال التنمية المستدامة. للقيام بذلك، ركزت الدراسة على ابراز فائدة نماذج الأعمال المقاولاتية المختلفة التي تم تطويرها في ريادة الأعمال الاجتماعية، خاصة في السياق الأوروبي.

وخلصت الدراسة الى أن نماذج الأعمال الاجتماعية تشكل بالفعل تتابعًا أساسيًا يسمح لأصحاب المشاريع الاجتماعية بالمساهمة بفعالية في التنمية المستدامة.

قامت الباحثة بعرض مجموعة من البحوث المتعلقة بموضوع الدراسة ومتغيراتها، حيث توصلت في حدود اطلاعها الى عدم وجود دراسات جمعت بين المتغيرات المدروسة في البحث

الحالي في الجزائر، في حين تمكنت من عرض نتائج بعض الدراسات التي بحثت المقاولاتية الاجتماعية ومحاربة الفقر كما هو الحال في دراسة (Goel & Rishi,2011) حول تطوير الريادة الاجتماعية لمحاربة الفقر في الهند، كما سجلنا اشتراك دراستنا مع بعض الدراسات السابقة في بعض المتغيرات: الفقر، المقاولاتية، المقاولاتية الاجتماعية، كما نشترك مع كل الدراسات السابقة في استخدامنا لنفس المنهج وهو المنهج الوصفي.

كما استفدنا من عرض الدراسات السابقة كذلك في وضع تصور عام للدراسة، ومساعدتنا في اختيار المنهج المناسب للدراسة، علاوة على توظيفها في تفسير وتحليل النتائج المتوصل اليها.

في الأخير تجدر بنا الإشارة إلى أن هذه الدراسات مهما اختلفت أو تطابقت مع دراستنا الحالية تبقى لكل منها خصوصيتها وقيمتها العلمية وهذا حسب هدفها المراد تحقيقه وحسب مجتمع الدراسة وزمن الدراسة والمنهج المعتمد.

*الفصل الأول *

المبحث الاول : مفاهيم الفقر ونظرياته .

المبحث الثاني : قياس الفقر و عدم المساواة و مؤشراتهما.

المبحث الثالث : الفقر في الجزائر

تمهيد :

شهد العالم تفشي كبير لمشكلة الفقر بسبب أزمة الركود الاقتصادي و هذا في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات ، الشيء الذي سرع من برمجة عملية الحد من الفقر والقضاء عليه و جعلها ضمن أولويات المنظمات الدولية ، خاصة بعد التغيرات التي مست كل القطاعات دون استثناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

فبالرغم من التقدم الاقتصادي و التكنولوجي الحاصل في العقود الأخيرة و الكثير من الجهود المبذولة ، إلا أننا نجد العديد من الدول و الأسر لازالوا يعانون من هذه المشكلة ، الشيء الذي أكدته أخر الأرقام و الاحصائيات الصادرة من البنك الدولي و بهذا تكون المجتمعات والحكومات و المنظمات المدنية و الدولية مجبرة على مواجهة تحدي كبير و هو مشكلة الفقر .

و لهذا السبب يمكننا القول أنه لا يزال هناك الكثير من الأمور التي يجب تبديدها فيما يتعلق بظاهرة الفقر ؛ فمن غير المقبول أن يظل ملايين الأشخاص يواجهون صعوبة في الوصول إلى التعليم ، والصحة ، والخدمات الأساسية ، .....الخ ، لأن هذه الظاهرة لم تعد منحصرة على فئة معينة و انما تخطت ذلك لتصبح تحدي دولي –عالمي ذو ابعاد و تأثيرات متعددة اقتصادية و سياسية و حتى ايديولوجية يتطلب استنفار جهود جبارة على أكثر من صعيد.

فارتأينا في هذا الفصل تسليط الضوء و الاحاطة بظاهرة الفقر كونها ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد فلا يمكن تقليصها إلى بعدها الاقتصادي الوحيد، وهذا من خلال استعراض المفاهيم و التعريفات المختلفة ، و عرض مؤشراتها و مقاييسها ، و على هذا الأساس جاء تقسيم الفصل الى ثلاثة مباحث كالتالي :

- مفاهيم الفقر و نظرياته .
- قياس الفقر و عدم المساواة و مؤشراتهما.
- واقع الفقر في الجزائر.

*المبحث الأول *

المطلب الأول : مفاهيم أساسية لظاهرة الفقر.

1. لغة
2. اصطلاحا.

المطلب الثاني : خصائص ظاهرة الفقر.

1. خصائص اقتصادية .
2. خصائص مادية.
3. خصائص اجتماعية.

المطلب الثالث : نظريات ظاهرة الفقر.

1. النظرية النقدية للدخل .
2. النظريات الغير نقدية .

المبحث الأول : مفاهيم الفقر و نظرياته .

تعد مشكلة الفقر المشكلة الأكثر أهمية في الوقت الراهن بحيث تحتاج و بشكل عاجل الى حلول مستدامة ، فملايين الأشخاص في أنحاء مختلفة من العالم مجبورين على مواجهة الظاهرة و بشكل يومي ، مما جعلها مشكلة اجتماعية و اقتصادية عالمية بالغة التعقيد وبالتالي متعددة الأبعاد.

يختلف مفهوم الفقر باختلاف المجتمعات و الشعوب ، الأمر الذي صعب في ايجاد مفهوم عالمي موحد لهذه الظاهرة . و فيما يلي سوف نعرض أهم التعريفات التي تم تداولها و العمل بها من أجل الحد من هذه الظاهرة.

المطلب الأول : المفاهـيم الأساسية لظاهرة الفقر .

يتغير مفهوم الفقر مع مرور الوقت مما يؤثر على الطريقة التي يعرف بها ، فالأدبيات التي تحدد مفهومه وفيرة للغاية و لكنها تتميز بمستوى عال من الغموض في علاقتها مع النظرية الاقتصادية . لهذا و قبل الالمام بأهم الاتجاهات التي تناولت الظاهرة يستوجب علينا طرح مفهومه اللغوي أولا .

1. لـغة :

اذا رجعنا الى قواميس اللغة العربية سوف نجد مفردة "فقر" كلمة مشتقة من فعل " فقر" و "افتقر" و يعني الحاجة ، و العوز، فالفقير هو المحتاج ، وهو ضدَّ الغِنَى (ابن منظور،1949،ص 60) ، و كذلك نجد أن الفقر والفقير في لغة العرب مرتبطة بالمسكين والمسكنة ، وهي حالة من العجز والضعف والمرض والحاجة الشديدة ، تمنع من الاحتراف ، أو يحترف مع قصور في تحقيق الحاجات ،

وهو نقيض للغنى ، وأبلغ تعريف للفقر في لغة العرب بأن الفقر انكسار فقار الظهر وهو أشبه بالموت. (البغدادي، 1999، ص441)

2. اصطلاحا :

تختلف مفاهيم الفقر حسب مجالات و تخصصات الباحثين ، فتحديد مفهوم للفقر يعتمد أساسا على رؤية و وجهة الباحث و انتمائه العلمي، وتخصصه .....الخ . فباحث الاقتصاد لا يكون له نفس رأي باحث الاجتماع فكل حسب مجال اختصاصه ، و مصطلح الفقر ليس بالمصطلح الجديد أو الدخيل على العلوم و انما هو ظاهرة اجتماعية –اقتصادية قديمة قدم الانسان عان و لازال يعاني منها الشعوب و المجتمعات ، لأن الحالة الإنسانية التي قد نصنفها على أنها حالة فقر، تكون غالبا مرتبطة مع مجموعة متنوعة من الاحتياجات ؛ و تتأثر هذه الحالة بعدد من العوامل بما في ذلك الموارد والمعايير وتصورات المجتمع لما هو مقبول كالحد الأدنى. فظل الجدل قائما على مفاهيم الاحتياج ومستوى المعيشة ، و يشوبه الغموض جزئياً بسبب دور الدولة الضمني في ضمان الرعاية والرفاه العام لجميع الأشخاص ، فمع مطلع القرن 21 م عدة تساؤلات متعلقة بالظاهرة أصبحت مجال بحث و دراسة ، تمحورت عليها عدة اشكاليات استهدفت اختيار السياسات الاقتصادية الناجعة و كذلك العدالة الاجتماعية و عدم المساواة ، الأمر الذي اجمع عليه العديد من الباحثين بسبب حقائق اقتصادية و أثبت في نظريات كل من SEN الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1998 ، و RAVALLION نائب رئيس البنك العالمي ، و RAWLS

الفيلسوف الأمريكي ، الذين بدورهم قاموا برسم و تسطير المسار الذي يفسر بشكل أفضل ظاهرة الفقر .

و لهذا السبب نسلط الضوء على أهم الرؤى و التصورات المختلفة و نرجو من خلالها التوصل الى مفهوم الفقر:

- ***ADAM Smith*** : و يعد الأب الروحي للاقتصاد الحديث ، بحيث تناول اشكالية الفقر سنة 1776 م ، وعرف الفقر على أنه " عدم القدرة على شراء الضروريات التي تتطلبها الطبيعة أو المستهلك " فأظهر الجانب الاجتماعي- النفسي للفقر يحمل ضمنيا نفس عمق الجانب المادي-الاقتصادي .

و بعد هذا قام بالتعمق في المفهوم من أجل تحديد نوع الضروريات التي يمكن على اثرها الحكم على الشخص فقير أو غير فقير، فالضروريات هنا لا يقصد بها فقط السلع التي لا غنى عنها لأنها تختلف حسب طبيعة الشخص و البلد .

و بشكل عام ، هذا الطرح يمزج بين المقاربة المطلقة (الضروريات التي تتطلبها الطبيعة) مع جوانب المقاربة النسبة (الضروريات التي تتطلبها العادة أو الشخص).

- ***KARL Marx*** : كانت له نظرة أخرى تعاكس نظرة Smith بخصوص المقاربة النسبية و محتوى الفقر فلم يتطرق تماما للمقاربة المطلقة، فهو يرى أن " احتياجاتنا وملذاتنا تأتي من المجتمع، لذلك نقيسها من قبل المجتمع وليس من خلال الأشياء و درجة الرضى. لأنها ذات طبيعة اجتماعية ، و بالتالي مقاربة نسبية.

- ***DARWIN*** : و تعود أصول هذا التصور الى سنة 1890 م ، حين أجمع كل من DARWIN و أنصاره على فكرة مفادها أن " الفقر ظاهرة تستجيب لما يسمى بالقوانين العلمية التي يجب قياسها وتحليلها ".

- ***أوسكار لويس:*** هو عالم اجتماع وفي عام 1959 م وضع نظرية سماها ثقافة الفقر في دراسة تناولت العائلات في المكسيك ، وقام" لويس"في دراسته بتحديد الفوارق بين حياة الفقراء والمعايير الخاصة ببقية المجتمع ، وتوصّل إلى أن الفقراء لهم ممارسات أسرية مختلفة وأنهم يخفقون في المشاركة في المؤسسات الرئيسية للمجتمع ، ويستسلمون لوضعهم دون أي دافع للتغيير و أن سبب ظهور هذه الصفات هو التكيّف مع الفقر، وبالتالي فقد أصبحت المسألة غريزية حتى بات يمكن وصفها بأنها صارت ثقافة وصارت هذه الثقافة تنتقل من الأب إلى الأبناء ، بحيث يتعلم الأطفال تقبل الفقر بدل أن يتعلموا مهارات تمكنهم من تلافي الفقر(الهواري، مصلوح، 1999،ص168).

- ***SEEBHOM ROWNTREE*** : حين كرس جزء من حياته في تحليل الموارد النقدية لقياس الاحتياجات بمختلف أنواعها الغذائية والملابس والسكن والتي انجر عليها جدالات معمقة وتحليلات تقدم تفسيرات للظاهرة.

- ***WELFARISTE*** : تستند نظريته و المهيمنة على مدى قرنين من الزمان ، على أسس الرفاهية بشكل حصري و مفهوم المنفعة ، حيث تحدد الموارد النقدية (أو الدخل) مستواها ، و عليه عرف الفقر على أنه " مستوى دخل غير مقبول اجتماعيا " .

- ***TOWNSEND PETER*** : في سنة 1970 شرع في ايجاد مفهوم لظاهرة

الفقر مفاده هو أنه " يمكن اعتبار الأفراد أو الأسر أو مجموعات السكان في حالة فقر ، اذا ارتبط هذا بوجود نقص في الموارد اللازمة من أجل تأمين الغذاء و المتطلبات اليومية الضرورية والحصول على الظروف المعيشية و وسائل الراحة التي هي عادة متعارف عليها على نطاق المجتمعات التي تنتمي إليها. حيث تكون مواردهم ضعيفة و أقل بكثير من تلك المحددة بمتوسط الدخل الفردي أو الأسري اليومي الشيء الذي يؤدي الى تهميش و استبعاد هذه الطبقة الاجتماعية من كافة الأنماط الحياة اليومية ، والعادات والأنشطة .

- ***JOHN RAWLS:*** و من خلال كتابه "نظرية العدالة " سنة 1971 ، قدم تعريفًا نوعا ما فلسفيًا للفقر يقوم على ما يعتبره الممتلكات الضرورية التي تشمل كل من الحقوق الأساسية ، حرية الاختيار و التعبير . فبين ظاهرة الفقر كوضعية مرفوضة تماما ، و غير عادلة ، في المجتمعات القائمة على التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. على عكس WELFARISTE فإن العدل و الإنصاف فقط هما أساس الترتيب الاجتماعي .

- ***ARMATYA SEN*** : وبفضل أبحاثه و دراساته في مجال الفقر متعدد الأبعاد ، يعتمد في تعريف هذه الظاهرة إلى مقاربتين ، احداهما تسمى " المقاربة أحادية البعد .- Approche Unidimensionnelle" ، يتم تطبيق هذه المقاربة من طرف المؤسسات الدولية لتحديد و معرفة الفقراء ذوي المعايير المحدودة ، لأنها ترتكز في الأساس على الموارد النقدية المتمثلة في الدخل والاستهلاك. فاعتبر أن هذه المعايير المنتهجة لقياس الظاهرة غير كافية ، ولا

تعالج بشكل كامل مشكلة الفقر. فيجب أن يُنظر إلى الفقر على أنه حرمان من الاحتياجات الأساسية بدلاً من انخفاض الدخل . اذن مفهوم الفقر يتجاوز نقص الدخل ، الأمر الذي قدم اتساع و أعطى زخماً جديداً للمفهوم الذي تميز بتعدد الوجوه ، هذا ما أوضحه في المقاربة الثانية و التي تتمثل في المقاربة متعددة الأبعاد "Approche Multidimensionnelle" حيث يرى أنه لقياس ظاهرة الفقر لابد من أن يأخذ بعين الاعتبار عوامل الرفاه . فمن خلال تحليلاته أوضح أنه لا ينبغي اعتبار الفقر مجرد نقص في الموارد النقدية ، بل ينبغي أن يأخذ في الاعتبار الحالة المادية للأشخاص وإنجازاتهم و كفاءاتهم الشخصية. يعني ذلك أن قيمة مستوى معيشة الأشخاص لها علاقة مع حياتهم ، وليس بحيازتهم الممتلكات.

- ***MARTIN RAVALLION*** : أبرز مفهوم الفقر من خلال دراساته سنة 1996 الموسومة بـ "مقارنات حول الفقر" ، و التي تعتمد أساسا على تحليل الظاهرة عن طريق الموارد و بالضبط على " درجة الرضى" ، فبين معنى الفقر كونه عندما لا تصل رفاهية شخص أو أكثر إلى المستوى الذي يعتبر الحد الأدنى المتفق عليه في المجتمع .
- ***ANYCK.D*** : يقدم مفهوما بسيطًا لظاهرة الفقر على النحو التالي : " ان الشخص الفقير هو ذلك الشخص الذي لا يستطيع تلبية احتياجاته الأساسية "(Anyck، 2001) .
- **البنك العالمي و منظمة الأمم المتحدة :** و بالنسبة لهما يتلخص مفهوم الفقر في نقص و عدم الوصول الى الحد الادنى من الكفاية لسد الاحتياجات الأساسية ، و ضعف النمو الاقتصادي

المرتبط بسوء الحوكمة . يظل البنك العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – PNUD – المؤسستين الرائدتين في مكافحة الفقر، حيث تتفق المنظمتان على أسباب الفقر ، لكن لديهما اختلافات فيما يتعلق بتعريف الفقر وتقديره.

– يحدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثلاثة مفاهيم للفقر :

✓ *فقر مدقع أو فقر مطلق :* و هو عدم قدرة الشخص على تلبية احتياجاته الغذائية الأساسية بناءً على انعدام الدخل و الحد الأدنى من السعرات الحرارية (1800 سعرة حرارية في اليوم للشخص حسب منظمة الصحة العالمية).

✓ *الفقر العام أو الفقر النسبي :* و هو عدم كفاية الدخل لتلبية احتياجاته الأساسية الغير غذائية و المتمثلة في الملابس ، السكن ، الصحة ، التعليم .

✓ الفقر الإنساني: و هو غياب و نقص المقومات البشرية القاعدية : الأمية ، انخفاض العمر ، سوء صحة الأم ، انتشار الأمراض التي يمكن الوقاية منها.

– و مما سبق يمكننا القول أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يحدد رسميا الفقر النقدي ، لكنه يستحضره. و يتبن أنه يولى اهتمام كبير للفقر البشري فينصبه كجوهر التحليل ويربطه بفكرة التنمية البشرية المستوحاة من أعمال ARMATYA SEN (جائزة نوبل للاقتصاد – 1998) فيتفقان في كون التنمية البشرية تساهم في توسيع الفرص والخيارات للأفراد. فمن خلال تقرير التنمية البشرية المنعقد في الجزائر سنة 2006 ، و كنتيجة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تم رسم و تسطير سياسة جديدة و اتباع نهج متعدد الأبعاد حيث يُعرَّف الفقر البشري بأنه "انعدام للفرص والمقومات

الأساسية التي تستند إليها كل التنمية البشرية ، العيش حياة طويلة وصحية وبناءة والتمتع بمستوى معيشي لائق ، وكذلك الحرية والكرامة واحترام الذات والآخرين.

– أما بالنسبة للمفهوم الذي يستخدمه البنك العالمي ، فهو مفهوم نقدي محض اتجاه الفقر. منطقه هو تحديد نوعين من الفقر : الفقر المدقع والفقر النسبي الذي تم التطرق اليهما من قبل.

فالبنك العالمي على دراية كاملة بكافة أوجه الفقر المختلفة هذا من جهة ، و من جهة اخرى لا يتجاهل أبعاده المتعددة لكنه يصر على ان الدراسة في الميادين الحساسة كالصحة و التعليم و الاقتصاد ضرورية لفهم و تفسير الفقر بكل تعقيداته. و على هذا الأساس يحدد المفهوم النقدي للفقر على أنه "الاعتماد على معيار الدخل أو الاستهلاك ، ثم الدمج بين مختلف الميادين الحساسة التي تعزز أو تدني مستوى العوز و الاحتياج للفقراء. "

– ارتأينا مما سبق ، أن كل مفهوم من هذه المفاهيم عرض جانب ومظهر من مظاهر الفقر، و كل تصور يختلف عن سابقه ، بالرغم من أن هناك تصورات مشتركة أو تتكرر لتشابهها ، و هذا بهدف الاحاطة بالظاهرة من جميع الجوانب ، لتعقيدها وتشابكها ، من أجل تبلور مفهوم شامل لظاهرة الفقر. فيكمن التعقيد في تعريف الفقر في وصف خصائص هذه الظاهرة ،فعرف الفقر على أنه نقص في الموارد النقدية أو نقص في التعليم والصحة ، أو غياب الحرية ، التهميش في المجتمع أو عدم وجود شعور بالانتماء إلى مجتمع معين.

و من هذا المنطلق الذي تعددت فيه مفهومات الفقر، نستخلص أنه لا يمكننا ايجاد تعريف جامع مانع للفقر في المجتمع المراد معالجته فيه ، فهو ظاهرة معقدة ذات أصول تاريخية متعددة الأبعاد

اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ، ثقافية ، ينحصر مفهومها على أنها حالة الحرمان المادي و تدني الحالة الصحية و المستوى التعليمي و الوضع السكني (نقص التغطية الاجتماعية الأساسية) و تهميش الفقراء و الغائهم بشكل فعال في تحقيق النمو.

المطـلـب الثـانـي : خصائص ظاهرة الفقر

لقد أضفت المناقشات الأكاديمية المهتمة بظاهرة الفقر بعض من الشكليات البحثية التي أصرت بموجبها على وجود خصائص متفق عليها ، تبرز ظاهرة الفقر و تميزها عن باقي الظواهر الاجتماعية نظرا لوجود بعض الترابطات مع بعضها البعض.

ففي العلوم الاجتماعية ، يمكن تفسير الظاهرة و بشكل شائع بثلاثة خاصيات ، بحيث تتداخل هذه الخاصيات فيما بينها لتأخذ في بعض الأحيان نفس المعنى بالرغم من أنها منفصلة عن بعضها جوهريا بحيث الظروف التي تنطبق على المعنى ليس بالضرورة تنطبق على الأخر. و لهذا نجد ثلاثة خاصيات تبين لنا الظاهرة و هي كالآتي :

- الخصائص الاقتصادية .
- الخصائص المادية.
- الخصائص الاجتماعية.

1. الخصائص الاقتصادية : يمكننا تفسير ظاهرة الفقر من الناحية الاقتصادية لأن معظم الباحثين ربطوا الظاهرة بنقص الموارد. لأنها أكثر الأساليب استخدامًا لقياس الفقر من حيث الدخل ، لدرجة أن بعض علماء الاجتماع تبنو اعتقاد أن الفقر يعني انخفاض الدخل. و لهذا نجد فيها :

- ***المستوى المعيشي :*** يقترن مفهوم المستوى المعيشي اقتران وثيق بمفهوم الحاجة ، بالرغم من اختلاف طبيعتهما فالمستوى المعيشي مفهوم عام لا يشير الى أي شكل من أشكال الحرمان و انما يظهر تجربة عيش عامة مع مجموعة من الأفراد. و حسب منظمة العمل الدولية يمكننا اعتبار الأفراد أو الأسر فقراء عندما يكون مستوى معيشتهم (الدخل ، الاستهلاك) أقل من معيار معين.
- ***عدم المساواة :*** قد يكون الناس فقراء لأنهم محرومون مقارنة مع الآخرين في المجتمع، Jenkins O'Higgins كتبوا جميع تعاريف الفقر المستخدمة في الاقتصادات المتقدمة في نصف القرن الماضي أو نحو ذلك كانت معنية بتحديد مستوى الدخل الضروري للسماح بالوصول إلى الحد الأدنى من مستويات المعيشة تعتبر مقبولة في هذا المجتمع في ذلك الوقت و بالتالي، هناك علاقة وطيدة بين الفقر و عدم المساواة بحيث درجات أو أبعاد معينة من عدم المساواة ... ستؤدي حتما إلى أن يكون الأفراد دون الحد الأدنى من المعايير المقبولة في المجتمع. و هذا ما يسمى بالمسافة الاقتصادية بين عدم المساواة والفقر.

بحيث نجد الفقر عندما يكون هناك عدم مساواة بينما إذا كان عدم المساواة يعني وجود مسافة اقتصادية تتجاوز مستوى الفقر(Jenkins , O'Higgins ,1990)

- ***الوضع الاقتصادي*** : الطبقية هي جانب من جوانب عدم المساواة ، ولكن عدم المساواة التي تمثلها هي مسألة بنية اجتماعية ، وليست مشكلة عدم المساواة في الموارد أو الاستهلاك ؛ فالمصادر و الاستهلاك هي مؤشر على الوضع الاجتماعي. فالطبقة أو الفئة هي مجموعة من الأشخاص يتم تحديدها بواسطة وضعها الاقتصادي في المجتمع. إن طرح مسألة الفقر من حيث التقسيم الطبقي

يؤدي إلى اعتبار الفقر مسألة عدم المساواة. و من خلال هذه الرؤية ، نبتعد تماما عن الجهود المبذولة لقياس خطوط الفقر بدقة علمية. بدلا من ذلك ، نحن ننظر إلى طبيعة وحجم الاختلافات بين بقية المجتمع .

و لهذا ينبغي فهم الفقراء كطبقة في المجتمع ، فنجد في التحليلات الماركسية ، تعريف الفئات من حيث علاقتها بوسائل الإنتاج ، وفي البلدان المتقدمة ، يكون الفقراء في المقام الأول من حيث درجة التهميش بالنسبة للنظام الاقتصادي. و في حقيقة الأمر أن الفقراء هم جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة – طبقة الفقراء هي الأكثر حرمانًا. ... فالفقر شيء طبقي ، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحالة العامة لعدم المساواة الطبقية.

2. ***الخصائص المادية*** : نعتبر مجموعة من الأفراد فقراء لأنهم لا يلبون احتياجاتهم المادية ، أو لأنهم يفتقرون إلى الموارد اللازمة للحصول على الأشياء التي يحتاجونها.

- ***الاحتياج*** : يمكننا تفسير ظاهرة الفقر على أنها نقص في السلع أو الخدمات المادية ، مثل الطعام أو الملابس أو الوقود أو المأوى ، فتقوم الظاهرة من انعدام مجموعة من الضروريات الأساسية بالإضافة إلى قائمة أخرى من الضروريات التي تتغير مع مرور الوقت والمكان.و لكن هذه التفسيرات للبناء الاجتماعي للحاجة ، وليست تعاريف مختلفة للفقر. كلاهما يتفق على أن الفقر هو عدم وجود شيء ، ولقد اتفقوا إلى حد كبير على أنه احتياج . الخلاف الرئيسي هو حول مصدر وأساس للاحتياجات.

- ***نمط الحرمان :*** لا يمكن القول بأن كل حاجة تعادل الفقر ، وهناك عدة تفسيرات لما يشكل الفقر.

فتشدد بعض التفسيرات على أنواع معينة من الاحتياجات ، مثل الجوع والتشرد ، باعتبارها ذات أهمية خاصة. ويؤكد البعض على خطورة الحرمان : كالطعام و غالبًا ما يُنظر إلى المأوى على أنه أكثر أهمية من الترفيه ووسائل النقل (رغم أنه قد لا تزال هناك أسباب لاعتبار الأشخاص المحرومين من الترفيه والنقل "فقراء"). و هنا تكون مدة الظروف مهمة : بحيث يمكن أن يكون الشخص بلا مأوى بسبب كارثة طبيعية ، ولكن لا يزال بإمكانه الحصول على موارد كافية لضمان تلبية الاحتياجات وتلبيتها بسرعة. فلا يشير الفقر بشكل عام إلى الحرمان فحسب ، بل إلى الحرمان الذي يعاني منه خلال فترة من الزمن.

- ***محدودية الموارد*** : ترتبط الاحتياجات ارتباطًا وثيقًا بالموارد ؛ فكل حاجة هي حاجة لشيء ما. لذا يمكن أن يؤخذ الفقر للإشارة إلى الظروف التي يفتقر فيها الناس إلى الدخل أو الثروة أو الموارد لاكتساب أو استهلاك الأشياء التي يحتاجون إليها ، فالحرمان هو بالتأكيد احتياجات "أساسية " غير مستوفاة ، قد يكون هذا بسبب نقص الموارد المالية و عليه ، يمكن الاشارة الى أن الفقر هو نقص الأموال اللازمة لتلبية تلك الاحتياجات . فمحدودية الموارد ، أو بتعبير أدق محدودية الرغبات ، نقصد بها الاستهلاك المنخفض ، لكن بشروط غير متكافئة ، وينطبق هذا حتى ان وجد استهلاك ومستوى معيشة مرتفعان. فيمكن أن يكون الفقر شكلاً من أشكال الموارد المحدودة.

3. *الخصائص الاجتماعية :*

- ***الطبقة الاجتماعية*** : تحدد فكرة "الطبقة الاجتماعية" الوضع الاقتصادي مع الوضع الاجتماعي–الاقتصادي ، وهو مفهوم قائم على الربط بين الطبقة والأدوار الاجتماعية والمهنية. فيستخدم مفهوم الطبقة الاجتماعية كوسيلة لتصور وضع الفقراء من الناحية الهيكلية ، وكأساس للمسح الميداني على أثار السياسة التوزيعية ، ففي السنوات الأخيرة ظهر مصطلح " الطبقة الدنيا" الذي يقصد به الفقراء وهذا المعنى ، تعرض لانتقادات شديدة من قبل العديد من الباحثين الذين يرون المصطلح بمثابة إدانة للفقراء. في نفس الوقت ، العديد من أولئك الذين استخدموا المصطلح أكاديميًا كانوا من كبار الباحثين في دراسة الفقر ، يترأسهم ميردال .

- ***التبعية*** : أحيانًا يمكن اعتبار الأشخاص الفقراء هم الذين يتلقون إعانات اجتماعية نتيجة احتياجهم إلى الوسائل، الأمر الذي جادل فيه عالم الاجتماع جورج سيميل ، و أوضح بأن "الفقر" من الناحية الاجتماعية لا يشير إلى جميع الأشخاص ذوي الدخل المنخفض و انما هم أشخاص الذين يتلقوا المساعدة بسبب نقص الموارد و بالتالي لديهم تبعية اجتماعية من أجل اشباع و تلبية احتياجاتهم ، فالإقصاء الهيكلي للمواطنين من كل المشاركة الاجتماعية ، مع مرور الوقت يولد حالة تبعية فيما يتعلق بالدولة. قد يبدو هذا المفهوم غير مألوف في البداية ، لأنه متبنى من طرف القلائل جدا من الاقتصاديين و علماء الاجتماع هذا من جهة ، و من جهة أخرى هناك فريق ثاني ، متعارض معهم و ندد بفكرة التفادي أي التمييز بين الفقر وتلقي المساعدة الاجتماعية ، و من هنا يمكننا القول بأن التبعية هي عنصر رئيسي في مناقشة الفقر في وسائل الإعلام والثقافة الشعبية ، لا

سيما في المناقشات الاقتصادية . لذا ، فإن الإشارة إلى الفقر كتبعية لا تزال مناسبة كتوصيف لكيفية استخدام المصطلح ، وكذلك لمعناه.

- ***الاقصـــاء :*** أصبحت فكرة الاقصاء (الاستبعاد النموذج السائد في مناقشة الفقر في الاتحاد الأوروبي ، حيث تم النظر إلى الفكرة كوسيلة لتجنب بعض الجدل السياسي القائم على مفهوم الفقر نفسه ، بحيث تبين تأثير الإقصاء الاجتماعي على الأفراد ومجموعات الأشخاص والمناطق الجغرافية، و يمكن رؤية الاستبعاد الاجتماعي ، ليس فقط في مستويات الدخل ، ولكن أيضًا في مسائل مثل الصحة والتعليم والوصول إلى الخدمات والسكن .... بحيث تترتب عليه عدة ظواهر اجتماعية تتضمن (Tiemann,1993) :

  - التشرد.
  - الأزمات الحضرية.
  - التوتر العرقي.
  - ارتفاع البطالة على المدى الطويل .
  - استمرار ارتفاع مستويات الفقر.

فجميع هذه الظواهر الاجتماعية السالفة الذكر تعد بمثابة ظواهر ضاغطة على الاقتصاد و الدولة ، الشيء الذي يجعل ظاهرة الاقصاء تكتسب طبيعة متعددة الأبعاد ، تفسر الفقر على أنه مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي يتم فيها استبعاد الأفراد من المشاركة في النمط الطبيعي للحياة الاجتماعية. فعرّفت المنظمة الأوروبية الفقر بأنه الاستبعاد الناتج عن محدودية الموارد، فينظر للفقراء على أنهم

الأشخاص والأسر والمجموعات الذين تكون مواردهم (المادية والثقافية والاجتماعية) محدودة للغاية بحيث يتم استبعادهم من الحد الأدنى المقبول للحياة كفرد في الدولة التي يعيشون فيها. وهذا يتجاوز مفهوم الحرمان ليشمل المشاكل الناجمة عن التنمر والرفض الاجتماعي ، على الرغم من وجود ميول إلى استخدام "الإقصاء" بشكل أكثر دقة و تحديدًا فيما يتعلق بالاحتياجات المادية. يرى CLERC أنه يوجد فرق بين الاقصاء والتهميش يتمثل في : فالأول يكون بانعدام كافة الموارد و المتطلبات في كافة الجوانب المعيشية، بينما التهميش فيكون بغياب جانب أو أكثر لا غير أو بمسافة طوعية ، تفرضها أسباب اجتماعية.

- ***انـعدام الأمـن :*** لقد تم تعريفه بمفهوم مباشر بأنه مرادف للحاجة (Dufy,1995) ، ويمكن أيضا أن ينظر إليه من حيث درجة التعرض للمخاطر الاجتماعية. فأشار Charles Booth إلى "الفقراء" على أنهم أفراد يعيشون في ظل صراع للحصول على مقتضيات الحياة ؛ بينما "الفقراء جدا" يعيشون في حالة من الحاجة المزمنة و كلا الطرفين يجتمعان في انعدام الأمن القاعدي. فيُفهم على أنه غياب أحد العوامل الجوهرية التي تساعد الأفراد والأسر على تحمل المسؤوليات والتمتع بالحقوق الأساسية ... وينتج الفقر المزمن عندما يؤثر انعدام الأمن القاعدي على عدة جوانب من حياة الأفراد و لفترة طويلة ، مما يعرض بشكل خطير فرص الأفراد في استعادة حقوقهم واستئناف مسؤولياتهم في المستقبل القريب.

من خلال هذا الطرح، سيكون من الممكن أن يكون الشخص فقير لكنه غير محتاج ؛ فالتمييز بين هذين المفهومين قوي ، على الرغم من أن انعدام الأمن القاعدي و محدودية الموارد يرتبطان ، برابط

غير مباشرً، بحيث هناك حالات خاصة نسجلها في البلدان النامية ، حيث يكون تأثير زيادة الموارد هو أيضا زيادة الضعف. و كمثال : الفقراء الذين يستثمرون في مشاريع محفوفة بالمخاطر ، فإن دخلهم يرتفع ، لكنهم يصبحون عرضة للخطر. و لهذا نقول أنه هناك مفاضلات بين الفقر والضعف (أو بين الأمن والدخل).

- ***انعـدام الاستحـقاق*** : يعرف انعدام الأمن من حيث انعدام الحقوق. فيجادل بعض الاجتماعيون بأن كل من الحرمان ونقص الموارد يعكسان عدم وجود مستحقات ، بدلاً من عدم وجود العناصرالأساسية في حد ذاتها. فالتشرد مثلا ناتج عن قلة فرص الحصول على السكن أو المأوى ، وليس قلة المساكن ؛ و المجاعة لا تنجم عن نقص الغذاء ، ولكن من عدم قدرة الناس على شراء الطعام الموجود. فانعدام الاستحقاق أمر أساسي لحالة الفقر ؛فالأفراد الذين لديهم المستحقات الضرورية ليسوا فقراء.

– و الشكل التالي يبين كافة خصائص ظاهرة الفقر .

ا

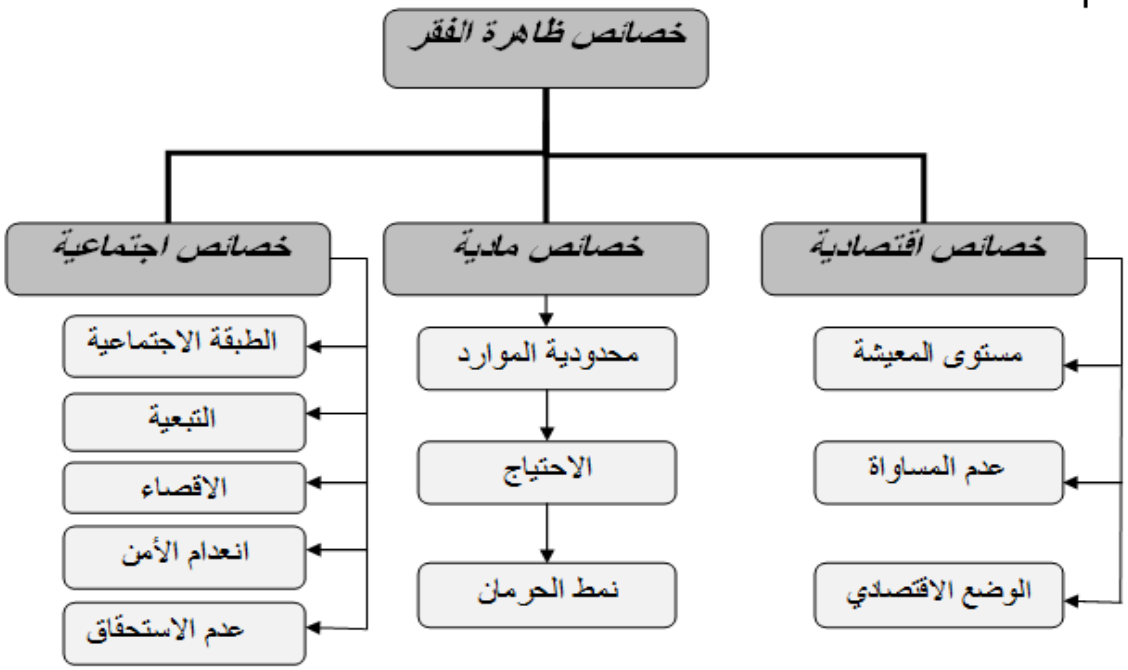

الشكل رقم 01 : يوضح خصائص ظاهرة الفقر.

مصدر : انجاز الباحثة

المطلب الثالث : نظريات ظاهرة الفقر .

تتم دراسة الفقر وفقًا لمقاربات و مناهج مختلفة تناقش كل منها جانب منفصل من الظاهرة ، فالتمحيص في هذه الجوانب المتعددة هو موضوع مختلف الاتجاهات و هذا باختلاف وجهات الباحثين و المدارس الاقتصادية ، فنجد في الأدبيات عدة نظريات وأهمها :

- النظرية النقدية (النظرية النفعية) Welfarist .
- النظريات الغير نقدية .

1. النظرية النقدية – الدخل : تعتبر هذه النظرية الأكثر شيوعا و استعمالا من قبل المؤسسات الدولية (البنك الدولي) فهي تقوم على مبدأ تحديد الرفاهية من خلال الدخل المتاح (عنصر نقدي

محض) يسمح للفرد بالاستهلاك. ووفقا لهذا تتلخص الرفاهية في ارتفاع الموارد النقدية الذي يؤدي الى زيادة الاستهلاك و العكس صحيح ، فتعتمد اما على الدخل أو الاستهلاك الذي بدوره يترجم الى قيمة نقدية .

تعد نظرية الرفاهية مرجعا قويا في تحليل و تفسير الفقر النقدي ، حيث تشير الفكرة الى أن الرفاهية الاقتصادية مرتبطة اما بصفة مباشرة بمفهوم المنفعة الاقتصادية و اما بصفة غير مباشرة بمفهوم المنفعة الناتجة عن الاستهلاك الكلي، هذا من الجانب النظري، أما بالنسبة للجانب الميداني، لا يمكن تحديد الرفاهية الاقتصادية بشكل مباشر لأن العوامل الاقتصادية لها تفضيلات مختلفة، وبالتالي فإن النظرية النقدية تعتمد على استخدام الدخل أو الاستهلاك كمقياس للرفاهية.

و عليه ، يهدف جوهر هذه النظرية الى :

- ✓ تدعيم سلوك تعظيم المنفعة مما يمكن قياس الرفاهية عن طريق الاستهلاك.
- ✓ السعي الى لتوسيع الناتج المحلي الإجمالي لزيادة الأجور والعمالة للفقراء لتغطية احتياجاتهم، ما يترجم استخدام المفهوم النقدي على الفور إلى حل قائم على توليد الدخل ، والذي يتم قياسه أيضًا بالوحدات النقدية. الأمر الذي يوصى أيضًا للتركيز على جوانب مثل معدلات إتمام التعليم ، البطالة ... ولكن بشكل فعال فقط كوسيلة لزيادة الإنتاجية وبالتالي الدخل النقدي بين الفقراء.
- ✓ للأفراد الحرية المطلقة في تحديد و اختيار الأشياء التي يرونها تعود عليهم بالمنفعة و الرفاهية، فلكل منهم تفضيلاته المختلفة .

- ✓ حد الدولة من تدخلاتها المستمرة في الاقتصاد، و صب كل اهتماماتها على السياسات الهادفة للتقليل من الفقر و القائمة أساسا على زيادة الانتاجية و بالتالي زيادة الدخل.

و من بين أهم الانتقادات التي واجهت هذه النظرية ما يلي :

- ✓ النظرية النقدية عرفت الفقر على أنه فرد و ليس ظاهرة اجتماعية .
- ✓ تقوم اساسا على افتراضات غير واضحة ،كتفسير الرفاهية بالمنفعة و التي تم التعبير عنها بالاستهلاك هذا من جهة ، و من جهة أخرى ما اذا كان الانفاق النقدي يجسد بصورة مرضية مستوى الاستهلاك، و كذا تعريف الفقر على أنه نقص في الموارد .
- ✓ ركزت النظرية على استهلاك الأفراد ، لكن عموما جل البيانات و المسوحات المتعلقة بالاستهلاك تكون على مستوى الأسرة، و التي قد يكون التوزيع فيها متفاوت حسب طبيعة الفرد (رجال – نساء– بالغين – أطفال ...).

و مما سبق يمكننا القول ان النظرية النقدية تظهر الفقر بشكل ضيق من حيث الاستهلاك المشتق من الدخل الحالي ، فافترضت أن جميع الأفراد متشابهين من حيث الاحتياجات و التفضيلات و تغاضت عن الاختلافات المحتملة للمجتمع والتفاعل الاجتماعي من خلال اتخاذ موقف فردي محض.

2. ***النظريات الغير نقدية :***

تقوم النظريات الغير نقدية على عكس النظرية النقدية السابقة ، فلا ينظر الى الرفاهية من حيث الموارد النقدية فقط و انما تعتمد على الجانب الاجتماعي الانساني ، الذي يترجم الرفاهية على انها حرية و انجازات و كماليات (Ravallion,1996) . فاختلفت الرؤى باختلاف المدارس و المناهج الاقتصادية لهذا سوف نتطرق الى أهمها في ما يلي :

- **. نظرية الاحتياجات الأساسية :**

تقوم هذه النظرية على مبدأ تحديد الاحتياجات الأساسية التي يشترك فيها الأفراد ، من أجل الوصول أو ضمان مستوى معين من المعيشة و تحقيق نوعية معينة من الحياة. تتمثل هذه الاحتياجات في التعليم ، الصحة ، السكن ، النظافة ، الصرف الصحي ...الخ

ومن هذا المنطلق، يمكن اعتبار كل شخص غير قادر على تأمين أو توفير هذه الاحتياجات الأساسية فقير مقارنة بمستوى معيشة معين. فتميزت هذه النظرية بالطابع الاجتماعي القائم على رغبات و احتياجات الافراد .

فأشار (Herrin,1997,p03)الى أن مفهوم الاحتياجات الاساسية لا يعني بالضرورة مفهوم الرفاهية لأن هذه الاحتياجات تختلف من شخص لأخر و هذا على حسب الموارد و الاستهلاك .

و عليه ، فان تحديد مفهوم شامل و موحد للاحتياجات الاساسية لا يزال مفهوم نسبي مثله كمثل الفقر لم يتم الفصل فيه، و هذه هي ثغرة نظرية الاحتياجات الاساسية.

- ***. النظرية متعددة الابعاد :***

تقوم هذه النظرية أساسا على احصاء و تحليل مصدر متجانس ، مثل المسوحات الميدانية المخصصة للأسر من اجل معرفة و تحديد الأفراد الذين يعانون من نقص و انعدام الاحتياجات الضرورية من سلع و خدمات لضمان مستوى معيشي طبيعي. و كنتيجة يتم تحديد درجة النسبية لكل حالات الاحتياج و الحرمان لكل وحدة احصائية (أسرة) . فالأفراد الذين يعانون نقص أو انعدام الضروريات بشكل متكرر أو ثابت هم فقراء.

و لهذا تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات على رأسها عدم القدرة على تحديد درجة الاحتياج لأنها تختلف من أسرة الى أخرى و عليه عدم تحديد درجة دنيا لكل وحدة احصائية.

- ***. نظرية القدرات :***

ظهرت هذه النظرية في الثمانينات من خلال دراسات و أبحاث الاقتصادي SEN الذي اراد من خلالها تخطي المفهوم الشائع للفقر و عدم المساواة و تطوير مفهوم جديد يهتم بالعنصر البشري و يقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية . فلا ينظر Sen الى الرفاهية على أنها حيازة سلع و انما هي الغذاء الجيد و التعليم الجيد و الصحة الجيدة ، و المشاركة في الحياة الاجتماعية ....الخ ، و جميع هذه العوامل تجتمع في تحديد قيمة لحياة الفرد.

تستند هذه النظرية على مفهومين أساسيين لم يسبق التطرق اليهما في النظريات السالفة الذكر و هما :

- ✓ مفهوم القدرات .
- ✓ مفهوم التوظيف .

و يشير Sen لتعريف القدرات على أنها مزيج وظيفي يربط بين مهارات التعامل بين الأفراد و المعرفة التي يمكن أن يحققها كل فرد. يتم تحديد هذه القدرات من خلال الإمكانات التي تتوافق مع الثروات في الرأس المال الاجتماعي ، الرأس المال البشري ، الرأس المال المادي ورأس المال الاقتصادي (PNUD,2014) ، وكذلك من خلال الفرص المقترنة بالبيئة الخاصة للفرد التي تلعب دور في تحديد اختياراته و تفضيلاته المحتملة و هذا ما يسمى بقيود التوظيف.

بينما يعرف التوظيف على أنه الانجازات التي يمكن لكل فرد أو أسرة تجسيدها من بين الوظائف المختلفة. فالشخص الفقير من منظور Sen هو شخص ليس لديه القدرة على تحقيق مجموعة معينة من الوظائف ، و عليه ، فالفقر هو الحرمان من هذه الوظيفة .

و من خلال ما سبق يتبين لنا مدى أهمية هذه النظرية في الحد من الفقر لأنها تعزز من بناء قدرات الفقراء حتى يتسنى لهم الوصول لتحقيق تفضيلاتهم و تنوعها.

- ***. نظريات أخرى للفقر :***

✓ نظرية الفقر الذاتي : و تستند على معالجة تصورات الأسر التي جرت عليها المسوحات و هذا بصدد معرفة و تحديد وضعهم المعيشي . مثل الأسئلة المتعلقة بالادخار و القدرة على التوفير ، و في أي ظرف يمكن استهلاك هذه المدخرات ، و تحديد قيمة الاستهلاك اليومي أو الشهري ...الخ و كذلك قيمة الاستهلاك الفردي أو الأسري .و هذه الاجابات تمكننا من معرفة و ضبط الاحتياجات التي تعتبرها كل أسرة ضرورية بالنسبة لها، و كذلك تصوراتهم على السيمات الاجتماعية و الاقتصادية للفقر من وجهتهم الخاصة. و لهذا السبب أطلق على هذه النظرية عنوان نظرية الفقر الذاتي لأنها

تعتمد على تقييم الأسر لوضعيتهم الاجتماعية و الاقتصادية و تحديد احتياجاتهم الضرورية. الامر الذي أدى الى هشاشة بنية هذه النظرية خاصة و ان الاجابات المقدمة تختلف حسب البيئة و المنطقة ، المستوى التعليمي ، الوضعية الاجتماعية ...الخ .

- ✓ نظرية الفقر العابر/الهيكلي : تعمل على ايجاد الفروقات بين حالة الفقر الدائم الموجودة في المجتمعات الفقيرة الراجعة الى بنية و هيكلة المجتمع بنفسه ، و حالة الفقر العابر الناتج عن ظروف خاصة غير مناسبة في فترة معينة.

تعتبر هذه النظرية قليلة التطبيق و الاستعمال لأنها تتطلب مراقبة مكثفة ، و بالرغم من هذا فهي جد مهمة لأنها تساعد في تعديل السياسات والبرامج المخصصة لمكافحة الفقر وفقًا لطبيعته الهيكلية أو الدورية .

- ✓ نظرية فورية/دورة الحياة : تركز هذه النظرية على تصنيف الأفراد الى فقراء دائمين و فقراء عابرين الذين بدورهم رافضون تدني مستوى المعيشة و غياب جل ضروريات الحياة، الا أننا نجدهم صابرون على هذه الوضعية و يقدمون تنازلات و تضحيات من أجل ضمان سيرورة دورة الحياة ، آملين و طامحين في تحسين وضعيتهم على المدى البعيد.

*المبحث الثاني *

المطلب الأول: تفسير أهم مقاييس الفقر.

1. عملية تحديد المؤشرات.
2. كيفية تحديد خطوط الفقر.
3. تحديد مقاييس الفقر.

المطلب الثاني : تفسير أهم مقاييس عدم المساواة.

المطلب الثالث : مؤشرات بديلة لقياس الفقر .

المبحث الثاني : قياس الفقر و عدم المساواة ومؤشراتهما.

ان تعدد المدارس الاقتصادية و مدى اختلاف وجهاتها النظرية ساهم في شرح ظاهرة الفقر ،مما ترتب عليهما رسم حلول منهجية وتسطير سياسات وطنية للحد منه و كذلك بناء نماذج علمية تربط الظاهرة بمتغيرات أخرى تساعد في قياسها .

تعتبر ظاهرة الفقر ظاهرة متعددة الأبعاد تسعى إلى قياس مستويات الحرمان التي يعاني منها الأفراد ، الأسر و المجتمعات . لأن جل الأدبيات تنوه الى دراسة و بحث مؤشرات الحرمان كالدخل ، الاستهلاك ، التعليم ، الصحة ....الخ ، الا أن تحديد هذه الأخيرة يمكن أن يكون بدوره مؤشر غير فعال في الظاهرة وبالتالي لا يمكن تصنيفه مقياسًا ناجعا لتفسير الاحتياجات الأساسية في المجالات الاجتماعية المختلفة ، ويؤدي هذا الاختلاف إلى طرح مفاهيم جديدة مثل عدم المساواة ، الاستبعاد الاجتماعي و الاقصاء التي سمعناها مؤخرا في الخطابات المتعلقة بالتنمية بهدف التخلص من الطرق التقليدية المعمول بها سابقا القائمة أساسا على المسوح الاجتماعية ، لذا يكون الالمام بمقاييس الفقر و عدم المساواة ليس بالأمر الهين و لا سيما أنهما و لحد الآن لا يوجد لهما مقاييس موحدة متفق عليها دوليا، بحيث تختلف هذه المقاييس من دولة الى أخرى و من منظمة الى أخرى على حسب السياسات المنتهجة و الاوضاع الاقتصادية فيها.

المطلب الأول : تفسير أهم مقاييس الفقر : يعد قياس الفقر حجر الزاوية في أجندة الأعمال السياسية و الاقتصادية ، كونه يقدم تصور واضح عن الوضعية الحقيقية للدولة ، و يسمح كذلك من مساعدة صناع القرار على تحديد و رؤية القطاعات الضعيفة من أجل التدخل و تحسينها .و لهذا لابد من ان تكون هذه القياسات تتمتع من الناحية التقنية بالكفاءة العالية ، و الجودة العملية لمواجهة هذه الظاهرة و تسطير سياسات الحد منها.

فتختلف هذه المقاييس عن بعضها البعض و هذا على حسب طبيعة المتغيرات الخاصة بكل عينة مستهدفة، مما يظهر نقاط القوة و الضعف الخاصة بكل مقياس ،و في العموم يوجد طرق كثيرة

متداولة لقياس الفقر و التي تقوم في مجملها على ثلاثة خطوات مكملة لبعضها البعض على النحو التالي :

- خطوة الأولى : تعتمد على تحديد مؤشر أساسي لرفاهية الأسر الفقيرة (الدخل، الاستهلاك).
- الخطوة الثانية : تهدف الى تحديد فئة الفقراء تبعا للتقديرات المرتبطة بخطوط الفقر و المقاربة المطلقة التي بدورها ترتبط بالتنبؤ النقدي اللازم لسد الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية للأسر الفقيرة للتغلب على الفقر و بلوغ درجة الرضى.
- الخطوة الثالثة : تقوم على ربط الخطوتين السابقتين معا ، بحيث تعمل على جمعهما معا بهدف التوصل الى مقياس يجمع بين المؤشر النقدي لرفاهية الأسرة و خطوط الفقر مع الالمام بجميع المعطيات المرتبطة بكلاهما. و نهدف فيما يلي الى التعمق في كل منهم لتحليل ظاهرة الفقر و تحديد خطوطها و أهم مؤشراتها .

1.عملية تحديد المؤشرات الأساسية لرفاهية الأسر الفقيرة (الدخل ، الاستهلاك) :

يختلف مفهوم الرفاهية من أسرة الى أخرى و من مجتمع لأخر نظرا لاختلاف المستويات الاقتصادية و الوضعيات الاجتماعية لذا يعد قياس الفقر بواسطة المتغيرات النقدية (الدخل و الاستهلاك) أهم مؤشرات الرفاهية ، و لكن يتوجب معرفة و تحديد تأثير فاعلية كل منهما على طبيعة الاقتصاد المستهدف لقياس الفقراء فيه ، فلا يتماثل قياس الفقر في البلدان النامية مع البلدان الصناعية ، فالأولى نعتمد في تحديد مستويات المعيشة فيها على بيانات الاستهلاك عوضا على استخدام بيانات الدخل ، بينما البلدان الصناعية فالعكس صحيح بمعنى لتحديد مستويات المعيشة نقوم باستعمال بيانات الدخل دون الاستهلاك (Grosh ، Deaton، 1998)،

و نجد منظور أخر لبعض الاقتصاديين الذين أبرزوا من خلال نتائج دراساتهم ان الاستهلاك أكثر مصداقية و فاعلية من الدخل للقياس الظاهرة ، و هذا راجع لكون مستوى الاستهلاك الحقيقي يبين مدى رفاهية الفرد فيكون قادرا على توفير جميع احتياجاته الضرورية لأنه يمتلك موارد كافية لتغطية هذه الاحتياجات، بينما الدخل يشكل أحد المصادر التي من خلالها يستطيع الفرد اقتناء و توفير بعض

احتياجاته فقط، فتختلف مستويات الدخل باختلاف النشاطات(موسمية كالفلاحة ، الصيد) و المهن (الحرفية و اليدوية ، كذلك المهن الغير رسمية كالسمسرة) ، مما يشكل تفاوت في درجة تدفقات الدخل ، الأمر الذي يزيد من تصعيب عملية تحديد مستوى دخل هذه الأسر أثناء المسوحات الميدانية ، و بالتالي الاستناد على معلومات نوعيا غير مضبوطة لا تتسم بالجودة الاحصائية الدقيقة في قياس الظاهرة.و عليه ، يمكننا القول بأن الاستهلاك يعكس بصورة واضحة المستوى المعيشي الحقيقي للأسر و مدى قدرتها على توفير احتياجاتها الضرورية و أحيانا يصل حتى الى مدخراتها في حالة وجود دخل ، فتلعب هذه المعطيات دور فعال عند وقوع تغيرات كبيرة في الدخل بسب التقلبات الموسمية كما أوضحنا سابقا.

2. كيفية تحديد خطوط الفقر :

استطاع Ravallion سنة 1996 من خلال أبحاثه اعطاء نظرة شاملة بخصوص مختلف المقاربات النقدية المهتمة ببناء و تحديد خطوط الفقر و التي تعتمد و بشكل كبير على مفهوميه الأكثر شيوعا (فقر مطلق، فقر نسبي) ، فتصنيف الفقراء متعلق أساسا بتحديد الحد الأدنى للمستوى المعيشي للفرد الذي من خلاله يمكن الحكم على الفرد بأنه فقير .

– و كما أشرنا فيما سبق ، فان مفهوم الفقر المطلق يهتم بوضعية الفرد فقط و لا يأخذ بالوضعية العامة لباقي المجتمع، و ينظر الى الشخص الى أنه فقير ، اذا عجز على تلبية احتياجاته القاعدية (المأكل ، الملبس ، المأوى). و في هذه الحالة يمكن طرح مفهوم لخط الفقر بأنه الدخل الواجب توافره لتلبية الاحتياجات القاعدية لكل أسرة ، فاذا امتلكت الأسرة هذا الدخل فلا تعد فقيرة حتى في حالة ما اذا كان مستواها المعيشي متدني و مزري جدا مقارنة بوضعية المجتمع . و نجد هذا المفهوم تعتمد عليه بعض البلدان النامية التي مازالت تعاني من مشاكل نقص الغذاء ، بحيث تقوم هذه الدول بالتنسيق مع خبرائها الاقتصاديين المتطلعين على وضعية الأشخاص الذين يعيشون فيها بتقدير الحد الأدنى للدخل الذي يضمن البقاء للأسر و تقدير احتياجاتهم الضرورية .

أما فيما يخص الفقر النسبي فهو عكس المطلق ، لأنه يقوم أساسا على تقييم وضعية الفرد مقارنة بالوضعية العامة للمجتمع ، فكل فرد لا يستطيع تأمين مستوى معيشي معين يعتبر فقيرا ، ليس لأن دخله ضعيف أو غير قادر على تلبية احتياجاته الضرورية و انما لانخفاض مستواه المعيشي مقارنة ببقية المجتمع.

و عموما فان غالبية البلدان المتقدمة تعتمد على هذا التصنيف لأنه يتماشى مع وضعيتها الاجتماعية ، لأن جميع الأسر الفقيرة عندهم قادرة على تأمين احتياجاتها الضرورية ، و بالرغم من هذا تعد فقيرة نظرا لتدني مستواها المعيشي مقارنة مع المستوى المعيشي العام في البلاد .

و في الأخير يمكن الفصل في مفهوم خط الفقر على أنه جزء من توزيع الدخل ، يتمثل في متوسط توزيع الدخل و في بعض حالات يستطيع أن يكون نسبة مئوية من متوسط الدخل.

- **خط الفقر المطلق** : و يعد من أكثر خطوط الفقر شيوعا ، و تقوم فكرته أساسا على تحديد مجموعة من الاحتياجات الضرورية القاعدية و التي من المفترض توافرها في جميع الأسر (المأكل ، الملبس ...الخ) ، فتكون بمثابة احتياجات مرجعية في حالة المقارنات بين الأسر أو المسوحات الميدانية، الامر الذي أثار جدلا واسعا في العديد من الابحاث المهتمة بالظاهرة و خاصة في دراسات Ravallion و التي توصل من خلالها الى وضع طريقتين أساسيتين في تحديد خطوط الفقر نتطرق لهما فيما يلي :

✓ **طريقة الطاقة الغذائية (السعرات الحرارية):** و يقوم مفادها على ضبط قيمة معينة من السعرات الحرارية الواجب توافرها لكل فرد لإنتاج طاقة يومية و معرفة قيمة الانفاق الذي يستهلكه الفرد لتلبية هذه الاحتياجات ، و بالتالي ايجاد العلاقة بين الاحتياجات الطاقوية المتمثلة في السعرات الحرارية الفردية و قيمة الانفاق (الدخل المستهلك) لتلبية هذه الاحتياجات.

و عليه ، فان خط الفقر هو عبارة عن مستوى الانفاق الاجمالي (غذائي – غير غذائي) الذي من خلاله يكون الفرد قادرا على تحقيق اكتفائه، دون الاهتمام بتحديد الأسعار و قيمتها، مما يخلق بعض

الصعوبات في المقارنات بين الأفراد باختلاف احتياجاتهم عبر الزمان و المكان ، و بالتالي تكون هذه الطريقة مناسبة في حالة تحديد خط فقر واحد في نفس المكان و الزمان.

مثال : تختلف الاحتياجات الطاقوية الغذائية من منطقة الى أخرى (حضرية – ريفية) و هذا باختلاف الأذواق و طبيعة النشاطات اليومية و كذلك الاسعار المتعلقة بالسلع المتوفرة في الأسواق.

و من خلال ما سبق ، يتضح لنا أن هذه الطريقة لا يمكن الاعتماد عليها في تحديد خطوط الفقر لأنها لا تراع عوامل انكماش الفروق (الأسعار ، المكان ، الزمان) و بالتالي وجود امكانية الوقوع في خطر الانحياز في الهيكل و القياس العام للفقر.

1. **طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية :** تعد هذه الطريقة امتداد و تكملة لدراسة Rowntree سنة 1901، و تقوم عموما على تحديد مجموعة من السلع الاستهلاكية الكافية لسد الاحتياجات الأساسية و كذا تقدير قيمتها المادية علي حسب كل فئة من الأفراد ، و تعتمد على خطوتين أساسيتين :

الخطوة الاولى : و يتم فيها تحديد مجموعة أفراد من نفس المستوى المعيشي تتشابه عندهم الاحتياجات الاستهلاكية ، من اجل اتخاذهم كمجموعة مرجعية ، و من تم تشكيل سلة المواد الغذائية كمنطلق لنموذج الاستهلاك للمجموعة المرجعية. و على هذا الاساس تعتبر كل أسرة غير قادرة على توفير هذه السلع المرجعية أو لا تستطيع تحمل تكلفتها ' أسرة فقيرة '.

و تختلف هذه الاحتياجات الغذائية الاساسية عن المتطلبات الطاقة من حيث السعرات الحرارية الواجب استهلاكها يوميا للشخص العادي و التي تتراوح ما بين 2100 الى 2400 سعرة حرارية، الشيء الواجب أخذه بعين الاعتبار عند تشكيل سلة السلع المرجعية مع ضبط الكميات .

الخطوة الثانية : و يتم فيها تقييم سلة السلع المرجعية الى قيمة مالية بحسب الأسعار المحلية للبضائع في كل منطقة ، بهدف تحديد خط الفقر الغذائي و الانفاق الاجمالي ، على الرغم من عدم كفاية المعطيات بالنسبة للبضائع الغير غذائية و التي تقدر بالقيمة التنبؤية للإنفاق الغير غذائي لأسرة قادرة على تلبية احتياجاتها الغذائية.

و عليه ، تعد هذه الطريقة معيارية لأنها تقوم بتقديم مجموعة من المعطيات على خط الفقر الاجمالي و هذا بإضافة القيمة التنبؤية أو ما يعادلها من الانفاق الغير غذائي الى خط الفقر الغذائي.

✓ **خط الفقر النسبي :** أشارت العديد من الدراسات الخاصة بالبلدان المتقدمة الى الفقر النسبي بحيث تصنفه على انه ظاهرة نسبية بالمجمل ، لأن جل ان لم نقل كل الاسر فيها قادرة على تلبية احتياجاتها الاساسية فتتبلور المشكلة فيها الى مشكلة عدم المساواة .

و تعد الطريقة الاكثر تداولا في تحديده هي تعيين نسبة من المتوسط الحسابي أو متوسط توزيع الاستهلاك أو الدخل، و نجد كذلك العديد من الدراسات التي اعتمدت على عتبة Fuchs كمرجع في تحديد خط الفقر ب 50% من المتوسط الوطني (نصف المتوسط)، فيتيح لنا المتوسط مقارنة الأسر الفقيرة بباقي أسر التوزيع بينما الوسيط يحصر المقارنة في الأسر ذات الدخل المتوسط فقط ، و في حالة ادخال بعض الأسر ذات الدخل المرتفع الى التوزيع لا يغير من قيمة الوسيط ، و بالتالي لا يغير خط الفقر هذا من جهة ، و من جهة أخرى يتأثر المتوسط باضافة عدد قليل من الأسر ذات الدخل المرتفع للتوزيع .

3.تحديد مقاييس الفقر :

أشرنا فيما سبق الى الفكرة الرئيسية التي تهدف اليها هذه المرحلة من الدراسة ، و هي تقوم أساسا على تجميع المعطيات و المعلومات المتوصل اليها من خلال المرحلتين السابقتين الذكر و من اجل الوصول الى مقياس محدد يعكس الوضعية الحقيقية للأسر الفقيرة ويساهم في تفسير الظاهرة في المجتمع أو البلد.

اهتمت العديد من الدراسات بمختلف تخصصاتها (اقتصادية ، اجتماعية ، سياسية ...الخ) بوضع مقاييس تحدد و تفسر الظاهرة لتمكين الخبراء و صناع القرار للتوصل الى وضع حلول و تسطير سياسات الحد من الفقر، و فيما يلي سنتطرق الى أهم المقاييس التي تم اقتراحها في العديد من الدراسات المرجعية الاقتصادية :

- **مؤشر تعداد الرؤوس :**

هو الأسلوب الأكثر شيوعا لتقدير انتشار الفقر يعمل على قياس نسبة السكان الذين يعتبرون فقراء

$$H(y,z)=q/n$$

y: تمثل الدخل .

z: تمثل خط الفقر .

q: تمثل عدد الفقراء .

n: تمثل عدد السكان.

يتميز هذا المؤشر بالبساطة في استخدامه و السهولة في فهمه ، كما أنه لا يتأثر بالاختلافات و الفروقات الموجودة في عمق الظاهرة لأنه يعتبر جميع الأفراد في نفس المستوى المعيشي كونهم يعانون من نفس الظروف . لذا فانه يفشل في الوصول الى نتائج مضبوطة و دقيقة لأنه لا يراعي الحالة الذي يتدنى فيها مستوى الدخل و الانفاق خط الفقر.(منظمة التعاون الاسلامي، 2015، ص 11).

- **مؤشر فجوة الفقر :**

يستند هذا المؤشر على قياس عمق الفقر، و يعمل على تقدير قيمة الحد الأدنى للتحويلات النقدية اللازمة للقضاء عليه. بحيث نستطيع من خلاله تحديد نسبة الفقر و عدد الفقراء الذين يعانون من تدني الظروف الاقتصادية و الاجتماعية كالأسر و الأفراد ، وكخطوة اولى يجب علينا حساب عجز الدخل الفردي (أي الفرق بين خط الفقر و الدخل الفردي) و المتمثل في العلاقة التالية :

$$PG = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left[\frac{Z - y_i}{Z}\right] = I.H$$

PG : تمثل فجوة الفقر.

مع العلم أن :

$$I = \frac{\left(Z - y_q\right)}{Z}$$

I: تمثل متوسط الفارق بين دخل الفقراء وخط الفقر.

$z-y_q$: تمثل فجوة الفقر عند الفرد q .

و لنفترض أن عدد الفقراء q و قمنا بترتيب متوسط الدخل y_q بشكل تصاعدي :

$y_1,y_2,y_3,\ldots\ldots$ فيكون حساب مؤشر فجوة الفقر عن طريق العلاقة التالية :

$$y_q = \frac{1}{q}\sum_{i=1}^{q} y_i$$

y_q : تمثل متوسط الدخل .

z : تمثل خط الفقر .

q : تمثل عدد الفقراء.

ان تطبيق هذا المؤشر في الميدان أوضح أنه لا يهتم بالفوارق الموجودة بين الفقراء من حيث شدة الفقر أي أنه يتجاهل عنصر عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية ، و من هنا يمكننا القول أن مؤشر فجوة الفقر يكمل مؤشر تعداد الرؤوس الا أنه يبقى مؤشر غير كاف ليعتمد عليه بشكل كامل في رسم خريطة انتشار الفقر في المجتمع.(Dercon, 2005).

- **مؤشر مربع فجوة الفقر(شدة الفقر):**

يصبو هذا المؤشر الى قياس شدة الفقر و التي يعبر عنها بدرجة التفاوت بين الفقراء ، و برز هذا المؤشر نظرا لضرورة معرفة و تفسير تغيرات توزيع الدخل بين الفقراء خاصة بعد عجز مؤشر فجوة الفقر لتقديم تفسير لها.

و نستطيع ايجادها بالعلاقة التالية :

$$= \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left[\frac{Z-y_i}{Z}\right]^2$$

فمثلا : اذا انتهجنا سياسة تدعيم الأسر بصب أموال لفائدتهم كما جاء في نتاج المؤشر الذي سبق ، و بالرغم من هذا مازالوا يعانون من الفقر و زادت معاناتهم من أسر تحت خط الفقر الى أسر أشد فقر، فان هذا المؤشر سوف يعمل على تبيان هذا التغيير، و ايضاح مسبباته ، الشيء الذي عجز مؤشر فجوة الفقر الوصول الى وضع تفسير له.

2. مؤشر Sen :

أجرى Sen مجموعة من الدراسات المعمقة سنة 1976 م ، و التي تهدف لتغطية بعض التحفظات الموجودة في المؤشرات السابقة ، فاقترح مؤشر يصبو الى تطوير الطرق السابقة لقياس الفقر مراع في ذلك الجوانب الانسانية و الأخلاقية الواجب تسليط الضوء عليها و خاصة في التعامل مع هذه الفئات من المجتمع ، فاقترح مؤشر للفقر يسعى من خلاله الى دمج كل من عدد الفقراء ، شدة (عمق) الفقر ، و توزيع الدخل بين الفقراء (منظمة التعاون الاسلامي، 2015، ص 12). و الشيء الذي يميز هذا المؤشر على غرار سابقيه هو تأثره بتوزيع الفقراء ، فعمل Sen في هذا المؤشر على تطوير بديهيتين رئيسيتين رأى أنهما أساس كل مؤشر للفقر و هما :

- *بديهية الرتابة "Axiome de monotonie":*

و يقصد بها رتابة الرفاه بالنسبة للدخل ، فعند تساوي جميع الأشياء و ثباتها ،يؤدي انخفاض دخل الشخص الى ارتفاع قيمة مؤشر الفقر (Chaker GABSI,2016,P22) .و من مميزاتها أنها غير قابلة للجدل و تتسم بالوضوح .

- *بديهية التحويل "Axiome de transfert"* :

عند تساوي جميع الأشياء الأخرى ، يجب ألا يؤدي تحويل الدخل من شخص فقير إلى شخص آخر أكثر ثراء (التحويل التراجعي) إلى خفض قيمة مؤشر الفقر (Chaker .GABSI,2016,P22)

تتميز هذه البديهية بالأهمية المتمثلة في تجميع الفقر فتحويل الدخل من شخص فقير الى شخص أقل فقر يغير فقط توزيع الدخل و ليس اجمالي دخل البلد.

و من هذا المنطلق، اقترح Sen نموذج قياسي تجميعي يراعي فيه الجانب الانساني في العلاقات و التي يهدف من خلالها و بالدرجة الاولى الى مساعدة الأفراد الذين يعيشون في مستوى معيشي متدني ، فبين التوافق الموجود بين البديهيتين في العلاقة التالية :

$$S(Y,Z) = \frac{2}{(q+1)nZ}\sum_{i=1}^{q} g_i\,(q+1-i)$$

g_I : تمثل ترجيح فجوات الفقر .

$(q+1-i)$: تمثل المعامل الترجيحي .

و يتضح لنا من خلال ما سبق ، أن مؤشر Sen يهتم و بالدرجة الأولى بالأفراد الذين يعانون من الفقر والعجز في دخلهم و يسجلون فروقات (عدم مساواة) في مستوياتهم المعيشية ، و بالرغم من هذه المميزات الا أن هذا المؤشر لا يخلو من بعض نقاط الضعف كمختلف المؤشرات السابقة و أهمها أنه مؤشر غير قابل للتجزئة .

3. مؤشر كاكواني (Kakwani):

أظهر كاكواني تأييده ل Sen في العديد من أبحاثه ، و برز هذا في تتبعه لمنهجه المعلمي القائم على البديهيات و تبنيه لمجموعة من أفكاره ، فعمل جاهدا على تعميم و تطوير مؤشر الفقر Sen حتى توصل الى اضافة بديهية جديدة تسمى :

" بديهية حساسية التحويلات Axiome de sensibilité aux transferts" و مفادها كالتالي : عند تساوي جميع الأشياء، فالتحويل التراجعي لقيمة w من الشخص الفقير i الى الشخص الأشد فقر j ، يؤدي الى ارتفاع كبير في مؤشر الفقر ، على عكس التحويل التراجعي لنفس المبلغ من الشخص الفقير k الى الشخـص الأشد فقر l كما هو معبر عليه فيما يلي (Smahi ahmed , 2010, P74) :

$$y_j - y_i = y_l - y_k \geq 0 \text{ et } y_k > y_i$$

فتمكن Kakwani من خلال هذه البديهية تفسير ارتفاع الفقر في حالة التحويلات التراجعية ، فأثبت أنه كلما كانت هذه التحويلات صادرة من أفراد فقراء ، كلما ارتفع مستوى الفقر ، و لهذا صب تركيزه على التحويلات التراجعية التي تجرى بين الأشخاص الأشد فقر ، و ما ينجر عليها من انخفاض في المؤشر و بالتالي تحقيق نوعا من الرفاهية لهذه الفئة.

و كما أشرنا فيما سبق ، سعى Kakwani جاهدا لتعميم مؤشر Sen و عمل على تطويره دون المساس بفكرته الاساسية التي تهدف الى تحديد متوسط مرجح لعجز الدخل ، الأمر الذي استلزم

تغيير بعض الترجيحات ليتوافق مؤشره مع البديهية التي قدمها (بديهية حساسية التحويلات) ، و عليه صاغ العلاقة التالية :

$$K(y,Z) = \frac{q}{nZ\sum_{i=1}^{q} i^k} \sum_{i=1}^{q} (g_i)\,(q + 1 - i)^k$$

و عند تطبيق هذا المؤشر نسجل حالتين :

الحالة الأولى : اذا كانت $k=1$ هذا يعني أننا سنتحصل على مؤشر Sen .

الحالة الثانية : اذا كانت $k>1$ هذا يعني أننا سنتحصل على مؤشر ذو حساسية للتحويلات ، و كلما زادت قيمة k كلما زادت حساسية التحويلات ،

و بالرغم من هذه الميزة المضافة التي يقدمها هذا المؤشر مقارنة بمؤشر Sen ، الا أنه لم يتم تداوله في الدراسات الميدانية المهتمة بظاهرة الفقر نظرا لعدم بلوغه البديهية المعنية و لوجود بعض التحفظات و أهمها ما أوضحه Zheng سنة 1997 فعند أي قيمة k يوجد n حجم سكان و بالتالي نجد عدد أكبر من البديهيات ، و هنا يكون مؤشر Kakwani لا يفي ببديهية حساسية التحويلات .

4. مؤشر F.G.T "Foster , Greer et Thorbecke":

اشترك الثلاثة الباحثين سنة 1984م في دراسة بحثية تهدف الى وضع مؤشر للفقر انطلاقا من مؤشر Sen و مؤشر Kakwani ، فاستطاعوا اقتراح مؤشر تجميعي معلمي يقوم على البديهيتين السابقتين و يفي أيضا ببديهيات أخرى معروفة ، و التوصل الى صيغته النهائية لم يكن مباشرة و انما تم على خطوتين متتاليتين كما يلي :

الخطوة الأولى : اهتم الباحثين في هذه الخطوة بتطوير مؤشر فجوة الفقر ، كونه مؤشر يهدف الى قياس عمق الفقر و يحدد كذلك نسبة الفقر و عدد الفقراء ، و كنتيجة لهذا التطوير توصلوا الى وضع "مؤشر يساوي مجموع فجوات دخل الفقر المرجحة على أساس كل فجوة فقر فردية بقيمة الفجوة نفسها، و من تم تحصلوا على الصيغة التالية (اعمر بوزيد محمد، 2011، ص 102) :

$$FGT(Y,Z) = \frac{1}{(nZ)^2}\sum_{i=}^{q}(g_i)^2$$

الخطوة الثانية : و في هذه الخطوة أراد الباحثين ادماج كل من البديهيات السابقة التي يضمها كل من مؤشر Sen و مؤشر Kakwani و التي تقوم على تفسير ارتفاع الفقر في حالة التحويلات التراجعية و كذلك تحديد المتوسط المرجح لعجز الدخل ، بهدف الالمام بجميع المؤثرات في الظاهرة فاستطاعوا التوصل الى الصيغة الرياضية التالية على الشكل التالي :

$$FGT(Y,Z)_\alpha = P_\alpha(Y,Z) = \frac{1}{n}\sum_{i=}^{q}\left(\frac{g_i}{Z}\right)^\alpha$$

α تمثل مقدار النفور من الفقر .

$Z-Y_i=g_i$: تمثل فجوة الفقر الفردية .

ملاحظة : و الجدول التالي يبين بعض خصائص مؤشر FGT تبعا لقيمة المعلمة α .

	قيمة المعلمة α	خاصية المؤشر F.G.T	
الحالة الاولى	$\alpha > 0$	يحقق بديهية الرتابة .	Axiome Monotonie
	$\alpha = 0$	هو نفسه مؤشر عدد الرؤوس.	$P_0 = \frac{q}{n} = H$
الحالة الثانية	$\alpha > 1$	يحقق بديهية التحويل .	Axiome de Transfert
	$\alpha = 1$	يساوي مؤشر فجوة الفقر .	$P_1 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{g_i}{Z}\right) = H.I$
الحالة الثالثة	$\alpha > 2$	يحقق بديهية التحويلات المتناقصة.	Axiome de Transfert Décroissants
	$\alpha = 2$	يساوي مؤشر تربيع فجوة الفقر.	$P_2 = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q}\left(\frac{g_i}{Z}\right)^2 = H[I^2 + (1-I)^2 Qp^2]$

الجدول رقم 01: يمثل خصائص مؤشر F.G.T.

المصدر : من انجاز الباحثة.

- يعد مؤشر FGT من أكثر المؤشرات شيوعا و استخداما لقياس الفقر نظرا لكونه مؤشر يجمع بين العديد من البديهيات المعروفة و يتضمن عدة خصائص مميزة تساهم في تحديد التفاوت بين مستويات الفقر و التوزيعات المختلفة لخطوط الفقر .

- **مؤشر واتس Watts :**

اقترح واتس هذا المؤشر سنة 1968 و هو أحد أقدم المؤشرات التي وضعت لقياس الفقر و الاكثر استخداما أنذاك، و هذا نظرا لبساطة تطبيقه ولجودته العالية في القياس فهو عبارة عن متوسط الفرق بين لوغاريتم خط الفقر و لوغاريتم الدخل ، اضافة الى استيفائه لجل البديهيات المعروفة (كبديهية الرتابة و بديهية التحول) و جاءت صيغته الرياضية على النحو التالي :

$$W(y,Z) = \frac{1}{n}\sum_{i=1}^{q} Ln\left(\frac{Z}{y_i}\right)$$

– اعتبر واتس هذا المؤشر هو الأنجع مقارنة مع مؤشر عدد الرؤوس H و مؤشر فجوة الفقر PG كونه قادر على تفسير و عرض الظاهرة ، فبإمكانيته تحديد قيمة التحويل اللازم للخروج من دائرة الفقر و تمثيل اجمالي الفقر كمتوسط مرجح للسكان لمستويات المجموعات الفرعية للفقر ، كما أشار واتس للثروة و مفهومها و كيفية توزيعها بين الأفراد و الأسر فارتأى أن ثروة الفرد أو الأسرة لا يكمن قياسها فقط في قيمة الأموال أو المدخرات أو العقارات أو ما تملكه من ماديات و انما تتخطى الثروة هذا المفهوم المادي المحض، و على هذا الأساس كانت نظرته ثنائية الحد و قام بوضع جزأين للثروة " ثروة بشرية "و " ثروة غير بشرية" (سماحي أحمد، 2010 ، ص71).

فمفاد الثروة البشرية هي كل ما يتعلق بمؤهلات و قدرات الفرد أو الأسرة و وضعهم الاجتماعي تماشيا مع الوحدة الاجتماعية المستخدمة في الدراسة، بينما الثروة الغير بشرية يقصد بها مصادر الدخل كتحويل الأموال و الراتب و جميع مصادر الأموال الأخرى .

و يعد هذا المؤشر كباقي المؤشرات التي ذكرناها سابقا فبالرغم من مميزاته فهو لا يخلو من بعض النقائص ، حيث لم يضع واتس طريقة لتقييم الحقائق الاجتماعية كالمستوى التعليمي و الثقافي و كذلك التربوي ، اضافة الى أنه لم يبرز طريقة الجمع بين الثروة البشرية و الثروة الغير بشرية .

- **مؤشر Sen.Shorroks.Thon** :

يعد هذا المؤشر من بين المؤشرات المزدوجة التي تقوم على جمع أسس مؤشرين آخرين و هما فجوة الفقر لقياس الفقر و معامل جيني لقياس عدم المساواة ، و هدف الباحثين الثلاثة من خلال هذا المؤشر الى تطوير مؤشر Sen و تغطية جميع نقائصه نظرا لعدم تطرقه الى بديهية التحويلات التي يقوم عليها مؤشر فجوة الفقر ، فكانت هذه البديهية بمثابة حجر الزاوية في بناء هذا المؤشر الذي يقوم على المبدأ التالي:" عند تحويل الدخل من شخص فقير جدا (تحت خط الفقر) الى شخص فقير(دخله أكبر) سيتسبب هذا في ارتفاع الفقر ." و تتمثل صيغته الرياضية كالتالي :

$$P(y,Z) = H.PG.(1 + G(x))$$

حيث :

$P_{(y,z)}$: مؤشر SST لعدد أفراد المجتمع n .

y : دخل متوسط .

z : عتبة الفقر .

$G_{(x)}$: معامل جيني .

يعتبر مؤشر SST من بين أهم مؤشرات قياس الفقر التي ساهمت و بشكل كبير في تمثيل و عرض الظاهرة بصورة واضحة ، فاستخدم على نطاق واسع من قبل دول و منظمات دولية و حكومية بفضل ميزته المتمثلة في قياس شدة الفقر بين مجتمعين مختلفين .

و بالرغم من نجاعة هذا المؤشر في بلوغه أهدافه المرجوة الا أنه سنة 1999 رأى كل من Osberg و Xu أن قيمة : ($1+G_{(x)}$) صغيرة جدا و بالتالي نسبة التغير في شدة الفقر تكون مقدرة تقريبا بمجموع نسبة التغير في مؤشر عدد الرؤوس H ونسبة التغير في فجوة الفقر PG (اعمر بوزيد محمد، 2011، ص 105).

و في الأخير ، و من خلال ما ذكرناه يمكننا القول أنه لا يوجد مقياس موحد عالميا لقياس الظاهرة و لهذا نجد فقط طرق و نظريات تساهم في وضع تفسيرات و تحديد مؤشرات لمساعدة الخبراء و

السياسيين لمعرفة الوضعية الحقيقية لشعوبهم و لتسطير حلول و وضع استراتيجيات لتخطي أو تفادي الوقوع في الفقر .

المطلب الثاني : تفسير أهم مقاييس عدم المساواة .

ان التطرق لمقاييس عدم المساواة في العديد من الأبحاث و الأعمال لم يكن وليد الصدفة ، و انما هو نتاج لضرورة اجتماعية و اقتصادية محضة نظرا لأهميتها الكبيرة في تمثيل و عرض الوضعية الحقيقية للظاهرة أو المشكلة مرجوة الدراسة ، و كذلك لخاصيتها المزدوجة في الجمع بين المنهجين المعياري و البديهي ، لذا اقترحت مجموعة من المقاييس الاحصائية التي تهدف الى معالجة مشكلة عدم المساواة نذكر منها : منحنى لورنز Lorenz ، مؤشر جيني Gini ، مؤشر أتكنسون Atkinson ، مؤشر ثايلTheil.

و سجل بعض الباحثين و على رأسهم أتكنسون Atkinson سنة 1970 مجموعة تحفظات تمس جل هذه المؤشرات و تخص

استخدامها ، فغالبا ما تساهم هذه الأخيرة في طرح غموض بخصوص امكانية إنشاء ترتيب بين توزيعات الدخل و تحديد شكل الرفاهية هذا من جهة ، و من جهة أخرى فيما يتعلق بعدم تحديد خصائص موحدة للقياس لأن الرفاهية تختلف من فرد لآخر فكل على حسب ظروفه و أولوياته .

و لتفادي الوقوع في هذه التحفظات تم وضع مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها مع شريطة تحققها في كل مؤشر و التي يمكن من خلالها الحكم على مدى مصداقيته في القياس و هي كالآتي (Chaker :GABSI,2016,P30)

- مبدأ التناظر symétrie : ففي حالة ما اذا تبادلا شخصان دخلهما ، عدم المساواة تبقى تتحقق و بدون أي تغير .

- مبدأ السكان (Principe des populations): ففي حالة تكرار الدخل ، عدم المساواة تبقى تتحقق و بدون أي تغير.

- مبدأ التحويلات (Principe des transferts) : التحويل التدريجي يخفض من عدم المساواة في الدخل.

- مبدأ ثبات الضرب (Invariance à la multiplication) : ففي حالة اضافة أو نقصان الدخل بنفس النسبة ، عدم المساواة لا تتغير .

- مبدأ ثبات الترجمة (Invariance à la translation): ففي حالة اضافة أو نقصان الدخل بنفس القيمة ، عدم المساواة لا يتم تعديلها .

- مبدأ التوحيد (Normalisation): ففي حالة تساوي كل المداخيل ، تنعدم عدم المساواة.

و سنتطرق فيما يلي الى أهم مؤشرات عدم المساواة و هي كالآتي :

- **منحنى لورنز La courbe de Lorenz** :

يعد منحنى لورنز أحد أهم المقاييس استعمالا في البحوث و الدراسات المهتمة بموضوع عدم المساواة و كذلك المنظمات الدولية و الحكومية و هذا بفضل مميزاته المتعددة ، التي تضفي اليه طابع المرونة في تقييم السياسات و البرامج المسطرة و أيضا تحديد مستويات مختلفة من التفاوتات في عدم المساواة .

ان منحنى لورنز عبارة عن تمثيل هندسي يفسر العلاقة بين النسب التراكمية للسكان و مؤشرات المستوى المعيشي ، فهو يهدف الى قياس العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل بين الأفراد و الأسر . و تتمثل صيغته الرياضية على النحو التالي :

$$L(p) = \frac{\int_{0}^{F^{-1}(p)} yf(y)dy}{\int_{0}^{\infty} f(y)dy}$$

حيث :

$L(p)$: تمثل منحنى لورنز .

p : تمثل النسب التراكمية للسكان .

y : متغير عشوائي مستمر يمثل الدخل .

$f(y)$: مشتقة الدخل .

$F(y)$: تمثل وظيفة التوزيع .

$F^{-1}()$: الوظيفة العكسية ل $F()$.

و يمثل الشكل التالي يوضح منحنى لورنز :

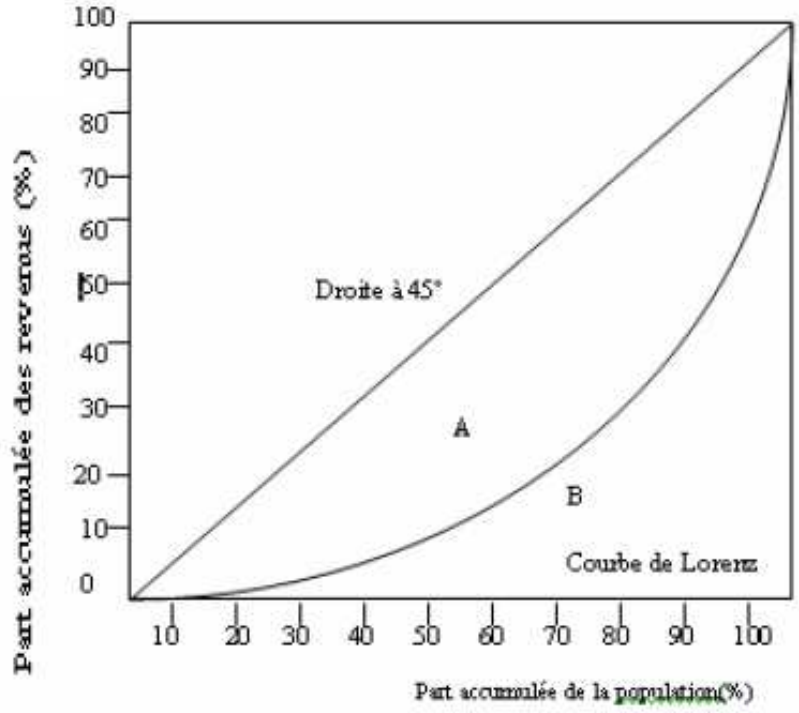

الشكل رقم 02 : يمثل منحنى لورنز .

مصدر : .Amartya Sen p, 226.

يمثل الشكل أعلاه ، منحنى لورنز على أساس النسب التراكمية الى غاية 100 % لتوزيع الدخل القومي على عدد السكان هذا من جهة ، و من جهة أخرى يمثل خط 45° أو الخط القطري محور المساواة التامة الذي يتساوي فيه كل الاحداثيات بمعنى أن كل نقطة تنتمي الى خط المساواة ترمز الى نسبة معينة من السكان الذين يتحصلون على نفس النسبة من الدخل ، و كذلك عند اندماج منحنى لورنز مع خط 45° يكون التوزيع متساوي تماما. و كلما اقترب منحنى لورنز من خط 45° يسارا (زاوية 45° العلوية) نسجل زيادة في توزيع الدخل الاجمالي بين السكان و كلما زادت الرفاهية و العكس صحيح ، بمعنى كلما ابتعد منحنى لورنز عن خط 45° يمينا (زاوية 45° السفلية) كلما سجلنا انخفاض في نسبة توزيع الدخل الاجمالي و كلما زاد الفقر. و في غالية الأحيان تكون الحالة الثانية هي السائدة و الرائجة بين مختلف الدول فهي تعكس الوضع الحقيقي للمساواة فلا توجد دولة مثالية تحقق المساواة التامة بين مواطنيها من حيث توزيع الدخل الاجمالي .

- **معامل Gini** :

بعد النتائج الجد مرضية التي حققها منحنى لورنز في قياس التفاوت في توزيع الدخل الاجمالي مقارنة بعدد السكان و التي ساهمت في اعطاء تفسيرات علمية لظاهرة عدم المساواة التي أرهقت و لا تزال ترهق العديد من البلدان و

الحكومات ، اقترح Gini معامله الذي ينشق من منحنى لورنز و يستند عليه بشكل كبير ، و هذا نظرا لتأثره الواضح به في مختلف أعماله التي هدفت الى قياس عدم المساواة بين الأفراد، فوضع Gini هذا المعامل بهدف تدارك بعض نقائص منحنى لورنز و لإزالة الغموض المحيط بالظاهرة بفضل توفيره لمعلومات تخص توزيع الدخل حسب مجموعات بيانية.

يتشارك معامل Gini و منحنى Lorenz المعلم البياني ، فقياس معامل Gini بيانيا يعني قياس المساحة المحصورة بين منحنى Lorenz و الخط القطري و تكون قيمته تنتمي للمجال المغلق [0 ، 1]، بحيث كلما اتجه المؤشر نحو 1 يعني زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل، و اذا كان المؤشر يساوي 0 فذا يعني تحقق المساواة لأن توزيع الدخل يكون متساويا (Gabsi, p32)

و بالاستناد على منحنى Lorenz الممثل في الشكل رقم 02 أعلاه ، يمكننا ايجاد معامل Gini بيانيا بالعلاقة التالية :

$$G = \frac{(A)\text{المساحة}}{(A+B)\text{المساحة}}.$$

و أيضا بواسطة العلاقة التعريفية الهندسية كطريقة بيانية ثانية و هي كالتالي (علي، 2007، ص 07) :

$$G = 1 - \sum_{i=0}^{n-1} (P_{i+1} - P_i)(L_{i+1} - L_i)$$

حيث :

P : النسب التراكمية للسكان.

L : النسب التراكمية للدخل .

أما رياضيا فهو متوسط الفروقات المطلقة بين كل مجموعات الدخل ، و صيغته الرياضية كالتالي (الفارس،2001، ص 100):

$$G = \frac{2}{2n^2 m} \sum \sum (Y_i - Y_j)$$

حيث :

G : معامل Gini.

n : عدد الأفراد الاجمالي .

m : الدخل المتوسط للفقراء .

Y_i،Y_j : مداخيل الأفراد iوj .

شهد هذا المؤشر انتشارا واسعا في استخدامه لأنه يتسم بالسهولة و البساطة في قياسه و أيضا بتميزه بمجموعة من الخصائص الجوهرية التي تساهم في تقديم صورة حقيقية عن عملية توزيع الدخل القومي بين الأفراد و تتمثل هذه الخصائص في (منظمة التعاون الاسلامي، 2015، ص 12):

-

و يعتبر معامل Gini كمختلف المؤشرات و التي لا تخلو من بعض السلبيات، فهو أساسا معامل مشتق من منحنى لورنز و بالتالي لا يرتبط بأي مجموعة فرعية ثابتة و الارتباط بهذه الأخيرة يكون في بعض الحالات المتمثلة في :

– عند انخفاض الفقر في مجموعة فرعية دون التغيير في المجموعة الأخرى حيث يكون عدد السكان في كلاهما ثابت ، يؤدي هذا الى تسجيل انخفاض مستوى الفقر العام بالمثل.

- **مؤشر أتكنسون Atkinson** :

يستند مبدأ مؤشر أتكنسون على فكرة التكافؤ و التساوي في توزيع الدخل بهدف تحقيق رفاهية اجتماعية و بالاستناد على خصائص معينة مثل : التناظر ، الاستمرارية ، الرتابة ، و النمو. و هو من بين المؤشرات المعيارية التي تندرج تحت نظرية الرفاهية، و مفاده يقوم على فرضية أن مستوى الدخل الذي إذا تحصل عليه كل فرد سيجعل مستوى الرفاه للمجتمع مساويا لمستوى الرفاه الذي يترتب على التوزيع المشاهد و بالتالي التوزيع الأكثر مساواة للدخل يفضله المجتمعات دائمًا، فيجيب مؤشر أتكينسون على السؤال التالي: "إذا كان بإمكان المجتمع التحرك نحو توزيع دخل عادل تمامًا ، فما هو جزء الدخل الذي سيكون على استعداد التخلي عنه للقيام بذلك؟ ".و هذا الكسر هو مؤشر أتكينسون. بمعنى آخر ، يعني مؤشر أتكينسون x٪ أن السكان سيقبلون خسارة x٪ من دخلهم الحالي حتى يصبح التوزيع أكثر مساواة، ويأخذ القيم بين 0 و 1 ، والقيمة 0 تمثل حالة من المساواة الكاملة والقيمة 1 حالة غير متساوية تمامًا.

إذا رمزنا لمستوى الرفاه للفرد الواحد بالحرف U وكان كل الأفراد متشابهين فإن مستوى الرفاه الذي ينتج عن التوزيع المشاهد هو مجموع رفاه الأفراد ومن ثم يعرف "الدخل المكافئ للتوزيع العادل" على النحو التالي:

$$n \cup (y_e) = \sum_{\varepsilon=1}^{n} y_i$$

على أساس هذا التعريف تم صياغة مؤشر لعدم عدالة التوزيع على النحو التالي:

$$A = \frac{1 - y_e}{\mu}$$

حيث: μ هي متوسط الدخل .

و نلاحظ أنه إذا كان الدخل المكافئ للتوزيع العادل مساويا لمتوسط الدخل فإن درجة عدم عدالة التوزيع ستساوي صفر.

و لأغراض التطبيق عادة ما تأخذ دالة رفاهية الفرد (دالة التفضيل) الشكل التالي:

$$\cup (y) = \left(\frac{1}{1-\varepsilon}\right) y^{1-\varepsilon} \quad : \quad \varepsilon \neq 1$$

أو

$$\cup (y) = \log y \quad : \quad \varepsilon = 1 .$$

تعرف ε بأنها" معامل تجنب عدم المساواة بحيث كلما ارتفعت قيمتها كلما كان المجتمع عازفا عن حالات عدم المساواة ومفضلا لحالات المساواة". و على هذا الأساس نتحصل على الشكل التالي لدالة الرفاهية للدخل المكافئ :

$$n\left[\frac{y_e^{1-\varepsilon}}{1-\varepsilon}\right] = \frac{1}{1-\varepsilon}\sum_{i=1}^{n} y_i^{1-\varepsilon}$$

$$y_e = \left[\frac{1}{n}\sum y_i^{1-\varepsilon}\right]^{\frac{1}{1-\varepsilon}} \quad : \quad \varepsilon > 1$$

- **مؤشر ثايل Theil** :

بالإضافة إلى مؤشر أتكنسون هنالك مؤشر تايل الذي يعتمد على فكرة محتو ىالمعلومات المتوقعة في الأنظمة ، و يعد ، . فعلى سبيل المثال إذا كانت y هي احتمال أن يقع حدث ما ، فإن محتوى المعلومات h(x) لمشاهدة وقوع الحدث فعلا لابد لها وأن تكون متناقصة في x بمعنى أنه كلما كان وقوع الحدث مستبعدا كلما كان من التشويق معرفة أن الحدث قد وقع بالفعل ، بالصيغة التالية :

$$h(x) = \log 1/x$$

وإذا كان هنالك عدد من الحوادث المحتملة n...1 يمكن أخذ احتمال كل منها $x_1.....x_n$ حيث $x_i \geq 0$ و على هذا الأساس يمكن اعتبار أن المحتوى المعلوماتي يساوي مجموع محتوى المعلومات :لكل حدث بعد تثقيله باحتمال حدوثه على النحو التالي :

$$H(x) = \sum_{i=1}^{n} x_i h(x_i) = \sum_{i=1}^{n} x_i \log \frac{1}{x_i}$$

لاحظ أنه كلما اقتربت الاحتمالات x_i من $1/n$ كلما ازداد محتوى المعلومات ، دع x_i تعبر عن نصيب الفرد في i في إجمالي الدخل أو الإنفاق . في مثل هذه الحالة يمكن تفسير $H(x_i)$ على أنها مؤشر للمساواة . فعندما يكون نصيب كل فرد متساويا عند $1/n$ فإن $H(x_i)$ ستصل إلى أعلى قيمة لها وهي :

$$H(\frac{1}{n}) = \sum_{i=1}^{n} \frac{1}{n} \log n = \log n \sum_{i=1}^{n} \frac{1}{n} = \log n$$

عند طرح محتوى المعلومات في توزيع للدخل من القيمة العظمى يتم الحصول على مؤشر تايل :

$$H(x) = \log n - \sum_{i=1}^{n} x_i \log \frac{1}{x_i}$$

و من خلال ما سبق يمكننا القول أنه لا يوجد مؤشر مقبول و موحد مع وضعياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و كذا سياساتهم المنتهجة.

المطلب الثالث : مؤشرات بديلة لقياس الفقر و عدم المساواة .

اهتمت العديد من الدول بظاهرة الفقر نظرا لما ينجر عليها من مشاكل و اختلالات تمس مختلف القطاعات، الأمر الذي دفعها الى بذل مجهودات كبيرة و تدعيم الدراسات و الأبحاث بهدف التوصل الى حلول تساهم في التقليل أو الحد من الظاهرة هذا من جهة ، و من جهة أخرى لتطوير و خلق مناهج جديدة تعمل على تفسير الظاهرة بطرق علمية تستند عليها في تحديد الفقراء و تقييم مستويات الاحتياج و الحرمان.

فبالإضافة الى المقاييس المذكورة أعلاه للفقر و عدم المساواة ، تم وضع مقاييس أخرى تساهم في تفسير الظاهرة من جوانب أخرى جديدة لم يتم التطرق اليها سابقا بالإضافة إلى دراسة مزاياها و عيوبها .

- **مؤشر التنمية البشرية (HDI) :**

اعتمد هذا المؤشر كأول مرة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنة 1990 ، بهدف قياس مستوى تطور البلدان النامية في جميع أنحاء العالم من حيث "نوعية الحياة"، و أيضا في معالجة العجز في الناتج المحلي الإجمالي ، و الذي يأخذ بعين الاعتبار فقط الوضعية الاقتصادية للبلاد دون اقحام الوضعية الاجتماعية. لذا فإن المبدأ الأولي لمؤشر التنمية البشرية يكمن في اضافة متغيرات التوزيع ، التوقع الحياة ، والتعلم ، من أجل تحديد مستوى التنمية في بلد ما فهو لا يقتصر فقط على حساب الدخل القومي من الناحية النقدية (الذي يساوي نظريا الناتج المحلي الاجمالي) ، و انما يأخذ بعين الاعتبار حتى "المقياس الكمي لحرية الإنسان" (KORA ,2003).

ان حساب مؤشر التنمية البشرية يكون وفقًا لثلاثة أبعاد تتوافق مع ثلاثة أنواع من "القدرات" :

– الصحة: و تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ؛ و هي القدرة على عيش حياة طويلة وصحية .

– التعليم: و يقصد به القدرة على اكتساب المعرفة والتواصل والمشاركة في الحياة الاجتماعية . و يُقاس مستوى التعليم بعاملين : متوسط مدة الدراسة و المدة المتوقعة للدراسة لكل طفل .

– مستوى المعيشة : و هو الوصول إلى الموارد اللازمة لتلبية كل الاحتياجات من أجل الحصول على مستوى معيشي لائق (يقاس بالدخل القومي الإجمالي للفرد).

و شهد هذا المؤشر مجموعة من التعديلات كانت آخرها سنة 2016 صرح عنها في تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، و تتمثل هذه التعديلات في اضافة ثلاثة مقاييس جديدة تلتقط أوجه عدم المساواة متعددة الأبعاد والتفاوتات بين الجنسين والحرمان الشديد. و من بين أهم القرارات التي حث عليها برنامج الامم المتحدة الانمائي

خلال انعقاد دورته هي: حماية حقوق الانسان و حماية الحريات السياسية (القدرة على الظهور في الأماكن العامة دون الشعور بالخوف).

و قد سجل هذا المؤشر ارتفاع ملحوظ و خصوصا في القارة السمراء ، فمنذ سنة 1990 زاد أكثر من 18% و استفاد منه جميع الدول باستثناء زيمبابوي ، زامبيا ، و جمهورية الكونغو الديمقراطية .

و تعرض هذا المؤشر لعدة انتقادات كباقي المؤشرات الأخرى ، و كان أهمها انتقاد Sen و الذي نص على أنه كان من المفترض أن يكون مؤشر التنمية البشرية أداة حساب مثل الناتج القومي الإجمالي ، لذا فهو يستحضر مصطلح " الصلابة " في مؤشر التنمية البشرية. ومع ذلك ، فإن تحويل قيمة مؤشر التنمية البشرية إلى قيمة شاملة يجب أن يشمل عددًا متزايدًا من المتغيرات و هذا صعب تجسيده ميدانيا ، و بالرغم من هذا يتميز نهج التنمية البشرية بالمرونة بما يكفي لاستيعاب متغيرات جديدة ... دون الحاجة إلى محاولة ضمها و تجميعها في مقياس عالمي موحد "(Tovar, 2014).

- **مؤشر الفقر البشري (HPI) :**

ذكرت فكرة الفقر البشري كأول مرة سنة 1997 في تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، فتمت الاشارة فيه على ان الفقر ليس مقتصرا على نقص الدخل فقط و انما يمكنه أن يتعدى هذا المفهوم كونه ذو طبيعة متعددة الابعاد ليأخذ وجه أخر يلمس جانب لم يتطرق اليه في المؤشرات السابقة و هو نقص الفرص و الخيارات ، فوضع هذا المؤشر بهدف تجميع البيانات الموجودة عن الفقر في مؤشر واحد يقيس درجة الفقر أو نسبة السكان الذين يعيشون في ظروف " الحرمان الشديد " ، من خلال التركيز على القضايا الاجتماعية الخاصة بالتنمية، و نجد نسختان من مؤشر الفقر البشري HPI: الأول للبلدان النامية (HPI-1) ؛ و الثاني للبلدان المتقدمة. (HPI-2) و على عكس مؤشر التنمية البشرية الذي يقيس متوسط النتائج ، يقيس مؤشر الفقر البشري (HPI-1) الحرمان أو الاحتياج في الأبعاد الثلاثة الرئيسية للتنمية التي درسها مؤشر التنمية البشرية:

- مدة الحياة : ، ويقاس باحتمالية عدم البقاء على قيد الحياة عند الولادة حتى سن الأربعين .

- النقص في مستويات المعرفة : هو حقيقة الاستبعاد من عالم القراءة والتواصل ، مقاساً بنسبة الأمية لدى الكبار.

- العجز في الأحوال المعيشية : وهو عدم الوصول إلى الوسائل الاقتصادية ، محسوبًا عن طريق حساب متوسط نسبة السكان المحرومين من مياه الشرب ونسبة الأطفال دون سن الخامسة. سنوات ضحايا سوء التغذية.

و يقيس HPI-2 درجة الحرمان بنفس أبعاد مؤشر HPI-1 ، ويكشف درجة الاستبعاد الاجتماعي، و يطبق في البلدان المتقدمة كما جاء في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، حيث يتم تكييف المعايير مع الظروف المعيشية و يتم قياس التعرض للموت من خلال احتمال عدم البقاء على قيد الحياة عند الولادة حتى سن الستين ، ومستوى المعيشة اللائق بنسبة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر. يضاف إلى الحساب معيار استبعاد اجتماعي : يتم تقييمه على أساس معدل البطالة طويل الأمد (أي أكثر من اثني عشر شهرًا) (Kora, 2013).

و عند تطبيق هذا التصنيف HPI-2 على الدول الأوروبية جاءت النرويج في المركز الأول بالرغم من أنها دولة غنية ، بها أقل من نصف مليون فقير مع أحد أعلى خطوط الفقر من بين جميع البلدان الأوروبية : فهي تحتل المرتبة 28 والأخيرة بين أفقر البلدان في أوروبا .

- **مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس ISDH :**

هو أداة قياس تستند في العموم على تعديل مؤشر التنمية البشرية (HDI) وفقًا لعدم المساواة بين الجنسين ،حيث يقيس المؤشرين السابقين (مؤشر التنمية البشرية و مؤشر الفقر البشري) متوسط النتائج فحسب ، بينما مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس يعدل هذه النتائج لترجمتها من حيث عدم المساواة بين الرجال والنساء ، فهو يتوافق في الواقع مع مؤشر التنمية البشرية المحسوب بشكل منفصل للسكان الذكور و للسكان الإناث ، مع تصحيح ثم تقديم عامل لتمثيل حقيقة أن عمر المرأة أطول بشكل طبيعي من عمر الرجل. لذلك يتم تقييم عدم المساواة باستخدام معايير دليل التنمية البشرية التقليدية الثلاثة:

– مدة الحياة : و تمثل متوسط العمر المتوقع عند الولادة ؛ أي طول العمر والصحة.

– التعليم والوصول إلى المعرفة : هذا هو معدل محو أمية الكبار ومعدل الالتحاق الإجمالي (الابتدائي والثانوي والعالي) .

– مستوى المعيشة : هو دخل العمل المقدر حسب القوة الشرائية النسبية لكل دولة لنفس أنواع السلع والخدمات ، الدخل المكتسب التقديري .

ويعد التمييز بين الجنسين تطرفا عندما يكون مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس ISDH للإناث أقل بعشرين نقطة من مؤشر التنمية البشرية. و عند تطبيق هذا المؤشر على الدول العربية سجلت الدول السبعة التالية أعلى مستوى تمييز و تطرف على أساس الجنس : اليمن (-58) ، المملكة العربية السعودية (-35) ، عمان (-32)

، السودان (-29) ، سوريا (-23) ، ليبيا (-22) والجزائر (MOKDAD Soraya,2018,p 20-) (55.

- **مؤشر الفقر متعدد الأبعاد IPM :**

يصنف هذا المؤشر ضمن المقاييس النقدية للفقر ، و أشير اليه اول مرة في برنامج الامم المتحدة الانمائي سنة 1997 غير انه استخدم سنة 2010 في تقرير التنمية البشرية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي الذي وضعته مبادرة اكسفورد للفقر و التنمية البشرية OPHI ، بهدف تكملة و سد ثغرة مؤشر الفقر البشري HPI و الذي لم يتطرق الى تقييم الحرمان الذي تعاني منه عدة أسر بالرغم من مساهمته في تقييم الفقر . ، المستوى المعيشي ، و يجزئها الى عشرة أبعاد للحرمان ، بحيث تختلف من أسرة الى اخرى و من منطقة الى أخرى الأمر الذي أضفى اليه صفة التعدد . فتغير بعد من الأبعاد يساهم في تغيير قيمة المؤشر، و الجدول التالي يعرض الأبعاد العشرة للحرمان .

البعد	المؤشر	أي شخص في الأسرة محروم إذا ...
الصحة	التغذية	أي امرأة أو طفل في المنزل يعانون من نقص الأغذية حسب المعلومات الغذائية
	معدل الوفيات	وفاة أي طفل في المنزل
التعليم	التمدرس	لم يكمل أي فرد من أفراد الأسرة خمس سنوات من الدراسة
	الالتحاق بالمدارس	أي طفل في سن المدرسة من الأسرة لا يذهب إلى المدرسة حتى الصف 8
مستوى المعيشة	الكهرباء	لا تتوفر الأسرة على كهرباء
	الصرف الصحي	لا تتوفر الأسرة على مرافق صحية أو تتقاسمها مع أسر أخرى
	الماء	لا تحصل الأسرة على المياه الصالحة للشرب أو توفر المياه الصالحة للشرب لأكثر من 30 دقائق سيرا على الأقدام
	مواد الأرضيات	الأسرة لديها أرضية من تراب أو رمل أو روث
	وقود الطهي	تستعمل الأسرة في الطهي الروث، أو الخشب أو الفحم
	الممتلكات	لا تملك الأسرة أكثر من واحد من: راديو، هاتف، تلفزيون، دراجة، دراجة نارية أو ثلاجة، ولا تملك سيارة أو شاحنة

الجدول رقم 02 : يمثل بنية MPI

المصدر: (منظمة التعاون الإسلامي، 2015، ص 14)

و يتميز هذا المؤشر بشموليته لأنه في الاساس يضم مؤشر التنمية البشرية مضيفا اليه متوسط عدد الفقراء و حرمان الأسر الفقيرة ، و بالتالي يعد MPI متوسط الحرمان المرجح الذي يعيشه الفقراء و هو ير حساس لعدم المساواة بين الفقراء .

- **مؤشر عدم المساواة في الفرص الاقتصادية IEO**:

يقيس هذا المؤشر قيمة التفاوتات في الدخل الناجمة عن مجموعة من الا ختلافات المحددة لظروف الأشخاص و التي تتغير من فرد لأخر ، حيث يتأثر دخله بها و لا يملك الفرد السيطرة عليها مثل : العرق ، الجنس ، الخلفية العائلية.

و تعد المبادرات الشخصية التي يكون الفرد مسؤولا عنها أو ما تسمى بالجهود النسبية

- **مؤشر الجوع العالمي GHI** :

و يعتبر هذا المؤشر من بين أكثر المؤشرات شمولية لمشكلة سوء التغذية نظرا لاستناده على ثلاثة مؤشرات مرجحة، كما أنه يهدف الى قياس سوء التغذية في مختلف البلدان ، على أساس المقاييس المرجحة المتمثلة فيما يلي :

– نسبة الأفراد الذين يعانون من سوء التغذية كنسبة مئوية من السكان كما أوضحتها منظمة الأغذية و الزراعة ، حيث يقدر نقص التغذية الى استهلاك ما يقل عن 1800 سعرة حرارية يوميا ، و تعد هذه القيمة هي الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية المتفق عليه من أجل عيش حياة صحية سليمة و منتجة .

– انتشار نقص الوزن بين الاطفال دون سن الخامسة حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية.

– معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة كما نددت به اليونيسيف.

*المبحث الثالث *

المطلب الأول: مفهوم الفقر في الجزائر.

1. جذور الفقر في الجزائر.
2. مميزات الفقر في الجزائر.

المطلب الثاني: أسباب و محددات الفقر في الجزائر.

1. أسباب و عوامل تفشي الظاهرة
2. محددات الفقر في الجزائر.

المطلب الثالث: السياسات و البرامج المتبعة للحد من الفقر في الجزائر.

1. السياسات الاقتصادية لمكافحة الفقر في الجزائر.
2. السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر في الجزائر.

المبحث الثالث: الفقر في الجزائر

المطلب الأول : مفهوم الفقر في الجزائر:

إن التعريف المعتمد من قبل الخبراء كمرجع في تعريف الفقر في الجزائر يرتكز على المفاهيم الكلاسيكية، من خلال هذا التعريف نجد أن الفقر في الجزائر يمكن حصره في ثلاثة أشكال:

–خط الفقر الغذائي: أو يسمى خط الفقر المدقع أو الغذائي . ويعرف على أنه مجموع النقود اللازمة لإشباع الحاجات الغذائية الدنيا، والتي قدرت ب 2100 حريرة للفرد / لليوم، وتقدر القيمة اللازمة للحصول على سلة من المواد الغذائية التي تمكن من الحصول على هاته الكمية من الحريرات ب 10943 دج للشخص في السنة لعام1995 ، بعدما كانت قيمتها تقدر ب2172 .دج في السنة خلال1988 .

–خط الفقر الحد الأدنى: يأخذ هذا الخط بعين الاعتبار إضافة إلى خط الفقر الغذائي، النفقات الدنيا غير الغذائية بمستوى أدنى، هذه السلع غير الغذائية يتم إضافة تكلفتها لخط الفقر الغذائي . وقدر ب 2791 دح

للفرد في السنة عام1988 .

–خط الفقر الحد الأعلى: يأخذ هذا الخط بعين الاعتبار، النفقات غير الغذائية بمستوى مرتفع عن المستوى المستعمل في خط الفقر الحد الأدنى، وقدرت قيمته ب 3125 دج للفرد في السنة عام 1988، وب 18191 دج للفرد في سنة خلال عام 1995.

وغالبا ما يتم استعمال خط الفقر العام، الذي يمثل خط الفقر الحد الأدنى، ونلاحظ أن الطريقة المتبعة في تحديد خط الفقر في الجزائر، هي طريقة الحاجات الأساسية، والتي تفرض أن الطاقة الغذائية اللازمة للفرد الواحد في اليوم تقدر ب 2100 حريرة، ويحدد خط الفقر وفق هاته الطريقة على أساس حساب تكلفة سلة السلع التي يجب أن توفر للفرد في اليوم 2100 حريرة في السنة.

ثم يتم إضافة تكلفة السلع غير الغذائية الضرورية بمستوى أدنى إلى خط الفقر الغذائي، فنحصل على خط الفقر العام.وقدرت قيمة خط الفقر العام لسنة 2000 ب 19375 دج للشخص في السنة، وقيمة الخط الغذائي ب 13905 دج للشخص في السنة. وما يلزم الإشارة إليه في هذا المجال هو أن تحديد خطوط الفقر في الجزائر تم بطريقة عويصة وصعبة نظرا لغياب الدراسات المنتظمة والخاصة بهذه الظاهرة. (الوالي فاطمة، 2016، ص 74)

1. جذور الفقر بالجزائر:

الفقر في الجزائر ليس ظاهرة حديثة، بل تمتد جذوره إلى عهد الاستعمار الفرنسي حيث مست65%إلى % 75 من مجموع الشعب الجزائري آنذاك، بسبب السياسة الاستدمارية التي أضعفت الوضع الاجتماعي في الجزائر، وطمست هوية المجتمع الجزائري.

في الخمسينات كان عدد الفرنسيين في الجزائر حوالي مليون شخص، كانوا يسيطرون على الأراضي الخصبة الجزائرية ويتحكمون فيها، وفي كل أملاك الجزائريين، مما أدى إلى التوزيع غير العادل للثروات في قطاعي الصناعة والفلاحة .وكانت نسبة المعمرين الفرنسيين % 5 من النسبة الإجمالية من الشعب، وتسيطر على60% من الدخل الإجمالي. أما الجزائريين الذين كانوا يعيشون تحت وطأة الفقر، فكان يمثلون % 65 إلى % 75 من إجمالي السكان.

إن هذه الوضعية المعيشية المزرية ازدادت حدة مع زيادة النمو الديموغرافي، فمن % 1.4 قبل 1914 إلى % 2.85 سنة 1954، وقد تزامنت هذه الزيادة مع ركود في الإنتاج مما أدى إلى اشتداد حدة الفقر، بسبب ارتفاع معدلات البطالة من 500 ألف بطال إلى 850 ألف في سنة 1955.

بعد حرب التحرير، عاش المجتمع الجزائري في فقر مدقع خاصة في المناطق الريفية، ولكن مع استقلال الجزائر بدأت أوضاع الفقراء تعرف تحسنا بفعل السياسات التنموية المتبعة من طرف السلطات الجزائرية في المجال الاقتصادي والاجتماعي لرفع المستوى المعيشي للسكان حتى فترة السبعينيات وبداية الثمانينات، فقامت بتوفير مناصب عمل، مجانية الصحة والتعليم، ودعم أسعار المواد الأساسية الاستهلاكية....الخ .وكان لهاته السياسات أثرا ايجابيا في رفع المستوى المعيشي للسكان.

وما يؤكد ذلك نتائج المسوح على الاستهلاك العائلي للفترات 1966، 1980، 1988. غير أن الأوضاع بدأت تتدهور منذ سنة 1986 بفعل انخفاض مداخيل الدولة من العملة الصعبة بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية، لان الجزائر دولة بترولية وكانت تعتمد على عائدات المحروقات في تمويل نفقاتها بنسبة كبيرة.

وازدادت الأوضاع الاجتماعية تعقدا منذ أوائل التسعينات بسبب الأزمة الاقتصادية و السياسية والأمنية التي ضربت الجزائر في العمق، وخاصة منذ تطبيق برنامجي الاستقرار والتعديل الهيكلي، إذ ارتفع معدل البطالة من حوالي % 10 سنة 1985 الى% 29 سنة2000 ، وطال الفقر كل الأصناف الاجتماعية :الشيوخ، النساء، البطالين، ضحايا الإرهاب والمعوقين، وقدرت نسبة الفقر بما يعادل% 21 من تعداد السكان. هذه الأوضاع الصعبة دفعت بالجزائريين إلى البحث عن ظروف أحسن من الظروف التي يعيشون فيها، فبدأت تظهر موجات النزوح الريفي إلى المدن الجزائرية من جهة، الهجرة إلى فرنسا من جهة أخرى. (الوالي فاطمة، 2016، ص 73)

2. –مميزات الفقر في الجزائر:

إن استمرا تزايد الفقر إنما يعود أساس إلى عوامل متعددة ومتنوعة منها، وعلى الخصوص الأهمية التي توليها الدولة للتنمية الاجتماعية والإنسانية، وكذا الأسباب الاقتصادية والثقافية، ناهيك عن العوامل الهيكلية، إذا أن هذه الأخيرة تعد المصدر الرئيسي لظاهرة الفقر ، فضلا عن العوامل السياسية التي لا تقل أهمية أيضا.

ونظرا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، او باختصار الظروف التاريخية، فإن الفقر أيضا يختلف من بلد لأخر، ومن جماعة لأخرى، بل ومن فرد لأخر فإن مميزات الفقر لا يمكن إلا ان تكون مختلفة هي أيضا، وقد تتصل بعوامل مادية مثل مدى توفر الموارد الطبيعية او الظروف المناخية (الجفاف)...، كما ترتبط هذه الخصائص أيضا بعوامل أخرى ومن طبيعة مختلفة(كالهياكل القاعدية، النقل،)...او الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التربية والتكوين، الصحة، الماء،.)...

وقد تختلف مميزات الفقر باختلاف المنطقة، فمشكلة الفقر في الريف ليست وليدة اليوم ولكنها ازدادت تفاقما نتيجة تزايد اليد العاملة .ويبقى النظام العقاري (نظام الملكية)السبب الرئيسي لوجود الفقر واستمراره .إلا أن

الأمر لا يقتصر على ذلك، فالوصول إلى المرافق العامة والخدمات الاجتماعية ومختلف المؤسسات (الإدارة أو المالية) وظروف التغذية وبصفة خاصة إشكالية الأمن الغذائي، ونوعية الحياة وظروف السكن وغيرها لعوامل تزيد من تعقيد ظروف حياة السكان في الريف .وتشير الدراسة الوطنية ان % 70 من الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، % 61 منهم أميون عام (1995).

وإذا اعتمدنا على تعريف الفقر على معايير مثل استهلاك العائلات والوصول إلى الخدمات الاجتماعية(التربية والصحة،)...والمياه، والوقاية، والسكن، والنقل، والكهرباء والغاز(المنزلي)فإن سكان المدن ليست بالهينة ويعاد إنتاجها نتيجة مظاهر الإقصاء والتهميش.

إن هشاشة الشغل وظروف العمل والبطالة المستفحلة هي عوامل من شأنها خلق المزيد من الفقر والفقراء، بل أنها تدعمه وتغذيه، إن مظاهر البيوت القصديرية وتسكع العديد من الناس الفقراء في الشوارع، لا طعام ولا مأوى، وغير ذلك من المظاهر إنما تعكس وبصدق درجة الإفقار والتفقير ومدى انتشاره وتوسع رقعته .ناهيك أن الفئات الاجتماعية المتوسطة والأجيرة، عماد المجتمع، لم تنجو هي الأخرى من هذه الآفة، وتبين الإحصائيات سنة 1995أن % 43 من الجراء هم فقراء، أضف إلى ذلك أن % 12 من المتقاعدين يعيشون أيضا في ظروف مزرية، بينما لا يمثل الطبالون وآخرون سوى % 10 و % 17فقط على التوالي .وهذا يعني أن البطالة ليست سببا رئيسيا رغم أهمية هذا العامل لانتشار ظاهرة الفقر.

وقد جاء في الدراسة التي أعدتها الندوة الوطنية حول الفقر أن السكان الأكثر فقران والمعرضين أكثر من غيرهم لظاهرة الفقر هم أساسا صغار الفلاحين والمربين والعمال الموسميين وكذا الأسر التي تعولها المرأة والأجراء والمسنون والمعوقون والعائلات التي تفتقد إلى مورد دائم.

وتنتشر جيوب الفقر عبر كامل ارجاء الجزائر، ويتركز أساسا في المناطق الريفية، والجبلية والمناطق المحيطة بالمدن والنواحي المعزولة والتي تفتقد أساسا إلى الهياكل القاعدية مثل الطرقات، وإذا كان الفقر الحضري إنما يعكس نوعية الحياة في المدينة، فإن تحديد مفهوم الفقر هنا إنما يقتضي الأخذ بعين الاعتبار معايير اخرى مختلفة ومتنوعة، مثل الوصول إلى الماء الشروب، الكهرباء والمحيط ونوعية السكن وعدد الأفراد لكل مسكن،... إلخ.

وقد جاء في دراسة ان مدينة الجزائر قد تراجعت من المرتبة الأولى في سنة 1987 حيث % 91.67 من السكان كانوا يستفيدون من المياه و % 96.07من الكهرباء، إلى المرتبة الخامسة عشر (15) وذلك بـ81.72 %من المساكن المستفيدة من المياه و % 82.68من الكهرباء .بينما مدينة سيدي بلعباس أصبحت تحتل الصدارة بعد أن كانت في الثامنة، حيث أن % 99.34 من سكان المدينة يمتلكون مسكنا لائقا % 93.89

يستفيدون من الكهرباء و % 91.6 من الماء الشروب، وتليها مدينة وهران بتحسن طفيف. (نصر ضو، 2017، ص95).

ومن خلال الجدول رقم أسفله سنعرض نسب تطور البطالة في الجزائر في الفترة من (2010-2020).

تطور نسب البطالة في الجزائر للفترة (2010-2020).

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل البطالة%	10	10	11	9.8	10.6	11.2	10.5	11.7	11.7	11.4	14.1

اذن من خلال الشكل أعلاه يبرز جليا التصاعد عدم الاستقرار واضح في معدلات البطالة في الجزائر، مع تصاعد مستمر منذ 2016 الذي بلغت البطالة فيه (10.5%) لتصل الى أعلى مستوياتها في 2020 بنسبة (14.1%) بزيادة تقدر ب(+2.7%) عن سنة 2019 .

ويمكن أن نفسر ذلك بتراجع الاقتصاد في الجزائر عقب الحراك الاجتماعي وعملية الانتقال السياسي في عام 2019، فتراجع إنتاج المحروقات إلى جانب المساهمة المتواضعة في النمو من جانب قطاعات الخدمات والزراعة والبناء. كما شهد إجمالي الناتج المحلي الحقيقي نموا بنسبة 0.8% في عام 2019، مقابل 1.2% في 2018، إذ تبدد النمو في القطاع غير الهيدروكربوني بنسبة 2.4% بانخفاض القطاع الهيدروكربوني بنسبة 4.9%. وظل معدل البطالة في عام 2019 دون تغيير عند 11.4%، إذ شهد معدل البطالة بين الرجال تحسنا من 9.5%

في 2018 إلى 9.1% في 2019، في حين زاد معدل البطالة بين النساء من 19.5% إلى 20.4.% وظل العجز على ارتفاعه أعلى من 9%، وهو يتوقف على عائدات المحروقات: فقد تدهور عجز الموازنة الكلي إلى – 9.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2019 نتيجة لانخفاض عائدات المحروقات وارتفاع الإنفاق الرأسمالي، في حين ظل عجز حساب المعاملات الجارية بلا تغيير نسبيا عند – 10% من إجمالي الناتج المحلي. وتراجع احتياطي الجزائر من العملات الأجنبية بشكل مطرد، ليصل إلى ما يعادل 13.6 شهر من الواردات في نهاية عام 2019. لقد شهدت الخدمات الصحية في الجزائر بعض التحسن مقارنة بما كانت عليه، سواءا على صعيد عدد المشتغلين في المهن الطبية، أو سواءا بارتفاع الانفاق في القطاع الصحي، ومع ذلك يبقى ما تم توفيره غير كافي مقارنة بنسب الزيادة السكانية، وبالمقابل كذلك نلمس ارتفاع الإصابة بالأمراض المزمنة كالسكري، والضغط الدموي، وبعض الأمراض المعدية والمتنقلة مثل الكوليرا، الخناق، الحمى المتموجة. (حاجي فطيمة، 2014، ص 143).

بلغت الزيادة الطبيعية المسجلة خلال العام 837 ألف نسمة بمعدل زيادة طبيعية 1.93٪، مستمرًا في تسجيل التراجع الذي بدأ في عام 2017، بانخفاض قدره 0.06 نقطة مقارنة بعام 2018. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض حجم المواليد خلال العام ولكن أيضًا إلى زيادة حجم الوفيات. حتى الفاتح من جانفي 2020 بلغ عدد السكان المقيمين 43.900.000 نسمة. وبالتالي، وعلى افتراض الحفاظ على معدل النمو لعام 2019، سيصل إجمالي عدد السكان المقيمين إلى 44.7 مليون في 1 يناير 2021. . (DEMOGRAPHIE ALGERIENNE , 2019, p01)

المطلب الثالث : السياسات والبرامج المتبعة لمكافحة الفقر في الجزائر:

1 – السياسات الاقتصادية لمكافحة الفقر في الجزائر:

قد تكون السياسات الاقتصادية فاعلة ليس في معالجة الفقر فحسب بل في اجتنابه والحد من انتشاره، فهي تعمل على تحسين المعيشة والقضاء على الطبقة الفقير في المجتمع فالسياسة العامة للحكومة والتي قد تكون السبب في نشوء الفقر والتي تتعلق بـ: توزيع الدخل والثروات، سوء إدارة الموارد، السكان والبيئة، الفئات الاجتماعية المهمشة، النزاعات والحروب...كلها عوامل تؤدي إلى تزايد احتمالات الفقر في نظام اقتصادي ضعيف، وتعد سياسة الانتعاش الاقتصادي وسياسات دعم النمو وتنمية المناطق الفلاحية

انتهجت الدولة الجزائرية سياسة الانتعاش الاقتصادي بهدف تثبيت معالم الدولة في إطارها القانوني كمسؤول عن الأهداف الاقتصادية، يرتكز على الاستثمار العمومي وعصرنة ا مع التحولات العاملية وهذا من خلال توزيع الثروة على مناطقً الهياكل الاقتصادية تماشي الوطن، دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الاهتمام بالصحة

والموارد املائية، التنمية الريفية والبنى التحتية الأساسية، تنويع الاستثمارات والتنمية المستدامة. وكان برنامج الانتعاش الاقتصادي وفق المخطط التالي:

- **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004):**

قررت الحكومة الجزائرية في أفريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لإنجاز هذا البرنامج أهم غلاف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية، وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974 مشروع. (بشيكر عابد، 2014، ص 18). وتمثل الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي في رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدلات البطالة، وذلك من خلال تسطير جملة الأهداف العملية التالية:

2 -تنشيط الطلب الكلي.

3 -دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

4 -تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان.

5 -تنمية الموارد البشرية.

وقد وفر هذا البرنامج الدعم المالي لأربعة قطاعات أساسية للانتعاش الاقتصادي وتمثلت في كل من: تنمية محلية وبشرية، أشغال كبرى وهياكل قاعدية، قطاع الفلاحة والصيد البحري، ودعم الإصلاحات، ومن أجل ضمان التطبيق الجيد لهذا البرنامج وتحقيق أهدافه قامت السلطات العامة بوضع مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والهيكلية التي تسمح بتفعيل آليات السوق وخلق محيط ملائم لازدهار الأنشطة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار.
وقد كان لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004) انعكاسات على مختلف المؤشرات الاقتصادية نجملها كما يلي:

6 -تحقيق معدلات نمو الناتج الداخلي الخام مقبولة حيث ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 2.7 %سنة 2001 إلى % 5.2 سنة2004 ، حيث حقق أعلى معدل نمو اقتصادي سنة 2003

بمعدل% 6.8 ، وهذه المعدلات لم تتحقق لمدة طويلة ويرجع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية دور كبير في تحقيق هذه المعدلات.

7 -انخفاض معدلات البطالة من % 27.30 سنة 2001 إلى % 17.7 سنة 2004، ويرجع ذلك إلى إطلاق المشاريع التنموية التي تتطلب اليد العاملة لتنفيذها.

8 -ارتفاع معدلات التضخم من % 3.5 سنة 2001 إلى % 4.6 سنة2004 ، حيث عرفت سنة 2002انخفاض للمعدل ب2.2 .

9 -ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من 7.06 مليار دولار سنة 2001 إلى11.12 مليار دولار، فرغم ارتفاع واردات البلاد نتيجة لتشجيع الطلب المحلي وإنجاز المشاريع إلا أن ميزان المدفوعات حقق نتائج إيجابية راجعة خاصة لتحسن أسعار النفط هذا الأخير الذي يعتبر العنصر الغالب ضمن إيرادات الدولة.

10 - بقي الدين الخارجي في مستويات مستقرة حيث انتقل من 22.57 مليار دولار سنة 2001 إلى 21.82 مليار دولار سنة2004، وهذا يبين أن الجزائر لم تباشر في عملية تسديد ديونها الخارجية من خلال هذا البرنامج. (هدى بن محمد، 2020، ص 43).

- **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):**

وقد جاء هذا البرنامج في نفس منحى البرنامج السابق، وذلك لاستكمال المشاريع السابقة، حيث احتل قطاع تحسين ظروف معيشة السكان (من خلال السكن إنجاز مليون وحدة سكنية، التربية الوطنية والتعليم العالي، تأهيل المرافق الرياضية والثقافية)الحصة الأكبر من مبلغ البرنامج بنسبة تقدر ب% 45.5 ، وهذا نظرا لأهمية تحسين المعيشة للسكان على الأداء الاقتصادي.

كما احتل قطاع تطوير الهياكل القاعدية حصة كبيرة من مبلغ البرنامج قدرت ب% 40.5 ، حيث تم توزيعها على قطاعات النقل مثل مشروع الطريق السيار شرق غرب، الأشغال العمومية، المياه، وتهيئة الإقليم. أما دعم التنمية الاقتصادية فقد خصص له ما نسبته 8% من مبلغ البرنامج حيث تم توزيع المبلغ المخصص له على قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، ترقية الاستثمار، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة.

وقد خصص ما نسبته % 4.8 من مبلغ البرنامج على تطوير الخدمات العمومية من أجل تحسينها وعصرنتها وجعلها في مستوى تطلعات التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتدارك التأخر المسجل في هذا الإطار، ووزع المبلغ

المخصص له على قطاعات العدالة، الداخلية، التجارة والمالية. ليأتي في الأخير تطوير تكنولوجيا الاتصال بنسبة 1.1 % من مبلغ البرنامج وهذا بغية فك العزلة عن المناطق النائية بتزويدها بالموزعات الهاتفية وتحسين الاتصال. (هدى بن محمد، 2020، ص 46).

ومن أهم ما تم تحقيقه في هذا البرنامج، انخفاض في معدل البطالة حيث انتقلت من 15.3 % سنة 2005 إلى 10.2 % سنة 2009 وهذا راجع لتواصل المشاريع التنموية ضمن هذا البرنامج، في حين نجد أن معدل التضخم عرف ارتفاعا مسطرا، فقد انتقل من 1.9 % سنة 2005 إلى 6.1 % سنة 2009 ويرجع ذلك لارتفاع أسعار المواد المستوردة وفرض بعض الضرائب في قانون المالية2009 .

في حين عرف ميزان المدفوعات رصيدا موجبا وكان في وتيرة متصاعدة حيث انتقل من 21.18 مليار دولار إلى 34.45مليار دولار سنة 2008 لينخفض بحدة في سنة 2009 إلى 0.40 مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على المحرقات مما أدى إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية.

انخفض الدين الخارجي من 17.19 مليار دولار سنة 2005 إلى 5.61 مليار دولار سنة 2006 وهذا يبين أن الج ا زئر قد باشرت في تسديد ديونها الخارجية، لتستقر الديون الخارجية في حدود 5.41 مليار دولار سنة 2009، وهذا بفضل ارتفاع أسعار لنفط في الأسواق الدولية. (هدى بن محمد، 2020، ص 47).

- **لبرنامج الخماسي للفترة (2010–2014):**

اعتبر البرنامج الخماسي استكمالا للبرنامج التكميلي لدعم النمو، كما تم تبني مشاريع جديدة الهدف النهائي لها هو تحسين مستوى المعيشة.

إن برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 يمثل تصورا للنفقات بمبلغ 21.214 مليار دج، (ما يعادل 286 مليار دولار)ويشمل على:

- برنامجا جاريا إلى نهاية 2009 بمبلغ 9.680 مليار دج، (130 مليار دولار).
- برنامجا جديدا بمبلغ 11.534 مليار أي (155 مليار دولار).

وقد هدف هذا البرنامج لتحقيق جملة الأهداف التالية:

11 - دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.

12 - مكافحة البطالة من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل جديد.

13 - تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.

14 - ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية.

15 - تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصاد ا رت خارج المحروقات.

16 - الاستمرار في توسيع قاعدة السكن واعادة الاعتبار للنسيج العم ا ري، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.

17 - مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.

18 - تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية، تثمين القد ا رت السياحية والصناعة التقليدية.

19 - الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

قسم البرنامج الخماسي للتنمية إلى ستة قطاعات، حيث أخذت التنمية البشرية أكبر حصة في البرنامج بنسبة 49.5 % من مبلغ البرنامج حيث وجهت لإنشاء مؤسسات تربوية وجامعية وصحية ورياضية ومؤسسات للتكوين المهني وبرمجة إنجاز مليوني وحدة سكنية، البرامج لفائدة قطاع المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

أما قطاع المنشآت القاعدية الأساسية فقد خصص له ما نسبته 31.5 % من مبلغ البرنامج وجه لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات والسكك الحديدية وزيادة قدرات الموانئ وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط الترامواي كما خصص مبلغ لقطاع تهيئة الإقليم والبيئة موجه خصوصا لإنجاز أربع مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة مثل تسيير النفايات.

وخصص ما نسبته 8.16 % من مبلغ البرنامج لتحسين وتطوير الخدمات العمومية وجه أساسا إلى للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية الوطنية، وقطاع العدالة، المالية وقطاع العمل.

أما دعم التنمية الاقتصادية فخصص لها 7.7 % من مبلغ البرنامج موجهة لدعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتحديث وانشاء مناطق صناعية.

خصص ما نسبته % 1.8 من مبلغ البرنامج للحد من البطالة موجه لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، ترتيبات للتشغيل المؤقت.

كما خصص ما نسبته % 1.2 من مبلغ البرنامج للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال موجه لتطوير البحث العلمي، تجهيزات موجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، وتجسيد الحكومة الالكترونية.

وقد كانت معدلات النمو الاقتصادي متواضعة خلال فترة البرنامج وكانت متأرجحة مرة نحو الارتفاع ومرة نحو الانخفاض متأثرة بذلك بأسعار النفط في الأسواق الدولية.

عرفت معدلات البطالة استقرار حيث انتقلت من % 10 سنة 2010 إلى% 10.6 في سبتمبر2014 ، كما عرفت معدلات التضخم تذبذبا أيضا فقد ارتفع معدل التضخم سنة 2010 من % 3.91 إلى % 8.89 سنة 2012ليعاود الانخفاض سنة 2014 إلى2.92 %.

ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من 12.15 مليار دولار سنة 2010 إلى19.70 مليار دولار سنة 2011 ليعاود الانخفاض سنة 2012 برصيد قدره 12.05 مليار دولار، لينخفض بعد ذلك بشدة في سنة 2013 برصيد قدره 0.133 مليار دولار، ليحقق عجزا في 2014 ب 5.881 مليار دولار متأثرا بانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية في الوقت الذي عرفت فيه الواردات ارتفاعا كبيرا.

في حين بقي الدين الخارجي في مستوى مستقر متجها نحو الانخفاض حيث انتقل من 5.7 مليار دولار سنة 2010إلى 3.73 مليار دولار سنة 2014. (هدى بن محمد، 2020، ص47-50)

- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019):**

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة2015-2019، حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.

وقد خصص مبلغ قدر ب 4079.6 مليار دج في2015 ، مقابل مبلغ ب1894.2 مليار دج في2016 ، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز... الخ.

- ✓ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- ✓ ايلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصاد ا رت خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛
- ✓ استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛
- ✓ ايلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

وتتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو (2015-2019) إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين.

قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسع قطاعات رئيسة، أين تحصل قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2016 - 2015 وذلك بنسبة % 38.4 من مبلغ البرنامج وهذا بعدما كان قطاع تنمية الموارد البشرية في البرامج السابقة هو الذي يأخذ الحصة الأكبر، ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض، أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الانجاز والتجهيزات التجارية فقد أخذت حصة تقدر ب % 29.5 من مبلغ البرنامج، ثم عمليات رأس مال(مبالغ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تخفيض الفوائد،.. الخ)ب % 11.8 من مبلغ البرنامج، ثم الفلاحة والري بحصة تقدر ب% 6.8 من مبلغ البرنامج، ثم التربية والتكوين بحصة تقدر ب % 5.1 من مبلغ البرنامج، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر ب % 8.4من مبلغ البرنامج.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 قد انخفض كثيرا بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015 وذلك بنسبة تقدر ب 54 %، وهذا ا رجع لانخفاض مداخيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف. (هدى بن محمد، 2020، ص 52-55)

2 –السياسات الاجتماعية لمكافحة الفقر في الجزائر:

- **منحة التضامن** : المستفيدون منها هم الفئات التالية:

-أرباب العائلات والأشخاص المسنون الذين يزيد عمرهم عن 01 سنة وعديمو الإعانات مهما كان شكلها.

-الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم وهم محرمون من كل أشكال الإعانات والمدخول .

-الأشخاص المعوقين (إعاقة جسدية أو عقلية)، هذه الإعاقة لا تسمح لهم بالعمل بحيث تكون إعاقة أقل من نسبة 100%.

-الطفولة المحرومة من عائلاتها وعديمة التكفل المادي .

- **منحة النشاطات ذات المنفعة العامة** :وهي منحة يستفيد منها الأشخاص الذين يشاركون في برامج النشاطات ذات المنفعة العامة للبلدية، هذه الأعمال توفرها بعض المؤسسات الاقتصادية وغيرها، داخل البلدية لصالح المستفيدين منها بتكفل من البلدية نفسها، والأشخاص المستفدون من هذه النشاطات هم:

-أفراد العائلات ذات الوضع المعيشي الصعب وعديمو المدخول مهما كان نوعها ومصدرها .

-الأشخاص القادرون على العمل خاصة الشباب منهم والذين أظهروا رغبة في العمل بواسطة طلبات موجهة للبلدية.

-البطالون. (وكالة التنمية الاجتماعية، 2003، ص04).

✓ **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** : أنشأت هذه الوكالة بمقتضى الأمر رقم 22/95 المؤرخ 22 ربيع الأول 1416 الموافق ل 26 أوت 1995 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية كما جاء في المادة السادسة : تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ، وتهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى تزويد المستثمر بكل الوثائق الضرورية لإنجاز الاستثمار، وكذا تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها، وهذا ما سينعكس إيجابا في إحداث مناصب العمل وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، وفيما يلي عرض لحصيلة الوكالة الوطنية الى غاية سنة 2012. (نصر ضو، 2017، ص 106).

خلاصة الفصل:

شغلت ظاهرة الفقر تفكير الباحثين والهيئات الحكومية والمنظمات الدولية وأصبحت الشغل الشاغل لجل الدول من أجل وضع الخطط التنموية اللازمة لمكافحتها والحد من انتشارها.

والجزائر من بين الدول التي تفطنت للانتشار الرهيب للفقر والذي بات يهدد مختلف شرائح المجتمع دون استثناء، إلا أن السياسات المتخذة لمكافحة الفقر بالجزائر لم تكن كافية للتخفيف من حدة هذه المعضلة وهو ما استدعى وضع الاستراتيجيات التي تزاوج بين الخطط الاجتماعية والسياسات الاقتصادية الدائمة والفعالة التي تحقق

الانتعاش الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وعليه يجب التركيز على ضرورة رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي تصاحبه سياسة توزيعية تنصف الفقراء وتهتم بالمهمشين وتخلق مناصب شغال فعالة وناجحة.

* الفصل الثاني *

المبحث الاول : أدبيات عامة حول الابداع .

المبحث الثاني : ماهية الابداع الاجتماعي .

المبحث الثالث : مجالات الابداع الاجتماعي و تأثيره.

المبحث الأول

المطلب الأول :تحديد مفهوم الابداع.

1. لغة
2. اصطلاحا

المطلب الثاني: أنواع الابداع.

1. من حيث الطبيعة
2. من حيث التأثير في السوق
3. من حيث درجة التجديد

المطلب الثالث: مختلف نماذج العملية الابداعية

I. المبحث الأول : أدبيات عامة حول الابداع .

لاحظنا في الآونة الأخيرة استخدام كثيف لمصطلح **"إبداع"** في مختلف النشاطات و الميادين ، و تداوله في معظم الخطابات (الاقتصادية ، السياسية ، الاجتماعية ....الخ) باعتباره مصدر هام للتطور العلمي و العملي و النمو المعرفي .فهناك عدة دراسات و أبحاث بينت أهمية الابداع في التقدم الاقتصادي للمؤسسات و الشعوب ، حيث أظهرت الابداع على أنه عملية ضرورية لضمان ازدهار المجتمعات .

المطلب الأول : تحديد مفهوم الابداع.

الابداع موضوع متداول بكثرة حاليا حيث يعتبر وسيلة أساسية في تقدم الأفراد ، المؤسسات ، و الحكومات من جهة تطوير و تحسين مختلف النشاطات. فورود لمصطلح ابداع كثير من المفاهيم و هذا في العديد من الأبحاث و الدراسات حيث برز اختلاف واضح في استخدام هذه الكلمة كل حسب مجال اختصاصه ،

1. **الابداع لغة:** هي كلمة مشتقة من الفعل الماضي " بدع" ، فنقول بدعه ، بدعا أي أنشأه و صنعه على غير مثال سابق ، اذ جاء تعبير "بديع السماوات و الأرض " في القرآن الكريم في كل من سورة البقرة الآية 117 وسورة الأنعام الآية 101 و فسرت كلمة "البديع" على أن الله سبحانه و تعالى خالقها و مبدعها ، فهو الذي أنشأها و صنعها من غير مثال سابق و بالتالي معنى مفردة ابداع لغة هي ايجاد الشيء من العدم ، لذا يراد به التوصل الى فكرة جديدة أو رأي جديد لم يسبق لأحد ايجاده.

و بالنسبة الى كلمة INNOVATION فهي مشتقة من المفردة اللاتينية INNOVARE التي تعني التجديد .

2. **الابداع اصطلاحا:** تختلف تعاريف الابداع حسب مجالات و تخصصات الباحثين ، فتحديد مفهوم للابداع يعتمد أساسا على رؤية و وجهة الباحث و انتمائه العلمي، وتخصصه .....الخ . فباحث الاقتصاد لا يكون له نفس رأي باحث اجتماع فكل حسب مجال اختصاصه، و لهذا السبب نسلط الضوء على 05 رؤى مختلفة نرجو من خلالها التوصل الى مفاهيم الابداع، تتمثل حسب (ASSIELOU,p28) في :

- ❖ رؤية اقتصادية .
- ❖ رؤية عملية .

- ❖ رؤية اجتماعية.
- ❖ رؤية تنظيمية .
- ❖ رؤية معرفية .

- ***الرؤية الاقتصادية*** : أظهر الاقتصاديون الابداع على انه الوسيلة الرئيسية لاكتساب ميزة تنافسية من خلال الاستجابة لحاجات السوق. فاختلفت الوجهات بخصوص الابداع حسب انتماءاتهم الفكرية الا ان الفضل الكبير في استعمال الابداع لأول مرة في مجال الاقتصاد يرجع الى الاقتصادي النيوكلاسيكي J.schumpeter " و أوضح ذلك في كتابه "the theory of economic development سنة 1912 ،بحيث أبرز فيه تعريف الابداع على أنه عبارة عن : "اعتماد طريقة عمل جديدة ، انتاج سلعة جديدة ،ادخال هيكلة انتاج جديدة ،فتح سوق جديدة أو الحصول على مورد انتاج جديد ..." (J.schumpeter;p35) . كما عرج في نفس الكتاب عن الميزات الثلاثة الواجب توافرها في المقاول المبدع بحيث حصرها في :

- ✓ القدرة على وضع منتجات جديدة في السوق.
- ✓ خلق متطلبات و احتياجات جديدة لدى المستهلك.
- ✓ اعتماد سلوكيات جديدة لكسر العادات الموجودة.

اضافة الى هذا فانه تطرق الى بعض الصفات الشخصية التي بدورها تخلق فروقات فردية مثل :

- ✓ قوة الارادة و القدرة على المشاركة الفردية في تحقيق طموحاته و كذا الأهداف المرجوة.
- ✓ السعي وراء خلق و ابداع أساليب اقتصادية جديدة ، لا وراء الربحية.

و من هنا أراد " J.schumpeter " تنظير التطور الاقتصادي من خلال أبحاثه و دراساته المتعلقة بالأساليب الانتاجية ، فبين التطور الاقتصادي على أنه معالجة كلية و بصفة مستمرة لطرق الانتاج ، حيث أظهر ه على أنه لا يقتصر على التغييرات الكمية أو النوعية للمنتج و انما أصل التغيير يكون في تطوير الأسلوب الانتاجي كونه هو المسؤول على تحديد هذه المعالجة الاقتصادية.

ان ديناميكية و مرونة القطاع الاقتصادي ساهمت في خلق نهج جديد للابداع و هذا ما بينه سنة 1942، في كتابه « Capitalism,Socialism and Democraty » الذي عالج فيه موضوعين جوهريين و هما التدمير الخلاق Destruction créatrice و دور المؤسسات الكبيرة في الابداع .

فمن خلال هذين الجانبين أبرز "J.schumpeter " أن :" المؤسسات المبدعة تخلق للوجود نتوجات جديدة أو أحسن تكنولوجيا تدخل في الاقتصاد ، لكن ذلك يؤدي الى تدمير المؤسسات الغير متحركة و الساكنة على أساس رؤية واسعة للإبداع ..."(Drucker .p120)جاءت فكرة التدمير الخلاق متزامنة مع تطور الصناعات الجديدة على حساب القديمة ، وبالتالي تكون داخل الوظيفة الاقتصادية عملية تفكيك و أنشطة اعادة هيكلة .

اذا جمعنا آراء J.schumpeter و تمعنا فيهما سنجدها متضاربة ، فمن جهة نجده يصف الابداع على انه نتاج عمل فردي منظم ، و من جهة ثانية يبرزه على أنه ثمرة بحوث و دراسات متطورة أجريت في المؤسسات الكبيرة، حيث تشمل هذه الأخيرة الوسائل المادية و المالية المساهمة في العملية الابداعية على غرار المؤسسات الصغيرة ، و لهذا ظهرت تعاريف اقتصادية أخرى نذكر أهمها:

- ✓ " **peter drucker**" : تغير في ناتج الموارد ، بلغة الاقتصاد تغيير في القيمة و الرضا الناتج من الموارد المستخدمة من قبل المستهلك .(حسين عبد الفتاح، ص 18).
- ✓ **M.V.Posner** " وضع مفهوم للابداع من خلال كتابه "International Trade and Technical Change " ، سنة 1961، تطرق فيه الى قوة المنافسة بين الدول الصناعية و التطور التكنولوجي ،و في تحليله للوضعية آنذاك توصل الى أن التقدم التكنولوجي هو حجر الزاوية للنهوض باقتصاد المؤسسات و الدول ، اضافة الى هذا فسر التقدم على أنه مجموعة جهود و بحوث مبذولة في المجال ، تجسد فيما بعد على شكل إبداعات و تجديدات في عمليات الانتاج ، وخلق سلع جديدة.
- ✓ **Gruber ,Mehta ,et Vernon** مؤيدي نظرية دورة حياة المنتج ، حيث أظهروا وجود علاقة ارتباط قوية بين ضرورة R&D في مجال ما و الارتقاء بالأداء و هذا سنة 1967.
- ✓ واصل **Vernon** الدراسات في هذا الموضوع الى ان توصل سنة 1970 الى استنتاج مفاده حسب لا تتحصل البلدان على الريادة التكنولوجية و القدرة التنافسية العالية في الأسواق الدولية للمنتجات الجديدة الا اذا أدركت تماما أن زيادة النفقات و الاهتمام في مجال البحث و التطوير هما عاملين أساسيين لضمان المراكز الأولى دوليا .
- ✓ و في سنة 1972 عرف **Maunoury** الابداع على أنه "التجديد الناتج عن الاختراع و الانتاج بكميات كبيرة ، ليطرح في السوق مما يؤدي الى نشاط اقتصادي" .(Perrin,p16) .

✓ و في سنة 1994 اعتبرت **منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية** الابداع على أنه " تحويل فكرة الى منتوج جديد أو محسن في السوق ، أو سيرورة تنفيذية في الصناعة او التجارة ،أو طريقة اجتماعية جديدة كذلك . فهو يجمع كل المقاييس العلمية ، التقنية، التجارية و المالية الأساسية من أجل ضمان نجاح تطوير و بيع المنتوج المحول ، من أجل السماح باستعمال تجاري لمواد جديدة ، تحسين أو ادخال طريقة جديدة في الخدمة الاجتماعية... (Frascati ,p 17) .

✓ و في سنة 2006 قدم "**Dokou**" مفهوم جديد للابداع :" أولا هو فعل ارادي هدفه التحسين وفقا لما هو متوفر ،حيث كل متعامل مهما كان مستواه يمتلك سلطة ابداعية. ثانيا هو مراهنة على المستقبل فيمكنها أن تؤدي الى النجاح أو الفشل و بدون معرفة الفرصة مسبقا ،و تتميز بأنها جديدة ملموسة في نتائجها على المؤسسة و تؤدي الى ديناميكية غير مألوفة." ("Dokou, p.6) .

✓ و في سنة 2011 اعتبر " **Delorme**" الابداع على أنه " ذلك الفعل الحقيقي لمجموعة أفراد موهوبين ، لهم القدرة على تطبيق طريقة عمل جديدة ،هيكلة انتاج جديدة ، أو استخدام تكنولوجيا جديدة ، لتلبية احتياجات لم تكن متصورة في يوم ما ، وخلق المزيد من القيمة ، بفضل لمسات خاصة بهم ..."

و من خلال ما تقدم أعلاه من تعار يف يمكننا استنتاج أن الابداع هو **"ايجاد و تطبيق كل ما هو جديد ابتداءا من الفكرة العملية أو نشاط ، لتساهم بدورها في تجديد أو تحسين هياكل الانتاج ، عرض سلع جديدة ، استخدام تكنولوجيا جديدة. "**

- **الرؤية العلمية** : يعتبر رواد هذه الوجهة الابداع على أنه **"عملية "** ، فظهرت مجموعة من المفاهيم بغرض اثبات صحة وجهتهم أهمها :

– **Rochet** : " الابداع هو ناتج شرطي كل من الاقتصاد الكلي و الجزئي "(P346)

– **Bonnaure** : "الابداع هو فن تحويل المعرفة الى ثروة ".(Bonnaure ,p 32)

و بخصوص هذا الاتجاه جمع " Arnaud Groff" في كتابه " Manager L'innovation " عدة تعاريف (Groff,p9) :

– **Rondeau** : " الابداع هو العملية التي تضاهي اعادة هيكلة المعرفة الموجودة ."

– **Alberti**: " ....نعتبر الابداع كنتيجة تحويل فكرة الى منتج ، خدمة تجارية ، هو تتويج فعلي لاختراع ، أو فكرة جديدة . عكس الاختراع ، الابداع يعني ملكية من قبل المستخدمين ..."

– "**Bocquet, Marquis et Myers**" اتفقوا هؤلاء على مفهوم شامل و الذي مفاده ما يلي "الابداع ناتج من عملية شاملة لعمليات فرعية مترابطة : عملية دعم ، ادراة و تصميم...."

و من خلال التحليل و التمحيص في التعاريف السابقة يمكننا القول أن الابداع هو عملية تحويل فكرة الى منتج جديد، حيث يتكون هذا الفعل القائم على عملية من مراحل متتالية ، متناسقة و مكملة لبعضها البعض ، لكل منها دور في التجسيد أو التطوير حتى بلوغ الهدف النهائي المسطر اليه (المنتج) . و من هنا نستطيع استنتاج أن الابداع هو النتيجة النهائية لمجموعة عمليات فرعية متكاملة و مترابطة ، مبرمج اليها من خلال دراسات و أبحاث بهدف الوصول الى تجسيد أو تحسين منتج.

- ***الرؤية الاجتماعية*** : تعد العلوم الاجتماعية من أكثر العلوم المؤهلة في دراسة المجتمع بفضل سياساتها الصارمة من أجل الوصول الى فهم التحولات والتغيرات الاجتماعية، اضافة الى دراسة تغيرات عادات أفراد المجتمع. ويعتبر الانسان محور كل الدراسات والأبحاث الاجتماعية لتنوع سلوكياته واحتياجاته ورغباته، ففي هذه السنوات الأخيرة شهدنا تطور اجتماعي كبير، بل قفزة اجتماعية، فيما يخص سلوكيات المستهلكين، الأمر الذي جذب الأخصائيين الاجتماعيين الذين بدورهم رجحوا سبب هذه التغيرات الى كثرة و تنوع المنتجات و السلع المعروضة. ان التغير الحاصل في متطلبات المستهلك يجعله في حاجة ماسة و باستمرار الى الابداع و التجديد لتلبية رغباته و توقعاته، و عليه يمكننا القول بأن الابداع ضرورة اجتماعية يستخدمها الانسان بما لديه من قدرات عقلية و فكرية ، من أجل تطوير و تحسين فكرة أو أسلوب لديه ، يرغب من خلالها تحقيق النفع للمجتمع أو المنظمة التي يعمل فيها .
- ***الرؤية التنظيمية*** : تواجه المنظمات العديد من التحديات ، نظرا للتقدم الهائل في العلوم و التكنولوجيا و ما انجر عنه من تغيير اقتصادي ، اجتماعي و ثقافي ،مما يتطلب منها اما التكيف مع هذه التحديات أو الفشل و الاندثار . فالتغير أصبح حقيقة في حياة المنظمات لان محيطها أصبح يتسم بالحركة و الديناميكية لذا على لمنظمات الجامدة ايجاد الوسائل و الأساليب التي تمكنها من تجديد نشاطها و الاستفادة من قدراتها ، فهذه اشارة ضمنية الى ضرورة الابداع في المنظمات كأحد وسائل التجديد و التغيير ، اضف الى هذا أن الابداع عملية تشمل جميع أنواع الموارد(مادية ، مالية ، بشرية) ، و بالتالي تدور العملية الابداعية على شكل تنظيم محكم ، الأمر الذي جعل مجموعة من المفكرين الى وصف الابداع على أنه :

- ✓ " عملية تسعى الى احداث نقلة مميزة على مستوى التنظيم ، من خلال توليد مجموعة من الأفكار الخلاقة و تنفيذها من قبل أفراد و جماعات العمل " (الفضلي ، ص 354)
- ✓ " هو استخدام الموظف لمهاراته الشخصية في استنباط أساليب ادارية جديدة ، أو تصورات جديدة لمعالجة مشكلة ما ، بالاعتماد على التحليل الهادف و الجهد المنظم القائم على الاختبار ، التجريب ، التقويم و التحليل المنطقي " (حنورة ، ص 68).

و من خلال تحليلنا لهذه التعاريف ندرك أن الابداع ليس حكرا على الأفراد ، و ليس عملية فردية بالضرورة ، حيث قد تتم ممارسته عن طريق الجماعات و المنظمات ، بمعنى أن الابداع قد يظهر على مستوى الفرد ، الجماعة أو المنظمة .حيث يتم التوصل الى الابداع عن طريق الجهد التعاوني لجميع أفراد المنظمة فالفكرة الابداعية تبدأ في ذهن فرد ، الا أن نجاح هذه الفكرة يتطلب مشاركة كافة أفراد المنظمة ، من أصغر موظف الى غاية الادارة العليا للمنظمة.

- **الرؤية المعرفية** : سبقت الاشارة الى أن الابداع ظاهرة معقدة و متعددة الأوجه ، يعتمد مستوى التعقيد فيها بصورة أساسية على مستوى الصعوبة للمهمة المطلوبة ، فمثلا اذا سألنا فرد عن اسمه فسوف يجيب بسرعة دون أن يشعر بالحاجة الى بذل جهد عقلي ، ولكن اذا طلبنا منه أن يقدم تصورا لمجتمع بدون مدارس ، فهنا نكون قد وضعناه أمام مهمة صعبة تتطلب منه بذل نشاط عقلي معقد و طلاقة فكرية غير محدودة ، فنتيح له الفرصة على تقديم أفكار جديدة لم تكن موجودة من قبل ، و في هذا الاطار نكون قد اقتربنا من المعنى اللغوي لمفردة الابداع. وهو ما يتبناه أنصار الاتجاه المعرفي كما سنوضحه فيما يلي :

Guilford 1959 : " انه تفكير في نسق مفتوح ، يتميز الانتاج فيه يتنوع الاجابات المنتجة و التي لا تحددها المعلومات المعطاة ." (الطيطي ، 2001) .

Torrance 1962 : " انه عملية يصبح الشخص حساسا للمشكلات ، مع ادراك الثغرات و المعلومات و البحث عن الدلائل للمعرفة ، و وضع الفروض و اختبار صحتها ، ثم اجراء التعديل على النتائج ." (السرور، 2002) .

Lipman 1991 : " انه من مكونات التفكير العالي الرتبة ، باعتباره يمثل مهارة تفكير عالية الرتبة و يتطلب مصادر معرفية متعددة في حالة التعامل مع المهمة الصعبة بحيث يكون هناك امكانية عالية نحو الفشل ."

Dinca 1993 : " انه عملية ذهنية تهدف الى تجميع الحقائق و رؤية المواد و الخبرات و المعلومات في أبنية و تراكيب جديدة لاضاءة الحل ." (عتوم ، 2007) .

Turner 1994 : " انه محاولة البحث عن طرق غير مألوفة لحل مشكلة جديدة أو قديمة و يتطلب ذلك طلاقة الفكر و مرونته ."

كامل 1996 : " انه أسلوب فكري يستخدمه الشخص في انتاج أكبر عدد ممكن من الأفكار حول مشكلة يتعرض لها ، و تتصف هذه الأفكار بالطلاقة و المرونة و الأصالة ." (حنفي ، 2003.)

Harris 1998 : " انه القدرة على التخيل أو الاختراع أشياء جديدة عن طريق التوليف بين الأفكار و تعديلها أو تغيرها ."

Meader 1998 : " هو توليد وإنتاج و استلهام الأفكار المختلفة و المعلومات الجديدة من معلومات أو مشاهدات معطاة أي انتاج أشياء جديدة اعتمادا على خبراتهم المعرفية ."

Olson 1999 : " انه عملية ذهنية يتم فيها توليد الأفكار و تعديل الأفكار من خبرة معرفية سابقة و موجودة لدى الفرد فلا يمكن تكوين حلول جديدة للمشكلات ."

الشيخلي 2001 : " انه نوع من التفكير يهدف الى اكتشاف علاقات و طرائق جديدة و غير مألوفة لحل مشكلة قائمة ."

غانم 2004 : " انه نشاط ذهني متعدد الوجوه يتضمن انتاجا جديدا و أصيلا و ذا قيمة من قبل الأشخاص و الجماعات ."

- و من خلال تمعننا في التعاريف السابقة الذكر أعلاه ، ندرك حقيقة وجود اختلاف واضح بين المفاهيم و المفكرين حول تحديد تعريف جامع للابداع ، حيث لا يوجد اتفاق واضح و محدد لأسباب تتعلق اما بتعقد الظاهرة نفسها أو بتعدد اتجاهات المفكرين ، اذ ينظر اليه كل واحد منهم من زاوية معينة توافق تخصصه و ميوله .فمنهم من ينظر اليه على انه ***منتج*** و هو ما يتبناه أنصار النزعة المادية ، و منهم من ينظر اليه على أنه عملية كما جاء في تعريف "**Alberti** " ، و آخرون أجمعوا على كونه نشاط ذهني و هو ما تبناه أنصار النزعة المعرفية أمثال ***Torrance*** و ***Dinca*** . و في الأخير يتضح أن تعاريف الابداع بالرغم من تعددها و اختلافها الا أنها لا تبتعد عن الاطار اللغوي له ، و لكون موضوع بحثنا يركز عن الابداع في المؤسسة الاقتصادية ، فيمكننا تبني التعريف التالي :

الإبداع هو: "العملية التي يترتب عليها ظهور فكرة أو ممارسة أو منتج أو خدمة جديدة يمكن تبنيها من قبل العاملين في المنظمة أو فرضها عليهم من قبل أصحاب القرار، بحيث يترتب عليها إحداث نوع من التغيير في بيئة أو عمليات أو مخرجات المنظمة " (مخامرة ، والدهان ، 1988).

المطلب الثاني : أنواع الابداع

يمكن تصنيف الابداع من حيث ثلاث جوانب تتمثل فيما يلي من حيث: الطبيعة ، تأثير في السوق، درجة التجديد. و ترتبط هذه الجوانب مع بعضها لتحديد استراتيجية تنفيذ العملية الابداعية ، و سنتطرق فيما يلي الى عرض الجوانب الثلاثة السابقة الذكر .

1. **من حيث الطبيعة** : يعتمد هذا التصنيف على منهجية تسيير المنظمة لمواردها الداخلية ، و كذا كيفية تحقيقها لأهدافها المرجوة ، حيث يقوم هذا التصنيف على أربعة مجالات رئيسية و هي(Chen,Kai-ling-ho,2002) :

- **الابداع في المنتج أو الخدمة:** و يقصد به ادخال منتج أو خدمة جديدة للسوق ، أو تحسينات في خصائصه الأساسية ، مميزاته التقنية أو كل المكونات الغير المادية اضافة الى الاستعمال المنتظر أو سهولة الاستهلاك و يوجد ثلاثة أنواع للإبداع في المنتج :
  - ✓ ابداعات لها علاقة بالتركيبة الوظيفية للمنتوج .
  - ✓ ابداعات تغير التركيبة التكنولوجية للمنتوج .
  - ✓ ابداعات تغير خصائص تقديم المنتوج.

- ***الابداع في طريقة الانتاج*** : تعرف على أنها ادخال طريقة انتاج في المؤسسة ،طريقة تقديم الخدمات ، أو تسليم منتوجات جديدة ، و النتيجة التي يجب أن تكون معبر عنها في المنتوج الجديد ، في جودة أو تكلفة الانتاج و التوزيع يهدف هذا النوع من الابداعات الى تخفيض التكاليف من أجل الحفاظ و تقوية الميزة التنافسية للمؤسسة بزيادة كمية المخرجات . يقوم هذا النوع من الابداع على أساس ثلاث تغيرات و هي :
  - ✓ تغيرات في سيرورة الانتاج .
  - ✓ تغيرات في الموارد الأولية .
  - ✓ تغيرات في المعدات الانتاجية.

- **الابداع التجاري** : يضم هذا النوع مختلف التغيرات التي تحصل على مستوى قنوات البيع و التوزيع و الاشهار و كل ما يتعلق بالوظيفة التجارية . يهدف هذا النوع الى الزيادة في المبيعات و التعريف بالعلامة التجارية للمؤسسة لكسب ثقة الزبون ،لذا يجب التفكير مع الزبائن حتى تصل المؤسسة الى تحقيق الولاء.

- **الابداع التنظيمي** : يتوقف على تحويلات في اقتسام و توزيع النشاطات بين الأفراد في المؤسسة و في تركيب الوظائف ، فيمكن أن تجلب هيكلة تجارية جديدة أو هيكلة توزيع جديدة ، طريقة تسيير للمخزون جديدة ، فغالبا ما تعتمد من أجل هذا على استراتيجية دولية أو استراتيجية التخريج لبعض وظائفها للحفاظ و تقوية مرونتها التنظيمية .تتطلب هذه التغيرات استثمارات غير مادية في التكوين و هذا بتوظيف أفراد أكفاء في الاتصال لتقوية الكفاءات الأساسية في المؤسسة (Marchesnay,Fourcade,p285).

2. من حيث التأثير في السوق: يعد تصنيف الابداع من حيث درجة التأثير في السوق الأكثر استعمالا في المؤسسات نظرا لسرعته في تقييم الابداعات المطروحة ، لأنه يقوم بدور تحليلي لمدى قابلية المستهلكين لهذا الابداع و كذلك لقياس قوة و درجة تأثيره في السوق . يركز هذا التصنيف على اعطاء الأولوية للتغيير الذي ينتج عنه ادخال منتج جديد للسوق ، أو تكنولوجيا جديدة في الصناعة ...الخ ، و في هذا الاطار نستطيع تمييز نوعين من الابداع و هي : **الابداعات الجذرية** ، **الابداعات الجزئية** .

- **الابداع الجذري** : هذا النوع من الابداع ينطوي على استخدام التكنولوجيا الجديدة التي تعمل على تطوير سوق جديدة ، حيث أنه لا يستجيب للطلبات الشكلية الغير محددة للمستهلك ، و انما يوجه للخلق و ابتكار منتجات لم تكن موجودة من قبل (Garcia,Calantone,2001) .ان زيادة الطلب على تطوير المنتجات مع المنافسين، والمؤسسات، و كذا تطوير قنوات التوزيع والأنشطة التسويقية يعني الاحتياج الى الابداع الجذري فهو ظاهرة لا تحدث بشكل متكرر.ومن بين الأدوات التي تسمح بالتعرف على الابتكار الجذري هو منحنى الشكل S

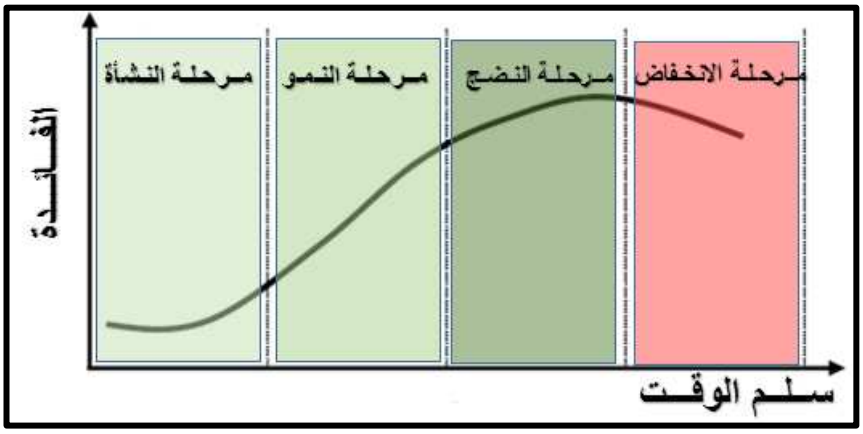

الشكل رقم 3 : مراحل تطور الآداء التقني

المصدر :(CAVALLUCCI,1999)

يشير هذا المنحنى الى أن الأداء التقني للمنتج يتحرك في مسار على شكل S لتصل إلى حدودها. حيث يبين أربعة مراحل و هي :

- ✓ **مرحلة النشأة** (**genèse**) : توضح هذه المرحلة بداية التطوير في التقنيات ، فدائما يكون أول استخدام لتقنية جديدة قابل لأخطاء اختبار من قبل المطورين من أجل فهم و اتقان هذه الأخيرة ، و في هذه الحالة يكون التطوير في الأداء التكنولوجي مجهول المصير فهو قابل للنجاح كما قابل الفشل .
- ✓ **مرحلة النمو** (**croissance**) : في هذه المرحلة تسعى المؤسسة الى طرح المنتج المطور في السوق ، لذا تكون التحكم في التقنية هو المفتاح أو القفل ، حيث تكون هناك حصرية في الأداء ليضم المتقنين فقط .
- ✓ **مرحلة النضج** (**maturité**) : تتميز هذه المرحلة بالتطبيق التدريجي للتقنية من قبل غالبية أصحاب المصلحة. فتصبح هذه التقنية الأساسية و ضرورية لهذا النشاط. فخلال هذه المرحلة ، يصبح الأداء أمثل ، مما يجعل عملية التطوير تزداد تعقيدا وتكلفة.
- ✓ **مرحلة الانخفاض** (**déclin**) : تعرف هذه المرحلة زيادة تكلفة استعمال التقنية في تطوير المنتج ، فتكون بهذا قد لامست حدها الأقصى ، هنا يبدأ الانخفاض في الآداء أو المنتج ، و في نفس الوقت تبدأ في أخذ منحى جديد يمثل ابداع جذري للمنتج الجديد الذي سوف يحل محل المنتج القديم .

✓ **الابداع الجزئي** : هو ادخال تحسينات تدريجية في الأداء بالنسبة للمنتجات المعروضة من حيث الفوائد والتكاليف ، فهو لا يتطلب مهارات جديدة. هذا النوع من الابداع هو الأكثر انتشارا في السوق. لا يكون لهذا الابداع تأثير كبير على المؤسسة ككل لأنه يلامس المنتج أو الخدمة فقط ، و تتمثل أهميته في :

- ✓ الزيادة من قوة المنافسة في السوق.
- ✓ مساعدة المؤسسات لمتابعة منتجاتها و كذا مراقبة سيرورتها ، كما يسمح بقيام استراتيجيات جديدة عندما تبرز فرص جديدة في السوق.وتعتبر دورة **PDCA** الطريقة العالمية لأي إجراء تحسيني ، وتلخص في أربع مراحل ،تسمح

من خلالها بفهم التحكم في التحسين ، و اتباع كل عملية تحسينية و القضاء على عدم الامتثال مع ما هو متوقع. (Geroski ,1995)

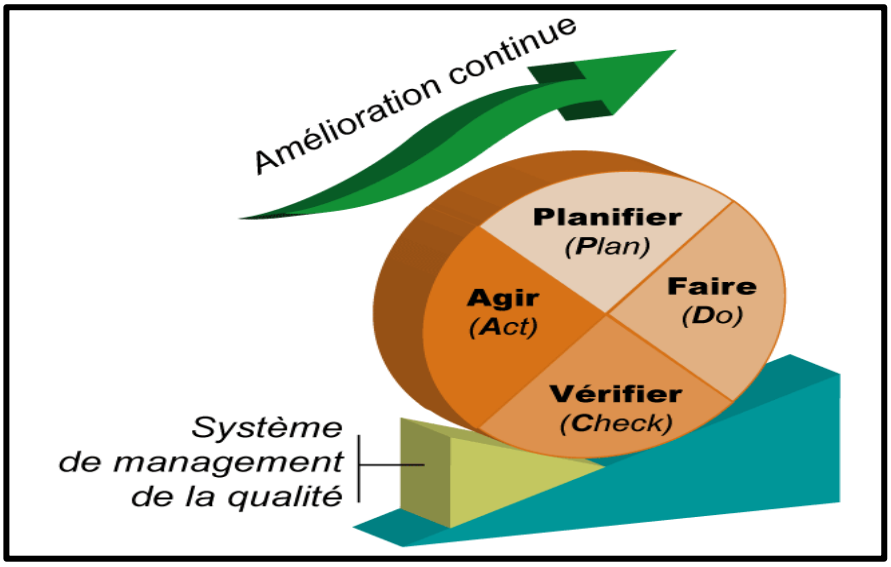

الشكل رقم 4 : دورة ال "ديمنق"

https://www.google.dz/search?newwindow=1&hl=fr&site=imghp&tbm=isch&source=hp&biw=1242

- ✓ "**Plan**" **الخطة** : هي تحديد أهداف للتحسين ، وكيفية تحقيقها ، ووضع خطة عمل لتحقيق هذه الأهداف.
- ✓ "**Do**" **التنفيذ**: هي الشروع في تطبيق الاجراءات المسطر اليها.
- ✓ "**Check**" **التحكم**: هي التحقق من درجة تحقيق الأهداف وتحليل التباين ، لفهم ما حدث.
- ✓ "**Agir**" **الفعل**: من الضروري اتخاذ إجراءات تصحيحية لتحقيق النتائج المرجوة.

3. من حيث درجة التجديد : اقترح هذا التصنيف من طرف " Genrich Altshuller Saulovich" ، عالم روسي وصاحب نظرية " TRIZ" أو نظرية حل المشكلات الابداعية. فوفقا ل Altshuller، يمكن تقسيم الابداع إلى خمسة مستويات حسب نوع الحل المتبع للتخلص من المشكلة : (Alla ,John, ,Boris, 1998 ,)

المستوى 1: هو الحل الظاهري أو التقليدي وهو الحل المتوصل اليه بطرق و وسائل معروفة في القطاع

المستوى 2: عادة ما تكون حلول وسطية كتحسين في الأنظمة و الهياكل ،تشجيع الابتكارات الصغيرة .

المستوى 3: ايجاد اختراع يمس التقنيات المتبعة ، وتحسين جوهري في النظام القائم.

المستوى 4: ايجاد اختراع جديد لا يمس التقنيات ، يتم التوصل اليه علميا بعد بحث وتطوير ، بالتالي التصميم لنظام جديد.

المستوى 5: الاكتشاف ، هذا النوع من الحلول يحدث عندما يتم التوصل إلى ظاهرة و يتم تطبيقها لحل مشكلة.

وفقا Altshuller يستند هذا التصنيف على تحليل واسع لبراءات الاختراع. حيث أوضح أن الابتكارات التي تنتمي إلى مستويات 1 و 2 و 3 والتي تمثل 32، 45 ، 18٪ من براءات اختراع التحليل عادة ما تكون قابلة للتحويل من مجال إلى آخر. هذا يشير إلى أن الكثير من المشاكل في تخصص معين يكون قد وجد لها حل في حقل أخر من العلم . و من خلال ما سبق الاشارة اليه ، فإن إعادة استخدام المعرفة يستخلص من خمسة مستويات يمكن أن تكون مفيدة جدا في محاولة لتحسين درجة حداثة مشروع الابداع. و في الواقع ان الجهود الإبداعية المبذولة خلال مرحلة التصميم باستطاعتها ايجاد الحلول التي لم يتوصل اليها حتى الآن.

كخلاصة يمكن أن نستنتج أن اختلاف الطرق في تصنيف الابداع تظهره على أنه عملية معقدة جدا. حيث تتأثر هذه العملية بالعلاقة القوية الموجودة بين المؤسسة والبيئة سواءا داخليا أو خارجيا. في هذه العلاقة المعقدة ، فلابد من تسيير محكم للموارد والمعرفة والعلاقات المتبادلة ، ولكن أيضا من الضروري وضع ترابط تنسيق بين المعلومات والموارد والتقنيات المتاحة. فكل هذا يهدف لزيادة فرص نجاح تنفيذ الاستراتيجية ، وبالتالي نجاح المؤسسة في سوق ذو ميزة تنافسية قوية . ومع ذلك ، لا يزال الابداع هو ثمرة الجهد الابتكاري ،كما أشار اليه" De Bono" وتبقى المعلومات والتقنيات هي المواد الأساسية اللازم توفرها من تحقيق و تجسيد هذا الابداع.

المطلب الثالث : مختلف نماذج العملية الابداعية:

في بدايات القرن العشرين، اهتمت العديد من الدراسات و البحوث بالعملية الابداعية من خلال تتبع مساراتها وكذلك تأطيرها، الشيء الذي استخلص في مجموعة من النماذج لفهم و تفسير العملية باعتبارها المحرك الأساسي

للنمو الاقتصادي ، وتمت مناقشة هذا في بحوث مكثفة للعديد من الباحثين مثل : Schumpeter, Schmookler, Kline & Rosenberg , الخ ، فقد غيروا الطريقة التي كان ينظر بها لتأثير الابداع على النظم الاقتصادية. و لذلك ، سوف نشرح بعض النماذج المختلفة للإبداع .

- **نموذج العلبة السوداء .** هذا النموذج يأخذ شكل عملية خطية، يربط من جهة الاختراع ومن الجهة الأخرى الابداع، لكن دون تقديم أي تفسيرات حول كيفية العملية الابداعية.

الشكل رقم 4: نموذج العلبة السوداء للإبداع

http://www.memoireonline.com/12/11/4990/m_Management-de-linnovation-holisme- organisationnel11.html

- نموذج" Science – Push".: اعتمده J.shumpeter و هو مستمد و متأثر بشدة بنظريات شومبيتر ، حيث يقترح أن الابداع يخرج من تدفق أحادي الاتجاه ، يدفع بالعلم والبحث والتطوير الى أن يصل للتطبيق التجاري . لهذا الابداع هو عملية خطية كونه يتبع مسار خطي فهو يبدأ بالاكتشاف العلمي الى أن ينتهى بوصول منتج جديد، خدمة جديدة، أسلوب جديد في السوق.

الشكل رقم 05 : نموذج الدفع العلميScience-Push

المصدر:(Christensen,Tan,2000)

يشير هذا النموذج إلى أن المرحلة الأولى من العملية الابداعية ، هي مرحلة توليد الأفكار الجديدة ، بحيث تكون هذه الأفكار عبارة عن تصورات ، تخيلات ،أو توقعات ليتم بعد ذلك دراستها وبحثها وإضفاء طابع الرسمية عليها للاستفادة منها في اطار معين . حيث يمثل هذا النموذج تطبيق المعرفة التقنية على هذه المجموعة من الأفكار التي يمكن أن تصبح اختراعا. (Byrd,Brown,2003)، الاختراع هو الهيكل الأساسي لتطوير المنتجات المختلفة التي يمكن استغلالها تجاريا. حيث يتضمن خطر طرح منتج جديد ، عملية ، خدمة ، الخ في السوق .(salamatov,1999).

و في منتصف الخمسينيات و مع الاهتمام المتصاعد لتطوير المنتجات والاعتماد المكثف على الاستخدام التكنولوجي تم تسمية هذا النموذج ب" **الدفع التكنولوجي Sciences–Push** ".

- **نموذج "Demand– Pull "** اعتمده Schmookler و يقوم على إن الطلب المتزايد في السوق له تأثير قوي على عملية الابداع . يتم تناول هذه العلاقة من خلال نموذج آخر، جوهره أن الابداع يسحب من قبل الطلب. حيث يعتبر تنوع الطلب في السوق العامل المحرك للعملية الابداعية ، فالنموذج السابق المعتمد على نشاطات البحث و التطوير لم يلم بكافة التغيرات الملحوظة ، الشيء الذي وجه الرؤى الى نموذج آخر مختلف هو " نموذج الابداع يسحب الطلب " . وقد صمم هذا النموذج في بداية السبعينيات ، حيث كان الاهتمام أكثر بالتركيز على الفرص المتاحة في السوق واحتياجات العملاء.

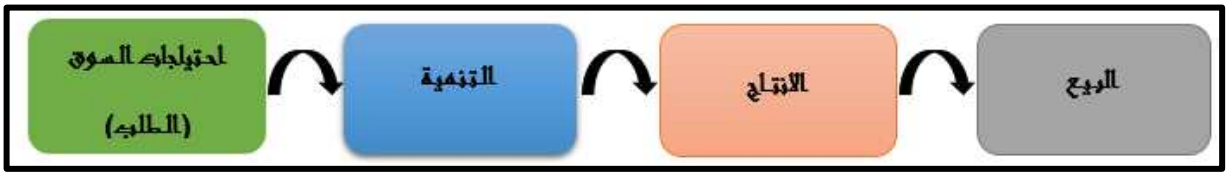

الشكل رقم 6 : سحب الطلب Demand–Pull

المصدر : **Ulgen ,2003**

في هذا النموذج ينظر الى الابداع على أنه مستمد من الطلب المتزايد في السوق ، لأن له القدرة في التأثير على تطوير وتغيير الطرق و الأساليب و كذا إدارة التقنيات . فيبرز هذا النموذج وجود علاقة ارتباط مباشرة بين الطلب

و الابداع كون أن ارتفاع الطلب في السوق هو الدافع وراء الابداع هذا من جهة ، و من جهة أخرى فان الاستناد على هذا النموذج يمكن أن يظهر المشاكل المتعلقة بتصاميم المنتجات ،و الاقتراحات الخاصة بالبحث و التطوير.

و عليه يمكن القول أن السوق هو مصدر الأفكار الجديدة في توجيه البحث و التطوير. فمن خلال ما سبق الاشارة اليه ، يبدو أن هذين النموذجين يظهران الابداع على أنه نتيجة ، في حين أنهما لم يتطرقا الى تفسير ظاهرة الابداع في حد ذاتها ، الشيء الذي يجعلنا نقول أنها تحدث داخل صندوق أسود ، كما هو موضح في الشكل رقم 03.

نموذج الاقتران : يعد هذا النموذج مزيج بين كلا النموذجين السابقين ، يقوم على أساس تفسير و تسهيل التداخلات الموجودة بين السوق ، المنظمة ، التقنيات الجديدة. يعتبر هذا النموذج عملية ، متداخلة ، متسلسلة ، خطية ، منطقية ، متقطعة (ROTHWELL,1992) . و كنتيجة لهذا الاقتران تبرز علاقة ارتباط جديدة بين نشاطات R&D و السوق .

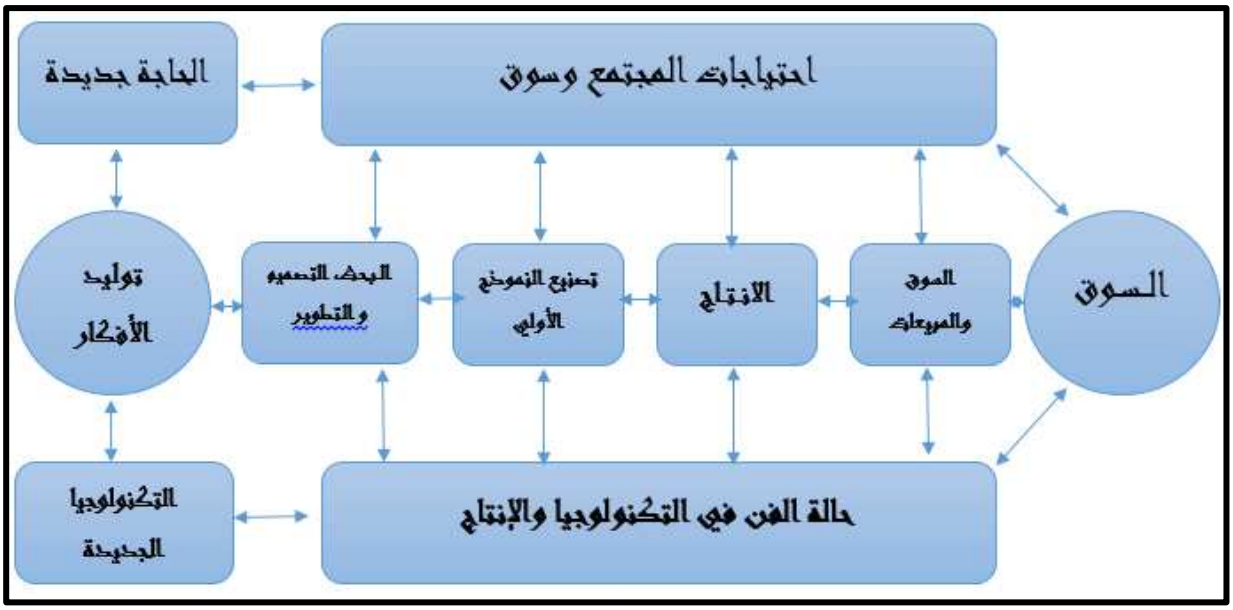

الشكل رقم 7 : نموذج الاقتران

المصدر:Christensen,Tan,2000

- **نموذج الابداع الجيل الرابع Chain-linked** : ظهر هذا النموذج في منتصف الثمانينات ، كما سمي أيضا بالنموذج المتكامل " Integrated Model "، حيث يؤكد هذا النموذج على أهمية إندماج مختلف أقسام المنظمة لتطوير منتج جديد أو خدمة ، فمن منظور هذا النموذج أنه من الضروري ادراج R&D و التصنيع في عملية التصميم فيدعى هذا الاجراء ب التصميم التسويقي ، كما يقترح أيضا تعاون أفقي أكثر قوة بين المنظمة و مورديها و زبائنها. ان أعلى مستوى اندماج بين مختلف عناصر المؤسسة في الابداع ممثل في نموذج « Chain-linked » (Rosenberg Kline,1986,) و يظهر هذا الأخير التداخلات والعلاقات المتبادلة المعقدة بين التسويق و R&D والتصنيع والتوزيع في عملية الابداع ، فعرض كلا من Kline و Rosenberg نموذج عملية الابداع المتكامل ، بحيث أوضحا أن هناك فرق كبير بين هذا الأخير و النموذج السابق " نموذج الاقتران" بحيث توصلا الى انه لا يوجد مسار رئيسي لبلوغ العملية الابداعية ، بحيث يمكنها ان تتبع عدة اتجاهات مختلفة .

✓ يتمثل الطريق الأول إلى الابداع في"السلسلة المركزية" ، بحيث يبدأ هذا الطريق بالتصميم من تم التطوير بعدها الانتاج الى أن يصل للسوق .

أما الطريق الثاني فهو عبارة عن مجموعة من الروابط التي تجمع بين تداخلات و و كذا التنسيق بين R&D مع الانتاج و التسويق .تعتبر روابط هذه التداخلات جزأ لا يتجزأ من نظام التعاون بين محددات تطوير المنتجات و التسويق.
(SAARINEN, NIININEN,2000)

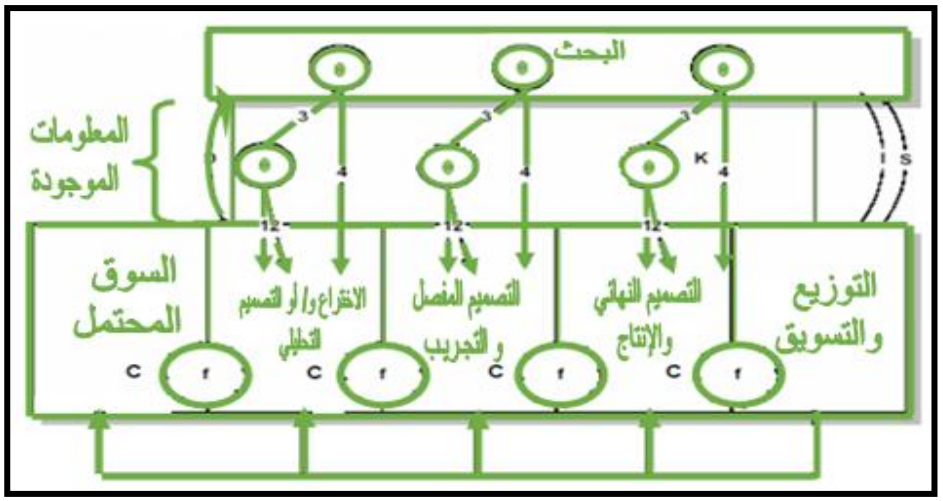

الشكل رقم 8 : Chain – linked

المصدر:(EVANGELISTA SANDVEN, SIRILLI et SMITH, 2009)

- **نموذج الجيل الخامس** : يسمى أيضا " نموذج تكامل النظم و الشبكات " ، يتميز باستراتيجية التكامل أو الاندماج المتزايدة بين مختلف النظم داخل و خارج المؤسسة ، و بتأثير مختلف العناصر التقنية (معلوماتية ، الكترونية ،....الخ) في العملية الابداعية. فهو نموذج تكاملي و تطويري في نفس الوقت لأنه يهدف الى تحقيق أفضل تناسب مع استراتيجيات الأعمال .ان الجهات المساهمة في عملية الابداعية تركز على العملاء ، حيث يوجد تفاعل قوي بين الموردين والمنافسة. فتستند المنتجات على العلاقة التالية مؤسسة – مورد – عميل ، مع أدوات مساعدة كالهندسة التنافسية .... الخ

يتميز هذا النموذج أيضا بالمنظمة الأفقية التي تسعى إلى الجمع بين مجموعات من R & D، والتسويق ، والإنتاج... الخ ويشدد على أهمية المرونة في المؤسسة ، في سرعة التطور والجودة والعوامل الأخرى الغير القابلة للقياس.

ان الإبداع هو إدخال تغيير جذري أو نسبي في المؤسسة يخص منتجاتها ، التقنيات المتوفرة لديها ، أو تنظيمها وطريقة تسييرها ، يساهم هذا التغيير في الحفاظ على استمرارية المؤسسة وتقوية ميزتها التنافسية.

الإبداع عملية معقدة ومتداخلة فيما بعضها البعض تتطلب تنسيق بين كل وظائف المؤسسة وتخصيص كل مواردها لتفعيل النشاط الإبداعي بمفعول مجموعة من الدوافع الداخلية و الخارجية التي تعمل على اظهار الحاجة الى خلق أهداف جديدة ، و توليد أفكار جديدة لتحقيق هذه الأهداف .

ان الإبداع يتطلب من المؤسسة يقظة مستمرة داخليا وفي بيئتها ، لإستغلالها الفرص المتاحة وجمع الأفكار الجديدة بالرغم من أن بعض الأفكار الجديدة تأتي تلقائيا من الكفاءات الفردية والتي يجب البحث عنها وتحفيزها .

توفر الأفكار الجديدة تمكن المؤسسة من تبني مشروع إبداعي لتطوير هذه الأفكار بمناقشتها وتحليلها ومن تم نمذجتها وإعطائها طابع مؤسسي استراتيجي من خلال مجموعة نماذج ، وأخيرا ترجمتها إلى سلع وخدمات جديدة أو محسنة ، أو طريقة إنتاج أو تنظيم ، تتداخل في بناء هذا المشروع عوامل بشرية ، تكنولوجية ، مالية ، إستراتيجية وتنظيمية تمثل طاقات المؤسسة والتي يجب ملائمتها أو ملائمة الإبداع مع ما تتوفر عليه المؤسسة والتي يمكنها اللجوء إلى مصادر خارجية لتدعيم مشروعها أو تسويق الإبداع في مراحله الأولى ، لعدم قدرتها تحمل النتائج والأخطار الناجمة عنه.

المبحث الثاني

المطلب الأول :مفهوم الابداع الاجتماعي .

المطلب الثاني:أهمية الابداع الاجتماعي – خصائصه و أبعاده .

المطلب الثالث:مجالات الابداع الاجتماعي وأثره.

1. الابداع الاجتماعي المتمركز على الفرد.
2. الابداع الاجتماعي موجه نحو المجتمع.
3. الابداع الاجتماعي للشركات أو المؤسسات.
4. أثر الابداع الاجتماعي

المبحث الثاني: الابداع الاجتماعي

تزايد التركيز على مصطلح الابداع الاجتماعي الى حد كبير في العقد الماضي، ويعزى ذلك لعوامل منها الاستياء من التركيز على الابتكار التكنولوجي والاقتصادي، مما أدى الى بدء التركيز على الابداع أو الابتكار الاجتماعي على مستوى السياسات والبحوث، وأخذه في الاعتبار بشكل أساسي في وضع نظريات التطور البشري والتمكن واستراتيجيات التنمية المحلية.

وقد اقترح فريق سياسة ابتكار مستقبل الاتحاد الأوروبي توسيع مفهوم الابداع، والذي كان يقتصر على الابداع التكنولوجي، والاقتصادي، والثقافي، ليشمل الابداع الاجتماعي.

وفي هذا المعنى، يمكننا القول بأن مصطلح الابداع الاجتماعي ظهر كرد فعل على التحيز نحو التكنولوجيا والأعمال في ابتكار البحوث والسياسات والممارسات.

وقد برز الابداع الاجتماعي بمثابة استجابة لتزايد التحديات الاجتماعية والبيئية والديموغرافية، والتي غالبا ما كانت تسمى المشكلات (العضال) كونها متعددة الأوجه، وتشمل مجموعة واسعة من أصحاب العلاقة.

ولقد تعاظم دور الابداع المجتمعي عام 2008، وذلك في محاولة معالجة مشكلة الانكماش الاقتصادي الذي أدي الي الأزمة الاقتصادية، وكان تطبيقه في امريكا والدول الأوروبية بشكل واضح، وبالرغم من أنه لم ينهي المشكلة بشكل كامل الى الأن ، ولكنهم باستخدام أدوات الابداع المجتمعي استطاعوا وضع حلول لتقليل مخاطر هذه الأزمة، بل وجعلت تلك الدول المجتمع يشعر بالمسؤولية مع الحكومات في تجاوز الأزمة، وتقديم أفضل الحلول . حيث بدأت الحكومات بتوجيه كل القطاعات في الدولة، كالجامعات والمراكز البحثية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الاقتصادية للمساعدة للخروج من هذه الأزمة بالفكر الواسع وبابتكار طرق وحلول نوعية لمواجهة و الى تقليل الأزمة.

يرى بعض العلماء أنَّ النشاط الابداعي المجتمعي ظاهرة معقدة تحتاج للتدقيق فيها، وعليه سنتناول في هذا المبحث الابداع الاجتماعي بنوع من التدقيق كالأتي.

المطلب الأول : مفهوم الابداع الاجتماعي:

يعرف الابداع الاجتماعي بالإنجليزيةSocial innovations بأنها ممارسات اجتماعية جديدة تهدف إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية بطريقة أفضل من الحلول الموجودة، على سبيل المثال مثل تلك الناتجة عن ظروف العمل أو التعليم أو تنمية المجتمع أو الصحة. وتُنشا هذه الأفكار بهدف توسيع وتعزيز المجتمع المدني. ويتضمن

الابداع الاجتماعي العمليات الاجتماعية للابتكار، مثل أساليب وتقنيات المصادر المفتوحة وأيضًا الابتكارات التي لها غرض اجتماعي –مثل النشاط أو التطوع عبر الإنترنت أو الائتمان الأصغر أو التعلم عن بعد.

وهناك العديد من التعريفات للابتكار الاجتماعي، ومع ذلك، فهي تتضمن عادةً المعايير العامة حول الأهداف الاجتماعية، والتفاعل الاجتماعي بين الجهات الفاعلة أو تنوع الممثلين والنواتج الاجتماعية والابتكار (ينبغي أن يكون الابتكار "جديداً على الأقل" للمستفيدين الذين يستهدفهم، ولكن ليس من الضروري أن تكون جديدًا في العالم). تشمل التعريفات المتنوع ة مجموعات مختلفة وعدداً مختلفًا من هذه المعايير (على سبيل المثال، يستخدم الاتحاد الأوروبي تعريفًا يشدد على الأهداف الاجتماعية وتفاعل الجهات الفاعلة ، لا يقدم الابداع الاجتماعي التحويلي مقاربات جديدة للمشاكل المستعصية على ما يبدو، ولكنه ناجح في تغيير المؤسسات الاجتماعية التي خلقت المشكلة في المقام الأول.

ويرى منتدى منظمة التعاون والتنمية للابتكارات الاجتماعية أن الابداع الاجتماعي يتميز عن الابداع الاقتصادي، فالإبداع الاجتماعي. لا يكتفي بتقديم أنواع جديدة من الإنتاج أو استثمار أسواق جديدة من اجل استغلالها، وانما يتعدى ذلك الى تلبية احتياجات جديدة لا يوفرها السوق، وابتكار طرق جديدة وأكثر تلبية لاحتياجات الأخرين من حيث إعطاء الناس مكانا ودورا في الإنتاج.

ووفقا لمنتدى الابتكارات الاجتماعية يسعى الابداع الاجتماعي الى إيجاد حلول جديدة للمشكلات الاجتماعية من خلال:

- ✓ تحديد وتقديم خدمات جديدة من شانها تحسين جودة حياة الأفراد والمجتمعات.
- ✓ تحديد وتنفيذ عمليات جديدة في سوق العمل، والتكامل في العمل على توفير وظائف وكفاءات جديدة،
- ✓ وأشكال جديدة من المشاركة وعناصر متنوعة تساهم كل منها في تحسين وضع الأفراد في سوق العمل.

ويرى مركز نيوزيلندا للابتكار الاجتماعي بأن الابداع الاجتماعي هو: تصميم وتنفيذ طرق أفضل لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، والابتكارات الاجتماعية هي الأفكار الجديدة التي تعمل تلبية الاحتياجات الملحة غير الملباة، والأفكار الجديدة التي تعمل على حل التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية القائمة لصالح الناس والمجتمعات. والابداع الاجتماعي في حقيقته نظام متغير، فهو يغير المفاهيم السلوكية والهياكل السابقة لظهور هذه التحديات بشكل دائم.

وتركز مجلة ستانفورد للابتكار الاجتماعي على المنتج في تعريفها للإبداع الاجتماعي حيث تعرفه بأنه: حل لمشكلة اجتماعية بطريقة أكثر فعالية وكفاءة واستدامة.

كما يعرف Camil Bouchard(1997) الابداع الاجتماعي بانه: كل التدخل أو أي منتج جديد يتم تطويره لتحسين الحالة أو إلى حل مشكلة اجتماعية أو اجتماعية – اقتصادية ، وبعد أن وجدت مشتريا على مستوى السوق ، والمؤسسات والمنظمات والمجتمعات المحلية ". وهكذا، كثيرا ما يكون الابداع الاجتماعي غير ملموسة ولكن قد يكون لها بعد إجرائي أو تنظيمي أو مؤسسي.

الخبيرة الاقتصادية والباحثة فرنسية Nadine Richez-Battest تستكمل هذا التعريف العام الذي ينص على أن هذه المبادرات المتخذة لتلبية الاحتياجات التي لا يلبيها التاجر أو على نحو ضعيف. السوق ليست "بالضرورة موضوع أفكار جديدة، بل مفهوم مختلف (مقاربة مختلفة). وبعيدا عن النتيجة وعن قصدها، فإن الابداع الاجتماعي في الطرائق لأنها تنشئ علاقات أو تعاونات جديدة: الديناميات الجماعية التي تهدف إلى تغيير العلاقات الاجتماعية (بين الدولة والمجتمعات المحلية) (على سبيل المثال). وتشمل أيضا وتكثيف التعاون بين الجهات الفاعلة، مع وجود ساحات للنقاش. ولذلك فإن الابتكار الاجتماعي هو مصدر شكل جديد إدارة الشراكات ومن المفهوم عندئذ أن الابتكار الاجتماعي يهدف إلى تحسين الوضع الاجتماعي، والرفاهية الاجتماعية وتحسين قدرة المجتمع على العمل.

(RICHEZ-BATTESTI Nadine, 2009)

وتعرف المفوضية الأوروبية الابداع الاجتماعي بأنه " تصميم وتنفيذ" الاستجابات الإبداعية للاحتياجات الاجتماعية " التي تغطي مجالات عديدة مثل: حماية الأطفال، النقل المستدام، التبعية... ويجب أن تكون المبادرات الاجتماعية

"صممت من قبل الشركة ومن أجلها". ومن ثم، فإن التقرير الذي كلف بإعداده في عام 2009 المدير العام على سياسة الاتحاد الأوروبي المستقبلية من حيث الابداع، تحدد على نطاق واسع الابداع الاجتماعي قدرة الأفراد والشركات والدول بأسرها على إيجاد مستقبلها على أساس دائم مرغوبة ".

يركز الابداع الاجتماعي على عملية الاب داع، وكيف يتشكل الابـداع والتغيير (على عكس التعريف التقليدي للإبداع، مع إعطاء الأولوية للتنظيم الداخلي للشركات وإنتاجيتها). وهو يركز أيضًا على العمل الجديد والأشكال الجديدة للتعاون (نماذج الأعمال) (Klievink, B., & Janssen, M, 2014)، خاصةً تلك التي تعمل من أجل تحقيق مجتمع مستدام.

ومن أجل التمييز بين الابـداع الاجتماعي والتجاري، شددت مؤسسة ذا يونغ على أن الاب داع الاجتماعي يتم تطويره وانتشاره عبر المنظمات، التي لا يتركز محتواها الرئيسي على مجرد تعظيم الربح.(*Mulgan, Tucker, 2007, p 08*)

ومن جانبٌ آخر، قام مكتب مستشاري السياسة الأوروبية بتعريف الابتكار الاجتماعي بشكل أكثر دقة على أنه موجه اجتماعيًا من كلا الطرفين والوسائل . (Hubert, A , 2010) . وفقًا لهذه التعريفات المؤثرة، يتميز الابتكار الاجتماعي بما يلي: القدرة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية التي تبدو السياسة التقليدية غير قادرة بشكل متزايد على معالجتها؛ تمكين الجماعات والأفراد؛ والرغبة في تغيير العلاقات الاجتماعية. وبالتالي، يتم تقديم الابتكار الاجتماعي في كثير من الأحيان كوسيلة لزيادة جودة الخدمات الاجتماعية وفعاليتها من حيث التكلفة، وتقديم ما يعادلها، إن لم تكن متفوقة، على الرغم من القيود الكبيرة في الميزانية .

وتقودنا جملة التعريفات الواردة أعلاه الى النظر للإبداع الاجتماعي باعتباره:

- ✓ جملة من الاستجابات من قبل ذوي العلاقة لتجد أو تطوير شأن ما في المجتمع بطريقة ترتكز على الفعالية والكفاءة، والاستدامة، من خلال الحلول الصادرة عن المجتمع، لتشكل قيمة حقيقية للمجتمع ككل، وليس فقط للأفراد.
- ✓ قد يكون منتجا، أو عملية، أو تكنولوجيا، وقد يكون مبدأ، أو فكرة، او قانونا، أو حركة اجتماعية، أو تداخلا ومزيجا بين أكثر من عنصر.

المطلب الثاني : أهمية الابداع الاجتماعي و خصائصه

1. **أهمية وأهداف الابداع الاجتماعي:**

تكمن مجموعة من العوامل وراء أهمية الابداع الاجتماعي يمكن تحديدها كالأتي:

-توفير استجابات جديدة بفاعلية أكبر لتلبية الاحتياجات الاجتماعية المتزايدة.

-توفير استجابات محلية للتحديات الاجتماعية والمجتمعية المعقدة، تعتمد على الموارد المحلية، وتحريك الفاعلين المحليين لتصميم حلول للتحديات الاجتماعية.

-دمج مختلف الجهات المعنية بالتصدي لهذه التحديات، من خلال طرق جديدة للعمل معا.

-اشراك المستفيدين في تصميم الحلول، واعتبارهم خارطة طريق لتصميم الحلول.

-تقديم حلول أفضل باستخدام موارد أقل، ولهذا الأمر أهميته الخاصة، خاصة في المجتمعات فقيرة الموارد.

وعليه يحقق الابداع الاجتماعي جملة من المساعي يمكن ضبطها كالأتي:

- ✓ الابداع الاجتماعي يلبي الاحتياجات الاجتماعية بطريقة أفضل من الحلول الحالية، على سبيل المثال ظروف العمل التعليم والتنمية المجتمعية أو الصحية، ويتم إنشاء هذه الأفكار بهدف توسيع وتقوية المجتمع المدني ، ويتضمن الابتكار الاجتماعي الحاجات الاجتماعية المتعلقة بالابتكار مثل المصدر والأساليب والتقنيات، وكذلك الابتكارات التي لها غرض اجتماعي تشبه النشاط والعمل التطوعي الظاهري أو التعلم عن بُعد
- ✓ الابداع الاجتماعي ألية لكبح الفساد: تجادلاً لين وتشن، في "تأثير الابتكار الاجتماعي: أي النهج القائم على الحالات"، بأن هدف الابتكار الاجتماعي هو إنتاج أعمال "ذات قيمة اجتماعية وجيدة بالنسبة للكثيرين. ففي الحوكمة، فأن دورها الرئيسي يتمثل في تعزيز وتعظيم ثقة المواطنين من خلال المشاركة الفعالة في المجتمع، سواء في المجال العام أو الخاص . (Yeh-Yun, Lin, Carol, 2016) ويتم تنفيذ دور الابتكار الاجتماعي في كبح الفساد من خلال وسيلتين رئيسيتين. أولها، أن يتم إضفاء الطابع المؤسسي عليه من خلال الجهات الفاعلة (في القطاعين العام والخاص)، وثانيها، أن يتم تنفيذه بالأدوات الجديدة المتاحة، خاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ✓ الابداع الاجتماعي وسيلة لتحقيق التنمية المحلية والإقليمية: يساهم الابداع الاجتماعي في التنمية الإقليمية والابداع في الاقتصاد الاجتماعي، الذي يعني الاستراتيجيات لتلبية الاحتياجات الإنسانية؛ والابداع بمعنى تحويل أو الحفاظ على العلاقات الاجتماعية، وخاصة علاقات الحكم على المستوى الإقليمي والمحلي.
- ✓ الابداع الاجتماعي طريقة للتغيير الاجتماعي: يهدف الابداع الاجتماعي الى تحويل العلاقات الاجتماعية من خلال تحسين وصول الفئات المستهدفة الى النفوذ والموارد المحددة. على هذا النحو يمكن للأبداع الاجتماعي أن يساهم في تمكين فئات معينة من الناس ومعالجة التوزيع غير العادل أو الجائر للسلطة والموارد في المجتمع. وبهذه الطريقة يساهم الابداع الاجتماعي من تحقيق الصالح العام والمجتمع العادل.

2. خصائص الابداع الاجتماعي:

تتميز الابداعات الاجتماعية عموما بأنها:

- ✓ **حديثة ومبتكرة:** قد لا تكون الابداعات الاجتماعية جديدة تماما على الميدان، أو القطاع، أو المنطقة، أو السوق، أو المستفيد، ولكنها جديدة في السياق التي ترد فيه، وجديدة على من يشاركون في تنفيذها، أو أنها تطبق بطريقة جديدة.

- ✓ **تلبي حاجة اجتماعية:** تصمم الابداعات لمعالجة حاجة اجتماعية بطريقة إيجابية ومفيدة. يمكن أن تلعب دورا في صياغة أو تشكيل الاحتياجات الاجتماعية، وأن تساعد في إضفاء الشرعية على الاحتياجات الاجتماعية الجديدة أو غير المعترف بها. حيث تختلف الابداعات الاجتماعية عن تلك الابداعات التي لها أثر اجتماعي.
- ✓ **توضع حيز التنفيذ**: الابداعات الاجتماعية هي الأفكار التي تم وضعها حيز التنفيذ. وفي هذه النقطة تحديدا تختلف الابداعات الاجتماعية عن الاختراعات الاجتماعية التي لم توضع بعد حيز التنفيذ.
- ✓ **تدمج وتحرك المستفيدين**: المستفيدون هم المعنيون أو المشاركون في تطوير الابداع الاجتماعي أو في ادارته. يتحقق الدمج اما بشكل مباشر، أو من خلال وسطاء، أو جهات فاعلة لديها اتصال مباشر مع المستفيدين، أو جهات فاعلة تدعم المستفيدين بشكل مباشر، أو أولئك الذين يدركون احتياجاتهم بشكل واضح. مما يضمن خدمة الابداع الاجتماعي للأهداف المشروعة ويشمل أعضاء المجموعة المستهدفة نفسها في معالجة مشاكلهم. وهذا يمكن بدوره أن يؤدي الى حلول أفضل وأكثر ابتكارا، فضلا عن زيادة وعيهم وكفاءاتهم، وكرامتهم، وتقديرهم الذاتي. (Hubert، *A, 2010*)

- **الجهات الفاعلة في الابداع الاجتماعي:**

في الثمانينات، المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والرابطات ساهمت بدور أساسي في تطوير الابداعات الاجتماعية. وفي التسعينات، حفزت المشاريع على الابداع الاجتماعي بشكل خاص من قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامن، الذي يعتبر ابتكاريا في عام بسبب غرضها الاجتماعي وغير الربحي.

ومؤخرا، أدركت الشركات الخاصة أن الإبداع الاجتماعي خلق فرص جديدة. مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، واتجاه الشركات الجديد إلى النظر في الشواغل الاجتماعية، في أنشطتهم. وبالتالي، فإن التعاون الجديد بين الشركات ذات الهدف والهيئات والمؤسسات الحكومية شريك رئيسي في هذه العملية.

وللسعي إلى التصدي للمشاكل الاجتماعية والتعديل الدقيق للقيم والأحكام، يعتبر الابداع الاجتماعي ذو أهمية في السياسة العامة التي لديها السلطة والشرعية والوسائل لتنفيذ الحلول. (Mylène Rousselle, 2011, p08)

ويمكن دعم وتحريك عجلة الإبداع الاجتماعي من طرف ثلاث فئات من الجهات الفاعلة: أصحاب المشاريع والحكومات والمواطنين.

- **الابداع الاجتماعي الريادي (المقاولاتي)**: وهو الابداع الاجتماعي في قطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، من خلال اكتشاف الاحتياجات الاجتماعية التي لا ترضي بشكل جيد أو رديء وكذلك الاحتياجات الجديدة، وتقديم إجابات لها من خلال نهج من التجريب ونمذجة الحلول التي تم إنشاؤها. تعمل الأجيال الجديدة من رواد الأعمال الاجتماعيين على تطوير ابتكارات اجتماعية من أجل توفير حلول للتحديات المجتمعية الكبرى. إذا كانت هذه الهياكل عبارة عن بوتقة تنصهر فيها الابتكارات الاجتماعية، فيمكن للشركات التقليدية أيضًا تطوير هذا النوع من المشاريع.
- **الابداع الاجتماعي الفردي (الابداع الاجتماعي للمواطنين)**: يحملها متطوع واحد أو أكثر من المواطنين الملتزمين بالعمل والاستجابة، على نطاقهم، إلى التحديات الاجتماعية الرئيسية اليوم.
- **الابداع الاجتماعي في السياسات العامة**: ويكون مدفوع من قبل الجهات الفاعلة العامة، ولا سيما المجالس الإقليمية التي تسعى إلى إعادة فحص الطريقة التي يتم بها تصميم وتنفيذ سياساتها العامة، من خلال إطلاق تجارب من منظور متعدد التخصصات (المواطنون، ومصممو الخدمات، ومخططي المدن، وما إلى ذلك).

3. أبعاد الابداع الاجتماعي:

يمكن تعريف مفهوم الابداع الاجتماعي من خلال أربعة أبعاد رئيسية وهي:

-الموضوع في حد ذاته، وطبيعته.

-عملية الإنشاء والتنفيذ.

- هدف التغييرات.

-النتائج التي تم الحصول عليها.

وستناولها بالشرح والتحليل كالأتي:

- **موضوع الابداع الاجتماعي وطبيعته:**

تحدد الأدبيات النظرية المتعلقة بالإبداع الاجتماعي عن ثلاثة أبعاد يمكن من خلالها تحديد الهدف في حد ذاته:

- ✓ الملموسة.
- ✓ الجدة والحداثة.
- ✓ الهدف العام المنشود.

أولاً، يمكن أن يبرز الابداع الاجتماعي اما في صورة غير ملموسة / أو ملموسة. بالنسبة لبعض الباحثين، فإنه قد يأخذ شكلاً غير ملموسا، فيشير إلى الممارسات والخدمات و "طرق عمل الأشياء" والتنظيم الاجتماعي للعمل

(الأنشطة / الأدوار / العمل) والتشريعات وقواعد السلوك. بالنسبة للباحثين الآخرين، يمكن أن يكون الابداع الاجتماعي ماديًا وملموسا أيضًا، فتظهر في شكل تقنيات أو أجهزة أو سلع انتاجية. وبشكل عام، لا يُعد الابداع الاجتماعي شيئًا محددًا بوضوح تسمح خصائصه الجوهرية له بالاستجابة لعنوان الابداع الاجتماعي. فقد يتخذ أشكالًا مختلفة لا تشترك في خصائص مشتركة.

كما أن الابداعات الاجتماعية داخل الشركات والمؤسسات هي استثناء في هذا الصدد لأنها تتعلق صراحة بتنظيم العمل: تقسيم / تنسيق العمل وتنظيم أوقات العمل. بشكل عام، يبدو أن "الحل" يُعترف به على أنه ابداع اجتماعي حصريًا بسبب طابعه الابتكاري والهدف العام الذي يسعى إليه، وليس بسبب غرضه.

بالنسبة لمعظم الباحثين، يعد الابداع الاجتماعي حلاً جديدًا وإجابة جديدة. على الرغم من أنه يخضع لمتطلبات الجدة، إلا أنه نادرًا ما يتم تعريف المعنى الذي يعطيه الباحثون لهذا المصطلح.

وعليه يمثل الابداع الاجتماعي حلاً غير عادي في سياق معين (البيئة / المشكلة). فالنسبة إلى Dadoy 1998)، تقاس الطبيعة المبتكرة للفعل (أي إعادة التنظيم) بمدى وعمق التغييرات التي تم إجراؤها على النظام المعني. وبنفس الطريقة، يظهر الابداع الاجتماعي، حسب(1984) Dedijer من خلال تعديل جميع المكونات التي يقوم عليها النظام (القيم / المعتقدات، التمثيلات ، الأدوات / المعرفة ، قواعد لعبة).

من ناحية أخرى، يتم تعريف الابداع الاجتماعي بشكل أساسي من خلال الهدف الذي يسعى إليه، وهو تعزيز رفاهية الأفراد والمجتمعات.

وبالتالي، يهدف الابتداع الاجتماعي أحيانًا إلى حل المشكلات الاجتماعية، ويتم تنفيذه أحيانًا للاستجابة لتطلعات النظام الاجتماعي. (Julie Cloutier, 2003, p37).

- **سيرورة (عملية) الابداع الاجتماعي:**

بالنسبة لبعض الباحثين، تعتبر سيرورة الابداع الاجتماعي جزءًا لا يتجزأ من الابداع الاجتماعي نفسه. بعبارة أخرى، لا تقل أهمية كيفية إنشاء الحلول وتنفيذها في تحديد ما إذا كان ابداعا اجتماعيًا بقدر أهمية الحل المبتكر وما هي أهدافه. وبالتالي، لتحقيق الابداع الاجتماعي، يجب أن تفي العملية أو السيرورة التي أوجدت الحل بمتطلبات معينة تقع في فئتين رئيسيتين:

- تنوع الجهات الفاعلة.
- مشاركة المستخدم.

في حين أن معظم الباحثين لم يتعاملوا مع الابداع الاجتماعي من الجهات الفاعلة فيه، يشدد البعض على أهمية التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة. يشار إلى هذا النوع من التعاون بشروط التحالف الاستراتيجي أو الشراكة أو ببساطة شبكات من الجهات الفاعلة المتنوعة أو الفرق متعددة التخصصات. يعتبر تنوع الجهات الفاعلة شرطا أساسيا لخلق وتنفيذ حلول جديدة. يسمح بتعدد وجهات النظر، وبالحصول على تمثيل أكثر اكتمالاً للمشكلة وأسبابها والحلول الممكنة، وللحصول على خبرات وموارد مختلف الجهات الفاعلة تجعل لتنفيذ الحلول المحددة. وبالتالي يُنظر إلى عملية أو سيرورة الابداع الاجتماعي على وجه الخصوص على أنها عملية تعلم وخلق المعرفة.

بالنسبة لبعض الباحثين، تعد المشاركة النشطة للمستخدمين أو المنظمات المسؤولة عن تمثيلهم سمة أساسية للابتكارات الاجتماعية. بالنسبة لبعضهم، تكمن المشاركة في مبادرة المشروع. ويرى أخرون أن الأمر يتعلق بجميع مراحل عملية الابداع الاجتماعي، من الوعي بالمشكلة إلى تنفيذها، بما في ذلك تحديد الأسباب ووضع الحلول. بالنسبة للآخرين، يختلف مستوى مشاركة المستخدم وفقًا لمراحل العملية اعتمادًا على خصائص المستخدمين والمشاريع. (Julie Cloutier, 2003, p38).

- **الهدف من التغيرات:**

يتم تطوير وتنفيذ الابداعات الاجتماعية بهدف تعزيز رفاهية الأفراد و / أو المجتمعات. إنها بالضرورة جزء من عملية تغيير مستدام تكون "التحسينات" التي يجب إجراؤها على مستوى الفرد أو مكان الحياة (الإقليم) أو مكان العمل (الشركة). علاوة على ذلك، تم تنظيم الدراسات المدرجة هنا على أساس أهداف التغيير.

بشكل عام، تسعى الابداعات الاجتماعية، التي تتمحور حول الفرد، إلى تطوير قدرات الفرد لإعادة السيطرة على وجوده من أجل تحسين نوعية حياته. فيما يتعلق بالإبداعات الاجتماعية الموجهة إلى البيئة، فإنها تهدف إلى تطوير منطقة معينة (أي: تعديل المكونات المجتمعية) بهدف تحسين نوعية الحياة. كما تسعى الابداعات الاجتماعية داخل الشركات والمؤسسات إلى تعديل هياكل الإنتاج، وبالتالي متطلبات الوظيفة، من أجل تزويد القوى العاملة بنوعية حياة أفضل في العمل وتوازن أفضل بين العمل والأسرة. من هذا المنظور، يؤدي الابداع الاجتماعي إلى تحول في علاقة التبادل بين صاحب العمل / الموظف، والتي تتميز بمساهمة جديدة من الأفراد ونظرة متجددة من أصحاب العمل. (Julie Cloutier, 2003, p39).

- **النتائج التي تم الحصول عليها**

من بين الباحثين المهتمين بمفهوم الابتكار الاجتماعي، تناول القليل منهم مسألة النتائج التي تم الحصول عليها أو العواقب التي تترتب على الحلول الجديدة بالفعل. هل الممارسات غير الملائمة وغير المعيارية بين الابداع

الاجتماعي؟ وفقًا Chambon وزملائه (1982) و Gray et Braddy (1988) للرد على عنوان الابداع الاجتماعي، يجب أن تؤدي الإجراءات المتخذة بالضرورة إلى نتائج أفضل من الممارسات التقليدية، مما يترجم استحسانها في مساحة تفتقر إليها السلطات. كما يعني أن الابداع الاجتماعي يجب أن تنتج تغييرات دائمة. من ناحية أخرى، كما يؤكد Bouchard وزملاؤه (1999): إن نجاح المشروع هو فكرة ذاتية مشروطة بمعايير النجاح التي يتبناها كل من أصحاب المصلحة.

أخيرًا، لاحظ أنه في نهج الاستهلاك (Gershuny، 1983)، يشير الابداع الاجتماعي إلى التغيير المجتمعي، وبالتالي يشير إلى نتيجة.

بافتراض أن الابداع الاجتماعي ينشأ من الوعي بحالة غير مرضية، يبدو أن هناك بعض الالتباس بين موضوع الابداع الاجتماعي، أي الابداع الاجتماعي في حد ذاته، ونتيجة الابداع.

الاجتماعية، أو العواقب الاجتماعية المترتبة على ذلك. في الواقع، لا يمكن أن يكون الابتكار الاجتماعي عرضيًا. يشير بالضرورة إلى إجراء تم اتخاذه لغرض محدد مسبقًا. لذلك يفترض الابتكار الاجتماعي الجهات الفاعلة التي تعمل وفقًا لأهداف محددة. لا يمكن أن يشير الابتكار الاجتماعي بعد ذلك إلى تمثيلات جديدة أو قيم اجتماعية جديدة أو معتقدات جديدة أو مواقف جديدة يتقاسمها أعضاء المجتمع. بدلاً من ذلك، سيكون الأمر يتعلق بالتغيرات المجتمعية الناتجة عن تبني الابتكارات الاجتماعية، على سبيل المثال: إعادة تنظيم دور المؤسسات، وإدخال قوانين جديدة أو برامج اجتماعية جديدة. (Julie Cloutier, 2003, p40).

المطلب الثالث : مجالات الابداع الاجتماعي و تأثيره :

1 – الابداع الاجتماعي المتمركز على الفرد :

هذا الفرع الأول يكرس للعمل الذي يعرض الابداع الاجتماعي بوصفه جهاز مصاحب ومصمم لإحداث تغيير دائم في الفرد، وتطويره بحيث يستعيد السلطة والتوجيه لحياته.

ووفقا لما ذكره (Cooperrider et Pasmore) (1991)، كان Taylor (1970) أول باحث يستخدم مصطلح "الابداع الاجتماعي". غير أن استعراضنا للأدب يكشف أن وفي ذلك الوقت، نظر Gabor (1970) في المسألة من منظور إنمائي.

وفقًا Taylor (1970) يشير الابداع الاجتماعي إلى طرق جديدة للقيام بالأشياء بهدف واضح يتمثل في تلبية الاحتياجات الاجتماعية، على سبيل المثال: الفقر والجنوح (Taylor، 1970: 70).

ووفقًا لتايلور (1970) ، فإن ظهور الابتكارات الاجتماعية ناتج عن تكوين فرق متعددة التخصصات. لذلك يبدو أن موضوع الابداع الاجتماعي هو حل المشكلة ويشير حصريًا إلى ما يتم تنفيذه، ويعد التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة شرطًا لا غنى عنه لإنشاء وإنتاج الابتكارات الاجتماعية، دون أن يكون مع ذلك جزءًا لا يتجزأ منها.

في الواقع، لا يطرح تايلور (1970) سؤالاً عن عملية الابداع الاجتماعي (الإنشاء / التصور والتنفيذ / الغرس)، وحسبه يبدو أن الابداع الاجتماعي يهتم حصريًا بمخرجات العملية.

ويهتم الابداع الاجتماعي المركز على الفرد، بالتغييرات المتوقعة ظهورها على الفرد نفسه، أي على المستوى الشخصي: فيغير الفرد طريقته في رؤية وادراك العالم، ويطور إمكاناته ويتم تشجيعه على حل مشاكلهم. يمكن النظر إلى الابتداع الاجتماعي على أنه منظمة اجتماعية تضامنية تهدف إلى مساعدة الأفراد على استعادة السلطة والتسيير لحياتهم، أي اكتساب الاستقلالية التي تسمح لهم بإعادة تنظيم وجودهم. لتحقيق هدفه، فيسعى الابداع الاجتماعي، على سبيل المثال، إلى تعديل التمثيلات الفردية ، ويهدف إلى النمو والتنمية (المعرفة ، والمهارات الشخصية ، والمعرفة) ، والتحفيز ، والتقدير الفردي ، وكذلك الاستقلالية (Chambon et al. ؛ 1987، Gray and Braddy ؛ 1982، Lallemand ؛ 1988، 2001). بينما يضع Chombart de Lauwe (1976) أهداف التغيير على مستوى الهياكل الاجتماعية، في حين لم يتم مناقشة هذه الأهداف من قبل Taylor (1970), Fontan (1998), Parravano et Gretesche (2001) et Bouchard (1999) . (Julie Cloutier, 2003, p30).

2 – الابداع الاجتماعي الموجه نحو المجتمع

بشكل عام، لا يتم تعريف الابداع الاجتماعي بأنه موضوع دون ابراز خصائصه. يشير Gueron (1984) الى الابداع الاجتماعي من حيث اعتباره إعادة تنظيم دور المؤسسات (تقسيم / تنسيق الخدمات)، يقتصر الفاعلون على إعطاء أمثلة مختلفة (مثل المؤسسات الجديدة والتشريعات والتقنيات والمنتجات). لذلك يبدو أن الابداع الاجتماعي من بين "الحلول الأصلية" بالمعنى الواسع للمصطلح.

تتميز الابداع الاجتماعي الموجه نحو المجتمع بشكل أساسي عن الابداع الاجتماعي التي تركز على الفرد من خلال هدف التغييرات التي ينوون إحداثها. تهدف الابداعات الاجتماعية الموجهة للمجتمع إلى تطوير منطقة معينة بهدف تحسين نوعية الحياة هناك. يكشف فحص الدراسات المذكورة عن منهجيين لدراسة وتحليل ذلك هما: منهج التنمية (الإقليم)، ومنهج الاستهلاك.

✓ **المنهج التنموي أو الإقليمي:**

خلال المؤتمر حول موضوع "العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية" الذي نظمته الأمم المتحدة في عام 1979، شرعت كندا وفرنسا والسويد، على وجه الخصوص، في تحديد المفهوم. التنمية الاجتماعية.

بالنسبة إلى(1984) Gueron يشير الابداع الاجتماعي إلى تقسيم جديد للعمل وشبكة جديدة بين المؤسسات من أجل توفير نوعية حياة أفضل. ووفقًا له ، يمكن أن يعني الابداع الاجتماعي إنشاء مؤسسات جديدة ، وتعديل دور المؤسسات القائمة ، مما قد يؤدي إلى "عدم تخصصها".

بالنسبة إلى Conger(1984)، يشير الابداع الاجتماعي إلى القوانين والمؤسسات التي تعدل العلاقات الاجتماعية: "أعني تنظيمًا قانونيًا أو إجراءً يغير الطرق التي يرتبط بها الناس بأنفسهم أو ببعضهم البعض ". تشمل الأمثلة تشريعات حقوق الإنسان.

لذلك يبدو أن الابداع الاجتماعي يركز على المجتمع بسبب ما يخلفه من أثار على العلاقات الاجتماعية، دون أن يكون للموضوع في حد ذاته أي خصائص مميزة، بصرف النظر عن حداثته. وبالمثل، يعرف King(1984) الابتكار الاجتماعي من حيث تأثيره الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

بالنسبة إلى Dedijer (1984)، يشير الابداع الاجتماعي إلى تعديل المكونات الثقافية للبلد. لذلك يبدو أن الابداع الاجتماعي محددًا من خلال أهدافه للتغيير، والتي تشير إلى القيم والتمثيلات والأهداف والمعرفة وأنظمة الإنتاج والهيكل الاقتصادي للبلد.

كما اقترح King(1984) في الجلسة الختامية المقدمة في مؤتمر الأمم المتحدة، أربع (4) فئات من الابداعات الاجتماعية الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي:

-. الابداعات الاجتماعية المتعلقة بتنظيم وتحقيق الأهداف الاقتصادية (مثل نمو الإنتاجية وتحسين نظام التعليم).

-. الابداعات الاجتماعية التي تهدف إلى حماية البيئة وضمان استدامة الموارد الطبيعية (مثل التنمية المستدامة، وإنتاج الطاقة الاقتصادية، وإدارة الموارد المائية، وإعادة تدوير المواد).

-. الابداعات الاجتماعية في المجال السياسي (مثل اللامركزية والتواصل والتعاون مع المجموعات المختلفة).

-. الابداعات الاجتماعية على المستوى فوق الوطني (مثل الأشكال الجديدة للتعاون الدولي، وإعادة هيكلة العلاقات العلمية والتكنولوجية الدولية).

ووفقا لهذا المنهج يغطي مفهوم الابداع الاجتماعي كلاً من الحل المبتكر لمشاكل النظام الاقتصادية والاجتماعية، من العملية المطروحة للتوصل إلى هذا الحل. تتميز هذه العملية بالتعاون بين مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة،

بما في ذلك المستخدمين، خلال مرحلة إنشاء الابداع الاجتماعي (تحديد المشكلة، وتحديد الأسباب والحلول) ومرحلة التنفيذ (المشاركة المالية، تقاسم الموارد المادية والتقنية، استخدام الخبرة وتبادل المعلومات والتدريب). وعليه ينظر لعملية الابداع الاجتماعي في المقام الأول على أنه عملية تعلم. (Julie Cloutier, 2003, p18)

✓ **منهج الاستهلاك:**

بالنسبة إلى Gershuny(1983) فإن الابداع الاجتماعي هو العنصر المحوري في شرح تأثير التغيير التكنولوجي على نمط حياة السكان والبنية الاقتصادية. يعرّف Gershuny(1983) الابداع الاجتماعي بأنه التغيير في عادات الاستهلاك في المجتمع من أجل ضمان رفاهيته. حيث يمثل الابداع الاجتماعي طريقة جديدة للسكان لتلبية فئة من الاحتياجات (التغذية، والنقل، والصحة، والترفيه، وما إلى ذلك)، وهي طريقة جديدة تتميز بشراء منتجات منزلية أكثر إنتاجية والانسحاب من مجال الحياة. إرضاء نفسه بحاجة (على سبيل المثال: شراء جهاز تلفزيون للترفيه بدلاً من الذهاب إلى السينما).

يعتمد نموذج فهم الابداع الاجتماعي الذي اقترحه Gershuny (1983) على افتراضين رئيسيين:

-التسلسل الهرمي للاحتياجات.

- فجوة الإنتاجية.

وينص هذا النموذج على أن التقدم التقني (الابداع في عمليات الإنتاج، وابداع المنتجات، وتحسين المنتج) يوفر المنتجات المحلية (التلفزيون، والسيارات، والغسالات) التي تشجع إنتاجيتها المتزايدة وانخفاض الأسعار الأفراد على صنعها، فهو الشراء لتلبية احتياجاتهم الخاصة، بدلاً من شراء الخدمات النهائية.

يؤدي هذا الابداع الاجتماعي إلى تباين في الطلب على المنتجات والخدمات، وتعديل الهيكل الاقتصادي (تقسيم العمل بين الصناعات المختلفة، وتوزيع الوظائف، وتوزيع وقت العمل المدفوع / غير مدفوع الأجر، وتوزيع العمال. حسب الجنس).

لذلك، يُنظر إلى الابداع الاجتماعي حسب Gershuny على أنه محرك التنمية الاقتصادية، ويفسر بشكل خاص الانتقال من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي. لأنه يشير إلى "تحول هيكل الاستهلاك" للمجتمع، فإن الابداع الاجتماعي "يبني أنماط الحياة وأنواع الحياة" (Langlois، 2002).

لذلك يبدو أن الابداع الاجتماعي مرتبط ارتباطًا وثيقًا "بالتغيير الاجتماعي" ويمكن أن يثبت، عند الاقتضاء فكرة قريبة جدًا من مفهوم "التحول الاجتماعي". وعليه يمكن اعتبار الانسحاب إلى مجال الحياة الخاصة لدعم الذات شخصيًا، إلى جانب تفكك الأسرة، أحد مظاهر الانهيار التدريجي للرابطة الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، "الابداع الاجتماعي (مقاربته من وجهة نظر الاستهلاك) لا يزال يتعين دراسته بالكامل تقريبًا، أولاً في مجالات الاستهلاك المختلفة (أوقات الفراغ، والسفر، والثقافة، وما إلى ذلك)، ولكن أيضًا في منظور زمني" (Langlois، 96 :2002).

3 – الابداع الاجتماعي للشركات أو للمؤسسات:

تعد الابداعات الاجتماعية في الشركات جزءًا من تطوير هياكل الإنتاج، وتشير بشكل خاص إلى الأشكال الجديدة لتنظيم العمل. تكشف مراجعة الأدبيات العلمية حول هذا الموضوع عن منظورين رئيسيين.

الأول، المنظور الآلي، يطرح إعادة تنظيم العمل كعامل حاسم في القدرة على الابتكار، دون معالجة قضية رفاهية الموظف. يشير الابتكار الاجتماعي هنا إلى ترتيب اجتماعي جديد يعزز خلق المعرفة والابتكار التقني. المنظور الثاني، المنظور غير الآلي، يعتبر الأشكال الجديدة لتنظيم العمل بمثابة ابداع اجتماعي لأنها تحسن نوعية الحياة في العمل.

- **المنظور الآلي:**

بالنسبة إلى DeBresson(1993)، يشير الابداع الاجتماعي إلى التنظيم الاجتماعي للإنتاج ضمن نظام حيث يتم تنسيق التنظيم الاجتماعي والنظام التقني على النحو الأمثل. سيقول أيضًا عن الابداع الاجتماعي أنه شرط مرتبط بإتقان التغيير التقني.

وفي نفس السياق يعتبر الابداع الاجتماعي، بالنسبة Gordon (1989)، شرطًا أساسيًا لإنشاء وتنفيذ الابداع التكنولوجي. استنادًا إلى مبدأ أن "الابداع (التكنولوجي) ينتج أولاً وقبل كل شيء من عملية الإنتاج الاجتماعي، ينشأ الابداع الاجتماعي باعتباره التنظيم الاجتماعي الضروري لإنتاج الابداع التكنولوجي. يشير الابداع الاجتماعي إلى عملية الابداع التكنولوجي، لأنه يتعلق "بالإنتاج الاجتماعي للإبداع" (Gordon، 1989: 116).

وبشكل أكثر تحديدًا، يشير الابداع الاجتماعي إلى "القدرة على ابتكار واعتماد أساليب جديدة للتعاون" لذلك يطرح Gordon (1989) الابداع الاجتماعي من حيث العملية في منطق أداتي بحت حيث يتم حجب رفاهية الأفراد عن المشكلة.

بينما أظهر بن شيخ (1986) أن هيكل العلاقات الاجتماعية داخل فرق العمل كان له تأثير على خلق الابداعات التكنولوجية، أكد Gordon (1989) أيضًا على تكوين "تحالفات استراتيجية تتجاوز حدود الشركة، مشددًا على أهمية تنوع الشركاء.

يتم إنتاج الابداع (إنشاء / تطوير) ضمن شبكات العلاقات. ويتم توليد الابداع بشكل متزايد من خلال أشكال جديدة من الاعتماد المتبادل التي تتجاوز كل من المقاولاتية والتكامل الرأسي، كما ويشير الابداع الاجتماعي إلى شبكات تبادل المعرفة وخلقها: وبالتالي ننتقل من مؤسسة التعلم إلى شبكات التعلم. ينتج الابداع التكنولوجي عن إنشاء شبكات متماسكة بين الشركات.

ووفقًا لـ Kanter (1999) يتطلب الابداع الاجتماعي شراكة بين مختلف الجهات الفاعلة، على سبيل المثال: الهيئات والمنظمات الحكومية، والقطاع النقابي، ومؤسسات البحث والموردين. (Gordon، 116 :1989).

- **المنظور غير الآلي:**

بالنسبة إلى Dadoy (1998)، يتعلق الابداع الاجتماعي بإعادة تنظيم العمل وبالتالي إدارة الموظفين. إنه "هيكلة وإعادة هيكلة جهاز إنتاج السلع والخدمات" من أجل تحسين أشكال التعاون الداخلي لنظام العمل، من أجل زيادة كفاءة نظام الإنتاج (Dadoy، 42 :1998).

إن مفهوم الابداع الاجتماعي هو امتداد لنظرية العقلانية المحدودة التي طورها March et Simon (1958) وللمقاربة السوسيوتقنية " لمعهد Tavistock بلندن (Dadoy، 1998). وبالتالي، فإن الابداع الاجتماعي "هو مراعاة النظام الاجتماعي الذي يميز وحدة العمل أو المنظمة ". يتطلب مراعاة منطق عمل الموظف. لذلك يتكون الابداع الاجتماعي من أشكال جديدة لتنظيم العمل، والتي تراعي مصالح الأفراد وتضمن إشباع احتياجاتهم، وتؤدي بهم إلى التعاون من أجل تحقيق أهداف الشركة.

يتعارض مفهوم الابداع مع مفهوم التغيير، من حيث أنه بالضرورة واسع النطاق (Dadoy، 1998). يطلب من جميع فئات الموظفين إعادة اختراع عملهم من خلال عملية تعلم مهارات جديدة. كما يتميز الابداع الاجتماعي بمدى التغييرات التي يتم إجراؤها عبر وحدة العمل أو الشركة، وعمق التغييرات التي يتم إجراؤها على وظيفة كل موظف. إلى جانب التغيير شبه الدائم في أنظمة الإنتاج ومواقف العمل، غالبًا ما يكون الابداع الاجتماعي الحقيقي أكثر ندرة مما يشير إليه تكرار استخدام المصطلح.

وعليه يحمل الابداع الاجتماعي في حد ذاته فكرة أن تقديم عنصر جديد في عملية الإنتاج لا يمكن أن يتم "بمرسوم" لاستخدام الصيغة الممتازة التي قدمها Michel Crozier. إذا كان لا يمكن أن يحدث، بلا شك، بدون دافع قوي للاتجاه وبدون تحديد قوي للإطار بأكمله، فلا يمكن تنفيذه بدون تعبئة وتعاون الفريق بأكمله. العمل الجماعي، خاصة لبناء القدرات الضرورية.

كما يعنى الابداع الاجتماعي أيضا بضرورة اعتماد ممارسات إدارة الموارد البشرية الجديدة المصممة لدعم تنظيم العمل الجديد. (Julie Cloutier, 2003, p29)

يرى ''اريك'' في ضوء مقومات الابداع الاجتماعي للمؤسّسة المبتَكِرَة، أنَّ الابداع الاجتماعي يتمثّل في العناصر التالية:

أولاً: التنظيم المرن : والذي يتَّصف ويتّسم باللامركزية في عمليات صنع القرار، وتكوين الشبكات الاجتماعية داخل التنظيم في المؤسّسات، مِمّا يزيد من الثقة بين أعضاء الفريق وتعزيز تبادل ونقل الأفكار والمعلومات، وتكوين فِرَق العمل وتنمية مهاراتها وفاعليتها وكفاءتها.

ثانياً: المهارات الإدارية الجديدة: وتتمثّل في اتخاذ مبادرات تساعد في نقل المعلومات والمعرفة الخارجية، مِمّا يُسهم ويساعد في استيعاب المعرفة ونقلها داخل المنظمة بسرعة وتطبيق الأفكار الجديدة، وزيادة طرق التعاون بين الوظائف وتعزيز مبدأ التَّعلّم، ونشر المعرفة حول أفضل الممارسات داخل المؤسّسة.

ثالثاً: مستوى عالٍ من العلاقات في العمل: أو ''تنمية المواهب'' ويتمّ فيها الاستثمار في المعرفة وتوفير مجال تنمية المواهب في الأنشطة المختلفة، وتطوير وتنمية المهارات الإدارية التي تُمكّن العاملين من التَّعامل مع العمليات الإدارية بطريقة احترافية مهنية وتطوير سياسات المكافآت والحوافز، بحيث تكون متمركزة على أداء الفريق ومقدار المشاركة للأفراد في النتائج.

4. أثر الابداع الاجتماعي:

ان التحدث عن أثر الابداع الاجتماعي يتطلب منا الوقوف والحديث على شقين أساسيين هما كل من: تقييم أثر الابداع الاجتماعي، وتعزيز هذا الأثر، وسنتناول كل شق على حدا فيما يلي:

- **تقييم أثر الابداع الاجتماعي:** ان عملية تقييم الابداع الاجتماعي عملية لتحديد السياسات والأساليب ومناهج العمل الأفضل، اذ أن الحاجة ماسة لعمليات التقييم في كل مستويات المشروعات والبرامج. ويمكن تقييم أثر الابداع الاجتماعي من خلال عدة عناصر، نورد أهمها كالأتي:

– تصميم التجارب الاجتماعية: يتم تجربة المنتج الأولي من الابداع على المجموعة المستهدفة، ومن ثم تحليل أراءهم وتجربة استخدامهم، ومن خلال ذلك يتم تقييم الأثر الذي يمكن أن يحدثه مشروع الابداع الاجتماعي. يعتمد قياس الأراء وتجربة الاستخدام يتم عادة من خلال ممسوحات والمشاهدة، ومجموعات التركيز وغيرها.

– العائد الاجتماعي: وهو من المنهجيات الحديثة التي تعتمد على طرق إحصائية ومحاسبية متداخلة. تهدف الى تقدير القيمة المالية للأثر الاجتماعي على مختلف الأصعدة، بداية من الأثر الاجتماعي المباشر على الفئة

المستهدفة والفئات ذات العلاقة، إضافة الى الأثر البيئي والاقتصادي وغيرها من قطاعات المجتمع المتداخلة. كما تتميز هذه المنهجية بأنها تتخذ بالحسبان كل من الأثر الإيجابي والسلبي لمشروع الابداع، الأمر الذي يهم كثيرا صابع القرار الذي يحتاج الى معلومات وبصائر حقيقية بعيدا عن التفاؤل المجرد.

- **تعزيز أثر الابداع الاجتماعي:**

تعظيم أثر الابداع الاجتماعي لا يقتصر على عملية الابداع وانتاج ما هو مفيد ومؤثر في المجتمع. يجب أن تكون هناك سياسات ندعم الابداع، وتبني الابداع وتعززه. وتتعدد وتتنوع السبل لدعم أثر الابداع الاجتماعي، حيث تشمل:

- ✓ تمكين الرواد أو المبدعين الاجتماعيين.
- ✓ دعم القطاع العام وتشجيعه للإبداع الاجتماعي.
- ✓ دعم المشروعات الريادية الاجتماعية، ولمؤسسات الاجتماعية.
- ✓ ترقية الابداع الاجتماعي الى سياسات عامة، وذلك من خلال تعبئة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة والمؤثرة بدلا من التركيز فقط على المهن الاجتماعية.
- ✓ دعم الحكومة للإبداع الاجتماعي وذلك من خلال اعداد الشروط الاطارية الصحيحة للمبدعين الاجتماعيين، حيث يتمثل دورها الأساسي في الابداع الاجتماعي في: إزالة المعوقات القانونية.
- ✓ توفير التمويل لأصحاب المشروعات والقادة المديرين والناشطين الساعين نحو تحقيق التغيير وخلق قيمة اجتماعية. (Business Crown, 2013).

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق تتضح الأهمية الكبيرة التي يكتسيها الابداع الاجتماعي بالنسبة للأفراد و كذا المنظمات التي تهدف الى تحسين الأوضاع و التميز و احراز الريادة ، من خلال العمل على تقديم الجديد دائما و بالتالي تنمية قدراتها التنافسية .فإستراتيجية الابداع الاجتماعي تمثل اليوم احدى أهم الركائز للخروج من الظروف الاجتماعية المزرية و تخطي الأزمات و الظواهر الاجتماعية الخطيرة على المدى القريب و البعيد ، فيمكن النظر اليها كعملية موجهة بواسطة التطوير و الابداع .

ان جل استراتيجيات الابداع الاجتماعي المنتهجة تحقق لها النجاح لأنها تمنح للمؤسسات شيئا متفردا كانت تفتقر اليه مما يسمح لها بالتميز و الاختلاف عن غيرها ، فضلا عن خلق فرص جديدة تساهم في تعديل و تحسين الأوضاع الاقتصادية استنادا الى ابتكارها و تجديدها ، و و تساهم في تسير ركب الحداثة و التطوير و كذا التنمية المستدامة و تعظيم الأرباح على المدى الطويل .

و في الأخير نشيد بالدور البارز التي يلعبه الابداع الاجتماعي في الاقتصاد الوطني ، فه و أساس دفع عجلة التنمية بسرعة أكبر و باستمرار خاصة و أننا في مرحلة يطغى عليها التغير الدوري السريع و تتطلب تطوير و نشر استراتيجية و ثقافة الابداع الاجتماعي في المؤسسات .

*الفصل الثالث *

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي للمقاولاتية .

المبحث الثاني :المقاولاتية في الجزائر

المبحث الثالث : المقاولاتية الاجتماعية

تمهيد:

المقاولاتية مفهوم واسع الانتشار في المجال الاقتصادي، غير أنه كثيرا ما يحصر مفهومها في انشاء مشاريع تجارية جديدة، أو عمل بعض الأفراد لحسابهم الخاص، في حين أن هذه الأنشطة تمثل السلوك المقاولاتي بشكل محدود. وفي الواقع فان المقاولاتية أشمل وأوسع من هذا بكثير، فسواء كان الأمر متعلقا ببدء مشروع جديد، أو حل مشكلة ما، أو اتخاذ قرارات معينة لسلوك مسار معين، أو الاستعداد التام للتغيرات التي تحسن الأوضاع، بشكل فردي أو جماعي، فان كل الأنشطة السابقة يبادر بها أفراد مبتكرون محتملون يبحثون عن طرق للقيام بالأمور بشكل أفضل، لذا تعتبر المقاولاتية هي شكل من أشكال السلوك البشري المتوقع وغير المتوقع (Minniti,2007,P20) .وقد ارتبط مفهوم المقاولاتية كذلك بالنمو الاقتصادي للدول، فاتخذت منها العديد من الدول والحكومات كسبيل وألية للتنمية التي تبتعد عن التخطيط المركزي والمؤسسات العملاقة، وتهتم وتعتمد على الابتكار والابداع الذي قد يكون أفضل سبل للازدهار والنمو والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والخلاص من بعض المشكلات كالبطالة والفقر وغيرها.

هذه الأهمية للمقاولاتية جعلت منها محور اهتمام العديد من دول العالم التي أدركت ذلك من خلال وضع سياسات حكومية تشجع وتدعو الى تبني وتطبيق الفكر المقاولاتي، وتعمل جاهدة على توفير المناخ والبيئة الاقتصادية الملائمة لتفعيله والعمل به.

ونعنى من خلال فصلنا هذا بتقديم مقاربة نظرية مفاهيمية للمقاولاتية عامة، بتحديد ماهيتها و خصائصها، والابعاد المكونة لها، وعرض أهم اثارها الاقتصادية والاجتماعية ، دون أن نتناسى التركيز على المقاولاتية في الجزائر بعرض سياستها والياتها

ومن ثم انتقلنا الى التوسع في ماهية المقاولاتية الاجتماعية ، وتحديد أهدافها وأهميتها، كما قدمنا خصائص المقاولاتية الاجتماعية وسمات المقاول أو الريادي الاجتماعي، وبينا تطور ومدارس المقاولاتية الاجتماعية، دون أن نهمل الوقوف على معيقات تحقيق المقاولاتية الاجتماعية.

المبحث الأول

المطلب الأول :مفهوم المقاولاتية.

1. مفهومها.
2. تطورها التاريخي .

المطلب الثاني: خصائص وأبعاد المقاولاتية .

1. خصائصها.
2. أبعادها .

المطلب الثالث:الأثار الاقتصادية و الاجتماعية للمقاولاتية.

1. أثار اقتصادية.
2. أثار اجتماعية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية

تعد المقاولاتية أحد أهم القوى المنشطة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، كما تعتبر من العوامل المساهمة في خلق فرص العمل وتشغيل الأيدي العاملة، هذا دون أن ننسى دورها البارز في التجديد والتطوير والابتكار.

وبالرغم من قدم مصطلح المقاولاتية، والذي يعود الى أكثر من 250 سنة لكن هذه الفترة الزمنية الطويلة وقفت عاجزة عن إيجاد مفهوم موحد للمقاولاتية خاصة مع الاختلافات الكبيرة التي اكتنفت تطور الدراسات والأبحاث المتعلقة بالموضوع، هذا ما تطلب منها ضرورة الخوض في الأدبيات المتخصصة التي عالجت وتناولت بالتحليل هذا المصطلح، الذي يتسم بالتعقيد الشديد، وبكثافة وخصوبة وتعدد الكتابات فيه، وتباين مجالاته الفكرية، بين الاقتصاديين وعلماء النفس والاجتماع، وعلماء الإدارة.

وسنحاول في هذا المبحث الخوض في تحديد الدلالات والمعاني التي ينطوي عليها هذا المصطلح بتحديد ماهيته ومميزاتها وأبعادها، كما سنتطرق لانعكاساتها على المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي.

المطلب الأول : مفهوم المقاولاتية:

1. **مفهومها** : تعددت المفاهيم والتعاريف ذات العلاقة بمصطلح المقاولاتية، حيث عرّف الباحثون المقاولاتية كل من خلال وجهة نظر تناولت الظاهرة من زاوية تختلف عن الزاوية التي قام غيره بمعالجة الموضوع من خلالها، وهذا ما أحدث تباينا كبيرا في التعاريف، حيث لم يظهر أي اتفاق أو إجماع عالمي على مفهوم محدد للمقاولاتية. (Robert, et al, 2008, p 06)

بداية من الناحية اللغوية فمصطلح المقاولاتية **Entrepreneurship** مشتق من الكلمة الفرنسية (**Entreprend**) والتي تعني الشخص الذي يقوم بإنشاء مشروع تجاري ، كما يتضمن المفهوم معنى المخاطرة وتحمل الصعاب . وظهر مفهوم المقاولاتية في الأدبيات المتعلقة بالعلوم الاقتصادية للمرة الأولى في كتابات (Richard Cantillon) في حوالي (1680-1734)، وهو مصرفي أيرلندي عاش في فرنسا، حيث يعتبر أول من أعطى البعد الاقتصادي لهذا المفهوم ، كما ويعود الفضل للصناعي (J.B. Say) في استخدام مفهوم المقاولاتية في الجانب الإداري، حيث رأى في المقاول مقدرة فائقة على الإدارة. (شعيب، عواطف، 2011، ص2).

بيد أن ترجمة مصطلح Entrepreneurship في اللغة العربية لا يزال غير محدد، فقد تغيرت ترجمته للعربية ثلاث مرات خلال العقود الأخيرة، فقد كانت تعني منظِّم ثم مقاول ثم تحولت في مطلع التسعينيات من القرن

العشرين إلى الريادة. ومن الترجمات التي اقترحت لهذا المصطلح: الريادة، المبادرة، المبادأة، إنشاء مشروع، العمل الحر، المقاولاتية، وبالمقابل يُوصف الشخص بأنه المبادر، والرائد، والمبادئ، والمنشئ، والمخاطر، والمبدع، والجريء ، المقاول.

غير أنه لا يزال هناك جدلاً قائماً حول التعريب الصحيح لكلمة Entrepreneurship فهناك من يسميها روح المبادرة، ووجهات نظر أخرى تسميها العصامية، وثالثة تطلق عليها المبادأة، كما وأن من أبرز التوصيات الأكاديمية للمتخصصين المشاركين في المؤتمر الدولي الأول لريادة الأعمال الذي انعقد في جامعة الملك سعود عام (2009)، الاتفاق على تعريب كلمةEntrepreneurship بريادة الأعمال. (الشميميري، وفاء ناصر المبيريك، 2010، ص 22).

ومن حيث الدلالة الاصطلاحية يعود الفضل في وضع تعريف واسع لمفهوم الم قاولاتية إلى الخبيرين الاقتصاديين (Joseph Schumper) و(Frank Knight) اللذينَ عرفا المقاولاتية بأنها عملية ابتكار وتطوير طرق وأساليب جديدة لاستغلال الفرص التجارية (عمارة شريف، 2018، ص 1)، ومعنى ذلك، أن المقاولاتية ترتبط دائما بابتكار أفكار جديدة لتقديم خدمات ومنتجات متميزة أو أسلوب إنتاج جديد أكثر كفاءة.

كما ويعتبر (Adam Smith, Alfred Marshal, Hawley) من الاقتصاديين الأوائل الذين أشاروا الى مفهوم المقاولاتية و تعريفها بأنها عنصر من عناصر الإنتاج يهدف لتنظيم أو تنسيق العملية الإنتاجية والتجارية، والتعامل مع ظروف عدم الاستقرار أو عدم التوازن في السوق ، وأن المقاولاتية تمثل أحد تكاليف الإنتاج للمؤسسة، والحقيقة أن Adam Smithهو أول من أرسى قواعد الاقتصاد الحر والمبادرات الفردية على أساس مبدأ **دعه يعمل دعه يمر**.

وأشار كل من (Hisrich & Paters, 1991) أن أغلب التعريفات للمقاولاتية تتفق على اعتبارها: نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطرة وقبول الفشل، وأنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري، مع تحمل الأخطار المالية، النفسية والاجتماعية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي. (Mory siomy, 2007,p 99).

ومن التعريفات كذلك التي اختارت تعريف المقاولاتية بصورة أكثر شمولا نذكر تعريف كل من (النجار، علي، 2010) بأنها عملية تعتمد على الاختلاف والتنويع، والطرق الجديدة، وليس على النماذج والعادات المتبعة. إذ

يمكن من خلالها الوصول إلى تأمين منتجات وطرق فريدة لعمل الأشياء، فهي ليست النسخ المطابق أو اتباع ما يفعله الآخرون، إنما هو عمل جديد وفريد.

والمقاولاتية تعني أيضا قدرة الفرد على ترجمة الأحلام والأفكار إلى واقع ضمن بيئة العمل، ووضع الأهداف والسعي لتحقيقها، والمبادرة في صنع الفرص واقتناصها. (نور الحسين، 2008، ص04).

أما (Gasse et Damours, 2000)فقد اعتبرا المقاولاتية بأنها مسار للحصول على وتسيير الموارد البشرية والمادية بهدف إنشاء وتطوير وغرس حلول تسمح بالاستجابة لحاجيات الأفراد والجماعات".

أما التعريف السائد عند الأمريكيين للمقاولاتية في بداية التسعينات هو تعريف البروفيسور في جامعة هارفارد (Haward Stevenson, 1990) والذي يعتبر المقاولاتية على أنها اكتشاف الأفراد أو المنظمات لفرص الأعمال المتاحة واستغلالها (Alain Fayolle, 2003, P17) ، وفي هذا التعريف يشير Stevenson إلى أن المقاولاتية تعتمد على استغلال الفرص المتاحة.

ان التنوع الكبير في تعريف الم قاولاتية يرجع بشكل كبير إلى تعدد أنشطتها، حيث تشمل وتغطي العديد من الأنشطة (المغامرة، المخاطرة، الابتكار، الابداع، خلق و اغتنام الفرص ،...)، كما يرى العديد من الباحثين أن المقاولاتية عبارة عن نوع من السلوك ، في حين يعتبرها باحثين أخرين بأنها تمثل عملية أو سيرورة (processus). (عمارة شريف، 2018، ص1).

فمن التعريفات التي تعتبر المقاولاتية بأنها سلوك أو أسلوب حياة نورد ما أشار اليه (العامري والغالبي، 2007، ص168) الى أنها تمثل جملة الخصائص وأنواع السلوك المتعلقة باختيار الأعمال والتخطيط لها وتنظيمها وتحمل مخاطرها والإبداع في إدارتها.

أما"فرانسيس وولكرFrancis Walker فقد أشار إلى أن المقاولاتية تتمثل في القدرات الإدارية التي يمتلكها المقاول وتساعده في جني الأرباح.

يعرف Higgins المقاولاتية بأنها: وظيفة البحث عن فرص الاستثمار والإنتاج، تنظيم المؤسسة للتجديد المستمر للعملية الإنتاجية، رفع رأس المال، توظيف اليد العاملة، تنظيم وترتيب الحصول على المواد الأولية واختيار المدير المسؤول عن العمليات اليومية في المؤسسة. (عمارة شريف، 2018، ص2).

ويعرفها بيتر دراكر (Drucker, 1985) فيقول : المقاولاتية هي فعل الإبداع الذي يتضمن النظر للتغيير على أنه فرصة لإعطاء الموارد المتاحة حاليا القدرة على خلق قيمة جديدة.

ومن أبرز التعريفات العربية للمقاولاتية ما ورد في كتاب مصطلحات مناهج التعليم والتدريب المهني والتقني حيث تعرف بأنها: استثمار الفرد لما يتوفر لديه من مهارات وقدرات وتمكنه من بدء مشاريع عمل خاصة، وادارتها ومواصلة تطويرها.

وعرف الاتحاد الأوروبي المقاولاتية بأنها الأفكار والطرق التي تمكن من خلق وتطوير نشاط ما عن طريق مزيج من المخاطرة والإبداع والابتكار والفاعلية وذلك ضمن مؤسسة أو شركة جديدة أو قائمة.

وكثيرون من اعتبروا المقاولاتية كعملية أو سيرورة نذكر منهم تعريف (Morrison, 2006) بأنها عملية تكوين ونمو شيء ذو قيمة من لا شيء، من خلال تكوين واستغلال الفرص (العدواني، 2012، ص85).

ويرى (Sethi, 2005) إنها عملية حركية وذات مخاطرة، تتضمن توليفة من ر أس المال والتكنولوجيا والمهارة البشرية، وهي ممكنة التطبيق في جميع الأعمال بصرف النظر عن حجمها وتوجهها الاقتصادي أو الخدمي (الفيحان، سليمان، 2012، ص 73)

وفي نفس السياق يعرف روبرت هيزرج ا لم قاولاتية بأنها إيجاد شيء ما يختلف ذي قيمة، من خلال التوفر على المشروع والانخراط فيه، وبذل الجهود والعطاء وتقدير أهمية الوقت، والأخذ بالاعتبار المخاطر المالية والنفسية والاجتماعية المصاحبة لهذا المشروع، من أجل الحصول على مكافآت مالية مجزية وتحقيق الإشباع الشخصي الذاتي. (مجدي مبارك، 2011، ص10).

ولم يختلف تعريف (Richard Cantillon) للمقاولاتية كثيرا على التعريفات الواردة أعلاه، حيث يرى أنها: أي عمل يتضمن تشغيلاً ذاتياً بغض النظر عن الطبيعة أو الاتجاه ، يحقق الفرد من خلاله المنفعة الشخصية، يتكيف مع مجتمعه.

معنى ذلك أن ا لمقاولاتية هي إنشاء مشروع أو عمل خاص يتحمل صاحب المشروع مسؤوليته ويتخذ قراراته بنفسه وأن هدفه الأساس هو الربح المادي. ولفظ تشغيل ذاتي يعني ملكية الفرد للمشروع وتشغيله له، وعبارة بغض النظر عن الطبيعة والاتجاه يعني إطلاق الحر للفرد في النشاط الذي يقوم به. (نور العتيبي، 2016، ص 24)

ويعرف (Stoner et al) المقاولاتية بأنها عملية إنشاء مؤسسات جديدة، و بشكل أكثر تحديدا المؤسسات الصغيرة، وقد أشار هؤلاء الباحثين إلى أن ا لم قاولاتية يمكن النظر إليها باعتبارها ظاهرة متقطعة تظهر من أجل الشروع في إحداث تغييرات في عملية الإنتاج، ومن ثم تختفي حتى تظهر من جديد لإحداث تغيير جديد، كما يعرفها (Kuratko et Hodgetts): أنها عملية المغامرة بالبدء في عمل تجاري، وتنظيم الموارد اللازمة لذلك، مع الأخذ في الاعتبار للمخاطر والعوائد المترتبة عن هذا العمل التجاري. (عمارة شريف، 2018، ص1).

وما نستخلصه أن جملة هذه التعريفات تشير إلى أن المقاولاتية هي عبارة عن سيرورة، أي أنها مجموعة من المراحل المنظمة والمخطط لها، فهي لا تكون بشكل عشوائي أو قائمة على الصدف، وتنطلق من الإبداع الذي يمكنها من خلق فرص اقتصادية تسمح بتحقيق أهداف المقاول الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، كما أنها اعتبرت أن الإبداع والمخاطرة هلم محور السيرورة المقاولاتية.

وفي بحثه حول ظاهرة المقاولاتية، توص ل (Verstatete, 2001) إلى نتيجة أن المقاولاتية هي عبارة عن تواصل بين مقاول ومنظمة محركة من طرفه، وقد ميزها بثلاث أبعاد: معرفي، تنسيقي وهيكلي.

- البعد الأول هو البعد المعرفي وحسب الباحث هو نتيجة رؤية مقاولاتية عند المقاول وتتميز بفكر استراتيجي. يفسر أيضا بسرعة رد الفعل والقدرة الفرد على ترجمة الأحداث، فهم ما يجب فعله من خلال ما حدث ، (والتعلم نتيجة التجربة السابقة والحالية، معارف، استعدادات، حالات الخضوع لتأثير الميولات، الانفعالات، لكن أيضا مجموعة المعارف المكتسبة اللازمة للفرد.)
- البعد الثاني هو البعد التنسيقي الناتج عن الفعل المقاولاتي والذي يقود المقاول للتموقع مقابل العديد من المتعاملين من مختلف الطبقات الاجتماعية حيث يقوم معهم بالتحكم في الشكل المنظماتي.
- البعد الثالث والاخير هو البعد الهيكلي الذي يهتم بالإدماج المقاولاتي وحول خاصية الغاية (الملموس) والذاتية (غير الملموس)، هذه الصورة تضع المقاول ومنظمته في ارتباط وطيد وتحديد ما هو المدى الذي يؤثر فيه هذا الارتباط بشكل مهم على المنظمة ومنشئها. (محمد قوجيل، 2016، ص 15).

وقد اتجهت التعريفات السابقة اتجاهات مختلفة، فمنها ما يعد المقاولاتية هي المخاطرة والمجازفة المحسوبة برأس المال الجريء، ومنها من يعزيها إلى الابتكار كركيزة أساسية لنجاح المقاولاتية ومنها من يرى أن أهم مرتكزات المقاولاتية هي المرابحة واستغلال فرص الربح وتلافي التهديدات، بينما يتجه تعريف آخر إلى أن الريادة الناجحة تعتمد على مهارات وقدرات وخبرات الريادي أو المقاول في مجال عمله، في حين يرى تعريف آخر أن أهم محددات نجاح المقاولاتية هي خصائص المقاول المتمثلة في القدرة على الابتكار والقيادة و استغلال فرص الربح.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن الخروج بمجموعة من الاستنتاجات ، وهي أن المقاولاتية تتضمن المعاني والدلالات التالية:

- تتضمن المقاولاتية إنشاء المؤسسات.

- تطبيق الإبداع والابتكار في سياق الأعمال.
- الجمع بين الموارد.
- تحديد واستغلال الفرص المتاحة ضمن النظام الاقتصادي أو السوق وتحمل المخاطرة.
- الجمع بين عوامل الإنتاج ضمن في ظل عدم اليقين. (عمارة شريف، 2018، ص2).
- مبادرة الفرد لمعرفة احتياجات المجتمع كمصدر للأفكار الجديدة.
- قدرة الفرد على ترجمة الأفكار إلى واقع.
- الابتعاد عن التقليد والنماذج المتبعة.
- الوصول لمنتجات جديدة أو خدمات جديدة أو طرق جديدة.
- التركيز على الجانب المادي على اعتبار أنه الأساس في التقدم وحل المشكلات الاجتماعية.
- الريادي أو المقاول هو المبدع والقائد الذي يقود المشروع ويخطط له، ويسيره.

وبذلك يعتمد النجاح في الوقت الراهن وفي ظل بيئة الأعمال التي تتسم بزيادة حدة التنافس العالمي على مدى ازدهار وتطور مفهوم الريادة باعتباره متمثلا بالتفكير الاستراتيجي وسلوك اتخاذ المخاطرة الذي ينتج عنه خلق فرص جديدة للأفراد أو المؤسسات، وذلك من خلال تحمل المخاطرة في إنشاء أعمال جديدة.

2. التطور التاريخي للمقاولاتية:

مع ظهور بوادر الثورة الصناعية ظهر النظام الرأسمالي الذي أدى الى تطور الوحدات الإنتاجية البسيطة لتتحول الى مؤسسات صغيرة ومتوسطة ، من أهم ما ميزها هو أن المسير هو نفسه مالك المؤسسة، الا ان الباحثين الإقتصاديين في هذه الفترة لم يهتموا بدراستها، فحسب ادم سميث فالمؤسسة توجد فقط من أجل انتاج السلع والخدمات، ويعتمد نجاحها أو فشلها على المحيط الإقتصادي الذي تنشط فيه. الا أن أفكاره تعرضت للانتقادات خاصة من قبل Cantillon فيما يخص دور المقاول.

أشار(Filion,1997) إلى أن (Cantillon et Say) هما أول من اهتم بالمؤسسات بقدر اهتمامهما بالاقتصاد، من حيث إنشائها، تنميتها، وتسييرها، " فهما أول من حاول العمل على تقييم ديناميكي للاقتصاد يرتبط أساسا بالدور الذي يؤديه المقاول.

يعتبر (Richard Cantillon, 1680-1734) كأول باحث استعمل مفهوم المقاول بالتحليل وبمحتوى اقتصادي دقيق. مفهوم المؤسسة، المقاول، مفاهيم المال، تحليل الملكية والحصول على الثروة التي تميز دولة ما، التي

جاء بها Cantillonهي أول عمل نظري سلط الضوء على دراسة المقاولاتية بشكل منتظم في النظرية الاقتصادية، والذي يرى بأن المقاولاتية هي تحملّ المخاطرة.

في حين يعد (Jean-Baptiste Say, 1767-1832) أول من أدخل مصطلح المقاول إلى النظرية الاقتصادية، Say المعروف بالقانون الذي يحمل اسمه والذي يسمى أيضا **بقانون المنافذ**، أكثر من معرفته بالمساهمة في نشأة نظرية المقاولاتية، ومع ذلك واصل Sayالفكر الذي جاء به Cantillon، حيث ميز بين المقاول والرأسمالي، فبالنسبة لـ Say المقاول ليس بالضرورة هو الذي يمتلك رأس المال، إنه ذلك الذي يسير المو ارد ويتحمل المخاطر (مالية، تقنية، وبشرية).

ومع نهاية القرن 19 ونتيجة للثورة الصناعية الثانية اشتدت المنافسة وتعرض المنتجين الصغار غير القادرين على التنافس مع قدرات الألة الى الإفلاس بالإضافة الى ظهور مؤسسات كبيرة أهم ما ميزها انتقال مهمة ادارة المؤسسة من الفرد المالك لرأس المال الى جهاز اداري مشترك، وتم ملاحظة هذا الانفصال بين الملكية والتسيير لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1870 في مجال السكك الحديدية، وانطلاقا من 1920 توسع ليشمل الفروع الأخرى.

يعتبر (Joseph Schumpeter, 1883-1950) بالأساس هو أول من أشاد بالمقاول وأهميته، من خلال أعماله وضع فكرتين أساسيتين تطورتا واستمرتا عبر الزمن، وأصبحتا تستعملان بشكل واسع إلى غاية اليوم، هما الابتكار والتنمية الاقتصادية.

كما نجد أعمال Drucker الذي أشار في مطلع الثمانينات إلى التحول الكبير الذي طرأ على النظام الاقتصادي والذي انتقل بفضل روح المقاولاتية من اقتصاد مرتكز على أساسا على المسيرين إلى اقتصاد مبني على المقاولين، فبعد منتصف الثمانينات وظهور الأزمة الاقتصادية قامت المؤسسات الكبيرة بتسريح عدد هائل من العمال مما أدى الى ارتفاع معدلات البطالة، نظرا لعدم قدرة هذه المؤسسات التكيف مع مختلف التحولات الاقتصادية، وكذا مواكبة التطورات التكنولوجية التي عرفتها هذه الفترة .ومن هنا بدأت الانتقادات توجه الى هذه المؤسسات، والى أعمال الباحثين الذين لطالما أمنوا بالمؤسسات الكبيرة ذات الحجم الأمثل لنجاح الأسواق، وبدأ الاهتمام الفعلي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتزايد عدد الدراسات والنظريات التي عملت على توضيح خصائصها والتي سمحت لها بالبقاء والاستمرار أمام المؤسسات الكبيرة منها نظرية اقتصاديات السلم ونظرية الفرص الضائعة .كما اعطي دعم كبير لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاعتبارها بديل يمكن الاعتماد عليه للخروج من هذه الأزمة التي شهدها الاقتصاد العالمي وبديل بالغ الأهمية أيضا في الدول النامية.

أما في الجزائر فلم تحظ المقاولة في الفترة الممتدة بين 1963-1988 باهتمام السلطات العمومية نظرا لطبيعة النظام السياسي السائد آنذاك والذي لم يسمح ببروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الم قاولة، غير تلك التابعة للقطاع العام وبصورة جد محدودة أي أنه لم تكن هناك سياسة واضحة للمقاولة .وفي سنة 2001 تم إصدار القانون رقم 18 /01 المؤرخ في 12-12-2001 الذي سعى إلى ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعد منعرجا حاسما في تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمقاولة في الجزائر. (أمال بعيط، 2017، ص 03)

المطلب الثاني : خصائص و أبعاد المقاولاتية:

1. خصائصها :

تعتبر المقاولاتية (ريادة الأعمال) من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة في الاقتصاد ، لأنها تساعد على تطوير الاقتصاد والفكر الإداري والاستراتيجي ومن أهم مميزاتها ما يلي:

- تعتبر المقاولاتية من أهم أدوات التطور الاقتصادي باعتبارها تعبر عن جزءا من عوامل اتخاذ القرار واستخدام الموارد بطريقة أفضل.
- في المقاولاتية يتم اتخاذ بعض الاحتياجات من أجل تدعيم موقفها من المخاطر.
- تعمل على تحفيز الأفراد على الإبداع في المشاريع من خلال البحث عن فرص جديدة وتنفيذها.
- تساهم المقاولاتية (ريادة الأعمال) في تحقيق الأرباح والمشاركة المجتمعية في المؤسسات.
- تسعى إلى استغلال الموارد البشرية بصورة أفضل لأنها تحتوي على مهار ات إدارية معتمدة على مبادرات الأفراد.
- تولد المقاولاتية مع الفرد وتدفعه للإبداع في الأعمال وإنشاء المشاريع.
- من خلالها يتم امتلاك القدرة على انتقاء الفرصة المتاحة في السوق والتي لم يدركها الآخرون.
- استثمار الوقت وممارسة العمل القيادي السليم دون التركيز على أعمال تصريف المنتوج.
- تنشأ بمحض إرادة الإنسان واختياره.
- عملية شاملة وديناميكية، تتمتع بالذاتية إلى حد كبير.
- تحدث على مستوى الشركات الفردية في أغلب الأحيان.
- تعتبر ذات أثر إيجابي على الاقتصاد والمجتمع.

- تكون فرصة لجني الأرباح والمساهمة في المجتمع من خلال ما تقدمه المنظمة من خدمات.
- تعبر عن الجهد المبذول من أجل إحداث التنسيق الكامل بين عمليات الإنتاج والبيع. (دراجي فوزية، 2019، ص 50).

كما ويشير (Don Harvey, Brown) الى أن المنظمات في القرن الواحد والعشرين تتمتع بخصائص تجعل منها منظمات ريادية في طبيعة الأعمال والخدمات التي تقدمها، حيث تمتاز بما يلي :

– **السرعة:** أي أنها تستجيب بسرعة للإبداع و التغيير.

–**ادراك الجودة** : الالتزام الأمثل للجودة.

–**انغمار العاملين** : إضافة قيمة من خلال الموارد البشرية.

– **الاتجاه للزبائن:** إيجاد الأسواق.

– **محدودة:** وحدات أكثر استقلالية. (شعيب، عواطف، 2011، ص 03).

ويحدد (Peter Drucker) أربعة خصائص أساسية للمقاولاتية وهي:

–**مقدار خلق الثروات:** فالمشروعات الصغيرة تهدف الى توليد مستمر ومرضي لصاحبه يتجاوز ويكون أفضل من التوظيف التقليدي، اما ريادة الاعمال فتهدف الى انشاء ثروة مستمرة ودائمة يتجاوز مداها الاحلام البسيطة الى بناء الثراء الكبير.

–**سرعة بناء الثروة:** ان المشروعات الصغيرة تبني ثروتها عادة عبر حياة صاحبها وفق وقت زمني طويل، في حين ان الثروة الريادية يبنيها رائد الاعمال خلال زمن قياسي في حياته العملية لا تتجاوز عادة خمس الى عشر سنوات.

–**المخاطرة:** تتميز ريادة الاعمال بالمخاطرة العالية ، وهي الثمن الذي يتوقع لرائد الأعمال أن يدفعه مقابل الثراء، وبغير المخاطرة فان الريادة تزول وتكون مشروعا صغيرا.

–**الابتكار والابداع:** تتصف ريادة الاعمال بالإبداع والابتكار، وتحويل تلك الافكار الى منتجات وخدمات مربحة وهي اكثر بكثير مما يمكن ان تتصف به المنشآت الصغيرة، هذا الابتكار والابداع يحقق لريادة الاعمال الميزة التنافسية المستديمة التي تخلق الثروة، ويمكن ان تظهر تلك الابداعات والابتكارات بصيغة منتجات جديدة، أو خدمات ذات قيمة مضافة، أو أساليب ادارية وعملية وتقنية جديدة. (حامد حميد الحدراوي، د س، ص 97).

وقد حدد (Baygrave & Hofre, 1991) خصائص العملية المقاولاتية كذلك في مجموعة النقاط التالية:

- أنها عملية تنشأ بمحض واختيار وإرادة الانسان.
- أنها تحدث على مستوى الشركات الفردية في أغلب الأحوال.
- أنها تتضمن نوعا من تغيير الأوضاع.
- أنها تتضمن نوعا من عدم الاستمرارية.
- أنها عملية ديناميكية وشاملة.
- أنها تتمتع بالذاتية الى حد كبير.
- أنها تتضمن العديد من المتغيرات السابقة على حدوثها.
- أن نتائجها حساسة جدا للأوضاع المبدئية التي تتخذها هذه المتغيرات. (مجدي مبارك، 2009، ص 130)

2. أبعاد المقاولاتية:

إن السمة الأساسية لريادة للمقاولاتية كظاهرة اجتماعية اقتصادية هي تنوعها، مما يشكل تحديا كبيرا للباحثين في تحديد أبعادها. في المقابل، هذه الأبعاد تتأثر بعوامل متعددة لذلك لا بد من الاهتمام بالعوامل متعددة الأبعاد التي قد تشكل ميزة تنافسية لدي البعض أو قد تكون حكرا على دول ما من ناحية القوانين وغيرها. ويمكن تلخيص أهم أبعاد المقاولاتية كالأتي:

- **–المبادرة:** نقصد بالمبادرة أو المبادأة متابعة الفرصة الواعدة بدال من مجرد الاستجابة لتحركات المنافسين وأن تكون قياديا في الإبداع وفي صدارة المنافسين (حمادي وسلمان، 2016)، كما ويعرفها يشير (Morrison) الى المبادرة باعتبارها تشكل وتنامي شيء ذو قيمة من لا شيء تقريبا حيث تبدأ من انشاء أو إدراك للفرصة ومن ثم السعي لتحقيقها. وتبرز اهمية المبادرة للقيام بالمقاولة ، في محاولة تحقيق الافكار وجعلها ترى النور، وبهذا فان تبني روح المبادرة يؤثر بشكل كبير وفعال في التوصل الى افكار رائدة يمكن ان تضيف قيمة تنافسية للمنظمة.
- **–تحمل المخاطرة:** تقوم المنظمات الرائدة بتحمل للمخاطر سواء على مستوى الافراد ام الجماعات ، وهنالك طريقة واحدة يتم اعتمادها وتعمل بنجاح من اجل ادارة هذه المخاطر ، وهي العمل بالتحالف مع الأطراف الأخرى (Venkataraman,1997)، لان هذه المنظمات تعتقد ان بإمكانهم معا ان يقدموا القدرات المكملة للبعض والمساعدة في تحويل المخاطر الى اطراف أخرى .ان المنظمات الريادية لها القدرة على

قياس المخاطر بعقلانية ، وهي لا تجازف كثيرا لكن الرياديين يفهمون المخاطر من ادراك الابداع التكنولوجي الفكري ، والبنية الاقتصادية هي اصلا عدم تأكد يتطلب العقلانية (العطوي ، 2012، ص 142) .

- **–استثمار الفرص:** يعتبر الاستثمار مصطلحاً اقتصادياً حديث النشأة، ويشير إلى توظيف رؤوس الأموال لتنشيط مشروع اقتصادي معين يرجع بالمنفعة المادية على أصحاب المشروع ويؤثر إيجاباً على الاقتصاد الوطني. كما يشير المصطلح إلى أنه متغير اقتصادي يسعى إلى الاستغلال الأمثل لرأس المال الذي تمتلكه جهة معينة تسعى من هذا الاستغلال إلى تحقيق منفعة ذات عائد مادي وربح كبير بالاعتماد على أساليب وطرق اقتصادية حديثة غير مسبوقة .فالاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال، ويرتبط العائد والمخاطرة بعلاقة طردية، فكلما ازداد طموح المستثمر في الحصول على عائد أعلى لاستثماراته، عليه أن يهيئ نفسه لتقبل درجة أعلى من المخاطر والعكس صحيح.

وتعد عملية التميز وملاحقة واستثمار الفرص من اساسيات المقاولاتية وجوهرها، وتمثل الفرص موضوعات سوقية غير ملحوظة التي هي موارد محتملة الربح الثابت، اذ تبرز هذه الموارد من حاجات السوق غير المشبعة واستغلالها على تميز المقاولاتية، وتميل وفرة الفرص الى الارتباط بالعلاقة المتبادلة مع نسب التغير البيئي مشيرة الى حاجة الرياديين الى الانخراط بكل مستويات أكثر من البحث الفاعل والاكتشاف. (العطوي، 2012، ص 141).

- **–الابداع:** هو العنصر المميز للمقاولاتية وأساس نجاح المشاريع الريادية وتحقيقها ميزة تنافسية، وغالبا ما يتم المزج بين الإبداع والابتكار كعاملين مترادفين بالرغم من اختلاف آلية كل منهما. فالإبداع هو التعاطي مع أفكار وأنشطة وتجارب خالقة من خلال التميز في المنتج أو الخدمة، بينما الابتكار فهو عملية إيجاد وتطوير منتج أو خدمة جديدة (سلمان والناصري، 2016). فالمقاول مبتكر بطبيعته، والابتكار والإبداع هو الفعل الذي يقوم به المقاول من أجل تحقيق الثراء من خلال إيجاد استخدامات جديدة للموارد المتاحة. كما أن الإبداع يتضمن القدرة على التعرف على المشاكل وحلها بكفاءة واقتدار ويعتبر الخطوة الأولى نحو الابتكار.

ويذكر (مراد، 2010، ص 4) حتى يكون الإبداع فعالا يجب أن يعتمد على الأسس التالية:

- البدء بتحليل الأولويات اللازمة للتطوير.
- تشجيع المبادرات الفردية لمزاولة الأعمال والمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية الواعدة.
- نشر الوعي الإبداعي وتسليط الضوء على شريحة المبتكرين والموهوبين بالدولة.
- تبادل الأفكار والخبرات المتعلقة بإبراز قدرات الموهوبين وتنمية إمكانياتهم.

- **–الاستقلالية:** إن الرغبة بالاستقلالية والاعتماد على النفس صفة مميزة للمقاولين الناشئين الذين من المرجح أن ينشئوا أعمال ذات تأثير كبير وموجهة للنمو المستمر مستقبلا، وتعني مدى الحرية الممنوحة للأفراد وفرق العمل من خلال تشجيعهم على ممارسة إبداعاتهم عن طريق طرح الأفكار الجديدة ومتابعتها للوصول إلى النتائج المرضية (سلمان والناصري، 2016)، حيث يلعب المقاولين دورا حاسما في عملية تقدم الإبداعات للأمام ويستخدمون رأس مالهم الاجتماعي لتطوير شبكات اجتماعية وتوظيف ذلك لنجاح العمل. أيضا تعتبر استقلالية بيئة عمل ملائمة للأشخاص ذوي التوجه الريادي وتساعد المنظمات الم قاولاتية كثرا في عملية اتخاذ القرارات والتخطيط الاستراتيجي. (النجار، العلي، 2010، ص 54).

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمقاولاتية:

تعتبر المقاولاتية من البنود المهمة في اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة والأمل الواعد في الدول النامية، حيث تسهم المشروعات الريادية مساهمة فاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، كما تعد نواة بناء المنشأت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. وبالتالي تساعد في ظهور أنماط جديدة م ن السلع والخدمات تسهم في نمو وفتح أسو اق جديدة، واستحداث وظائف وبالتالي تخفيف من البطالة والفقر، وتساعد في تقليص حجم الفجوة بين اقتصاديات الدول، وغيرها من الاثار والنتائج المترتبة على المقاولاتية والتي يمكن تصنيفها في مجالين هما الاقتصادي والاجتماعي كالأتي:

1. الآثار الاقتصادية المقاولاتية:

تعتبر المشاريع المقاولاتية المحرك الأساسي لأي اقتصاد، وبالتالي أثرها الأساسية تبرز في المساهمة في التنمية الاقتصادية التي يمكن أن نرصدها في النقاط التالية:

- **رفع مستوى الإنتاجية في جميع الأعمال والأنشطة** :ويتحقق ذلك من خلال الكفاءة في استخدام الموارد من قبل المقاولين أنفسهم في المجتمع، وخلق التوافقات الجديدة من خلال القدرة على تحويل الموارد من مستوى أقل إنتاجية إلى مستوى أعلى.
- **الإسهام في تنويع الإنتاج** :نظرا لتباين وتعدد إبداعات المقاولين من خلال تنوع نشاطاتهم من السلع أو المنتجات والخدمات الكاملة إلى العناصر والخدمات أو المنتجات الوسيطية والتي تؤدي إلى إضافة قيمة جديدة للمجتمع، وقد يكون هذا الإبداع في التكنولوجيا أو في الصناعة أو في الخدمات، أو في الأنشطة

والوظائف المختلفة في المؤسسة مثل التسويق أو التوزيع أو الترويج أو التنظيم أو التسيير أو من خلال مدخل جديد للأعمال، أو طريقة جديدة في أداء العمل.

- **زيادة القدرة على المنافسة** :وذلك من خلال المعرفة الدقيقة الواعية للبيئة المحلية والبيئة الخارجية وتطوير أساليب العمل من خلالها والتفاعل معها بإيجابية، كما أن المبادرات الحديثة في المقاولاتية، إطلاق مؤسسات جديدة أو إعادة بعث مؤسسات قائمة، تحفز الإنتاجية، كلها عوامل تنمي التنافسية من خلال أنها تجبر المؤسسات الأخرى على العمل بأحسن أداء وابتكار رفع مستوى الأداء والابتكار في المؤسسات مهما كان مستوى التنظيم، العمليات، المنتجات، الخدمات أو الأسواق، وتدعم التنافسية الاقتصادية بشكل عام، وهذا ما يستفيد منه المستهلكون من خلال تنوع الخيارات والأسعار. (محمد قوجيل، 2016، ص23)
- **معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية** : تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وتعمل أعمال المقاولة على علاج ذلك الاختلال نظرا لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة. بالإضافة إلى ذلك تساهم في علاج اختلال ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلا من استيرادها، وتصدير السلع الصناعية، ونظرا لاعتمادها على كثافة العمل لذلك تستغني عن استيراد التكنولوجيات العالية ذات التكاليف الباهظة.
- **تنمية الصادرات**: إن تنمية الصادرات تعتبر بمثابة قضية لمعظم الدول النامية التي تعاني عجزا كبيرا ومتزايدا في موازين مدفوعا تها، وبصفة خاصة في الميزان التجاري، فقد ظل التصدير حكرا لوقت طويل على المؤسسات الكبيرة، فالاستثمارات التي كانت تقضي بإنشاء شبكات تجارية معقدة مرتبطة بأ حجام كبيرة جدا من الأسواق العالمية، لم تكن تسمح حينها عمليا إلا بوجود مؤسسات كبيرة الحجم، إلا أنه في الواقع الحجم الصغير والمتوسط للمؤسسات يمتلك مزايا نوعية تساعد على التصدير. (ناصر مراد، 2007، ص 217)
- **نقل التكنولوجيا** :إذ يقوم المقاولون بنقل أدوات ووسائل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، أو القيام بابتكارات تكنولوجية جديدة، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وخلق فرص جديدة لهم ولغيرهم من الأفراد في المجتمع تكون مطابقة لاحتياجا تهم من حيث ابتكار منتجات وخدمات جديدة، مداخيل جديدة للأعمال، مصادر توريد جديدة للمواد الخام، أساليب عمل جديدة وغيرها.

- **التجديد وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتنميتها وتطويرها** :أي إحداث تغييرات هامة في المؤسسات الاقتصادية القائمة، وإعادة تعريف المشاريع الاقتصادية القائمة، ويشمل ذلك تحويل هذه المشاريع والمنظمات بجعلها أكثر ابتكارا من خلال التغيير في مجال الأداء وأنظمة الموارد والمصادر، وأنظمة الحوافز والمكافآت بالإضافة إلى ثقافة المنظمة، وإعادة صياغة الإجراءات والمعايير المؤسسية فيها.
- **إيجاد أسواق جديدة:** ويتحقق ذلك من خلال إجراء توافقات جديدة في الموارد والكفاءة في استخدامها لدى المقاول، واستغلال الفرص في السوق من أجل إيجاد عملاء جدد وخلق طلب وعرض جديدين على المنتج في السوق. (مجدي مبارك، 2011، ص 41).

2. –الآثار الاجتماعية للمقاولاتية:

بالإضافة للأدوار الاقتصادية للمقاولاتية فيمكن أن نحصي الأدوار الاجتماعية من خلال ما يلي:

- **خلق فرص عمل جديدة** :يعمل المقاولون الذين ينتمون للقطاع الخاص في مجالات نشاط مختلفة صناعية، تجارية وخدمية وغيرها وبأحجام مؤسسات كبيرة ومتوسطة وصغيرة في المجتمع الذي يعيشون فيه، بحيث يتيحون الفرصة لتوظيف آلاف العاملين وخلق فرص عمل حقيقية لهم ، وبالتالي فهي تساهم في تحريك سوق العمل وضمان توازنه.
- **مكافحة الفقر و الترقية الاجتماعية** : منذ منتصف الثمانينات ، ظهرت أهمية المقاولة كوسيلة لمكافحة الفقر وإدماج الفئات المقصات اجتماعيا واقتصاديا، بداية في الدول النامية بالتزامن مع مخططات التعديل الهيكلي (تطور المفهوم الاقتصادي للقطاع الموازي)، ثم في الدول المتقدمة نتيجة ارتفاع معدلات البطالة مدفوعة بالنجاح النسبي للتجارب في الدول النامية و خاصة تجربة " بنك الفقراء" في بنغلاديش، فهي تمثل الطريقة الوحيدة الدائمة للخروج من الفقر، و عوضا عن ذلك تحسين الرفاهية ومستوى المعيشة في الأجل الطويل في بناء الأصول، سواء المادية (سكن، أرض، تجهيزات) ، المالية (الحسابات البنكية مثلا)، الاجتماعية (الشبكات و العلاقات الاجتماعية) ، والبشرية(الخبرة والتعليم) .
- **عدالة توزيع الدخول** : إن وجود المقاولات بالعدد الكبير، ومتقاربة في الحجم، والتي تعمل في ظروف تنافسية بسيطة، مما يساهم في تحقيق العدالة في توزيع الدخول، بحيث أنها تتطلب إمكانيات استثمارية متواضعة والذي يسمح لعدد كبير من أفراد المجتمع بإنشاء تلك المقاولات، وبالتالي سيساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقير بينما تحتاج عملية الاستثمار في الصناعات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي.

- **المساهمة في تنمية المواهب والابتكارات (روح المبادرة)** :تعتبر المؤسسات المقاولاتية فرصة فردية وجماعية لاستحداث أنشطة اقتصادية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وكذا إحياء أنشطة أخرى تم التخلي عنها لأسباب معينة، مثل الصناعات التقليدية، المناولة في قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية...إلخ، هذه الاستعدادات والمهارات المقاولاتية ضرورية لنمو الاقتصاد المعاصر؛ فالاقتصاد الذي يهيمن عليه شركات كبيرة بيروقراطية لا يوفر فرصا كهذه، مما يؤدي إلى تراجعه، وقد يكون أحد أسباب انهيار اقتصاد الدول الاشتراكية هو هذا الخنق للمبادرات الذاتية والمهارات في إقامة الأعمال الجديدة.(مجدي مبارك، 2011، ص46). كما و تؤكد مختلف الدراسات المهتمة بالتنمية الصناعية على أن أعمال المقاولة هي منبع المبادرة، بفضلها شهدت مختلف الاقتصاديات بروز منظمين تعمل على تشجيع إنشاء طبقة من المقاولين الصغار المستقلين، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي ريغان سنة 1985بقوله تأتي معظم الابتكارات والأعمال الجديدة، والتقنيات والقوة الاقتصادية في الوقت الراهن من دائرة صغيرة، ولكن آخذه في النمو، من الأبطال الذين هم رجال الأعمال الصغيرة المنظمون الأمريكيين ذو كفاءة وجرأة يتحملون مخاطر كبيرة في سبيل الاستثمار وابتكار المستقبل.
- **تدعيم التنمية الإقليمية:** تتميز المقاولات بقدرتها على الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والريفية والمدن الجديدة، وذلك نظرا لإمكانية إقامتها وسهولة تكيفها مع محيط هذه المناطق، كما أنها أعمال لا تتطلب استثمارات كبيرة ولا تشترط تكوينا عاليا في العمل الإنتاجي، أو تكاليف مرتفعة في التسيير، أو تكنولوجيا عالية، لذلك فهي تعمل على تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، والتخفيف من مشاكل الإسكان والتلوث البيئي. (ناصر مراد، 2007، ص 216)
- **الحد من تفشي الآفات الاجتماعية:** مما لا شك فيه أن ممارسات إعادة الهيكلة تتفاوت كثيرا من دولة إلى أخرى، لكن الاقتطاع من الموازنات المخصصة للرفاهية، و التسريح من العمل، و البطالة، وانعدام فرص العمل المنتج، تسببت بجزء من الأعباء الاجتماعية الأساسية الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الحديثة عبر العالم .

في أغلب الأحيان يؤدي النفاذ المحدود إلى التعليم، و عدم الثبات في العمل، وعدم وجود تحفيزات والمهارات اللازمة ، إلى دفع الشباب إلى هامش المجتمع ، فيتحكم بهم الضعف، ويصبحون عرضة لمخاطر عديدة منها الجرائم والمرض والإدمان على المخدرات . كما يتسبب الافتقار إلى فرص عمل منتجة في المجتمع بدفع الشباب إلى مجتمعات غير حضارية وغير منظمة، غالبا ما تفتقر إلى الحد الأدنى من الموارد

والخدمات، لهذا فإن المقاولة تمثل الحل لهذه المشاكل وأخرى من خلال وضع حل لضعف أجيال المستقبل من خلال التعليم والتدريب الهادف واستراتيجيات التوظيف. ويفترض أن توفر هذه الأخيرة الوسائل المناسبة التي تمكن الشباب من بناء المستقبل الذي يرجونه بدلا من التعويل على غريزة البقاء لديهم وحسب لتلبية احتياجاتهم الفورية . (يونسكو، 2010، ص30).

المبحث الثاني

المطلب الأول :الممارسة المقاولاتية في الجزائر .

1. المقاولاتية و المشاريع الصغيرة و المتوسطة.
2. المخططات و البرامج الوطنية لدعم المقاولاتية.

المطلب الثاني: أليات دعم المقاولاتية في الجزائر

المطلب الثالث: أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي الجزائري.

المبحث الثاني: المقاولاتية في الجزائر

الجزائر باعتبارها من الدول النامية تسعى الى توفير بيئة أعمال ومناخ استثمار خص ب ويساعد على تحقيق التنمية الاقتصادية، ولا يتم بلوغ ذلك الا من خلال تنوع مجالات النشاط وتعدد القطاعات الاقتصادية الوطنية، أين يعد انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد البدائل المناسبة لذلك، باعتبارها مكون أساسي لبيئة الاعمال ومنشط فعال للمحيط المقاولاتي بالجزائر.

اذ تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي كونها تؤدي دورا هاما في ضمان تجسيد التنمية المحلية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة أو النامية . وسعيا منها لإثبات رغبتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وإعطاء دفع للمقاولاتية وللعمل المقاولاتي شجعت الجزائر على انشاء منظومة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما استوجب على السلطات الجزائرية وضع مجموعة مخططات وبرامج بهدف تسهيل عملية انشائها ووضع أليات لدعم ومرافقة المقاولاتية.

ونحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على المقاولاتية في الجزائر وأهميتها في النشاط الاقتصادي، والاليات والسياسات الحكومية المنظمة والمصممة لها، من خلال التطرق الى العديد من الأجهزة التي تسهر على مساعدة الشباب البطال في استحداث أنشطتهم الخاصة، والتي أنشئت من قبل الدولة لترقية وتدعيم المقاولاتية.

وسوف نعرض هذه الأجهزة بدءا بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة لتسيير القرض المصغر.

المطلب الأول : الممارسة المقاولاتية في الجزائر:

إن الاهتمام الدولي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما في ذلك اهتمام الجزائر، بهذه الشريحة من المؤسسات، راجع إلى ما تقدمه هذه المؤسسات من دعم للمؤسسات الكبرى وإلى ما تحققه من مزايا تدفع بمسار التنمية الاقتصادية، حيث تساهم بشكل واضح في تطور النشاط الإقتصادي الداخلي الخام والقيمة المضافة.

لهذا وجب السعي لتنمية المؤسسات الصغيرة وتفعيل دورها الاقتصادي، بتوفير مناخ مواتي لعملها وتنميتها، هذا ما يتطلب وجود استقرار وسياسات مصممة بعناية، ويشمل ذلك السياسات النقدية والائتمانية، الجبائية، التنظيمية، التجارية، الاستثمارية، تخطيط المناطق، سياسات قطاعية وجهوية، وسياسات أسواق العمل والتنظيم والتعليم وغيرها. فتوفير البيئة التنظيمية والمناخ الاقتصادي المريح والمرن غاية في الأهمية لتيسير انشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل المقاولاتي بصورة عامة.

1. المقاولاتية والمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تلعب كل من المقاولة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، فهي تلعب أدوارا قيادية وبارزة في تفعيل مختلف العمليات الاقتصادية ، أين تشير كل الدلائل والدراسات الاقتصادية الحديثة على أهمية المؤسسات المتوسطة والمصغرة، نظرا للدور الفعال الذي تلعبه على مستوى الاقتصاد الكلي سواء في زيادة النمو الاقتصادي أو إحداث تغييرات لمصلحة التنمية، لذا ركزت الكثير من دول العالم على إعطاء أولوية وتشجيع الاستثمار في هذه المؤسسات والبحث عن آليات تمكينها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، إدراكا منها بالمكانة التي تتبوأ بها ضمن الفلسفة الاقتصادية الجديدة، حيث ينظر لها على أساس أنها تمثل المصدر الرئيسي للثروة الاقتصادية والمساهمة في توفير مناصب العمل ترقية الصادرات خارج المحروقات .(امال بعيط، 2017، ص 122).

ويعرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا . ويصنف المشروعات كالآتي:

- **المؤسسة المصغرة:** عدد موظفيها أقل من 10، وإجمالي أصولها أقل من 100000 دولار أمريكي، وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.
- **المؤسسة الصغيرة:** وتضم أقل من 50 موظف، وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار، وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.
- **المؤسسة المتوسطة:** وتضم 300 موظف، أما أصولها فأقل من 15 مليون دولار، وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية. (أحمد مجدل، 2004، ص 34).

كما عرف التشريع الجزائري هذا النوع من المؤسسات في المادة 05 من القانون التوجيهي رقم 17-02 لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كالأتي:

تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات :

- تشغل من 1إلى 250شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

يقصد في مفهوم هذا القانون بالمصطلحات الآتية:

- **الأشخاص المستخدمون:** عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي. السنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل.
- **الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة** : هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر شهرا.
- **المؤسسة المستقلة** : كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25%فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها التعريف المقاولات الصغيرة والمتوسطة . (الجريدة الرسمية، العدد 77، ص 6).

وجاء في المواد ،7 ،6 ،5من القانون ما يلي:

- **تعرف المقاولة المتوسطة** بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50إلى 250شخصا، ويكون رقم أعمالها ما بين مائتي مليون ومليارِي دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة وخمسمائة مليون دينار.
- **تعرف المقاولة الصغيرة** بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10إلى 49شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دينار.
- **تعرف المقاولة المصغرة** بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال أقل من عشرين مليون دينار أو يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار. (الجريدة الرسمية، 2001، العدد 77، ص 6)

بالإضافة إلى تحديد تعريف موحد للمقاولات الصغيرة والمتوسطة فقد ركز هذا القانون على النقاط التالية :

- إنشاء مجموعة من التدابير في مجال مساعدة وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء مشاتل للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة قصد ضمان ترقيتها.
- إنشاء مراكز التسهيل والتي تتكفل بإجراءات تأسيس وإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إنشاء صناديق ضمان القروض لضمان القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع التعاون الدولي من أجل توسيع وترقية نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- العمل على تشجيع وتطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال توسيع مجال منح الامتيازات عن الخدمات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد حصة من الصفقات العمومية للمنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- كما أولى هذا القانون اهتماما كبيرا بالمناولة باعتبارها وسيلة فعالة في تكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الصدد تم تأسيس مجلس وطني مكلف بترقية المناولة.
- تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء بنك معطيات خاص بها يتم توظيفه في سبيل دعك هذه المؤسسات، بالإضافة إلى توسيع نطاق الإعلام والتشاور من خلال تكوين هيئة استشارية لدى الوزارة المكلفة مكونة من تنظيمات وجمعيات مهنية من ذوي الاختصاص والخبرة قصد تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. (محمد علي الجودي، 2015، ص 67)

وبعد التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب التذكير والتأكيد ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة ليست المرادف للمقاولة، ولكن قد تكون أحد صورها العملية، في حين ان المقاولاتية هي أشمل من مجرد انشاء مشروع صغير أو متوسط، والجدير هنا الإشارة الى بعض الخصائص التي تتميز بها المقاولة وهي كالأتي:

- تتسم المقاولاتية بأنها انشاء لمؤسسة غير نمطية، فهي تركز على الابداع، وقد يكون الإبداع في المنتج، أو في الخدمة أو في التسويق أو في التوزيع الج ديد، وهو ضرورة حتمية في العمل المقاولاتي، ولكن هذه الحتمية (الابداع) ممكن ألا تتوفر في بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسط التي تميل الى الإنتاج بالطريقة التي تؤسسها وبدون تجديد أو تحديث وانما تميل للمحلية.
- ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي دائما بالجديد، الذي يكون غير معروف بالنسبة للمستهلكين، ولا يزال في مرحلة التجريب وفي انتظار قبول المنتج في السوق، هذا الأمر الذي لا ينطبق على نشاط كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تتميز المقاولاتية بالفردية النسبية- المبادرة-مقارنة بإنشاء المؤسسات هذه الأخيرة التي يمكن الاعتماد على مجلس الادارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع" إنشاءها مع مجموعة الشر كاء، هذا ما يمكن المقاول من ممارسته التسيير بشكل مباشر ومستقل بدل الاعتماد على مجلس الإدارة، وهو ما يسمح له بتجسيد أفكاره على أرض الواقع. (لونيسي ريم، 2015، ص 218).

2. –المخططات والبرامج الوطنية لدعم المقاولاتية:

اهتمت بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم المقاولاتية من خلال تبني مجموعة مخططات وبرامج داعمة ومرافقة، تهدف إلى إنعاش بيئة الأعمال بصفة عامة وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

حيث تبنت الجزائر مجموعة من المخططات والبرامج لإنعاش بيئة الأعمال وبعث النمو لتحسين مؤشرات مناخ الأعمال والمقاولاتية، وفيما يلي شرح موجز لهذه البرامج المتبناة خلال الفترة الممتدة 2001-2014.

- **مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (دعم النمو الاقتصادي أو المخطط الثلاثي2001–2004):**

هو برنامج للإنعاش الاقتصادي امتد من 2001 إلى غاية نهاية 2004، انه برنامج ثلاثي بغلاف مالي قدره 525 مليار دينار أي ما يعادل 7 مليار دولار، وبعد تعديل في الاعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج، ارتفعت قيمته لتصل سقف 1216 مليار دينار كملحق تكميلي لمشاريع سابقة واضافيً لأشغال جديدة لم تكن قيد الإنجاز. ارتكزت الاعتمادات المالية لهذا البرنامج في أربعة محاور رئيسية تتمثل أساسا:

-الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40.1 %، وخصص له مبلغ 210.50 مليار دينار.

-التنمية المحلية والبشرية بنسبة 38.8%، وخصص له مبلغ204.20 مليار دينار.

-الفلاحة والصيد البحري بنسبة12.4%، وخصص له مبلغ 65.30 مليار دينار.

-دعم الإصلاحات بنسبة 8.6 % ، وخصص له مبلغ 45.00 مليار دينار.

- **البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009):**

لإتمام برنامج الإنعاش الاقتصادي خصصت الدولة برنامجا تكميليا تمثل أساسا في البرنامج التكميلي لدعم النمو، أين قدر غلافه المالي بحوالي 4202.7 وليصل سقف 9680 مليار دينار جزائري في أواخر سنة 2009. أين تم توزيع الاعتمادات المالية لهذا البرنامج حسب القطاعات المحورية الخمسة كالأتي:

- تحسين ظروف معيشة السكان قدر بـ1908.5 مليار د.ج، بنسبة 45%.
- تسريع وتيرة تطوير المنشآت القاعدية غلاف مالي قدره 1703.1 مليار د.ج، بنسبة 40.5%.
- دعم التنمية الاقتصادية بمبلغ 337.2 مليار د.ج، بنسبة 8%.
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة تم تخصيص مبلغ 203.9 مليار دينار، بنسبة 4.8 %.
- تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال المقدر ب 50 مليار د.ج، بنسبة 1.2%.

- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2009-2014)**: يعرف برنامج توطيد النمو الاقتصادي بالبرنامج الخماسي الثاني، الذي رصدت له الدولةً الجزائرية غلافا ماليا قدره 11534 مليار د.ج(حوالي 155 مليار دولار)، ليصبح الغلاف الإجمالي لبرامج الفترة 2001-2014 بمبلغ :21214 مليار د.ج، (286 مليار دولار).

لقد ارتكز البرنامج الخماسي 2010-2014 على محاور إستراتيجية، من أهمها:

- **التنمية البشرية:** اين تم برمجة إنجاز منشآت للتربية الوطنية، وأخرى للشبيبة والرياضة والصحة، مع تقدير إنجاز حوالي مليوني وحدة سكنية وتوصيل البيوت بالغاز الطبيعي والكهرباء سيما الريفية منها . وعليه كان من البديهي أن تكون حصتها معتبرة مقارنة بالاعتمادات الإجمالية للبرنامج، إذ بلغت نسبتها 50 %وقدرت ب 10122 مليار د.ج.
- **تطوير المنشآت القاعدية:** اين تم تدعيم قطاع الأشغال العمومية، ولتهيئة الإقليم والبيئة بمبلغ 6448 مليار دج.
- **تحسين خدمات وإمكانيات المرافق العمومية:** وخصصت له ميزانية قدرت ب 1666 مليار د.ج
- **تطوير التنمية الاقتصادية:** وفي إطار دعم التنمية الاقتصادية فقد رصد غلاف مالي معتبر لدعم وتطوير التنمية الفلاحية والريفية، ولتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمبلغ 1566 مليار د.ج.
- **مكافحة البطالة:** خصص له مبلغ 360 مليار د.ج.
- **البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة للاتصال:** بمبلغ 250 مليار د.ج . (أمال بعيط، 2017، ص 139)

المطلب الثاني : الأليات دعم المقاولاتية في الجزائر:

تعتبر عملية انشاء مؤسسة جديدة عملية تمتاز بالمخاطرة نظرا لارتفاع نسبة الفشل التي تصاحبها ،سواء الفشل في إنشاء المؤسسة في حد ذاتها، أو في عدم قدرة المؤسسة المقامة حديثا على الاستمرار والبقاء في السوق خاصة في سنواتها الأولى من النشاط هذا الأمر أدى إلى ازدياد الوعي حول أهمية أجهزة الدعم وهيئات المرافقة نظرا للخدمات التي تقدمها للمقاول خلال مرحلة إنشاء المؤسسة ،والتي تستمر حتى بعدها لتشمل السنوات الأولى في

حياته، وسنتعرض فيما يلي أجهزة الدعم والصناديق المختلفة لضمان القروض الموجهة للمؤسسات، الصغيرة والمتوسطة، المعتمدة والمفعلة في الجزائر لتدعيم المقاولية.

1. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96 296-المؤرخ في 8سبتمبر سنة1996، حيث تم وضعها تحت سلطة رئيس، بينما كلف الوزير المكلف بالتشغيل بالمتابعة العملية لجميع نشاطاته، وهي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

ويتمثل الهدف من وراء تأسيس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مساعدة الشباب البطالين على إنشاء مؤسساتهم المصغرة، تستهدف الوكالة شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19و35سنة خاصة منهم من يملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية، مع إمكانية رفع سن المقاول المستفيد من امتيازات الوكالة ليصل إلى40سنة كحد أقصى عندما يحدث الاستثمار ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل. ويشترط على المقاول الراغب في الاستفادة من امتيازات الوكالة تقديم مساهمة شخصية في تمويل المشروع وتقوم الوكالة باستكمال المبلغ المتبقي من خلال منح المقاول قرضا بدون فائدة، وفي حالة اللجوء إلى البنوك تتدخل الوكالة من أجل تخفيض نسبة فائدة القرض البنكي الذي يستفيد منه المقاول.

ومن المهام الموكلة اليها نذكر:

- تشجع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول.
- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تبلغ الشباب المستثمر بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة، لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تضع تحت تصرف الشباب المقاول ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي، والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.
- تطبيق كل تدبير من شأنه رصد الموارد الخارجية المخصصة لتمويل نشاطات لصالح الشباب واستعمالها في الآجال المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

أما أشكال الامتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حرصت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على تنويع خدما تها المقدمة للشباب ذوي المشاريع، والتي تهدف من خلالها إلى دعم ومرافقة مقاولتي المستقبل من أجل إنشاء مؤسسا تهم الخاصة، لذلك تمثلت الخدمات التي تقدمها الوكالة في مزيج من الامتيازات المالية، الجبائية والمرافق. (www.ansej.org.dz)

ففيما يخص **الامتيازات المالية**: تقوم الوكالة بتمويل كل نشاطات الإنتاج والخدمات باستثناء الأنشطة التجارية البحتة مع مراعاة عامل المردودية في المشروع، وإلى غاية سنة 2003 لم يكن سقف حجم الاستثمارات التي تغطيها الوكالة يتجاوز 4مليون دينار جزائري، ليتم رفعه بعدها ليصل إلى 10مليون دينار جزائري.

إن استثمارات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، تتمثل في إنشاء المؤسسات المصغرة الجديدة من طرف الشباب أصحاب المشاريع المؤهلين لذلك، وبذلك تمنح الإعانة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب على ضوابط السن، عدم الشغل والتأهيل.

إن التركيبات المالية الجديدة لاستثمارات الوكالة لإنشاء المؤسسة المصغرة المعدلة تتكون من صيغتين:

- ✓ **التمويل الثنائي**: حيث تتشكل التركيبة المالية للاستثمارات من:

-المساهمة المالية للشاب أصحاب المشاريع، التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار.

-القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وتتغير قيمة هذا القرض حسب مستوى الاستثمار.

- ✓ **التمويل الثلاثي**: تتشكل التركيبة المالية للاستثمار من:

-المساهمة المالية للشاب أصحاب المشاريع التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار وموطنه.

-القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تتغير قيمة هذا القرض حسب مستوى الاستثمار.

-القرض البنكي الذي يخفض فوائده من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

وفيما تعلق **الامتيازات الجبائية**: بالإضافة إلى الامتيازات الم الية التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تقوم الوكالة كذلك بتقديم امتيازات ضريبية وشبه ضريبية متنوعة للمقاول تتمثل فيما يلي

- ✓ **خلال مرحلة إنجاز المشروع**: يستفيد المقاول من:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة TVA فيما يتعلق بمشتريات السلع والتجهيزات التي تدخل بشكل مباشر في إنجاز الاستثمار ومرحلة استغلاله.
- تطبيق معدل منخفض ب 5 % فيما يتعلق بالحقوق الجمركية الخاصة باستيراد التجهيزات التي تدخل بشكل مباشر في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من حقوق التسجيل في عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

✓ **مرحلة الاستغلال**: الاستفادة من:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الإعفاء من الضريبة على الدخل الكلي.
- الإعفاء من الدفع الجزافي.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- معدل مخفض لـ 7%لاشتراكات أصحاب العمل فيما يتعلق بالمرتبات المدفوعة.
- الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات وإضافات البنايات.
- هذه المرحلة تمدد إلى 6سنوات فيما يخص المناطق الخاصة. (الزهرة عباوي، 2014، ص 89).

أما **خدمة المرافق** فهي من بين الخدمات المتميزة التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للمقاولين الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، حيث تضمن لهم خدمات الاستقبال، الإعلام، التوجيه والاستشارة خلال مرحلة إنشاء وتوسيع المؤسسة، وكذا المتابعة خلال مرحلة الاستغلال.

تقدم خدمة المرافقة حسب التدرج الاتي:

- بعد مرحلة الاستقبال والإعلام يتم ربط المقاول مع مستشار مرافق من الوكالة الذي يتكفل بتقديم الدعم الضروري له من أجل بلورة مشروع مؤسسة مهيكل، حيث ي ساعد المرافق ب المقاول في إطار سعيه لجمع المعلومات المتعلقة بالسوق المحتمل، اختيار التجهيزات المناسبة للمشروع، تحديد الاختيارات فيما يتعلق بالموارد البشرية، تحديد الاختيارات القانونية وكذلك الموارد المالية الضرورية للمؤسسة، كما يساعده أيضا في إعداد ملف الاستثمار الخاص به والذي يتضمن الدراسة التقنية–الاقتصادية لمؤسسته المستقبلية.
- يتم بعدها عرض المشروع على لجنة انتقاء اعتماد وتمويل المشاريع التي تقوم بتقييمه على أساس مخطط العمل أو الدراسة التقنية –الاقتصادية، ومن ثم تتخذ قرار الموافقة عليه أو رفضه.

- في حالة قبول المشروع تتدخل الوكالة أيضا من أجل مساعدة المقاول للحصول على القرض البنكي.
- وتستمر مرافقة الوكالة للمقاول حتى بعد انطلاق مؤسسته في النشاط وذلك من خلال زيارات منتظمة من طرف مرافقة لتقديم الاستشارة والدعم الضروري في هذه المرحلة الحساسة من حياة المؤسسة.

(www.ansej.org.dz)

2. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM :

يعتبر القرض المصغر أداة فعالة في محاربة التهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض فئات المجتمع خاصة تلك الفئات غير المؤهلة للاستفادة من القروض البنكية، وذلك نظرا لدوره المهم في تشجيع روح المقاولاتية، وتدعيم المبادرة الفردية، ونشر ثقافة الاعتماد على النفس في استحداث مناصب شغل ذاتية تتجسد في شكل أنشطة اقتصادية صغيرة تساهم في فك العزلة وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي لهذه الشريحة، وفي إطار هذا المسعى قامت الدولة باستحداث الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تبعا للتوصيات المقدمة خلال الملتقى الدولي المنعقد في ديسمبر 2002حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر" وطبقا لأحكام المادة 7من المرسوم الرئاسي رقم 04-13المؤرخ في 22جانفي سنة 2004المتعلق بجهاز القرض المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-14المؤرخ في 22 جانفي 2004. والوكالة عبارة عن هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، وأوكلت مهمة المتابعة العملية نشاطاتها إلى الوزير المكلف بالتشغيل.

-المهام الموكلة اليه: تتمثل المهمة الأساسية لهذه الوكالة في تسيير جهاز القرض المصغر الذي استحدث من أجل تقديم قروض مصغرة تمنح لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر أو غير المنظم، بشرط أن يكونوا ذوي مهارات لها علاقة بالنشاط المرتقب، وهو موجه كذلك إلى النساء الماكثات في البيت .ويمكن الهدف من وراء تقديم هذا النوع من القروض في تسهيل عملية الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات من خلال مساعدتهم على استحداث أنشطتهم الاقتصادية الخاصة التي يمكن أن تأخذ شكل عمل منزلي ،صناعات تقليدية، نشاطات حرفية وخدمية... .الخ.

وبالإضافة إلى مهمة تسيير جهاز القرض المصغر، تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمهام التالي:

- دعم نصح ومرافقة المستفيدين من القرض المصغر في إطار إنجاز أنشطتهم.
- منح القروض بدون مكافأة.

- تبليغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي سيحظون بها.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم .

– أشكال الامتيازات التي تقدمها الوكالة: تقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بتقديم سلفه بدون فائدة تختلف قيمتها باختلاف القيمة الإجمالية للمشروع، وكما تتدخل أيضا لمساعدته على تأمين قرض بنكي ولكن بشرط الانخراط في "صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة" التابع لها، والذي يقوم بضمان القروض التي تمنحها البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة فيه لفائدة المقاولين الذين تلقوا إشعار بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أما عن قيمة كلفة السلفة التي يقدمها جهاز القرض المصغر للمقاولين فتبلغ:

- مابين 50000دج و400000دج لأجل شراء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في العمل.
- 30000دج لأجل شراء قصد استحداث نشاط ما. (الجريدة الرسمية، 2004، ص08).

إن الوكالة ممثلة على المستوى الوطني من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر.

وتتمثل الفوائد الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر:

- تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم.
- تمنح قرض بنكي بدون فوائد.

- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29 %، من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل اثلاثي.
- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 000 100 دج، وقد تصل قيمة هذه السلفة إلى 000 250 دج على مستوى ولايات الجنوب.
- تمنح فترة سماح تقدر بثلاثة سنوات لتسديد القرض البنكي.

–الامتيازات الجبائية: تبرز المساعدات الجبائية على الشكل التالي:

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات.

- إعفاء من رسم العقاري على البنايات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات.
- تعفى من رسم نقل الملكية، الإقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية.
- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون.
- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنشاء.
- تخفيض من الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الاخضاع الضريبي، ويكون هذا التخفيض كالتالي:

-السنة الأولى من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70٪

-السنة الثانية من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50٪

- السنة الثالثة من الاخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25٪

https://www.angem.dz/ar/article/presentation/consulte05/06/2020a 15 :32

3. -الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى المرسوم التشريعي رقم (94-11)، والذي كلّف بمهمة تقديم التعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية المنصوص المؤرخ في: 26 ماي سنة 1994 عليها في نظام للتأمين عن البطالة، بالإضافة إلى مساعد تهم من أجل إعادة الاندماج في الحياة المهنية . وبصفته مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي يتمتع الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية، أوكلت إليها صلاحيات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة وضبط ملفات المنخرطين فيه، ومن ثم صرف التعويضات المستحقة للبطالين المعنيين بخدما ته، ولم تتوقف مهامه عند هذا الحد بل امتدت لتشمل مساعدة البطال المسرح على إعادة الاندماج في الحياة العملية من جديد، وفي كل مرة كانت تسند مهام جديدة سنتطرق إليها بشيء من التفصيل فيما يلي:

-المهام الموكلة الى الصندوق: لقد عرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة عدة محطات تخص جلها، وفي كل مرة التكفل با لمهام الجديدة المسندة إليه من طرف السلطات العمومية، والمتمثلة أساسا فيما يلي:

- ✓ لقد تمثلت أول مهمة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والتي أوكلت إليه بمجرد انشائه سنة 1994 في التأمين عن البطالة، والتي تقتضي دفع تعويض البطالة للعمال الذين فقدوا مناصبهم نتيجة أسباب اقتصادية خارجة عن نطاقهم.
- ✓ أما المهمة الثانية فقد تمثلت في تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال في سوق الشغل من خلال إنشاء مراكز البحث عن الشغل، والتي تتمثل مهمتها في العمل على تعزيز قدرات البطالين في البحث عن عمل من جديد، وتزودهم بمختلف المعلومات الضرورية لذلك، والدعم الكفيل بمساعدتهم على تطوير قدراتهم في التعامل مع المواقف الصعبة، وتنمية الثقة في النفس، بالإضافة إلى مختلف المهارات الضرورية في عملية البحث عن العمل .
- ✓ كما كلف الصندوق أيضا بإجراءات دعم العمل الحر التي تتكفل ا مراكز المساعدة على العمل الحر (C.A. T. I)، هذا الإجراء يهدف أيضا كالإجراء السابق إلى تسهيل عملية إعادة الإدماج المهني للبطال ولكن هذه المرة من خلال مرافقة المقاولين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، وذلك بتزويدهم بخدمات الإعلام والتوجيه والتكوين .- التكوين التحويلي والذي يسمح للبطالين المستفيدين باكتساب مؤهلات جديدة تساعدهم على تنمية قدراتهم للاندماج مجددا في الحياة العملية، وذلك من خلال تنظيم دورات تكوينية قصيرة المدى (ثلاثة أشهر عموما) على مستوى مؤسسات التكوين المهني المتعاقدة مع الصندوق.
- ✓ وفي إطار الحفاظ على مناصب الشغل المدفوعة الأجر وتفادي اللجوء إلى تسريحات لأسباب اقتصادية، كلّف الصندوق انطلاقا من سنة 1998 بتبني برنامج لمساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات عن طريق العديد من الإجراءات نذكر من بينها:

- تسهيل الاستفادة من القروض البنكية للاستثمارات التي تم التأكد من جدواها.

-مساعدة المؤسسات على تبني الوسائل الحديثة في التسيير من خلال خدمات خبراء مختصين في شتى المجالات كدراسات السوق، فرص الاستثمار.

-المساهمة في تكوين المسيرين والعمال.

- ✓ كما أوكلت له مهمة جديدة تتمثل في وتسير جهاز دعم استحداث النشاطات الاقتصادية من طرف البطالين أصحاب المشاريع المتراوح أعمارهم بين (35-50 سنة)، إن هذا الجهاز الذي يهدف إلى العمل على بعث المؤسسات الجديدة والسهر على ديمومتها، باعتبارها طريقة تسمح للبطال بخلق نشاط جديد

ومستقل يمكنه من الخروج من البطالة، ويسمح له بتوفير مناصب شغل للآخرين تم إنشاؤه وفق المرسوم الرئاسي رقم(03- 514) المؤرخ في 30 ديسمبر 2003 ، ويتوجه جهاز دعم استحداث نشاطات البطالين إلى شريحة البطالين الذين تتراوح أعما رهم بين(35-50 سنة)، الذين لم يوجد لهم حل من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إما بسبب عدم قدرا على التكفل بالكم المتزايد لطلبات الشباب، أو لعدم تكفل هذه الأخيرة ذوي الفئة العمرية خاصة من تجاوزت م نها حاجز الأربعين سنة، ويستهدف هذا الإجراء كافة نشاطات الإنتاج والخدمات باستثناء نشاطات إعادة البيع دون تحويل المنتج . (الجريدة الرسمية، 2003، ص 07)

-أشكال الامتيازات الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة : يتكون مزيج الامتيازات التي يقدمها الصندوق من الامتيازات التالية:

-الامتيازات المالية: ان الصندوق الوطني للتامين على البطالة ومن خلال جهاز دعم استحداث نشاطات البطالين يقوم بتمويل المشاريع التي لا تتجاوز قيمتها 5ملايين دينار وفق صيغة التمويل الثلاثي التالية:

-مساهمة شخصية من مقاول.

-قرض بدون فائدة ممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

-قرض من البنك بفوائد منخفضة من الصندوق.

الامتيازات الجبائية : كما يعمل الصندوق أيضا على تقديم مجموعة من المزايا الجمركية الضريبية الممنوحة للاستثمارات المنجزة من طرف الشباب البطالين للاستفادة من نظام دعم إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات، تتمثل فيما يلي:

- ✓ **في مرحلة إنجاز المشروع**: يستفيد المقاول من:

- تطبيق معدل منخفض ب 5% بالنسبة للتعريفة الجمركية فيما يتعلق بالتجهيزات التي تدخل بشكل مباشر في إنجاز المشروع.

-الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات والخدمات التي تدخل بشكل مباشر في إنجاز المشروع.

-الإعفاء من حقوق نقل الملكية من أجل كل الإقتناءات العقارية التي تدخل في إنجاز الاستثمار.

-الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود التأسيس للمؤسسات المستحدثة.

✓ **خلال مرحلة استغلال المشروع**: فيستفيد المقاول لمدة ثلاث 03سنوات الأولى من انطلاق المؤسسة من الإعفاء الكلي من:

– الضريبة على أرباح الشركات، IBS الضريبة على الدخل الإجمالي، IRGالرسم على النشاط المهني، TAP لرسم العقاري على البنايات المنجزة .

–خدمة المرافق: نظرا لإقناعه بأنه امتلاك فكرة مشروع وحدها لا تكفي للنجاح في إنشاء المؤسسة وضمان استمرارها، بل يجب عليها أن تلبي حاجة حقيقية، أهتم الصندوق كذلك بالمرافقة باعتبارها مهمة أساسية له، تشمل المرافق المقدمة من الصندوق المراحل التحضيرية لإنشاء المؤسسة وتستمر حتى بعد انطلاقها، كما يتضمن أنشطة الإعلام، ربط المقاولين بمختلف الشركاء خاصة البنوك والإدارات الأخرى.

تتم المرافقة الشخصية للمقاول عبر مجموعة من المراحل تكمن في الإعلام وإعداد المشروع وتجهيز المؤسسة المستحدثة وتستمر كذلك بعد انطلاقها في النشاط على النحو التالي:

– المرحلة الأولى هي مرحلة إعداد المشروع يقوم الصندوق خلالها بمساعدة المقاول على إنجاز الدراسة التقنية– الاقتصادية التي تتجلى في عرض المشروع، المنتج، السوق، وسائل الإنتاج، تمويل المشروع وملفه المالي.

– بعد استكمال الدراسة التقنية–الاقتصادية تأتي مرحلة عرض المشروع على لجنة الانتقاء والاعتماد التي تبث في مصداقيته، ففي حالة قبوله تبدأ المرحلة الثالثة من المرافقة، أما في حالة رفضه فيبلغ البطال صاحب المشروع بالنقائص المسجلة في المشروع حتى يتسنى له استدراكها وتقديم المشروع من جديد.

– مرحلة تركيب المؤسسة، تسلم فيها شهادة القابلية مع التبليغ بالموافقة المبدئية في شأن منح السلفة غير المكافأة، ويتم الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة بشكل إجباري.

– يودع بعدها البطال طلب القرض لدى البنك المخول له تمويل المشروع الذي ينبغي له ألا يتجاوز ثلاثة أشهر للفصل في طلبه، وفي حالة قبوله تسلم شهادة القابلية في شأن الامتيازات الضريبية مع إصدار قرار نهائي خاص بمنح السلفة غير المكافأة، أما في حالة الرفض فيسلم للصندوق تقرير مفصل بأسباب ذلك.

–مرحلة ما بعد انطلاق المؤسسة ومتابعتها يهدف الصندوق من خلالها إلى ضمان ديمومة المؤسسة واستمرارها، يتم فيها تكليف مستشار مرافق بمتابعة نشاطها لمدة ثلاث سنوات عن طريق الاستشارة في مجال الضرائب والمحاسبة وتسيير الموارد البشرية، كما يوفر الصندوق أيضا فرصا للتكوين يستفيد منها المقاول بهدف تلقي مبادئ التسيير التي يحتاجها في تسييره اليومي للمؤسسة. (Hppt://www.cnac. dz)

4. -وكالة ترقية ودعم الاستثمارات (APSI):

تم إنشاء هذه الوكالة كهيئة حكومية وذلك تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في سنة 1993، وتتكلف هذه الوكالة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإقامة استثماراتهم وذلك من خلال إنشاء شباك موحد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشروعات بغية تقليص آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز 60يوما.

وتقوم وكالة ترقية ودعم الاستثمارات بالمهام التالية :

-متابعة الاستثمارات وترقيتها.

-التكفل بكل النفقات أو بعضها والمتعلقة بإنجاز الاستثمارات.

- تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات.

- منح الامتيازات المتعلقة بترقية الاستثمارات.

- مراقبة ومتابعة الاستثمارات لإتمامها في إطار الشروط والمواصفات المحددة.

- تقديم التسهيلات الجمركية الخاصة بوسائل الإنتاج والمواد الأولية.

منذ نشأتها ساهمت الوكالة في تنمية الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما يؤكد ذلك الأرقام المتعلقة بإنجاز المشاريع المصرح بها. وقد بلغت تعهدات الاستثمار لدى الوكالة ما يقارب 3344مليار دينار جزائري، بعدد مشاريع يفوق 43200مشروع، يتوقع منها أن تساهم في خلق 16مليون منصب شغل. (الزهرة عباوي، 2014، ص 89)

5. -الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI) وهيئاتها المكملة :

إن الصعوبات التي تواجه أصحاب المشاريع الاستثمارية قد أدت إلى ضرورة تجاوزها ومحاولة استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وذلك بإنشاء الدولة للوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات عام 2001 بموجب المرسوم رقم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار .الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي التام.

-**المهام الموكلة اليها:** تم إحالة عدة مهام لهذه الوكالة تتمثل في:

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات.

- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمرين الوطنيين والأجانب.

- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع.
- منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار.
-تسيير صندوق دعم الاستثمارات .
-ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.

وترافق إنشاء الوكالة مع مجموعة من الهيئات المكملة لأنشطتها والمسهلة لتأدية مهامها وهي:

✓ **المجلس الوطني للاستثمار** :يرأسه رئيس الحكومة، ويقوم بما يلي:

- اقتراح إستراتيجية وأولويات الاستثمار.
-تحديد الامتيازات و أشكال دعم الاستثمارات.
-تشجيع إنشاء و تنمية المؤسسات و الأدوات المالية المتعلقة بتمويل الاستثمارات .

✓ **الموحد الشباك:** هو شباك تابع للوكالة، ويضم الأدوات والتنظيمات التي لها علاقة بالاستثمار، ومهمته القيام بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية، بالتنسيق مع الجهات والهيئات التي لها علاقة بإقامة مشروعات؛ ومنها المركز الوطني للسجل التجاري، ومديرية الضرائب، والوكالة العقارية، ولجان دعم المشاريع المحلية و ترقيتها، ومديرية السكن والتعمير، ومديرية التشغيل، ومديرية الخزينة، والبلديات المعنية، والتي تكون ممثلة في هذا الشباك الموحد من أجل تخفيف و تسهيل الإجراءات التأسيسية للشركات وإنجاز المشاريع بشكل لا مركزي على مستوى الولايات المعنية.

✓ **صندوق دعم الاستثمار** :هذا الصندوق مكلف بتمويل المساعدات التي تقدمها الدولة للمستثمرين في شكل امتيازات لتغطية التكاليف اللازمة لإنجاز الاستثمارات .كما تلعب دورا بالغ الأهمية في تمويل المؤسسات المصغرة والمتمثلة في التمويل الثلاثي، هي طريقة يتم فيها تمويل المشروع من 3 نواحي:

- التمويل الذاتي لصاحب أو أصحاب المشروع.
- قرض بنكي يمنح من طرف وكالة دعم وتشغيل الشباب.
- قرض بنكي يتنازل عن جزء من فوائده لوكالة دعم وتشغيل الشباب. (الزهرة عباوي، 2014، ص 90)

المطلب الثالث : أهمية المقاولاتية في النشاط الاقتصادي الجزائري:

من أجل تحليل ودراسة واقع المقاولاتية كظاهرة مساهمة في تنمية الاقتصاد وإنعاش الحياة الاجتماعية والمعيشية والاستثمارية، وجهنا عملنا نحو 3 مؤشرات اقتصادية ترتبط بحركة المقاولاتية والتنمية الاقتصادية، وهي كالاتي:

- عدد المشاريع المصرح بها.
- القيمة المالية للمشاريع.
- مستوى التشغيل (عدد العمال).

وسنتطرق لتحليل هذه المؤشرات وفق احصائيات وزارة الصناعة والمناجم للسداسي الأول لسنوات 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، كالاتي:

1. تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من (2015-2019):

وقد تم رصد تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال عدد المشاريع المصرح بها بالاعتماد على تقرير حصيلة الميزانية العمومية لإعلانات الاستثمار لسنوات (2015-2019)، والمستخرج انطلاقا من قاعدة بيانات ANDI المنقحة والمصححة في مع مراعاة المشاريع الملغاة، كالاتي:

جدول

	s1 2015	s1 2016	s1 2017	s1 2018	s1 2019
عدد المشاريع	4773	3653	2916	2027	1765
%	%31.53	%24.13	%19.26	%13.39	%11.66
التطور النسبي		%07.40-	%04.87-	%05.87-	%01.73-

الجدول رقم 03 : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من(2015- 2019)

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من احصائيات وزارة الصناعة والمناجم
http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_35_vf.pdf

يظهر الجدول تراجع في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات المدروسة (2015-2019)، حيث سجلت سنة 2015 أعلى نسبة للمشاريع المصرح بها للفترة من (2015-2019) وقدر ذلك ب 31.53%، ما يقابله 4773 مشروع، في حين عرف السداسي الأول من سنة 2019 أقل نسبة للمشاريع المصرح بها وقدرت بـ 11.66%، بتعداد مشاريع يساوي 1765 مشروع مصرح به.

والأعمدة البيانية توضح المقارنة بين أعداد المشاريع للفترة ما بين 2015-2019 كالاتي:

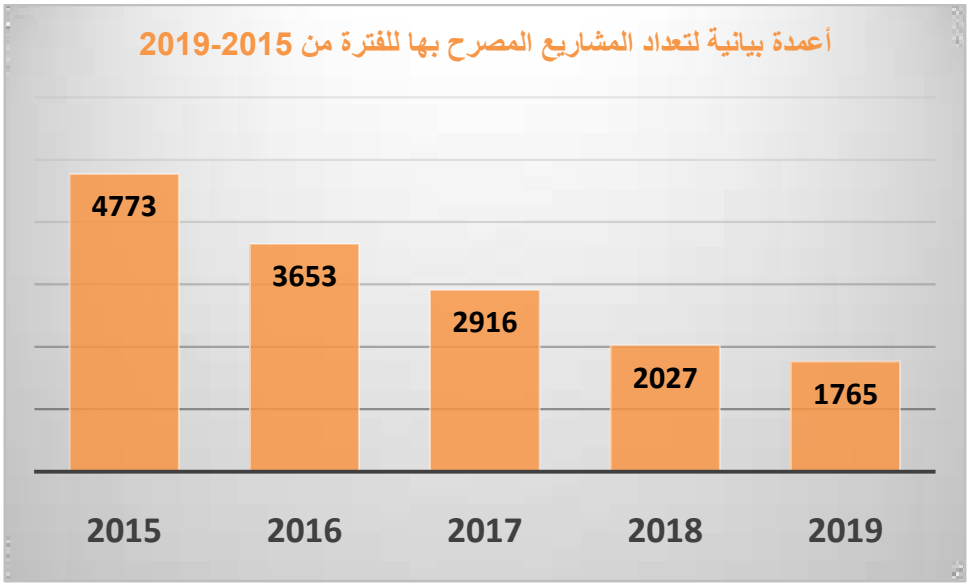

الشكل رقم 09 : الأعمدة البيانية توضح المقارنة بين أعداد المشاريع للفترة ما بين 2015-2019

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا من معطيات الجدول السابق .

أما عن قيمة التطور النسبي فقط كانت سلبية لكل السنوات المدروسة، وبلغت نسبة التطور للفترة (2015-2019) تراجع قدر بـ – 05.67% من عدد المشاريع المصرح بها، أما أقل نسبة تطور فسجلتها سنة 2016، أين عرف عدد المشاريع المسجلة تراجع يقدر بـ – 07.40% مقارنة بعدد المشاريع المسجلة في 2015. ويمثل السداسي الأول من سنة 2019 أعلى نسبة تطور، حيث تم تسجيل انخفاض في عدد المشاريع المصرح بها بنسبة – 01.73%. ويمكن توضيح هذا التراجع في تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل أوضح من خلال الشكل الاتي:

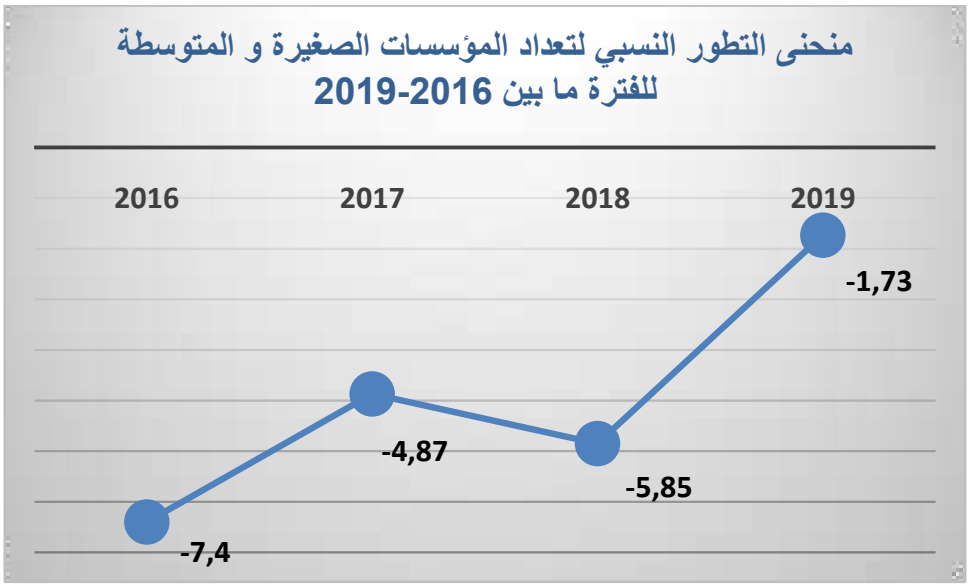

الشكل رقم 10 : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2016-2019

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا من معطيات الجدول السابق

2. التغيرات في القيمة المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من سنوات (2015-2019):

وقد تم تتبع التغيرات في القيمة المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المصرح بها بالاعتماد على تقرير حصيلة الميزانية العمومية لإعلانات الاستثمار لسنوات (2015-2019)، والمستخرج انطلاقا من قاعدة بيانات ANDI المنقحة والمصححة في مع مراعاة المشاريع الملغاة، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقييم يأخذ في الاعتبار فقط المشاريع الاستثمارية في إنتاج السلع والخدمات، التي يغطيها نظام دعم الاستثمار الوطني. والنتائج موضحة كالاتي:

	s1 2015	s1 2016	s1 2017	s1 2018	s1 2019
القيمة المالية (مليون دج)	752087 م	930427	1283487	848114	530291
%	%17.31	%21.41	%29.54	%19.52	%12.20
التطور النسبي		%04.10	%08.12+	%10.02-	%07.32-

جدول رقم 04 : التغيرات في القيمة المالية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة من سنوات (2015- 2019)

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من احصائيات وزارة الصناعة والمناجم

http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_35_vf.pdf

يظهر الجدول أعلاه التغيرات في القيمة المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للسنوات المدروسة (2015-2019) والتي تم تغطيتها من نظام دعم الاستثمار، والذي يظهر انخفاض في القيمة التمويلية ما بين سنة 2015 و2019 تقدر ب (221796 مليون دج).

كما سجلت سنة 2017 أعلى القيمة المالية للمشاريع المصرح بها للفترة من سنوات (2015-2019) وقدر ذلك بنسبة 29.54%، ما يقابله قيمة تمويلية تساوي (1283487مليون دج)، في حين عرف السداسي الأول من سنة 2019 أدنى نسبة مالية للمشاريع المصرح بها وقدرت بـ 12.20%، بقيمة تمويلية للمشاريع الاستثمارية التي يغطيها نظام دعم الاستثمار الوطني يساوي (530291 مليون دج) ، ونعتبر هذه النتيجة كذلك منطقية ومنتظرة مقارنة مع الظروف السياسية التي مرت بها الجزائر في السداسي الأول لسنة 2019، اين برزت اول انعكاساتها في تراجع المشاريع الاستثمارية، و انخفاض القيمة التمويلية لدعم هذه المشاريع .

والأعمدة البيانية توضح المقارنة بين أعداد المشاريع للفترة ما بين سنوات 2015-2019 كالاتي:

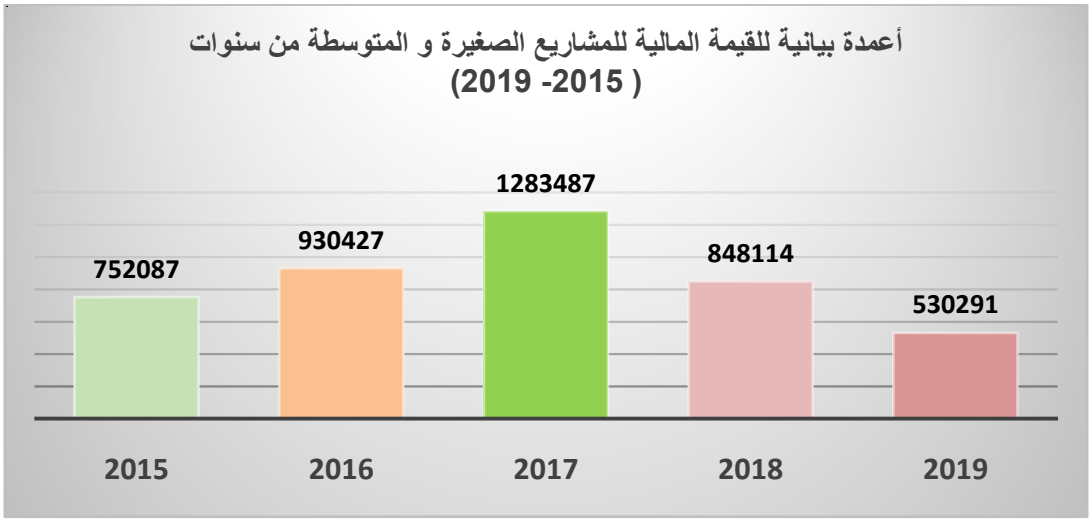

الشكل رقم 11 : يمثل الأعمدة البيانية توضح المقارنة بين أعداد المشاريع للفترة ما بين سنوات 2015-2019

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا من معطيات الجدول السابق

وبالرجوع الى التطور النسبي للقيم المالية للمشاريع فقط كانت بين الإيجابية وسلبية لكل السنوات المدروسة، وبلغت نسبة التطور في القيمة التمويلية للفترة (2015-2019) (-05.10%) وتعتبر هذه النسبة منطقية ومتناسبة إذا ما قارناها بالتراجع في عدد المشاريع المصرح بها في نفس الفترة الزمنية والتي تم التطرق لها أعلاه، أين

عرف تراجع في التطور النسبي لعدد المشاريع المصرح بها والتي تم دعمها من قبل نظام الاستثمار الوطني بـ (-05.67%).

في حين سجلنا أعلى تطور نسبي في القيمة المالية للمشاريع المسجلة خلال السداسي الأول من سنة (2017) مقارنة بالقيمة المالية للمشاريع خلال نفس السداسي من سنة (2016)، أين بلغت نسبة (+08.12%)، ما يشير الى انتعاش مالي للمؤسسات المستفيدة من الدعم الوطني للاستثمار. كما وتم تسجيل أقل تطور نسبي للقيمة المالية للمشاريع بين السداسي الأول من سنوات (2017-2018) بنسبة تطور تساوي (-10.02%) أين انخفضت القيمة المالية للمشاريع بما يساوي (10,02146 مليون دج).

ويمكن ملاحظة تغيرات نسبة التطور في القيمة المالية للمشاريع المصرح بشكل أوضح من خلال الشكل الآتي:

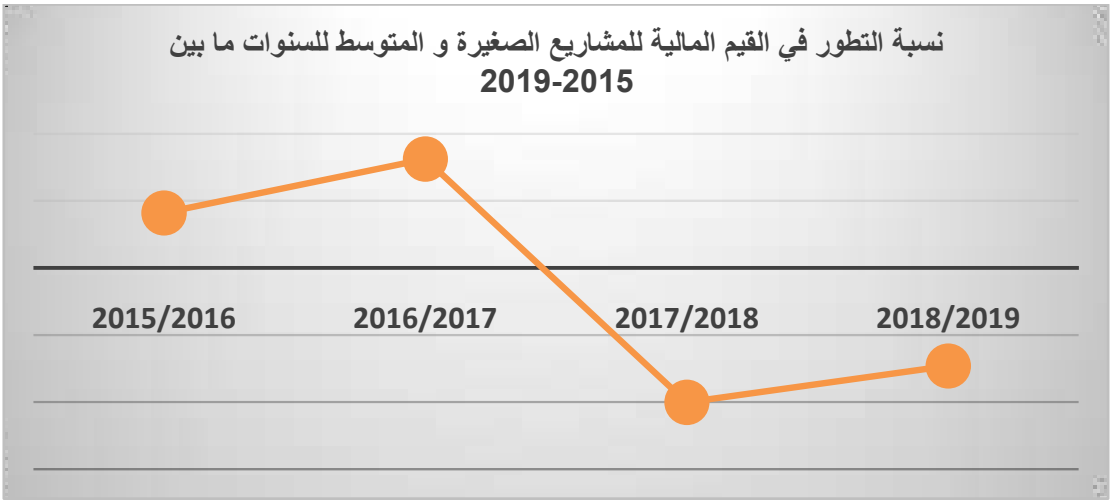

الشكل رقم 12 : تغيرات نسبة التطور في القيمة المالية للمشاريع.

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا من معطيات الجدول السابق

3. تطور مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للسنوات ما بين (2015/ 2019):

يعد مشكل البطالة من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر، وقد سعت السياسات الحكومية إلى إيجاد حلول مناسبة لها بجميع الطرق الممكنة، ومنذ تبني نظام اقتصاد السوق، اين تم اعتبار تشجيع المقاولاتية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الحلول المهمة في مواجهة هذه المشكلة لدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وسنحاول فيما يلي توضيح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب العمل من خلال تتبع التغيرات في مناسب الشغل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المصرح بها بالاعتماد على تقرير حصيلة الميزانية العمومية

لإعلانات الاستثمار لسنوات (2015-2019)، والمستخرج انطلاقا من قاعدة بيانات ANDI المنقحة والمصححة في مع مراعاة المشاريع الملغاة، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقييم يأخذ في الاعتبار فقط المشاريع الاستثمارية في إنتاج السلع والخدمات، التي يغطيها نظام دعم الاستثمار الوطني. والنتائج موضحة كالاتي:

	s1 2015	s1 2016	s1 2017	s1 2018	s1 2019
عدد مناصب الشغل	81305	81004	94888	73836	48784
%	%21.40	%21.32	%24.98	%19.43	%12.84
التطور النسبي		%0.08-	%3.65+	%5.54-	%6.60-

جدول رقم 05 : تعداد مناصب الشغل في المشاريع الصغيرة و المتوسطة بين سنوات (2015- 2019)

المصدر: من اعداد الباحثة انطلاقا من احصائيات وزارة الصناعة والمناجم

http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_35_vf.pdf

يلخص لنا الجدول المسجل أعلاه التغيرات التي طرأت على عدد مناصب الشغل للسنوات ما بين (2015-2019)، أين نلاحظ بأن أكثر مناصب شعل سجل خلال السداسي الأول من سنة 2017 وذلك بتعداد 94888 منصب، و بأعلى نسبة تشغيل تقدر ب(24.98%) ويمكننا ارجاع هذه النتيجة الى ارتفاع القيمة المالية للمشاريع المصرح بها خلال نفس السنة، بالرغم من ان سنة 2017 لم تكن أعلى سنة من حيث عدد المشاريع المسجلة بها ، ولكن الارتفاع من قيمتها المالية ترافق بارتفاع في عدد مناصب الشغل التي وفرتها، هذا ما يجعلنا نستنتج ان معدل التشغيل يرتبط اكثر بالقيمة المالية للمؤسسة وتوسع نشاطها، أكثر من ارتباطه بتزايد عدد هذه المؤسسات أو المشاريع.

في حين سجل السداسي الأول من سنة 2015 ثاني أحسن تعداد للتشغيل بتوفير (81305) منصب عمل بنسبة تشغيل تقدر بـ (21.40%)، كما عرف السداسي الأول من سنة 2016 استقرار تقريبا في عدد مناصب الشغل بتراجع طفيف (81004) منصب عمل اين بلغت نسبة العمل به (21.32%)، توالى التراجع في عدد المناصب العمل كذلك خلال السداسي الأول من سنة 2018 أين تم تسجيل (73836) منصب عمل بنسبة تشغيل تقدرت بـ (19.43%)، بينما شهد السداسي الأول من سنة 2019 أقل تعداد في مساهمات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التشغيل أين بلغ عدد مناصب العمل (48784) منصب، وبنسبة تشغيل هي الأضعف

بين السنوات المدروسة وقدرت بـ (12.84%) ، فقد تراجع عدد مناصب التشغيل بين السداسي الأول من 2015 الى السداسي الأول من 2019 بـ (32521) منصب، وهذه النتيجة تعتبر متوقعة مقارنة مع انخفاض كل المؤشرات المدروسة، حيث تراجع فيها عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، و كذا انخفضت بها القيمة المالية للمشاريع ، إضافة الى انخفاض معدلاتها في التطور النسبي.

ويمكننا ان نبرز أحسن هذه القراءات للجدول من خلال الاستعانة بالأعمدة البيانية التالية:

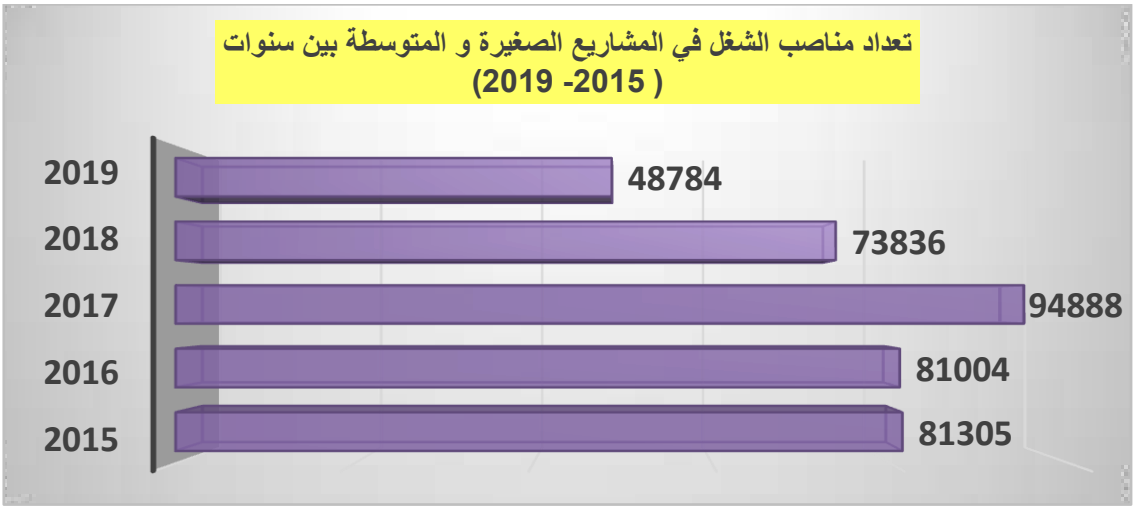

الشكل رقم 13 : تعداد مناصب الشغل في المشاريع الصغيرة و المتوسطة بين 2015-2019

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا من معطيات الجدول السابق

وبالرجوع الى التطور النسبي لمعدل التشغيل في الفترة ما بين (2015-2019) فنلاحظ أن اعلى نسبة تحققت ما بين (2017/2016) اين عرفت تزايد في مناصب العمل التي خلقتها المشاريع الصغيرة والمتوسطة المصرح بها وقدرت بـ (++ 3.65%) ، في حين سجلنا انخفاضات متتالية للتطور النسبي للتشغيل ما بين سنوات (2017- 2018) و (2018- 2019) ، أين بلغت نسبة التطور لمعدل التشغيل خلال (2017-2018) نسبة (- 5.54%)، كما و شهدت الفترة بين (2018- 2019) ادني نسبة تطور في معدلات التشغيل بقيمة تقدر بـ(-06.60%) ، ،ويمكن ملاحظة التغيرات في النسب تطور التشغيل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسط المصرح خلال فترة ما بين (2015-2019 بشكل أوضح من خلال الشكل البياني التالي:

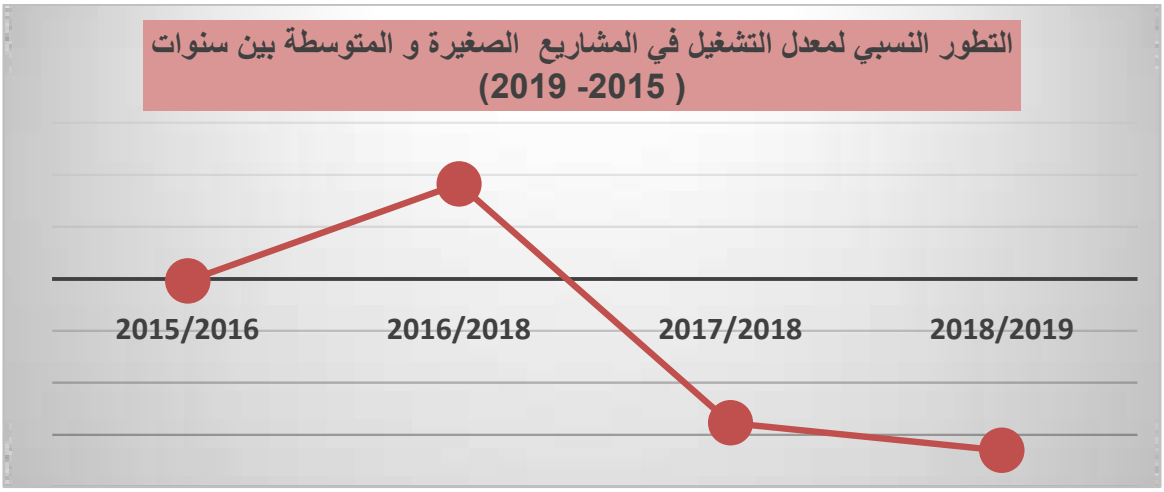

الشكل رقم 14 : التطور النسبي لمعدل الشغل في المشاريع الصغيرة و المتوسطة بين 2015-2019

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا من معطيات الجدول السابق

- **مقارنة بين نسب التطور في كل من تعداد المشاريع، القيم المالية لها، ومعدل التشغيل بها للفترة ما بين(2015-2019):**

وفي الأخير ارتأينا أن نقارن بين نسب التطور للمؤشرات الثلاثة المدروسة (تعداد المشاريع، القيم المالية، ومعدل التشغيل) معا خلال الفترة ما بين (2015-2019) معا من خلال الشكل البياني التالي:

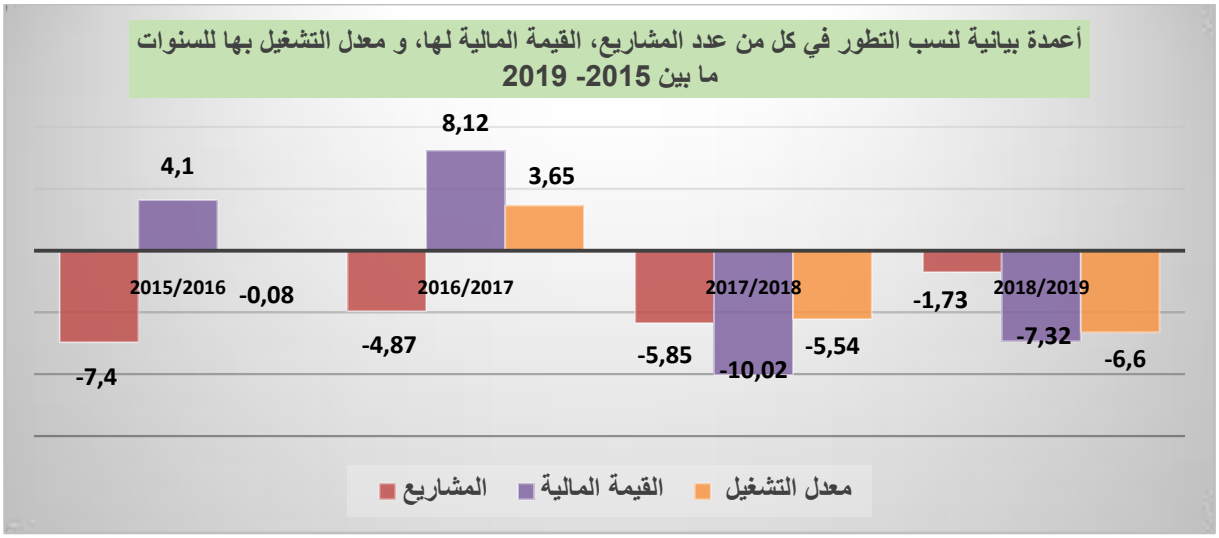

الشكل رقم 15 : أعمدة بيانية لنسب التطور كل من عدد المشاريع، القيمة المالية ، معدل التشغيل بين 2015-2019

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا من معطيات الجدول السابق

يظهر لنا الشكل أعلاه أن فترة ما بين (2019/2018) هي الأضعف من حيث مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال انخفاض نسب التطور بها في المؤشرات الثلاثة المعروضة في هذا التحليل، كما سجلت الفترة (2018/2017) هي بدورها انخفاض في معدلات التطور النسبي في كل من تعداد المشاريع المصرح بها وفي القيمة المالية لتمويل الاستثمار بهذه المشاريع وكذا في معدل تشغيل يد العاملة بها، ولكن بتقديرات وقيم أقل من الفترة الموالية لها أي (2019/2018).

أما من حيث المساهمة الإيجابية والفعلية في التنمية الاقتصادية تعتبر الفترة (2017/2016) هي الأكثر انتعاشا اقتصاديا من خلال وجود مؤشرات تطور نسبي في مجالين من المجالات المعروضة، فسجلنا قيم تطور إيجابية في كل من القيمة المالية للمشاريع المسجلة (+ 08.12%)، وترافقت بنسب تطور موجب كذلك في معدل التشغيل بـ (+03.65%)، بينما لوحظ تراجع خلالها لنسب التطور في عدد المشاريع الاستثمارية قدر بـ (– 04.87%). في حين عرفت الفترة ما بين (2016/2015) تحسن فقط على مستوى التطور النسبي للقيمة المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بنسبة تقدر بـ (+ 04.10%)، وتم تسجيل نسب تطور سلبية خلالها في كل من معدل التشغيل بـ (–0.08%)، وتعداد مشاريع بنسبة (–07.40%).

ان النتائج المعروضة أعلاه تبقى غير كافية لتقييم أو الحكم عن مدى مساهمة العمل المقاولاتي المتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، والأسباب هنا تعددت وتتطلب القيام بعملية تقييم موضوعية لهذه التجربة استنادا لدراسات أعمق وأسس نظرية وعلمية أكثر دقة ، ولكن الأكيد ان ما تم الإشارة اليه أعلاه يؤكد أن المقاولاتية في الجزائر تبقى دائما متأخرة بالنظر إلى السياسات والإمكانيات المتوفرة ، و ان اسهاماتها في التنمية الوطنية و مكافحة البطالة و الفقر جد محدودة و غير كافية مقارنة مع ما هو منتظر منها من دور باعتبارها أنها هي المحرك الجديد للتنمية الاقتصادية بالابتعاد عن الاعتماد على الصادرات النفطية كمصدر دعم للاقتصاد الوطني.

المبحث الثالث

المطلب الأول: تعريف المقاولاتية الاجتماعية وموضوعها.

1. تعرف المقاولاتية الاجتماعية.
2. موضوع المقاولة الاجتماعية.
3. تعريف المقاول الاجتماعي.

المطلب الثاني: أهداف و أهمية المقاولاتية الاجتماعية

1. أهدافها.
2. أهميتها.

المطلب الثالث: مدارس المقاولاتية الاجتماعية وتوجهاتها.

1. مدارس المقاولاتية الاجتماعية.
2. توجهات و تطور المقاولاتية الاجتماعية.
3. أفاق و معوقات مشاريع المقاولاتية الاجتماعية.

المبحث الثالث: المقاولاتية الاجتماعية

تجذب المقاولاتية الاجتماعية اهتماما متزايدا منذ عقود. ويبدو أنها تشكل مصدراً لحلول جديدة ومبتكرة للقضايا الاجتماعية المستمرة التي فشل القطاعان الخاص والعام في معالجتها والافتقار إلى الموارد المالية اللازمة للمنظمات غير الربحية. (Defourny, 2004; Mulgan, 2006; Nicholls, 2006; Nicholls & Hyunbae Cho, 2006)

إن تنظيم المقاولاتية الاجتماعية اليوم واحد من أكثر المصطلحات شهرة في القطاع غير الربحي ولكنه أيضاً واحد من أكثر المصطلحات سوء للفهم وللاختلاف .(Light, 2006). وينظر بعض المؤلفين إلى تنظيم المقاولاتية الاجتماعية باعتباره مجالاً من مجالات تنظيم المشاريع، ويطبقون نفس الآليات تقريباً ويشددون على أصحاب المقاولاتية الاجتماعية .(Bacq & Janssen, 2011; Dees, 1998; Mair & Marti, 2006)، ولا يرى آخرون هذا النشاط إلا في القطاع غير الهادف للربح في حين يرى آخرون أن المقاولاتية الاجتماعية تطمس الحدود بين هذه القطاعات التي تستهدف الربح والقطاعات التي لا تستهدف الربح من خلال إنشاء شكل ثالث من التنظيم ، وهو النموذج الهجين .(Battilana & Dorado, 2010; Mair et al. , 2012)

وسعيا منا لتوضيح بعض اللبس على هذا المفهوم سنتناوله بالشرح والتحليل فيما يلي.

المطلب الأول : تعريف المقاولاتية الاجتماعية و المقاول الاجتماعي و موضوعها :

1. تعريف المقاولاتية الاجتماعية :

ظهرت المقاولاتية الاجتماعية في أواخر الثمانينات في إيطاليا ثم انتشرت أكثر في أوروبا في النصف الثاني من التسعينات، ظهرت في الولايات المتحدة في نهاية عام 2000، واستخدمت المقاولاتية الاجتماعية في المجال الأكاديمي في نهاية المطاف. ففي التسعينات، لفت انتباه عدة باحثين، ونشر العديد من المقالات في المجلات الأكاديمية، كما دعم ظهور المقاولاتية الاجتماعية الحركة العالمية مع انهيار الأنظمة الشمولية، وصعود حركات المطالبة بالحقوق من مختلف الأقليات ودول الاستبداد والظلم، ودول أمريكا الجنوبية، وصعود التيارات المناصرة لحقوق الأقليات في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

على الرغم من أهميتها ومساهمتها العلمية الكبيرة خلال 15 سنة، يبين البحث في هذا المجال عدم وجود تعريف وتوافق الآراء والفهم المفاهيمي لها، وذلك بسبب تنوع النهج المستخدمة في الميدان.

وعلى الرغم من انتشار مصطلح المقاولاتية الاجتماعية في الأونة الأخيرة ووجود العديد من المؤسسات التي تبنت نظرياته، الا أنه لا يوجد تعريف علمي محدد له، اجتماعياً حيث عرفت بأنها "الحلول الابتكارية للتحديات الاجتماعية بالإضافة للخدمات والمنتجات التي تحدث تغيراً في المجتمع"، وتعرف أيضا على أنها "نوع من الأعمال التي تهدف إلى تعريف وتشخيص المشاكل وتؤثر ايجاباً والحاجات الاجتماعية واستعمال مبادئ ريادة الأعمال لإنشاء وتنظيم وإدارة مشروع (مغايرة) اجتماعي يحقق تغيير اجتماعي مطلوب". (Samer, 2012, p 27).

كما يقصد بها العملية التي يمكن من خلالها مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية بطريقة تتسم بالكفاءة والإبداع وتتضمن حلولا غير تقليدية ومستدامة . (Teresa, 2016, p 7)، وعلى ذلك، فإن المقاول الاجتماعي هو الشخص الذي يستطيع أن ينتج ويسوّق سلعة، تساعد على تحسين الظروف المعيشية للفقراء.

فخلافا لأصحاب المشاريع التجارية التقليدية، هدف المقاول الاجتماعي هو ليس فقط تحقيق أقصى قدر من الربح المالي .بدلا من ذلك، ان الأثر الاجتماعي هو الهدف الأساسي. في حين أن النماذج المؤسسية تختلف، من المنظمات غير الحكومية للمؤسسات الاجتماعية المملوكة من قبل لقطاع الخاص، نجحت المشاريع الاجتماعية في إدخال إصلاحات جديدة ونماذج لتحسين التعليم، والخدمات الصحية، وتنمية المجتمعات المحلية، وقضايا الجندر، والنمو الاقتصادي.

وتُعرف المقاولاتية الاجتماعية بأنها مجموعة من الأنشطة الريادية بمفهومها العام والتي تتضمن غرضاً اجتماعياً. (Austin, 2006, p 22)

وتُعرف أيضاً بأنها : نشاط ذو قيمة اجتماعية، له سمة الابتكارية ويهدف لإحداث تغيير بيئي من خلال حل مشكلة اجتماعية، يكون لهذا الحل صفة الاستدامة، ويساعد على خلق فرص، وعلى مواجهة مخاطر اجتماعية؛ إضافة إلي ما يمكن أن يحققه من عوائد اقتصادية. (الناجم، 2018، ص 88)

ويوضح مجلس التعليم العالي والتدريب Award Training & Education Higher Council(2013) مفهوم المقاولاتية الاجتماعية بأنها " الدافع لإقامة المشاريع الجديدة ليست لتحقيق الثروة، بل أن هناك دوافع اجتماعية لدي بعض رواد الأعمال لتحقيق الرضا النفسي، ولتحقيق الاستدامة لمشاريع الريادة الاجتماعية لابد من توفير الموارد المالية، بالتالي تسعي هذه المشروعات لتحقيق عائد مالي لتغطية التكاليف والتوسع والاستمرارية.

وتعرفها المدرسة العليا للعلوم الاقتصادية والتجارية بفرنسا ESSEC بأنها مبادرة خاصة في خدمة الصالح العام، ومقاولة لها غاية اجتماعية تتجاوز أو تضاهي الغاية الاقتصادية.

وتعتبرها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE بأنها كل نشاط خاص وله هدف عام ينطلق من منطلق مقاولاتي وال يهدف بشكل اساسي لمراكمة الأرباح وإنما تلبية أهداف اقتصادية واجتماعية اضافة لقدرته على خلق الفائدة والخدمة ببلورة حلول مجددة لمشاكل الاقصاء الاجتماعي والعطالة.

عرفها (Fowler) على أنها: عملية خلق بنى وهياكل اقتصادية – اجتماعية قابلة للتطبيق، وعلقات ومؤسسات ومم ارسات تعظم الفوائد الإجتماعية.

أما (Hogg& Hibert) وآخرون فقد عرفوها على أنها: استخدام سلوك ريادي لغايات اجتماعية أكثر من كونها ربحية، أو هي تعظيم الفوائد التي تنيها مجموعات محرومة في المجتم ع.

أما المركز الكندي للريادة الإجتماعية فقد فرق بين قطاعي أساسيين للمقاولاتية الإجتماعية:

- في القطاع الربحي: تشمل الأنشطة التي تركز على أهمية إدراج البعد الاجتماعي للقطاع الخاص.
- في القطاع غير الربحي: تشير إلى أنشطة تشجع مزيدًا من الريادة ف ي المجتمع، من أجل زيادة التأثير في عملية التنمية المستدامة. (Johanna Mair& Ernesto Noboa, 2003, p03).

وعرفها كل من (Letts, Brown) على أنها: إيجاد حلول مبدعة لـ مشكلات اجتماعية، وحشد الأفكار والقدرات والوارد والترتيبات الإجتماعية اللزمة لحداث تغييرات اجتماعية مستدامة.

وفي نظر كل من (Mort, Carnegie, Weerawardena) تعد الـ مقاولاتية الإجتماعية بناءً متعدد البعاد، يتضمن قيمًا وسلوكيات ريادية، لتحقيق أهداف اجتماعية، وهي القدرة على اقتناص الفرص، للقيم اجتماعية. (أمل خيري، 2019، ص25).

وعليه يعتبر (الناجم، 2018، ص 85) المقاولاتية الاجتماعية هي إحدى الحلول الابتكارية لتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية، والتعامل مع قضاياها بأسلوب حديث ، يعبر عن حاجات فعلية، ويمكن أن يحقق صفة الاستدامة التي تعد عدم القدرة على الوصول لها أحد المعوقات التي تواجه المبادرات الاجتماعية ذات الطابع الخيري، حيث تعبر المقاولاتية الاجتماعية عن نوع من الأنشطة والخدمات التي يقدمها في الأصل المهتمون بالمجال الاجتماعي، لهم سمة الريادة والابتكار لإيجاد حلول من خلال مشروعات اجتماعية تتسم بالاستمرارية، ولها صفة الاستدامة والقدرة على تحويل العوائد الى قيمة اجتماعية. (Mair & Marti,2006,p.410).

ومن خلال هذه التعريفات نستطيع القول أن المقاولاتية الاجتماعية هي "أنشطة تعمل بالمقاربة الاقتصادية ولكنها لا تهدف لتحقيق ربح اقتصادي فحسب، وإنما لتقديم حلول ناجعة لمشاكل ذات طابع اجتماعي وعام، أي أنها

تقوم على تقديم الحلول المثلى ومعالجة المشاكل التي تفرضها التحديات الاجتماعية والبيئية فضال عن الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على خلق نماذج لإحداث التغيير الاجتماعي من خلال تنفيذ مبادرات أو مشروعات جديدة، أو تأسيس مؤسسات اجتماعية أو تنموية جديدة "، وتركز المقاولاتية الاجتماعية، على الفئات المهمشة والفقيرة، وتسعى إلى سد الفجوة بين من يتمتعون بخدمات اجتماعية متميزة، ومن يفتقرون إلى تلك الخدمات، كما تعمل على ابتكار نماذج تُحدِث تغييرات اجتماعية لصالح الفقراء.

وتواجه المقاولاتية الاجتماعية، تحديات قائمة بالفعل، وتحاول وضع حلول إبداعية، مع مراعاة تطبيق معايير التفكير العلمي تجاه تلك المشاكل، مع السعي إلى الإحاطة بها من كل الجوانب، ومعرفة مختلف الآراء حيالها.

2 – موضوع المقاولة الاجتماعية :

إن المقاولة الاجتماعية جاءت للمساهمة في القضاء والتغلب على المشكلات والتحديات الاجتماعية، ولان ذلك لن يتأتى إلا بعد تشخيص ومعرفة أولا تلك التحديات الاجتماعية ثم بعد ذلك التفكير في الحلول التي من شأنها معالجتها والتغلب عليها، ومن ثم العمل على تجسيدها ميدانيا.

- **تشخيص ومعرفة التحديات الاجتماعية:** ويتم ذلك من طرح مجموعة من التساؤلات أهمها: ماهي هذه التحديات الإجتماعية التي نسعى للتغلب عنها، وما هي المعلومات والبيانات والإحصائيات المتوافرة عن هذا التحدي، وماهي الأسباب الرئيسة لهذا التحدي، ومن هي أكثر الفئات تأثرا في المجتمع بهذا التحدي، وما هي الجهود المبذولة سابقا لهذا للتغلب على هذا التحدي، ولماذا لم تنجح هذه الجهود في التغلب على هذا التحدي .. إلخ؛ وعليه فإننا نستطيع القول أن الإجابة على كل هذه التساؤلات تتم من خلال نموذج يضم مجموعة من الخطوات، يتم التركيز فيه على مجموعة من النقاط الأساسية منها: (9Teresa, 2016, p).

-تحديد المشكلة بكل دقة، والتعرف على أسبابها من أولئك الذين يتأثرون بتداعياتها السلبية ، ويعتبر ذلك الخطوة الأولى في بناء حلول مستدامة للتغلب على المشكلات الاجتماعية .

-يجب عند تحديد المشكلة أو التحدي الاجتماعية أن نأخذ في الاعتبار وجهات النظر الأخرى حول هذه المشكلة التي قد ترى في هذه المشكلة أو هذا التحدي فرصة.

-لا يمكن التغلب على التحدي أو المشكلة الاجتماعية إلا من خلال بناء رؤية تستند إلى فهم عميق لهذا التحدي والمعوقات المرتبطة به ، وكذلك توفير الموارد اللازمة لمواجهته.

– لابد من توفر كافة المعلومات التي تساعد على تحديد كافة أبعاد التحدي (مكانه، تأثيراته، الفئات المتأثرة به)، وذلك بالاعتماد على عدة مصادر ك : شبكة المعلومات الدولية، التقارير والتحقيقات الصحفية، الدراسات الأكاديمية، المقابلات الشخصية مع الخبراء والمتخصصين.

–لا بد أن يستند الإطار العام لتحليل التحديات االجتماعية إلى منهجية التساؤلات البحثية التالية : ما، من ، أين، ولماذا و كيف ، أي : ما هو هذا التحدي ، ما هي أسبابه ، من يتأثر به وسماتهم ، مكانه، سبب انتشاره وتداعياته، كيف يمكن التغلب عليه ومواجهته؟ ، وتعد أساليب تحليل البيانات، والجداول والأشكال، والنماذج التحليلية، هي من الأدوات المهمة التي يمكن الاعتماد عليها للتعرف على التحديات الاجتماعية وتداعياتها.

- **تصميم الحلول المستدامة للتغلب على التحديات ا لاجتماعية:** بعد تشخيص ومعرفة التحديات والمشكلات الاجتماعية، تأتي مرحلة طرح الحلول المناسبة لها بناءا على مجموعة من الاعتبارات أهمها :

– اختيار فريق عمل محترف الابتكار حلول مناسبة وغير تقليدية واعتماد الأساليب الحديثة لتوليد الأفكار الجديدة والمبتكرة ك: آلية العصف الذهني مثالا.

–التعريف الدقيق للحلول المقترحة التي يتم تقديمها وتوضيح كيفية استخدامها والاستفادة منها؛

-ضرورة اختبار الحلول المقترحة قبل البدء في تجسيدها، والتعرف لردود الأفعال للمستخدمين والمستفيدين منها ومقترحاتهم بشأن تطويرها، وحتى تساهم بالفعل في تحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب؛ ومن جهة أخرى يعتبر التفكير بشكل استراتيجي بمنظور كلي يركز على الخبرات العالمية، ثم النزول تدريجيا بطريقة التفكير إلى النطاق الإقليمي والوطني يعد الطريقة المثلى للتغلب على التحديات االجتماعية وتحقيق التغيير الإيجابي المطلوب في المجتمع.

- **تطبيق الحلول وقياس الأثر:** إن البداية الصحيحة لتنفيذ استراتيجية العمل بطريقة مهنية دقيقة تتطلب تعريف النجاح الذي تنشده وتحديده، كما تتطلب تحديد مؤشرات تضمن قياسه، أي قياس الأثر الاجتماعي للحلول التي تم اقتراحها، حيث أن عملية القياس هذه ال تتم في نهاية العمل، بل ال بد أن تتم باستمرار أثناء التنفيذ وذلك بالنظر لمؤشرات الأداء وهل العمل يتم بطريقة صحيحة أو يواجه معوقات وتحديات؛ وهذا ما سنتطرق له في العنصر الموالي . (أمال خيري، 2019، ص 37).

3 – المقاول(الرائد) الاجتماعي وسماته:

تعددت تعريفات الريادي الاجتماعي وصفاتهم وكل تعريف تناول جانب من جوانب الريادي الاجتماعي وصفاته. فالمقاول الاجتماعي هو الشخص الذي يبحث عن الفرص لـ خلق قيمة اجتماعية من الـ م وارد المتاحة،

والكشف عن أفضل منهج لاستغلال هذه الفرص، من أجل بناء رأس مال اجتماعي، وحل مشكلة مستديمة في المجتمع.

وهناك العديد من المحاولات في الدراسات الأكاديمية المختلفة لوضع تعريف لمفهوم الرائد أو المقاول الاجتماعي، نوجزها فيما يلي:

حسب تعريف Brickerhof فإن الرواد الاجتماعي: هم أناس تحملوا المخاطر بالنيابة عن باقي أفراد المجتمع.

بينما يقول كل من Waddock و Post : الرواد الاجتماعيون هم مواطنون من القطاع الخاص أو المجتمعي، يقومون بأدوار حيوية لاحداث تغييرات جذرية في المجال العام، ولديهم بصيرة حادة بالقضايا الاجتماعية.

ويقول Fishman, Labarre وآخرون: الرواد الاجتماعيون هم مبدعون قرروا أن يواجهوا تحديات عميقة في المجتمع عن طريق فكرة عملية جديدة.

في تعريف :Bornstein الرواد الاجتماعيون هم أناس يأتون بأفكار جديدة لحل مشكلات كبرى، والذين لا يهدأ لهم بال حتى تتحقق أهدافهم، وهم أشخاص لا يجيبون عن أي سؤال بكلمة لا.

أما Ashoka وهي من أكبر المنظمات الداعمة للمقاولاتية الاجتماعية فترى أن الرياديين الاجتماعيين هم أفراد مع حلول مبتكرة لمشاكل المجتمع الاجتماعية والأكثر إلحاحاً [.....] فهم ذوو رؤى وواقعيون يهتمون بالتطبيقات العملية لرؤيتهم قبل أي شيء.

أما Lees& Alvy ، Thompson فقالوا: "الرواد الاجتماعيون هم أناس أدركوا مكامن الفرص لواجهة حاجات لم تستطع الدولة تلبيتها، فقاموا بحشد الوارد الطلوبة معا واستخدموها لحداث تغيير ."

ويعرف Dees الرائد الاجتماعي بأنه: شخص يلعب دور صانع التغيير في القطاع المجتمعي عن طريق :

- تحديد رسالة أو مهمة ليجاد قيمة اجتماعية، أو الحفاظ على قيمة موجودة .

- خلق فرص جديدة لخدمة هذه الرسالة.
- الانخراط في عملية مستمرة من الإبداع والتكيف والتعلم .
- التصرف بحزم دون تقيد بالوارد المتاحة.
- الشعور بحس مسؤول قوي تجاه خدمة المجتمع. (أمل خيري، 2019، ص 54).

هناك العديد من السمات التي يتصف بها المقاول الاجتماعي، من أهمها:

- **الوعي والعرفة**: فأول خطوات الريادة، أن تأتي من شخص واع، على دراية بواقع مجتمعه ومشكلته، وموارده وإمكاناته .
- **الثقة بالنفس**: فالمبدع يجب أن يكون على ثقة بذاته وبقدرته على إحداث التغيير، وينبغي الا يشكك في قدراته، أو يقلل من أهميته وقدر نفسه.
- **الابداع**: فالمقاول المجتمعي هو شخص مبدع، يفكر خارج الصندوق، لا تحد أفكاره حدود، يستطيع الاستفادة من الوارد غير المستغلة لتلبية احتياجات غير ملباة.
- **المبادرة**: فالمقاول الاجتماعي شخص نشط ذو همة عالية، مبادر، يهتم بمجتمعه، على استعداد للتضحية والعطاء من أجله.
- **الايجابية**: فالرائد الاجتماعي لديه لكل مشكلة حل، يتسم بالحيوية والمثابرة، يشعر بالمسئولية تجاه قضية معينة، ولديه رسالة يعمل من أجلها.
- **الإلهام**: فالرائد الاجتماعي لديه قدرة على إلهام الخرين، فقد ينجح في إقناع المجتمعات بأكملها لاتخاذ خطوات تغيير حقيقية. (أمل خيري، 2019، ص 55).

أما Norazi , 2010، فيرى أن من بعض خصائص الرياديين الاجتماعيين وهي:

-ليس بالضرورة أن يكونوا أشخاص اً وممكن أن يكونوا مجموعات أو شبكات أو منظمات أو حتى مجتمعات، تتحد مع بعضها البعض لإحداث التغيير من خلال كسر الأنماط.

-الريادي الاجتماعي يسعى إلى التغيير المستدام وعلى نطاق واسع.

- المقاولاتية الاجتماعية يمكن أن تتضمن أفكار اً لكسر الأنماط في كيف أو ماذا تم عمله لمواجهة مشكلة اجتماعية.

ويشير (2000) off Brinherck إلى أن خصائص الريادي الاجتماعي هي:

- البحث عن طريق جديدة لخدمة المجتمع، وإضافة قيم للخدمات الموجودة.
- الاستعداد لأخذ مخاطرة نيابة عن الفاعلين الرئيسيين.
- فهم الاختلافات بين الحاجة والرغبة.
- فهم جميع المواد المخصصة لإدارة الاستثمار.
- الأخذ بعين الاعتبار جميع العوائد الاجتماعية والمالية لهذه الاستثمارات.
- جعل الرسالة أولاً ولكن بدون المال لا توجد رسالة. (شعبان عيده، 2013، ص16).

إذا فالريادي الاجتماعي هو ذلك الشخص، أو الأشخاص، أو الجهة التي تسعى إلى خدمة قيمة اجتماعية أو خلقها من خلال أنشطة اقتصادية مبتكرة من أجل استمرار هذه المهمة، متحملاً المصاعب والمخاطرة في سبيل الوصول وتحقيق الرسالة الاجتماعية.

المطلب الثاني : أهداف المقاولاتية الاجتماعية و أهميتها:

1. أهداف المقاولاتية الاجتماعية :

تسعى المقاولاتية الاجتماعية الى تشجيع أفراد المجتمع على التغيير والانتقال إلى وضع أكثر تطوراً ونشر القيم والعادات والتقاليد السامية وأهمها التعاون والصدق والالتزام بأداء المهام وانجاز الأعمال ومحاربة المشكلات التي تركها الوضع الإقتصادي المتدهور كالبطالة والهجرة الداخلية، وتحسين الوضع الاجتماعي لأبناء المجتمع ورفع المستوى المعيشي ، من خلال تنظيم وإدارة تحديات اجتماعية تحقق تغييراً اجتماعياً مطلوباً يقاس بالربح المادي وبالقيمة الاجتماعية باستخدام الأساليب الإبداعية والمبتكرة لتنمية المشروعات والمؤسسات التى تحقق تأثير اجتماعي واسع النطاق، وتضمن تعزيزاً جلياً للرخاء الاقتصادي المشترك والقضاء التدريجي على الفقر المدقع وهذا حلاً سحرياً ومشجعاً للسلوك الايجابي الدافع لعملية التنمية الاجتماعية ومحتوياً للمشكلات الاجتماعية .

تتسم المقاولاتية الاجتماعية بالعديد من الخ صائص التي تجعلها مختلفة عن المقاولة التقليدية وتؤدي بها للتأثير الفعّال، حيث تتركز هذه الخصائص في ثالث عناصر أساسية حددها (فاروق، 2019) كالأتي:

تفكير إبداعي: تعبر عن محاولة إحداث تحول ثوري لمواجهة التحديات الاجتماعية.

حلول مستدامة: ينبغي أن تنطوي المقاولاتية الاجتماعية على استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، وتقديم حلول دائمة لمشكلات متأصلة في المجتمع، وال تكون مجرد حلول وقتية أو ذات أثر هامشي محدود.

ذات أثر اجتماعي إيجابي: تستلزم المقاولاتية الاجتماعية إحداث أثر اجتماعي ملحوظ للمجتمعات ، ويمكن قياس هذا الأثر بمقارنة حال هذا المجتمع قبل وبعد ظهور الحلول المبدعة لمشكلاته المستعصية.

ويمكن قياس أهم آثار المقاولاتية الاجتماعية على التنمية في المجتمع وبشكل مستدام وفق المستويات التالية:

المدى القصير للمقاولاتية :تغييرات ملموسة في اقتصاد المجتمع (خلق فرص عمل، توليد الناتج، أو زيادة الادخار(.

المدى المتوسط للمقاولاتية :تتجلى قيمة الريادة الاجتماعية في كونها نموذجاً محتملًا يعمل على رفاهية المجتمع وتحسين أوضاعه، ومن ثم يقاس نجاح الريادة الاجتماعية بقدرتها على زيادة الإنتاجية، والمشروعات التنموية.

المدى الطويل للمقاولاتية :أن المساهمة الأكثر أهمية للريادة الاجتماعية تحدث على المدى الطويل، وتقاس بقدرتها على خلق واستثمار رأس المال الاجتماعي. (بن حكومي، بدري، 2020، ص13).

2. أهمية المقاولاتية الاجتماعية:

تكتسي الممارسة المقاولاتية الاجتماعية أهمية كبيرة ، بعدما أضحى ينظر لها على أنها المخرج الأقوى للعديد من الأزمات والمشاكل التي تعاني منها المجتمعات، فإلى جانب كونها وسيلة لتحقيق الأرباح لأصحابها، تعتبر كذلك وسيلة تساهم في ارتقاء المجتمعات بصورة كبيرة، وذلك نظرا لمساهمتها في الرفع من معدلات النمو والخفض من نسب البطالة والفقر وايجاد الحلول المثلى للعديد من المشاكل، وبالتالي إحداث نهضة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ، إذن فهي تمثل ضرورةً حتمية أمام الدول خصوصا العربية منها، بعد أن بات معظمها يعج بمشكلات متراكمة، ويعاني من تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية والبيئية وغيرها

.هذا و تعتبر سنوات التسعينيات الفترة التي فاز فيها مفهوم المقاولة الاجتماعية بشعبية عالمية بعد تداوله من قبل دول شمال أمريكا والدول الأوربية، ففي سنة 2002 قامت الحكومة البريطانية بإطلاق الاستراتيجية الوطنية للمقاولة الاجتماعية وإصدار كتاب سنة 2006 بعنوان المقاولة الاجتماعية : استراتيجية للنجاح Strategy Entreprise Social Success forلتنطلق الدانمارك كذلك في العمل على استراتيجية وطنية للتجديد الاجتماعي ، وقد أدت الجهود المبذولة في هذا السياق إلى تحقيق تقدم كبير وإلى ازدياد عدد المقاولات الاجتماعية و وضع قوانين تشريعية تؤطر كيفية خلقها مما سمح بتطور المفهوم وانتشاره في عدة مجالات كالبيئة والتربية والعالم والخدمات .. ، وكذا استقطابه للفاعلين الوطنيين والدوليين و وسائل العالم والنشر والمؤسسات الجامعية للبحث .. إلخ ، أما بالنسبة للدول السائرة في طريق النمو ، فقد تميز هذا المفهوم بتحقيق نجاح مبهر تجسد خاصة في حصول محمد يونس على جائزة نوبل للسالم سنة 2006، تتويجا للمشروع الذي أحدثه في إطار المقاولة الإجتماعية والمتمثل في بنك الغرامين "Grameen Bank"الذي مول من خلاله المشاريع البسيطة بقرى البنغلاديش الفقيرة الشيء الذي مكنه من إحداث تنمية مجتمعية لم يسبق لها مثيل إثر مشروعه الذي يهدف للقضاء على الفقر، وبالنسبة لعالمنا العربي و تبعا لما أحدثته ظاهرة العولمة من طفرات كبرى في مختلف المجالات، تم السعي في عديد من البلدان لخلق بيئة أكثر ملائمة وأكثر ديناميكية مهدت لإنشاء العديد من المقاولات بغرض مجابهة التحديات التي أفرزتها التحولات الاقتصادية العالمية ، وكنتيجة لذلك ظهرت المقاولات الاجتماعية بالعالم العربي وأخذ الاهتمام بها يأخذ مكانته في النقاش حول التنمية (شعوف، 2011، ص06)، إلا أننا نستطيع القول وعلى مستوى بلدنا الجزائر تحديدا، لزلنا بحاجة لتطوير ثقافة المقاولة الاجتماعية، ولعل ما يؤكد ذلك، تلك الإحصائيات المسجلة حول عدد المؤسسات والشركات في الجزائر، الذي بلغ نهاية 2011 قرابة 650 ألف مؤسسة 98 بالمائة منها شركات صغيرة ومتوسطة، عدد المؤسسات أو المقاولات الاجتماعية لا يصل بالكاد إلى 2 بالمائة، وهذا على الرغم من وجود جيوب فقر وتهميش واسعة النطاق على المستوى الوطني وخاصة في مناطق الهضاب العليا والجنوب وداخل التجمعات الحضرية الكبرى في الشمال، وهو ما يسمح لهذا النوع من المقاولات بالنشوء والبروز والمساهمة في مكافحة الفقر وخلق تنمية وثروة مستدامة، مع حفاظها على الأصل في المقاولة الذي هو الربح والديمومة، وبشكل يسمح أيضا بتخفيف العبء على الدولة التي تعجز في الكثير من الحالات عن القيام بكل الوظائف الاجتماعية بكفاية وكفاءة عاليتين. (بن حكومي، بدري، 2020، ص14).

المطلب الثالث : مدارس المقاولاتية الاجتماعية و توجهاتها.

1. مدارس المقاولاتية الاجتماعية:

نتيجة لتطور مفهوم المقاولاتية الاجتماعية وتطبيقاتها حسب التوجهات الأوروبية والأمريكية ظهرت هذه المدارس التي تنظر كل منها إلى الريادة الاجتماعية من زوايا مختلفة

-مدرسة الابتكار: تركز هذه المدرسة على المقاول الاجتماعي الذي يركز على المشكلة الاجتماعية ويلبي حاجة اجتماعية من خلال طرق مبتكرة . وعليه فإن مدرسة الابتكار تركز على إنشاء طريقة جديدة، أو طريقة أفضل لمواجهة مشكلة اجتماعية أو تلبية حاجة اجتماعية ويتم ذلك من خلال إما مشاريع ربحية، أو غير ربحية .

-مدرسة المشروع الاجتماعي :تركز هذه المدرسة على المشروع الاجتماعي الريادي الذي يدر دخلاً لخدمة الرسالة الاجتماعية، وهذا الدخل للمشروع نفسه، ولاستمرارية هذا المشروع تركز . هذه المدرسة على بعد المشروع عن المنح والدعم الخارجي، ويسعى المشروع إلى تبني الوسائل الاقتصادية بطرق ناجحة لدعم المنظمات غير الربحية بطرق أكثر نجاحا.

-عصر المشروع الاجتماعي في أوروبا :تركز هذه المدرسة على المشروع الاجتماعي ، ويتميز هذا المشروع بأنه ينشأ من قبل جماعة من المواطنين لخدمة المجتمع، مثل التعاونيات، وتختلف هذه المدرسة عن مدرسة المشروع الاجتماعي في توزيع الثروة، إذ أنها تسمح ببعض توزيع الدخل على المشاركين.

-مدرسة التوجه البريطاني :حسب هذه المدرسة فإن هناك جهة رسمية، وهي وحدة في دائرة الصناعة والتجارة في حكومة بلير، قد أوجدت تعريف اً للمشروع الاجتماعي، وهو أعمال اقتصادية لها أهداف اجتماعية، يتم استثمار العائد لخدمة هذه الأعمال، أو المجتمع، وتركز هذه المدرسة على الجانب القانوني للمشروع الاجتماعي، وعليه فإن جميع المشاريع الاجتماعية منذ 2006 أصبحت مسؤولية هذه الوحدة في دائرة الصناعة والتجارة في بريطانيا. (شعبان عيده، 2013، ص19).

من هنا نلاحظ أنه بالرغم من الاختلافات بين المدارس والتوجهات الأوروبية والأمريكية والاختلاف في التعريفات الواردة في الأدبيات السابقة لمفهوم المقاولاتية الاجتماعية، إلا أنها جميعاً اشتركت في شمول ا لمقاولاتية الاجتماعية على أي نشاط اقتصادي ذو أهداف ورسالة اجتماعية.

2. توجهات وتطور المقاولاتية الاجتماعية:

ان تطور الاهتمام بالمقاولاتية الاجتماعية ، إنما ينبع من التغيرات العالمية في النواحي الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية، وقد ركزت المقاولاتية الاجتماعية على إيجاد حلول للمشاكل الناجمة عن هذه التغيرات من خلال:

إما إيجاد حلول مبتكرة ، وهذا ما سمي بجانب العرض ، وإما زيادة الفرص أمام حل هذه المشكلات وتوسيعها وهذا ما سمي بجانب المصادر، ففي جانب العرض قلت تداخلات الدولة ودعمها وزادت عدد المنظمات غير الربحية، أما في جانب الطلب فزاد الاهتمام بم ا سمي بالمسؤولية الاجتماعية ومشاركة القطاع الخاص في حل هذه المشكلات.

وبتطور التطبيقات العملية وتطور الريادة الاجتماعية، ظهرت هناك عدة توجهات مثل التوجهات الأمريكية والتوجهات الأوروبية.

–التوجهات الأمريكية: نتيجة تدهور الاقتصاد في نهاي ة السبعينات وبداية الثمانينات أثر هذا التدهور على الدعم الحكومي لبرامج الفقر، والتعليم، والبيئة، والصحة، مما حدا بالحكومة إلى التوجه للأنشطة الاقتصادية أو توسيعها لتغطية هذا النقص، مما يساهم في استمرار دعمها لهذه القطاعات، وعليه، فإن المشاريع الاجتماعية كانت تشمل هذه الأنشطة، وأن المقاولاتية الاجتماعية هي كل الأنشطة الاقتصادية التي هدفها قطاع اجتماعي بغض النظر عن الجانب القانوني، أو القطاع التي تعمل من أجل ه.وعليه فان التوجهات الأمريكية انقسمت إلى مدرستين هما: مدرسة المشروع الاجتماعي، ومدرسة الابتكار الاجتماعي.

– **التوجهات الأوروبية:** كما في التوجهات الأمريكية، فإن المشاريع الاجتماعية ظهرت نتيجة أزمة الثمانينات، والمشاريع الاجتماعية أوجدت من قبل المجتمع المدني، وليس من قبل مؤسسات قائمة كما في التوجهات الأمريكية، وتم التركيز على الخدمات التي تتعلق ببناء المساكن للمشردين ودور رعاية الأطفال وغيرها.

فالمشروع الاجتماعي في التوجهات الأوروبية هو بالعادة غير ربحي أو تعاوني، وذلك لإيجاد تأثير اجتماعي على المجتمع، وعليه فإن التوجهات الأوروبية انبثقت عنها مدرستان هما مدرسة عصر المشروع الاجتماعي الأوروبي، مدرسة التوجه البريطاني. (شعبان عيده، 2013، ص18).

3. معوقات مشاريع المقاولاتية الاجتماعية:

تشير (Teresa, 2016) أن المعوقات المالية المعوق الأبرز الذي يواجهه مشاريع المقاولاتية الاجتماعية، وقد تجد لدى الكثير منا أفكار إبداعية تحمل في تجسيدها الحلول الناجعة لعديد المشاكل ا لاجتماعية التي نعيشها، ولكن نظرا لغياب التمويل اللازم والمرافقة من طرف الجهات المتخصصة، تبقى تلك الأفكار حبيسة عقول أصحابها، أو البحث لها عن بيئة مناسبة تطبيقها (هجرة الأدمغة و أفكارها) ؛ كما أن المحيط العام للاقتصاد

الجزائري يطرح جملة من المعوقات التي تحد من تشجيع المبادرات المقاولاتية نحو أهداف اجتماعية ، بل ويرفع في كثير من الأحيان نسبة تعثرها، ومن بين ذلك نجد :

- ✓ البيروقراطية وضعف الإدارة الجزائرية.
- ✓ ضعف وغياب الجانب التشريعي والتنظيمي الذي يؤطر هذا المجال.
- ✓ مشاكل العقار والملكية، الضرائب والجمركة.
- ✓ نقص المعلومة الاقتصادية والإحصائية.
- ✓ غياب الرؤية الشاملة والتصور الواضح لعملية التنمية، فمختلف المحاولات التي تمت عبارة عن نسخ دون دراسة لتجارب البلدان الأخرى. (لونيسي، 2015).

4. آفاق المقاولاتية الاجتماعية:

تمر المجتمعات الإنسانية بأطوار مختلفة كما يقرر هذا علماء الاجتماع، فبعد مرحلة الحرص على النجاة التي تتجلى في الظروف الصعبة كالحروب والكوارث الطبيعية، تنحوا المجتمعات إلى تحول الاهتمام من الأنا الفردية إلى نحن الجماعية، وهذا يعني أن الإحساس بالآخرين وتفهم احتياجاتهم من الظواهر الطبيعية في المجتمعات البشرية المستقرة، وبالضبط في هذه البيئة تجد المقاولاتية الاجتماعية مناخها المناسب، وهذا طبعا إذا لم نعطي هذا الموضوع بعده الديني، إذ نجد في ديننا الحنيف الكثير من الآيات والأحاديث النبوية التي تشير إلى ضرورة الاهتمام بأمور الجماعة ونحو ذلك ؛ وبالتالي من المهم جدا في خطاب المجتمع و إعداده للفكر الريادي أن يكون التركيز على إحداث التغيير والعمل بدال من التنظير ، يقول غاندي " لنكن نحن أنفسنا التغيير الذي ندعو إليه"، كما ينبغي أن يركز الخطاب التوعوي على دور المخاطبين في عصرهم وعالمهم بشكل مباشر وضرب النماذج الواقعية لهذا ، ويكون ذلك بدءا بالاهتمام بترويج المبادئ و القيم و الاتجاهات التي تنشط و تنمي الفكر الريادي لدى الفرد بدءا من التعليم بمختلف أطواره. فمثلا:

– على مستوى التعليم الابتدائي: ينبغي أن تغرس في التلاميذ مجموعة من القيم الأساسية:

–أن أفكارهم مهمة وما يدور في أذهانهم له قيمة.

–أهمية طرح الأسئلة و القيام بالمبادرات.

–أن التعاون مع الآخرين قيمة عالية وممتعة.

-أن الوقوع في الأخطاء والتعلم منها خير من عدم التجربة مطلقا.

- **على مستوى الجامعات** : فكثيرا من الجامعات الشهيرة تربط ع لاقات جيدة بمشاريع المقاولاتية الاجتماعية، بل ولها مؤسسات خاصة بهذا النشاط ك" هارفارد" و"أكسفورد" و"ييل" وغيرها من الجامعات المرموقة، كما ينبغي عليها تنشيط البرامج والدورات التدريبية المتعلقة المقاولاتية الا جتماعية في الجامعات المحلية ومد ع لاقات العمل والتعاون بين مشاريع الريادة الاجتماعية وهذه الجامعات.

-على المستوى الحكومي:

-استحداث هيئة هدفها استقطاب وتشجيع الأفكار الابتكارية الرامية لإحداث التغيير الاجتماعي المطلوب. - منح الامتيازات والأولوية للمبادرات التي تسعى لمعالجة الإشكاليات المجتمعية.

-دعم حاضنات الأعمال لمشاريع المقاولاتية الاجتماعية خصوصا الناشئة منها وإنشاء صندوق تمويل فرعي خاص بذلك.

-عقد جلسات حوار في مجال السياسات الوطنية بشأن أطر العمل القانونية وتعديل القوانين المحاصرة للعمل الاجتماعي والخيري.

-عقد مؤتمرات دورية للمقاولاتية الاجتماعية، وصناعة القرار والعمل الخيري والبحوث االجتماعية وتنظيم مسابقات بشأن ذلك؛ وكذا إقامة منتديات إقليمية للاستثمار المجتمعي لدعم تعميم ونشر التجارب الناجحة . (بن حكومي، بدري، 2020، ص16).

*الفصل الرابع *

المبحث الاول : الاطار المنهجي للدراسة

المبحث الثاني : الخصائص السوسيو-اقتصادية لولاية تلمسان

المبحث الثالث :عرض النتائج و مناقشة الفرضيات

تمهيد :

يتناول هذا الفصل الجانب التطبيقي من دراستنا و الذي يعد جوهر الدراسة و الجزء الرابط بين ما سبق من تغطية نظرية لظاهرة الفقر وأهم الجوانب المتعلقة بها من خصائص ونظريات و أسباب و مؤشرات ، خاصة بعد تسليطنا الضوء على واقع الظاهرة في الجزائر من خلال تعرفنا على تطور الظاهرة وأهم حدودها ومحدداتها . فنسعى من خلال هذا الفصل زيادة التمحيص و التدقيق في مضمون الظاهرة و الى بحث و استقصاء اشكاليتنا و التحقق من الفرضيات المطروحة في الفصل الأول. فجاءت أهمية هذا الفصل من أهمية الدراسة ككل ، ذلك لأنه الجزء الفاصل في تحديد معنى للدراسة و لمكانتها ، اذ أنه يتفوق على ما سبقه من فصول في ضمه لثمرة هذه الدراسة و دلالتها العلمية و الأكاديمية ، وهذا لأنه يشمل عرض و مناقشة نتائج الدراسة .

ارتأينا في هذا الفصل ثلاث مباحث :

– المبحث الأول يتناول وصفا لكل ما استخدم في الاطار التطبيقي للدراسة ، فتطرقنا فيه الى عرض المنهجية المتبعة من خلال وصف مجتمع و عينة الدراسة ، و مجالاتها الرئيسية المتمثلة في المجال الجغرافي ، المجال الزمني ، كما حدد مختلف تقنيات تجميع البيانات ، و المنهج المستخدم في تحقيق هدف البحث ، دون أن نغفل عن ذلك الجانب المتعلق بالكيفية التي اتبعت أثناء تطبيقها.

– أما المبحث الثاني فخصص لعرض خصائص العينة ، بهدف ابراز التركيبة الاجتماعية و الديموغرافية و الاقتصادية للمجتمع محل الدراسة.

– و في الأخير ، المبحث الثالث و تناول عدة أشكال للعرض و ذلك حسب طبيعة المعالجة الاحصائية و دقتها فتناول النتائج الأولية في أبسط أشكالها مستخدمين مؤشر مجموعات التكرارات ، و أيضا من خلال استخدام الانحدار الخطي ، لتحديد الفروق بين المتغيرات و بالتالي التحقق من العلاقات الدلالية بين متغيرات الدراسة ، و كذلك الدراسة القياسية مع استعراض أهم النتائج المتوصل اليها و من تم مناقشة الفرضيات.

المبحث الأول

المطلب الأول: منهجية الدراسة.

المطلب الثاني: تشخيص مجتمع الدراسة.

المطلب الثالث: طرق و أدوات تجميع معلومات الدراسة .

المبحث الأول : الاطار المنهجي للدراسة .

نصبو من خلال هذا المبحث تقديم توضيحات عن منهج الدراسة الذي سوف يتم تطبيقه ، وكذلك تحديد مجتمع و عينة الدراسة ، ثم التعريف بالحدود المكانية للدراسة مركزين على أهم الجوانب الاجتماعية والاقتصادية ، و ضبط و تحديد الأسلوب الكمي والكيفي الذي يساعدنا في عرض البيانات و تحليلها.

المطلب الأول : منهجية الدراسة.

تعرف المنهجية على أنها مجموعة الطرق والأساليب التي تشترك و تستعين بها فروع العلم المختلفة في عملية جمع البيانات واكتساب المعرفة من الميدان (غربي،2006،ص 61) ، فتعد العمود الفقري للدراسة لأنها تلم بمختلف جوانب الظاهرة أو المشكلة موضوع البحث و تساهم في تصويب و تسديد أهدافها ،كما تختلف هذه المنهجية من دراسة لأخرى و هذا حسب بعض الخصائص التي تفرض على الباحث منهجًا معينًا لدراستها ، ويمكن للباحث أن يستخدم عدة مناهج وطرق متكاملة تساعده في الوصول الى تحقيق هدفه العلمي (الجوهري،1982،ص 18).

وفي هذه الدراسة استعان الباحث بالمنهج الوصفي ، ويهدف هذا المنهج إلى وصف الظاهرة محل الدراسة وتشخيصها وإلقاء الضوء على مختلف جوانبها ، وجمع البيانات اللازمة عنها مع فهمها وتحليلها من أجل الوصول إلى الاهداف المرجوة منها ، والعمليات الاجتماعية الأساسية والتصرفات الإنسانية . (محمد شفيق ، 1998، ص 93) . و لتجميع البيانات و المعلومات حول الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لعينة الدراسة اعتمدنا على عدة إحصائيات لمختلف القطاعات ، والذي قام بإعدادها جهات رسمية حكومية موثوقة المصدر و بصفة سنوية ، بالإضافة إلى معطيات مأخوذة من الديوان الوطني للإحصاء .

و عليه ارتأينا كذلك استخدام المنهج التحليلي وذلك لتحليل وتشخيص ظاهرة البحث بهدف تقييم الجهود الحكومية المبذولة للسعي في الحد من الظاهرة موضوع الدراسة ، و كذلك تسليط الضوء عليها في أرض الواقع و العواقب المترتبة عليها ، بمعنى وصف و تحليل الفقر بالمدينة الجزائرية والعواقب المترتبة عليه ، والتي تبرز في مختلف صور و أشكال المشاكل الاجتماعية كالبطالة و هذا من الجانب النظري ، اما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا فيه على المنهج الاحصائي الذي هو عبارة عن استخدام الطرق الرقمية و الرياضية في معالجة و تحليل البيانات و اعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها ، و تم هذا عبر عدة مراحل :

- جمع البيانات الاحصائية عن الموضوع.
- عرض هذه البيانات بشكل منظم و تمثيلها بالطرق الممكنة .
- تحليل البيانات.
- تفسير البيانات من خلال تفسير ما تعنيه الارقام المجمعة من نتائج.

و للإحاطة الجيدة بموضوع الدراسة و الالمام الكافي بمختلف متغيراته استوجب منا الاعتماد على منهجين احصائيين و هما كالتالي:

– المنهج الاحصائي الوصفي: و يركز على وصف و تلخيص الأرقام المجمعة حول موضوع الدراسة و تفسيرها في صورة نتائج.

– المنهج الاحصائي الاستدلالي أو الاستقرائي : لتفسير البيانات الرقمية المجمعة و الوصول الى تعميمات و استدلالات على ما هو أوسع و أكبر من المجتمع محل البحث ، و يعتمد على اختيار أوسع و أكبر من المجتمع محل الدراسة.

المطلب الثاني : تشخيص مجتمع الدراسة .

- **مجتمع الدراسة :**

يعرف مجتمع الدراسة عامة على أنه مجموعة واسعة من المفردات أو الوحدات تجمعهم مواصفات أو خصائص معينة تهم البحث أو الدراسة ، أو هو جميع الأفراد أو الأشخاص أو الأشياء الذين يكونون موضع البحث . فيختلف معنى مجتمع الدراسة عن معنى عينة الدراسة ، إذ يشير الأول إلى "المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث إلى أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة "، بينما يشير معنى عينة الدراسة إلى "تلك العينة التي تتوزع فيها خصائص المجتمع بنفس النسب الواردة في المجتمع" ، فتتعدد العينات التي تستخدم في البحث ، وتتوزع إلى عينات تابعة للأسلوب العشوائي ، وعينات تابعة للأسلوب غير العشوائي. ويتوقف اختيار نوع العينة المناسب تبعاً لعنوان البحث ، وأهدافه ، ومنهجه المستخدم. و نظرا للانتشار الواسع لظاهرة الفقر في العالم و في الجزائر و كذلك حداثة الطرح موضوع الدراسة ، ارتأينا اسقاط و معالجة اشكاليتنا و كذلك تساؤلاتها الفرعية على ولاية تلمسان . و انطلاقا مما سبق سيكون مجتمع دراستنا هو **ولاية تلمسان** .

- **حدود الدراسة :**

يعد تحديد مجالات الدراسة من الخطوات المنهجية التي لا يمكن إغفالها في أي دراسة ، فمن خلالها يتم التعرف على المنطقة التي أجريت فيها الدراسة و كذلك مجموعة الافراد الذين تشملهم مشكلة البحث و هي الفئة المستهدفة ، بالإضافة إلى الفترة الزمنية التي أجريت فيها الدراسة ، وقد اتفق كثير من الباحثين والمشتغلين في مناهج البحث على أن لكل دراسة حدود رئيسية ثلاثة وه ي الحدود الجغرافية ، الزمنية و البشرية ، وهى كالآتي في الدراسة الراهنة:

– الحدود الجغرافية : تقع ولاية تلمسان شمال غرب الجزائر ، و تحتل موقع هام على المستوى الوطني ، كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم 16 : يمثل موقع ولاية تلمسان على الخريطة الوطنية .

المصدر : https://ar.wikipedia.org

– و هي تعد ولاية حدودية و ساحلية تمتد على مساح ة تقدر بـ 9017.69 كلم^2، يحدها من الناحية الشمالية البحر الأبيض المتوسط و ولاية عين تموشنت ، و الناحية الشرقية ولاية سيدي بلعباس و الغربية المغرب و الجنوبية ولاية النعامة ، و تعد منطقة تاريخية وسياحية وأثرية ، كانت تعرف ببوماريا في العهد الروماني واتخذها الزيانيون عاصمة لهم.

الشكل رقم 17 : خريطة ولاية تلمسان.

المصدر : https://ar.wikipedia.org

و تحتوي ولاية تلمسان على 20 دائرة و 53 بلدية ، موزعة كما يلي :

– 25 بلدية واجب ترقيتها : جاءت وفق القرار الوزاري المشترك 1991/10/09 المتعلق بقائمة البلديات الواجب ترقيتها :

بني بوسعيد *Beni Boussaid*	عين تالوت *Ain Tellout*	السواني *Souani*	عزايل *Azails*	بني خلاد *Beni Khellad*
عين كبيرة *Ain Kebira*	تيانت *Tient*	دار ياغمراسن *Dar Yaghmouracène*	عين نحالة *Ain Nehala*	بني بحدل *Beni Bahdel*
بويهي *Bouhi*	بني صميل *Beni Smiel*	الفحول *El Fehoul*	واد الاخضر *Ouled Lakhdar*	عين فتاح *Ain Fettah*
سبع الشيوخ *Sebâa Chioukh*	عين غرابة *Ain Ghoraba*	بني سنوس *Beni Snous*	ولاد رياح *OuledRiah*	سيدي الجيلالي *Sidi Djillali*
فلاوسن *Fillaoucène*	عمير *Amieur*	بوحلو *Bouhlou*	بني وارسوس *BeniOuasous*	القور *El Gor*

جدول رقم 06 *:* يمثل البلديات الواجب ترقيتها في ولاية تلمسان.

المصدر : مديرية الادارة المحلية لولاية تلمسان.

– 07 بلديات حدودية على طول 170 كلم حسب الجدول التالي :

مسيردة الفواقة *M'Sirda Fouaga*	مرسى بن مهيدي *M.B.M'Hidi*	باب العسة *Bab El Assa*	مغنية *Maghnia*
السواني *Souani*	بويهي *Bouihi*	بني بوسعيد *Beni Boussaid*	

جدول رقم 07 *:* يمثل البلديات الحدودية في ولاية تلمسان.

المصدر : مديرية الادارة المحلية لولاية تلمسان.

– 08 بلديات ساحلية على طول 70 كلم حسب الجدول التالي :

سواحلية *Souahlia*	سوق الثلاثاء *Souk Tleta*	مسيردة الفواقة *M'Sirda Fouaga*	مرسى بن مهيدي *M.B.M'Hidi*
بني خلاد *Beni Khellad*	هنين *Honaine*	دار يغمراسن *Dar Yaghmouracene*	غزوات *Ghzaouet*

جدول رقم 08 *:* يمثل البلديات الحدودية في ولاية تلمسان.

المصدر : مديرية الادارة المحلية لولاية تلمسان.

– 33 بلدية جبلية وفق القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 1993/05/16 كما هو موضح أدناه :

تيرني *Terny*	مرسى بن مهيدي *M.B.M'Hidi*	مسيردة *M'Sirda*	باب العسة *B.El Assa*	سوق الثلاثاء *Souk Tleta*
غزوات *Ghazaouet*	سواحلية *Souahlia*	تيانت *Tient*	دار يغمراسن *Dar Yaghmouracen*	ندرومة *Nedroma*
جبالة *Djebala*	عين كبيرة *Ain Kebira*	هنين *Honaine*	بني خلاد *Beni Khelled*	بني وارسوس *Beni Ouarsous*
Beni Boussaid	سبع الشيوخ *SebaâChiuokh*	الفحول *El Fehoul*	*سيدي الجيلالي* *Sidi Djillali*	*Beni* بني صميل *Smiel*
عين غرابة *Ain Ghoraba*	عزايل *Azails*	بني بحدل *Beni Bahdel*	بني سنوس *Beni Snous*	*Bensekrane*
السواني *Souani*	عين فزة *Ain Fezza*	*شتوان* *Chetouane*	واد الاخضر *Ouled Lakhdar*	*منصورة* *Mansourah*
	بني مستار *Beni Mester*	*الرمشي* *Remchi*	*سيدي العبدلي* *Sidi Abdelli*	

جدول رقم 09 *:* يمثل البلديات الجبلية في ولاية تلمسان.

المصدر : مديرية الادارة المحلية لولاية تلمسان.

– 04 بلديات سهبية كما هي موضحة أسفله :

سيدي الجيلالي *Sidi Djillali*	البويهي *Bouihi*	العريشة *El Aricha*	القور *El Gor*

جدول رقم10 *:* يمثل البلديات السهبية في ولاية تلمسان.

المصدر : مديرية الادارة المحلية لولاية تلمسان.

– و تعتبر تلمسان مدينة سياحية بامتياز لما تزخر به من أثار و معالم سياحية مثل : مغارات عين فزة ، و منصورة ، ميناء هنين ، مسجد بني سنوس و الذي يعود للعهد المرابطي، و تبين الخريطة أسفله التقسيم الاداري لولاية تلمسان.

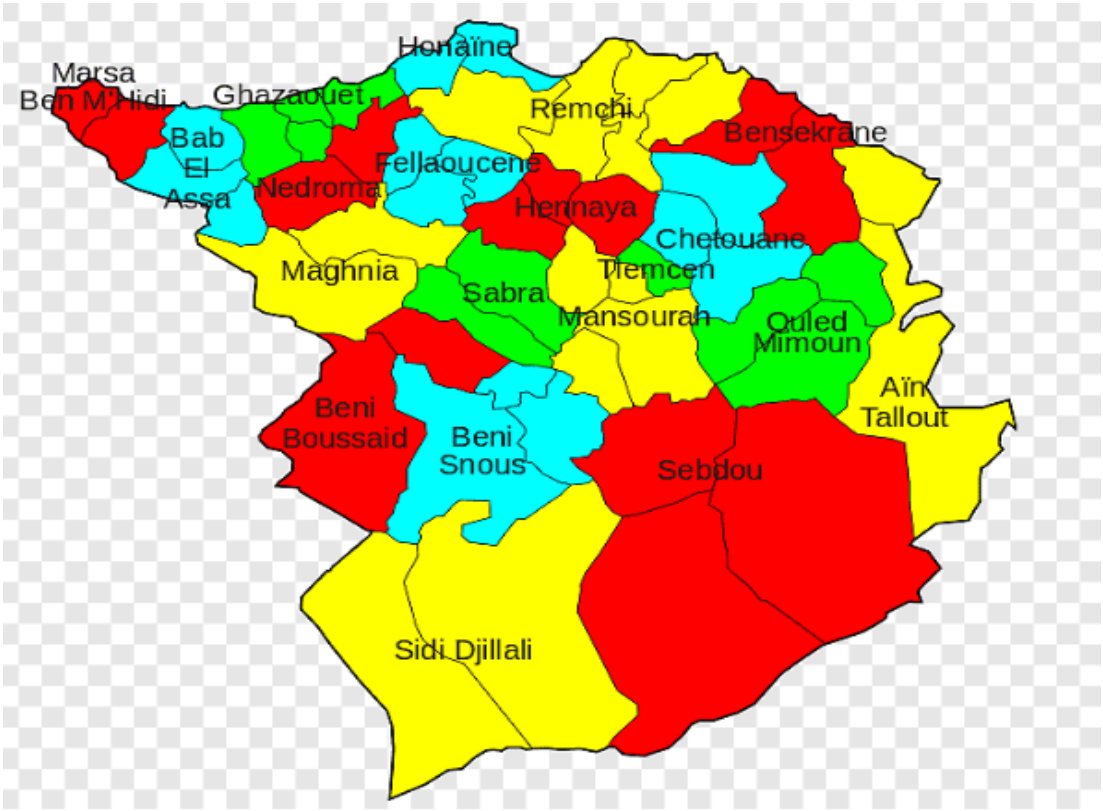

الشكل رقم 18 : يمثل التقسيم الاداري لولاية تلمسان.

المصدر : https://ar.wikipedia.org

– التضاريس : و يمكن تقسيمها الى 04 وحدات فزيائية :

1. من الشمال الكتلة الصخرية البركانية التي تتوازى مع البحر الأبيض المتوسط و هي محددة من الغرب و الجنوب بوادي كيس و تافنة.

2. السهول الداخلية الممتدة من مغنية الى سيدي العبدلي تحتل مكانة في هذه المنطقة الواسعة حيث تصب مياه أمطارها بوادي تافنة و كيس.

3. كان لهذه السهول دورا هاما في جعل الأراضي خصبة مشكلة أغنى المناطق الزراعية و قد تسجل في فترة شهر مارس و أكتوبر ما بين 400 و 800 مم من كمية الأمطار المتساقطة.

4. تبدأ المنطقة الشبه القاحلة من سبدو حيث لا يتجاوز فيها هول الأمطار 300 مم في السنة.

– الطقس : تتميز ولاية تلمسان بمناخ البحر الأبيض المتوسط ، مع شتاء بارد وصيف حار وجاف ، وتبقى الأمطار غير منتظمة وتتراوح بين 200 إلى 500 مم / سنة.

– الحدود الزمنية : تم تطبيق الدراسة ميدانيا خلال السداسي الثاني من السنة الجامعية 2019-2020 ، و الثلاثي الأول من السنة الجامعية 2020-2021 حيث مرت هذه الدراسة بثلاث مراحل كما هو موضح :

مرحلة الاستطلاع الميداني لتقصي خصائص مجتمع الدراسة ومعرفة مختلف المشاكل و الظواهر التي تنتشر في منطقة البحث ، و حتى يتسنى لنا معرفة الوضعية الحقيقية و التحديد الدقيق للاطار الميداني لدراستنا .

كما ضمت هذه المرحلة مجموعة من اللقاءات التي قمنا بها مع مجموعة من المسؤولين "بولاية تلمسان" لجمع المعلومات الخاصة بالولاية و المشكلة محل الدراسة ، ومن بين المسؤولين : مدير مديرية البرمجة و متابعة الميزانية ، مدير الادارة المحلية ، مدير التشغيل ، مدير ANSEJ ، مدير ANGEM ، مدير CNAC و غيرهم من المدراء التنفيذيون في الولاية ، أين تمكنا من تجميع قدر كبير من المعلومات و البيانات المهمة و التي كان لها دور مفتاحي في تقدم دراستنا حيث استغرقت هذه المرحلة قرابة 07 أشهر من سبتمبر 2019 الى غاية مارس 2020.

– مرحلة ترتيب المعطيات و تفريغ البيانات : و التي قمنا بها أثناء فترة الحجر الصحي حيث دامت هذه المرحلة حوالي شهرين لأننا تحصلنا على المعطيات و البيانات على شكل ارساليات و تقارير ادارية في طبعتها الورقية ، و هذا من شهر جوان الى غاية بداية شهر أوت 2020.

– مرحلة التحليل و المعالجة الاحصائية و بعد الانتهاء من عملية ترتيب البيانات و تفريغها و اعداد الجداول ، وصلنا الى المرحلة الأخيرة و التي تعد جوهر الدراسة ككل و التي نسعى من خلالها الى تقديم تفسير للظاهرة محل الدراسة و ربط شقي الدراسة النظري و التطبيقي مع بعضهما البعض و التأكد من صحة أو رفض الفرضيات المقترحة ، حيث استغرقت هذه المرحلة قرابة ثلاثة أشهر من أوت 2020 الى غاية أكتوبر 2020.

– الحدود البشرية : بما أن مجتمع دراستنا غير محدد المعالم ، و لا يمكن حصره سواء من طرف الجهات والهيئات المعنية نظرا للتفشي و الانتشار الواسع للظاهرة ، بسبب غياب الإحصائيات الخاصة بالفقراء سواء من الجهات الرسمية أو غير الرسمية التي لها علاقة مباشرة بالتعامل مع هذه الفئة ، فقد اعتمدنا في تحديد الحدود البشرية على مجموعة من المقابلات و اللقاءات مع عدد من المسؤولين و الاطارات الادارية لمؤسسات و هيئات حكومية و عمومية كما سبق الذكر أعلاه بهدف تجميع معطيات و بيانات تخص الظاهرة .

المطلب الثالث : طرق و أدوات تجميع معلومات الدراسة .

- **طرق تجميع معلومات الدراسة .**

تعتمد دراستنا بحجم كبير على ما تم جمعه من معلومات حول الاشكالية المطروحة ، فكلما زادت هذه المعلومات وكانت أقرب إلى الدقة كلما ساعدتنا في تحليل الموضوع ، و من تم التوصل إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية ، مما يمكن استغلالها وتطبيقها وتعميمها ، كما أن الطبيعة الوصفية لهذه الدراسة التي تتجسد في اهتمامها بتقييم

استراتيجية الحد من الفقر في الجزائر من خلال الابداع الاجتماعي و المقاولاتية الاجتماعية – حالة ولاية تلمسان– ، ألزمتنا الاستناد على معطيات و بيانات محددة قمنا باختيارها بأساليب مختلفة و بطرق تمثل المجتمع الأصلي و تحقق أغراض البحث و تغنينا عن دراسة المجتمع الأصلي بأكمله ، حيث قمنا أولا باستخدام الطريقة القصدية ، فاعتمدنا على انتقاء أفراد معينين بما يخدم أهداف الدراسة بناءا على معرفتنا و هذا بوضع قيود أو شروط من حيث الكفاءة و الاختصاص و المنصب الاداري ، وهذه الطريقة غير ممثلة لكافة وجهات النظر ولكنها تعتبر أساس متين للتحليل العلمي ومصدر ثري للمعلومات التي تشكل قاعدة مناسبة للباحث حول موضوع الدراسة ، و كذلك لأنها تتوفر بها خصائص و مميزات عدة يعتبرها البعض أنها بإمكانها إعطاء نتائج جيدة تخدم أهداف البحث بطريقة أفضل من العينات الاحتمالية شرط اختيار وحداتها بشكل صحيح .

ثانيا ، و على ضوء عدد من المتغيرات التي لا تنطبق مع الشروط و المواصفات الموضوعة في اختيار معطيات الدراسة ، و نظرا لكبر مجتمع الدراسة الذي يعد مجتمع غير محدد ، لا يمكن حصره نظرا لغياب الإحصائيات الخاصة بالفقراء سواء من الجهات الرسمية أو غير الرسمية التي لها علاقة مباشرة بالتعامل مع هذه الفئة ، كما أن الظاهرة في حد ذاتها تعتبر من أكثر الظواهر التي لا تتوفر عليها إحصائيات دقيقة ، ولا يمكن حصرها بالمجتمع الجزائري ، و يصعب التواصل مع هذه الفئات بالمجتمع هذا من جهة ، و من جهة أخرى معطيات الدراسة المتعلقة بمتغير الابداع الاجتماعي ، باعتباره متغير لا يمكن حصرهولا تعدادهكونه متغير حديث الطرح لم يسبق و أن درس من الجهات الرسمية أو الغير رسمية سواءا جهات حكومية (ادارات ، مخابر بحثية ، الديوان الوطني للإحصائيات ...) أو خواص ، مما زاد في صعوبة تجميع البيانات و الدراسة ككل ، الأمر الذي جعلنا نستند على طريقة " كرة الثلج" وهي إحدى أنواع طرق تجميع المعلومات ، وقد اشتقت تسميتها من تشبيهها بكرة الثلج المتدحرجة ، فهي تبدأ صغيرة ثم ما تلبث أن تكبر كلما ازدادت تدحرجا ، ويتم تطبيق هذه الطريقة على مراحل فيتم في المرحلة الاولى تجميع المعلومات الأولية من طرف أشخاص معينين يمثلون موضوع البحث أو لهم علاقة مباشرة به ، فيستغلهم الباحث كمصادر ، ليسألهم في نفس الوقت على أفراد آخرين لهم علاقة بذات الموضوع ، ويستمر في العملية بنفس المنوال حتى تجميع أكبر مقدار من المعلومات التي تمكنه و تساعده في دراسته .

- **أدوات جمع البيانات :**

تعتبر وسائل جمع المعلومات حجر الزاوية في عملية البحث العلمي ، و تعدد ت هذه الوسائل حسب الغرض الذي يستعمل كل نوع منها ، و هي الوسائل التي تمكن الباحث من الحصول على البيانات من مجتمع البحث وتصنيفها و جدولتها ، ويتوقف اختيار الأداة اللازمة لجمع البيانات على عدة عوامل ، فبعض أدوات البحث تصلح في بعض المواقف و البحوث ، بينما قد لا تكون مناسبة في غيرها. وقد يشمل البحث عدة أدوات تناسب الدراسة وتتفق مع المناهج و الطرق المستخدمة ، ففي دراستنا الحالية استخدمنا أداتين لجمع المعلومات حول

مشكلة الدراسة أو للإجابة عن أسئلتها او لفحص فرضياتها ، لأننا ارتأينا أنهما الوسيلتين الوحيدتين اللتين يلبيان متطلباتنا البحثية و تصلحان لجمع المعلومات المطلوبة و هم(شيهب عادل ، 2008، ص 166) :

– **الملاحظة** : وه ي تعد من أفضل الأدوات لدراسة الظواهر الاجتماعية لما تتيحه للباحث من فرصة التعرف على الوضعية الحقيقية للفرد في صورته الطبيعية التلقائية كما هو في الواقع ، بحيث قمنا بعدة خرجات ميدانية لبعض الأحياء الفقيرة و مناطق الظل ، و كذلك ملاحظة البطالين من جهة ، و من جهة أخرى المستفيدين من المشاريع المصغرة ، بهدف تحديد معالم مجتمع الدراسة بحكم انتمائهم الى عينة الدراسة .

– **المقابلة** : وتعنى تلك المحادثة الجادة الموجهة نحو هدف معين ، يقوم بها الباحث مع المبحوث لاستثارة أنواع معينة من المعلومات لاستغلالها والاستفادة منها ، وتستخدم المقابلة للحصول على تفاصيل أكثر عن موضوع الدراسة لا يمكن الحصول عليها من خلال أدوات أخرى ، فهي تعطى بيانات مفصلة عن موضوع الدراسة . وعليه قد استخدمنا المقابلة الحرة من اجل جمع بعض المعلومات عن الأسر الفقيرة بمجال الدراسة و عن الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية الحقيقية للولاية ، وكانت هذه المقابلات مع مجموعة من المسؤولين و المدراء التنفيذيون **بولاية تلمسان** كما سبق ذكرهم أعلاه ، وذلك من اجل الحصول على إحصائيات عملية و حديثة ، تساعدنا في تقييم الاستراتيجيات و الجهود المبذولة من قبل الدولة لمعالجة و الحد من الظاهرة.

- **أسلوب تحليل البيانات :**

من بين العوامل المساعدة للباحثين في مجال العلوم الاقتصادية ، التحليل و الوصول الى نتائج أكثر دقة و سرعة ، هو استخدام الوسائل الاحصائية لتحليل البيانات التي حصل عليها سواءا من بحثه أو من مصادر أخرى .و قد انتهجنا في بحثنا هذا ، المعالجة الاحصائية معتمدين فيها على فرعي الاحصاء الوصفي منه و الاستدلالي ، و لدراسة فرضيات بحثنا استخدمنا المعالجات الاحصائية التالية :

– **معالجة احصائية أولية** : نظرا لان طبيعة الدراسة وصفية استطلاعية فقد اكتفينا بالإحصاء الوصفي البسيط ، والذي تمثل في التكرارات والنسب المئوية، كما تم عرض بيانات الدراسة في شكل جداول بسيطة وأخرى مزدوجة،

بالنسبة لكل المتغيرات ذلك بغية تحديد الفروق الموجودة بين حجم العمالة النشطة ، حجم العمالة المشغلة ، عدد البطالين ...الخ

فتطلب منا تحليل أي ظاهرة الى مراقبة أو معرفة بعض الأشياء المتعلقة بها . و الهدف من المعالجات الاحصائية الوصفية هو الوصف ، التبيان ، و التوضيح بمعنى تلخيص و تقديم الظاهرة بإحصائيات تركز فقط على النتائج الهامة ذات الدلالة الاحصائية . فاعتمدنا في دراستنا هذه على مقاييس النزعة المركزية كالمتوسط الحسابي من اجل

معرفة مثلا الفروق بين التكرارات المستخلصة لكل متغير ، و الاستعانة بأحد معاملات الارتباط للكشف عن علاقة الارتباط التي طرحتها تساؤلات الدراسة ..

و تمت كل انواع المعالجات السابقة من خلال استخدام نظام الكتروني لتحليل البيانات يدعى "SPSS " في طبعته 23 و هو برنامج موجه الى الاحصائيات و التمثيلات البيانية ، متعدد الوظائف الاحصائية الحسابية . و نستطيع تحميله مجانا من الأنترنت.

*المبحث الثاني *

المطلب الأول: خصائص ديموغرافية.

المطلب الثاني: خصائص اجتماعية.

1. السكن و التهيئة العمرانية
2. الصحة
3. التعليم

المطلب الثالث: خصائص اقتصادية.

1. الفلاحة.
2. الصناعة.
3. السياحة.

المبحث الثاني : الخصائص السوسيو–اقتصادية لولاية تلمسان.

يرتبط تقييم استراتيجية الحد من الفقر بشكل مباشر بتقييم جهود الدولة المبذولة في هذا المجال ، و كذلك بتحديد الوضعية الحقيقية للأفراد و مستوياتهم المعيشية و تفهم كل ما يتعلق بالتركيبة الديموغرافية و الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع محل الدراسة ، و على هذا الاساس جاء تقسيمنا لهذا المبحث على النحو التالي :

المطلب الأول : الخصائص الديموغرافية.

المطلب الثاني : الخصائص الاجتماعية.

المطلب الثالث : الخصائص الاقتصادية.

المطلب الأول : الخصائص الديموغرافية .

تمتد ولاية تلمسان على مساحة قدرها 9017,69 كلم^2 و حسب آخر إحصائيات 2008 بلغ عدد السكان 949135 نسمة ، و يقدر عدد السكان إلى غاية 31/12/2019 بـ 1 101 383 نسمة أي بمعدل كثافة قدرها 122 نسمة /كلم^2 .

	الإحصاء العام للسكان و السكن 1966	الإحصاء العام للسكان و السكن 1977	الإحصاء العام للسكان و السكن 1987	الإحصاء العام للسكان و السكن 1998	الإحصاء العام للسكان و السكن 2008	عدد السكان Population 31/12/2019
Masculin الذكور	198 970	250 653	353 531	424 140	482 364	559 739
Féminin الاناث	206 103	263 386	351 121	417 913	466 771	541 644
المجموع **T O T A L**	**405 073**	**514 039**	**704 652**	**842 053**	**949 135**	**1 101 383**

الجدول رقم 11: يمثل التطور العام للسكان الى غاية 2019/12/31.

المصدر : مديرية التخطيط و متابعة الميزانية لولاية تلمسان.

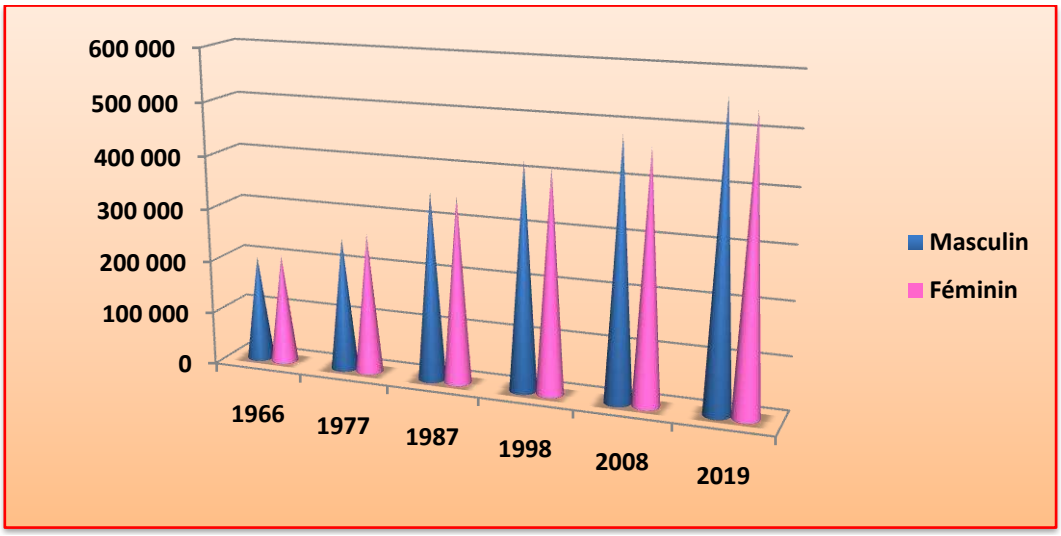

الشكل رقم 19: يمثل أعمدة بيانية للتطور العام للسكان حسب نوع الجنس تبعا للإحصائيات الخمس.

المصدر : من انجاز الباحثة استنادا من معطيات الجدول أعلاه.

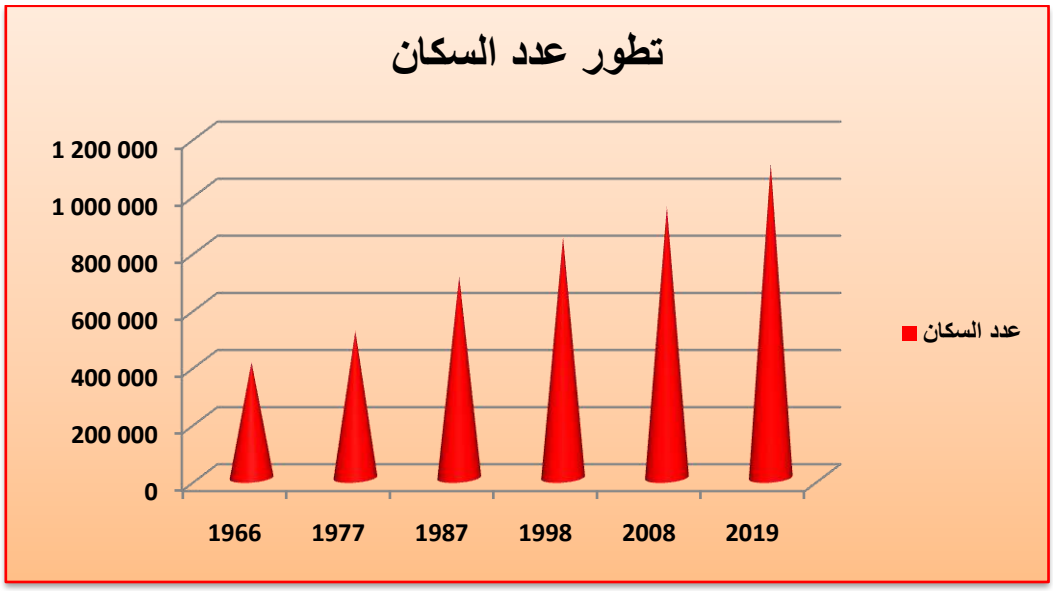

الشكل رقم 20 : يمثل أعمدة بيانية للتطور العام للسكان تبعا للاحصائيات الخمس.

المصدر : من انجاز الباحثة استنادا من معطيات الجدول أعلاه.

- يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه و التمثيلات البيانية أنه شهدت ولاية تلمسان ارتفاعا ملحوظا في التعداد السكاني يقدر بحوالي 100.000 نسمة كل عشر سنوات ، فبعد ما كان سنة 1966 عدد سكان يقدر ب 405073 نسمة ارتفع سنة 1977 الى 514039 نسمة ثم سنة 1987 الى 704652 نسمة و تابع التزايد السكاني بنفس الوتيرة الى ان سجلنا الى غاية 2019/12/31 حوالي 1101383 نسمة . و كذلك فيما يخص التعداد السكاني حسب الجنس فنسجل تفاوتات طفيفة بين كلا الجنسين فمنذ سنة 1998 بدأت

وتيرة نمو الذكور ترتفع مقارنة بنمو الاناث و هذا ما نفسره ببداية استقرار الوضع السياسي في البلاد بعد تردي الأوضاع الأمنية و الاضطرابات السياسية و الحروب الداخلية التي شهدتها البلاد و تسببها في النزوح الريفي و الهجرة الجماعية نحو المناطق الحضرية و الذي انجر عليه اكتظاظ حضري ، مما أدى الى ارتفاع الكثافة السكانية في المناطق الحضرية مقارنة مع المناطق الريفية .

– كما تتميز ولاية تلمسان بالطبيعة الفتية و الشبابية بالنسبة للشرائح العمرية المكونة لسكانها كما هو موضح في الشكل أسفله :

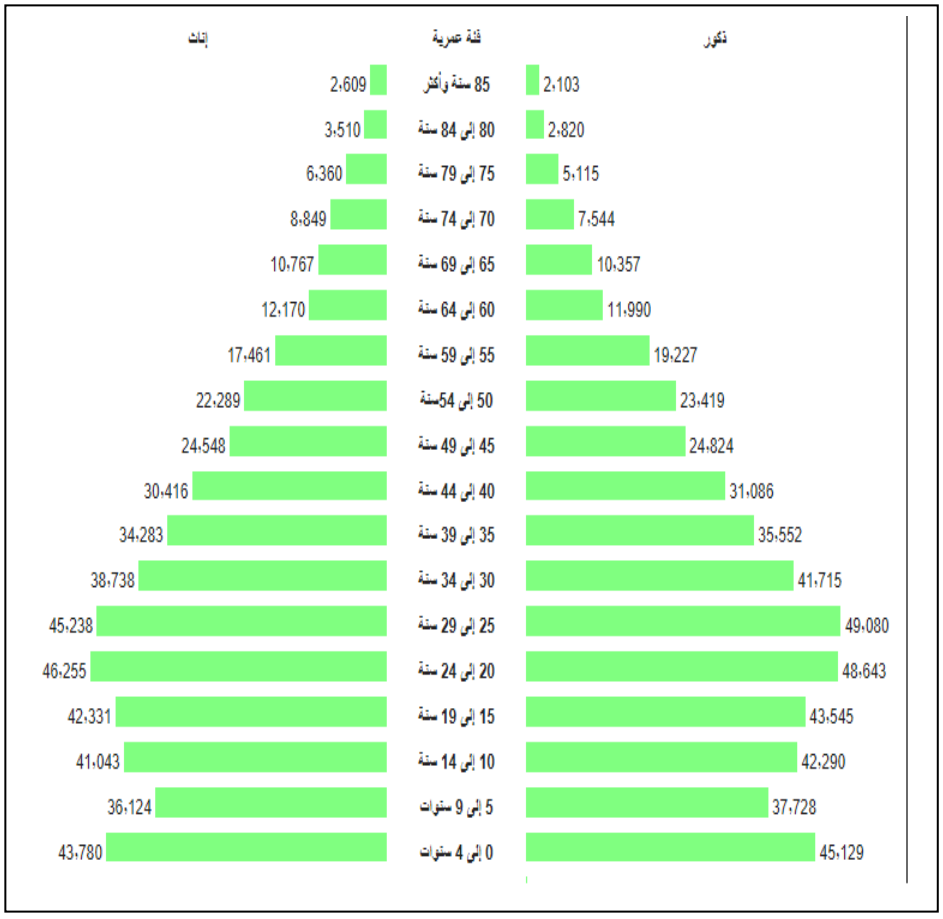

الشكل رقم 21 : يمثل هرم بياني لمختلف الفئات العمرية المكونة لسكان الولاية .

المصدر : مديرية التخطيط و متابعة الميزانية لولاية تلمسان.

– نلاحظ من خلال هذا الهرم السكاني أن الذكور يسجلون ارتفاعا ملحوظ مقارنة مع الاناث و هذا ابتداءا من الفئة العمرية (0–04 سنوات) و يسجلون أعلى قيمة في الهرم السكاني في الفئة (25–29 سنة) و من تم تبدأ القيمة في الانخفاض و لكن دائما أعلى من فئة الاناث الى غاية فئة (55–59 سنة) ، و من هذه الفئة تنقلب الموازين فتصبح فئة الذكور تنخفض مقارنة مع الاناث.

و من خلال ما سبق يمكننا القول بأن ولاية تلمسان تعد من أهم المدن الغربية من حيث موقعها الجغرافي الحساس الذي يزخر بالتنوع البيئي و كذلك من حيث التركيبة البشرية القوية التي تمتلكها و التي أصبحت تشكل انفجار سكاني وإن اختلفت درجته وحدته ، بحيث بدأ يظهر هذا الانفجار بحدة منذ العشرية السوداء ، إذ في أعقابها بدأ معدل التزايد السنوي للسكان في الارتفاع عن المعدلات السائدة قبلها ، و الاكتظاظ في المناطق الحضرية .

المطلب الثاني : الخصائص الاجتماعية.

استطاعت ولاية تلمسان جذب انتباه المسؤولين و صناع القرار في الدولة خلال السنوات الأخيرة الماضية ، و كانت محط أنظار عدة دول عربية و اسلامية من خلال "عاصمة الثقافة الاسلامية " و أخرى أجنبية في اطار برامج التوأمة لما تزخر به من تنوع ثقافي و حضاري ، فاستفادت من عدة برامج تنموية كبرنامج الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و غيرها سعيا لتحسين الاوضاع المعيشية و الاجتماعية للسكان ، فتم تنفيذ و تجسيد العديد من المشاريع المهمة التي رفعت الغبن على المواطنين كمشاريع الأشغال العمومية التي فكت العزلة عن القرى و المداشر و مناطق الظل، و المشاريع الطاقوية كالتزويد بالكهرباء و الغاز و الربط بالماء الشروب و القضاء على مشكل انقطاع المياه ، فكان النصيب الاكبر للمشاريع التنموية في اطار استراتيجية التنمية المحلية من أجل تلبية الاحتياجات و المتطلبات الضرورية للمواطنين كالسكن ، الصحة ، التعليم بمختلف أطواره.

- ***السكن و التهيئة العمرانية :*** شهد قطاع السكن في السنوات الخمسة الأخيرة حركية متسارعة في وتيرة الانجاز ، التوزيع و التسوية بخصوص تقديم تراخيص الملكية ، حيث سجلنا في الفترة من 2015 إلى 2019 حوالي 229493 سكن بمختلف الصيغ السكنية كما هو موضح في الجدول و المنحنى البياني أسفله :

	2015	***2016***	***2017***	***2018***	***2019***
Parc du logements	205 163	212 918	214 334	223 109	229 493
Rural	2813	5366	4395	2682	3530
LPL	1111	1336	1949	3428	1828
LPP	950	0	192	86	192
LSP/LPA	684	1053	1180	1882	116
AADL	500	500	500	0	718

الجدول رقم 12 : يمثل عدد السكنات الموزعة بمختلف الصيغ الى غاية 2019/12/31.

المصدر : مديرية التخطيط و متابعة الميزانية لولاية تلمسان.

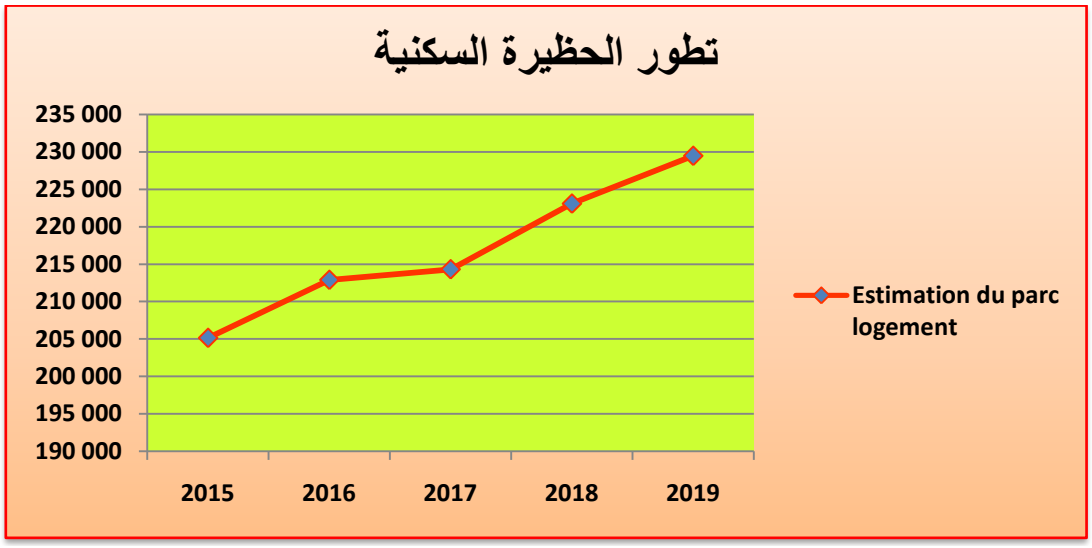

الشكل رقم 22: يمثل رسم بياني للتطور الحظيرة السكنية تبعا للإحصائيات الخمس.

المصدر : من انجاز الباحثة استنادا من معطيات الجدول أعلاه.

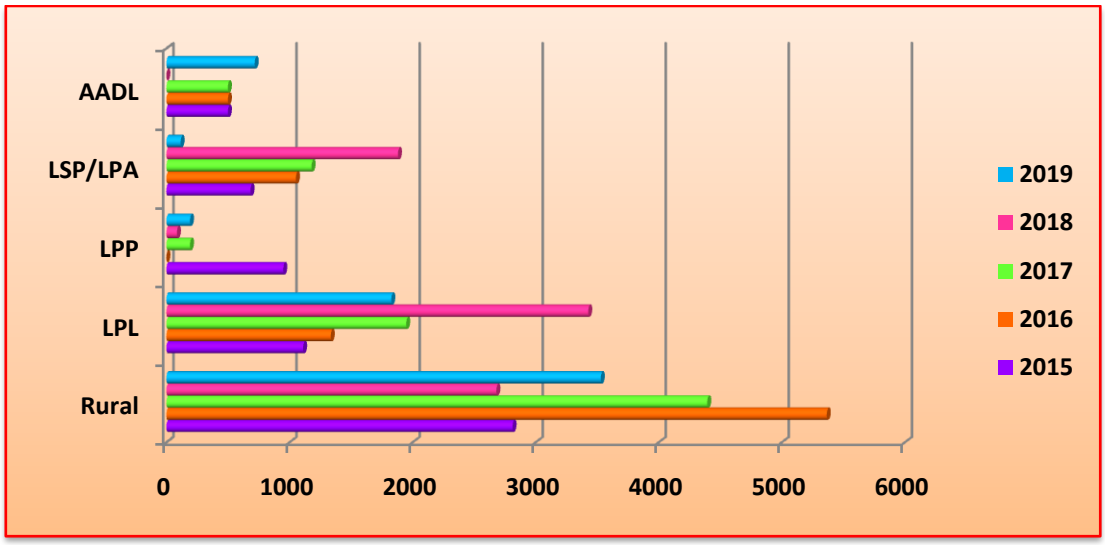

الشكل رقم 23 : يمثل رسم بياني لمختلف الصيغ السكنية المنجزة تبعا للإحصائيات الخمس.

المصدر : من انجاز الباحثة استنادا من معطيات الجدول أعلاه.

– نلاحظ من خلال ما سبق بأن البناء الريفي نال حصة الاسد خلال الخمس السنوات الماضية مقارنة بباقي الصيغ في اطار سياسة اعادة تعمير المناطق الريفية و تشجيع السكن فيها لتخفيف الضغط و الاكتظاظ الحضري بحيث سجل أعلى قيمة تقدر ب 5366 مسكن سنة 2016 و تراجع بعد ذلك ليصل 3530 مسكن سنة 2019 و نرجح سبب هذا التراجع الى سياسة التقشف و ترشيد النفقات التي اقرتها الدولة سنة 2017 ، و تشديد المراقبة في تتبع سير الاشغال بخصوص منح الاعانة المخصصة لهذه الصيغة ، أما فيما يخص صيغة السكن العمومي الايجاري LPL و الذي في العموم يخص الطبقات الفقيرة و منعدمة الدخل من اجل توفير لهم مأوى لائق في اطار مشروع رئيس الجمهورية انجاز مليون سكن ، للقضاء على أزمة السكن و البيوت القصديرية و

البنايات الهشة ، و تطبيقا للتعليمات الموجهة للسلطات المحلية في عدة ارساليات و التي كان مفادها السهر على متابعة الأشغال و وتيرة الانجاز و احترام مواعيد التوزيع ، سجلنا قيم تصاعدية تعكس الاستراتيجية المنتهجة لحل الأزمة ففي سنة 2015 سجلنا 1111 مسكن لنسجل زيادة ملحوظة سنة 2017 بوتيرة سريعة و نسجل 1949 مسكن ، لتحقق بعد ذلك أعلى قيمة في الخمس سنوات سنة 2018 ب3428 مسكن أي بزيادة تقدر ب 1480 مسكن خلال سنة . و بالنسبة لباقي الصيغ فنسجل فيها أيضا قيما تصاعدية و هذا نظرا لتزايد الطلبات عليها و ما نلاحظه من خلال الجدول و الرسومات البيانية بأن الصيغ التي تشمل منح و مساعدات الدولة المقدمة كتسهيل القروض و بنسبة فائدة 01% تبقى تسجل أعلى القيم نظرا للطلب المتزايد عليها من قبل المواطنين (AADL,) LSP/LPA مقارنة بالصيغ التي يتحمل المستفيد تكلفتها LPP، و عليه يمكننا القول بأن الاستراتيجية المنتهجة في قطاع السكن ساهمت و بشكل كبير في التخفيف من الأزمة و أتت بأهدافها المرجوة في توفير العيش الكريم للمواطن البسيط .

- ***الصحة :***

يعد قطاع الصحة في الجزائر من أهم القطاعات الخدماتية التي تسعى الدولة جاهدة الى ترقيتها و تحسين الخدمات المقدمة فيها ، و لم يكن هذا الاهتمام وليد اللحظة و انما كان منذ الاستقلال بعد الفجوة الصحية التي خلفها المستعمر من حيث الاطارات و الكفاءات من جهة ، و الأوضاع المتردية و انتشار الأوبئة و الأمراض و ندرة الأدوية و الكوادر الطبية من جهة اخرى ، بالرغم من وجود نخبة جزائرية من الأطباء و الممرضين الا أنهم كانوا يشكلون أقلية مقارنة بالمهام المخولة اليهم ، فما كان امام الدولة الا وضع خطط سريعة و رسم سياسة وطنية تهتم بالصحة و تركز على العدالة الاجتماعية و حماية السكان للنهوض بهذا القطاع كالاستعانة بأطباء أجانب من الاتحاد السوفيتي أنذاك و كوبا...و غيرهم ، الى أن شكلت قاعدة صحية بشرية واسعة يعتمد عليها مستقبلا و عملت على بناء و تطوير المستشفيات و الجامعات و المعاهد ،

احتل قطاع الصحة حيز كبير في مختلف السياسات و البرامج المنتهجة في الوطن ، و كان مشروع مختلف الرؤساء الذين تعاقبوا على السلطة لما له من أهمية في المجتمع لأنه يعد مطلبا جوهريا في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، فالتنمية الصحية جزء من التنمية المستدامة و لهذا السبب سنت الجزائر مجموعة من القوانين و التي تضمن لكل مواطنيها الحق في العلاج و بالمجان و في الحالات مستعصية العلاج في داخل الوطن تتحمل الدولة نفقات العلاج بالخارج ، و خصصت ميزانيات ضخمة لبناء و تحسين المرافق الصحية بمختلف أنواعها (مراكز الاستشفائية جامعية ، مؤسسات استشفائية ، مؤسسات عمومية للصحة الجوارية ، قاعات علاج ....الخ) و تزويدها بأحدث التقنيات و الأجهزة و الأدوية عبر كامل التراب الوطني بهدف تقريب الصحة من المواطن و حثه على العلاج.

و تعد ولاية تلمسان احدى أهم ولايات الوطن في المجال الصحي لما تتمتع به من المنشآت والمؤسسات الحكومية و الكوادر الطبية التي تقدم مجموعة من الخدمات الصحية سواء كانت تشخيصية أو علاجية أو وقائية للسكان و مرجعا صحيا لبعض ولايات الهضاب العليا و الجنوب في اطار برامج التوأمة بين المؤسسات الصحية ، و في الجدول أدناه يمثل توزيع الهياكل حسب البلديات و المؤسسات في ولاية تلمسان :

المؤسسات	البلديات	المستشفيات			العيادات			قاعات العلاج	الأمومة
		العدد	القدرة الإستعابية للأسرة	عدد الأسرة المشغولة	العدد	القدرة الإستعابية للأسرة	عدد الأسرة المشغولة		
C.H.U. Tlemcen	Tlemcen	1	646	626	1 C.D	/	/	/	/
E.H.S (Mère – Enfant)	Tlemcen	1	204	261	/	/	/	/	1
E.P.H Ghazaouet	Ghazaouet	1	232	197	/	/	/	/	1
E.P.H Maghnia	Maghnia	1	249	285	/	/	/	/	1
E.P.H Nedroma	Nedroma	1	100	98	/	/	/	/	1
E.P.H Sebdou	Sebdou	1	232	232	/	/	/	/	1
E.P.H Remchi	Remchi	1	120	103	/	/	/	/	1
TOTAL	/	/	**1783**	**1802**	**1**	/	/	/	**6**
E.P.S.P Tlemcen	10	0	0	0	10	22	0	72	3
E.P.S.P Remchi	10	0	0	0	5	40	0	43	4
E.P.S.P Ghazaouet	09	0	0	0	5	6	0	42	1
E.P.S.P Maghnia	04	0	0	0	4	4	0	30	2
E.P.S.P Bab El assa	05	0	0	0	4	15	0	25	3

E.P.S.P Sebdou	08	0	0	0	6	12	0	37	4
E.P.S.P Ouled mimoun	07	0	0	0	7	25	0	29	4
TOTAL	**53**	**0**	**0**	**0**	**41**	**124**	**0**	**278**	**21**
TOTAL WILAYA	**53**	/	**1783**	**1802**	**42**	**124**	**0**	**278**	**27**

الجدول رقم 13 : يمثل توزيع الهياكل القاعدية الصحية حسب البلديات و المؤسسات في ولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31

المصدر : انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية الصحة و السكان لولاية تلمسان.

– يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه و الأرقام المدونة فيه الاهتمام الكبير و الجهود المبذولة من قبل السلطات المحلية و الوطنية لتحسين و تطوير مستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطن سعيا منها تقريب المرافق الصحية للمواطن و رفع الغبن عليه ، بحيث نلاحظ امتلاك الولاية لمختلف صيغ المؤسسات الاستشفائية مما يصب في الصالح العام و زيادة القدرة الاستعابية ، فاذا نظرنا الى القدرة الاستعابية للمركز الاستشفائي الجامعي CHU عدد الأسرة فيه يقدر ب 646 سرير يعتبر ضئيل جدا مقارنة بعدد سكان الولاية ، و لكن هناك مناهج و خطط تسيير تكاملية و استشرافية لتخفيف الضغط متمثلة في توزيع المؤسسات العمومية الاستشفائية E.P.Hو التي عددها 05 متمركزة في الدوائر ذات الكثافة السكانية المرتفعة و تضم بدورها مختلف التخصصات و الأجهزة الطبية و ذات قدرة استعابية معتبرة ليبقى CHU مرجعا طبيا في الولاية للحالات المستعصية لاحتوائه على جميع التخصصات و الأساتذة الجامعيين و خلايا البحث هذا من جهة ، و من جهة أخرى توزيع المؤسسات العمومية للصحة الجوارية E.P.S.P بهدف تخفيف الضغط كذلك على E.PH لأن كل E.P.S.P يضم بدوره مجموعة من قاعات العلاج الموزعة عبر مختلف البلديات ، فيمكننا تشبيه نظام توزيع الهياكل الصحية في الولاية بالنظام الشبكي .

و بالرغم من كل هذه الجهود المبذولة الا ان الولاية تسجل نقص من حيث الطاقات الاستعابية في كل المؤسسات مقارنة مع النمو الديموغرافي المتزايد ، حيث نسجل سرير واحد لكل 613 فرد مما اصبح يشكل ضغطا يعرقل سيرورة الخدمات المقدمة. و الجدولين المواليين يمثلان توزيع الاطارات الطبية ، و الشبه طبية التابعة للقطاع العمومي الى غاية 2016/12/31 كما هو مبين :

المؤسسات	البلديات	بروفيسور	أستاذ	أستاذ مساعد	طبيب مختص	طبيب عام	جراح أسنان	صيدلي
CHU Tlemcen	Tlemcen	30	30	129	200	78	13	19
EHS (mère-enfant) Tlemcen	Tlemcen	2	5	11	21	22	/	5
EPH Ghazaouet	Ghazaouet				44	37	2	3
EPH Maghnia	Maghnia				48	50	2	3
EPH Nedroma	Nedroma				36	21	/	3
EPH Sebdou	Sebdou				51	30	2	1
EPH Remchi	Remchi				27	14	4	3
TOTAL	/	***32***	***35***	***140***	***427***	***252***	***23***	***37***
E.P.S.P Tlemcen	10				25	170	51	8
E.P.S.P Remchi	10				15	69	27	4
E.P.S.P Ghazaouet	09				3	70	30	7
E.P.S.P Maghnia	04				5	67	21	2
E.P.S.P Bab El assa	05				2	39	15	3
E.P.S.P Sebdou	08				6	43	11	2
E.P.S.P Ouled mimoun	07				10	56	23	3
TOTAL	**53**	/	/	/	**66**	**514**	**178**	**29**
TOTAL wilaya	**53**	**32**	**35**	**140**	**493**	**766**	**201**	**66**

الجدول رقم 14 : يمثل توزيع الإطارات الطبية التابعة للقطاع العمومي لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية الصحة و السكان لولاية تلمسان .

المؤسسات	البلديات	I. D. E	I. B	A. S	المجموع
CHU Tlemcen	Tlemcen	825	6	13	844
EHS (mère-enfant) Tlemcen	Tlemcen	217	/	100	317
EPH Ghazaouet	Ghazaouet	137	2	87	226
EPH Maghnia	Maghnia	198	/	78	276
EPH Nedroma	Nedroma	82	1	100	183
EPH Sebdou	Sebdou	139	1	78	218
EPH Remchi	Remchi	47	/	49	96
TOTAL	/	**1645**	**10**	**505**	**2160**
E.P.S.P Tlemcen	10	240	3	153	396
E.P.S.P Remchi	10	166	0	131	297
E.P.S.P Ghazaouet	09	95	1	108	204
E.P.S.P Maghnia	04	100	1	54	155
E.P.S.P Bab El assa	05	78	1	64	143
E.P.S.P Sebdou	08	110	1	95	206
E.P.S.P Ouled mimoun	07	137	2	138	277
TOTAL	**53**	**926**	**09**	**743**	**1678**
TOTAL wilaya		**2571**	**19**	**1248**	**3838**

الجدول رقم 15: يمثل توزيع الإطارات الشبه الطبية التابعة للقطاع العمومي لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية الصحة و السكان لولاية تلمسان .

– يظهر جليا من خلال الجدولين السابقين بأننا نسجل عجز في التغطية الصحية و التي تعد أحد أهم دعائم التنمية المستدامة بحيث نجد أنه لكل 2234 نسمة طبيب واحد مختص و لكل 1438 نسمة طبيب واحد عام على المستوى الولائي ، و هذا بعيد كل البعد على المستوى الوطني المعمول به من قبل وزارة الصحة و السكان و و هو طبيب واحد لكل 491 نسمة ، الأمر الذي يؤكد العجز الكبير الذي يسجله القطاع ناهيك على نوعية الخدمات المقدمة التي لا تلبي رضى المواطنين ، و هذا محليا و وطنيا فلا يمكننا التستر على الحقائق حيث عرفت البلاد موجة من الهجرة طالت عصب القطاع وعماده (الكادر الطبي) ، وكانت تقارير إعلامية محلية قد نقلت في وقت سابق عن رئيس اتحاد العام للمهاجرين الجزائريين بالخارج ، أن نحو 40 ألف طبيب وجراح هاجروا البلاد في العقدين الماضيين ، وأن نزيف "الأدمغة" والكفاءات ما زال متواصلًا . في المقابل ، يعلل الأطباء مغادرتهم البلاد بالتهميش الذي يعانون منه و رفض تسوية وضعياتهم الاقتصادية والاجتماعية ، إضافة إلى انعدام فرص تطوير المسار المهني ، كما أرجعوا تدهور القطاع الصحي إلى منظومة الحكم المهترئة التي لم تستطيع تلبية متطلباتهم.

في حين وصلت التغطية الصحية للطاقم الشبه طبي 287 نسمة لكل شبه طبي واحد ، و هو تقريبا في مستوى ما هو متفق عليه وطنيا بشبه طبي واحد لكل 290 نسمة.

و عليه يمكننا القول ، على الرغم من التطور الذي تشهده الجزائر في السنوات الأخيرة، تبقى الرعاية الصحية في لا تزال بعيدة عن المستوى المطلوب مقارنة ببعض دول الجوار ، نظرًا للعديد من العوامل التي أثرت سلبًا على مسار تطورها ، ومن أهمها ضعف الاستجابة لحاجات الأفراد وغياب الرقابة واستشرا ف الفساد ، إضافة إلى غياب الرؤية الإصلاحية لواقع الاقتصاد عامة الذي يقوم أساسًا على النفط ، فيأتي ربع الناتج المحلي الإجمالي الجزائري من استغلال موارد النفط والغاز التي تمثل 95% من الصادرات وثلثي الإيرادات الضريبية ، فأصبحنا نعاني من عدم قدرة الحكومات المتعاقبة على تمويل نفقات الصحة في ظل النمو الديم وغرافي المتزايد واهتراء البنى التحتية للمؤسسات الاستشفائية ، مما أدى إلى عجزها عن توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين الذين اختار جزء منهم التوجه إلى دول الجوار طلبًا لخدمات أكثر جودة .

- ***التعليم :***

يحظ قطاع التعليم بمكانة عالية في الدول المتقدمة فلا يختلف اثنين على أهمية دور المنظومة التربوية بكل مستوياتها و أنماطها في التنمية الوطنية سلبا و ايجابا وذلك لأن التعليم بكل مراحله و تخصصاته هو عصب أي بناء اجتماعي و ثقافي و اقتصادي و سياسي و حضاري.

و لاشكَ أيضا أن تأسيس هذه المنظومة على أسس صحيحة هو أمر مشروط بتوفر عوامل كثيرة مترابطة و مؤثرة في بعضها البعض بدءا من الهياكل القاعدية و الإطارات المكوّنة إلى الإطارات التي تشرف على سير التعليم إداريا وتربويا و بيداغوجيا مرورا بالمحيط الاجتماعي ، و الاستقرار السياسي . فالتعليم كما يرى المفكرين و المربيين هو ضرورة حياة وتجديد لها ، كما أن المحيط العام ، و البيئة الاجتماعية الذين تتحرك وتنجز فيهما العملية التربوية ، وتمارس فيهما ليس مجرد ديكور خارجي محايد ، بل هو شرط النمو و التنمية وشرط لرقي التعليم أو انحطاطه . و عليه ، فإن تحقيق المستوى المتطور في هذا الحقل الأساسي في حاضر و مستقبل شعبنا مرهون أولا وقبل كل شئ بالمستوى الثقافي والبيداغوجي للمؤطرين الذين يفترض أن يكونوا من خيرة المثقفين المزودين بالمعرفة الواسعة والدقيقة ، كل حسب تخصصه . و وطنيا الجزائر مثلها مثل معظم الدول النامية التي تولي أهمية بالغة لهذا القطاع من جميع النواحي ، سواء من خلال الميزانية التي ترصدها للتعليم سنويا أو من خلال الطاقة البشرية الهائلة التي يضمها القطاع ، حيث يتكون التعليم في الجزائر من : التعليم الابتدائي ، التعليم المتوسط ، و التعليم الثانوي والتي تشرف عليهم وزارة التربية الوطنية ، اضافة للتكوين المهني ، التي تشرف عليه وزارة التعليم والتكوين المهنيين ، و كذلك التعليم العالي الذي تشرف عليه وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، أما محليا تمتلك ولاية تلمسان هياكل قاعدية و بيداغوجية لا يستهان بها اضافة الى قوى بشرية في مختلف الأطوار كما هو ممثل في الجداول التالية :

الطور التعليمي	القاعات		عدد التلاميذ			المدارس		عدد الموظفين					
								أساتذة مؤقتون		أساتذة مرسمون		المجموع	الاداريون
	المستعملة	العدد	اناث	ذكور	المجموع	قدرة الاستيعاب	العدد	نساء	رجال	نساء	رجال		
التحضيري	530	530	7001	7575	14576	21920	514	25	13	4124	295	4457	625
الابتدائي	3815	4413	59051	64323	123374	176520							
المتوسط	2382	2604	41843	44905	86748	99000	160	105	54	2712	2716	5587	3126
الثانوي	1180	1416	19265	15674	34939	58400	64	85	50	1495	996	2626	2054
المجموع	***7907***	***8963***	***127160***	***132477***	***259637***	***355840***	***738***	***215***	***117***	***8331***	***4007***	***12670***	***5805***

الجدول رقم 16 : يمثل وضعية القطاع التربوي لولاية تلمسان بمختلف أطواره الى غاية 2019/12/31

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية التربية لولاية تلمسان.

– من خلال الجدول يتضح لنا حجم و عدد الهياكل التربوية في الولاية و التي تتمثل في 514 مدرسة ابتدائية و 160 اكمالية ، و 64 ثانوية منتشرة عبر كامل تراب الولاية ، و كذلك حجم العائلة التربوية و التي بدورها تتكون من 5805 موظف اداري و 4457 معلم ابتدائي (4419 مرسمين ، 38 مؤقتين) ، و 5587 أستاذ متوسط (5428 مرسمين، 159 مؤقتين) ، و 2054 أستاذ ثانوي (2491 مرسمين ، 130 مؤقتين) ، و لكن بالنظر الى الكثافة السكانية العالية و حجم المتمدرسين المرتفع و الذي هو في تزايد مستمر تبقى هذه الهياكل عاجزة على تلبية الاحتياجات التربوية ، الأمر الذي تبينه ظاهرة الاكتظاظ المدرسي بحيث بلغ المتوسط الصافي لعدد التلاميذ في القاعة الواحدة بالنسبة للتحضيري ب 28 تلميذ، و الابتدائي ب 33 تلميذ ، و المتوسط ب 36 تلميذ ، و الثانوي ب 30 تلميذ. و تبقى هذه الأرقام احصائية فقط لأن في الواقع نصادف غير هذا ، بحيث تتغير هذه الأرقام حسب المناطق و الكثافة السكانية لكل منطقة بحيث نجد في بعض المؤسسات تواجد أكثر من 40 تلميذ في القسم الواحد و كذلك حسب توزيع الشعب ، و ليس هذا فحسب و انما تعاني مدارسنا كذلك من بعض الظواهر الخطيرة ذات التأثير السلبي على المجتمع و التنمية مثل ظاهرة التسرب المدرسي كما هو موضح في الجدول ادناه :

التعليم الابتدائي			التعليم المتوسط			التعليم الثانوي			التسرب المدرسي
المتمدرسين	التسرب	%	المتمدرسين	التسرب	%	المتمدرسين	التسرب	%	
123374	149	0,07%	86748	5194	5,99%	34939	4620	13,22%	

الجدول رقم 17: يمثل أرقام و نسب ظاهرة التسرب المدرسي لولاية تلمسان بمختلف أطواره الى غاية 2019/12/31

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية التربية لولاية تلمسان.

– يتضح لنا جليا من الجدول الأرقام و النسب المخيفة للتسرب المدرسي و التي سوف تأثر مخلفاتها سلبا على المستوى التعليمي للمجتمع ، بحيث سجلنا 0.07 %في التعليم الابتدائي و قرابة 6 %في التعليم المتوسط ، و أعلى نسبة كانت في المستوى الثانوي ب 13.22% ، و لم تقتصر هذه الظاهرة على ولاية تلمسان فقط و انما تخطت هذا لتصبح ظاهرة وطنية تمس بالاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد ، فكما ذكرت بعد التقارير بأن هذه الظاهرة تتسبب في خسارة 20% سنويا من الخزينة العمومية مما ينفق على الأسرة التربوية .و نشير أنه من أهم الأسباب وراء تفشي ظاهرة التسرب المدرسي هي عمالة الأطفال التي كثرت في الآونة الأخيرة نتيجة توقيف الأولياء لأبنائهم عن الدِّراسة لإعالتهم وخاصة الطبقات المعدومة من الشعب إلى جانب عدم توفر وسائل النقل

في المناطق النائية التي تفتقدها معظم المؤسسات التعليمية. هذا الأمر يدفع الأطفال إلى قطع عشرات الكيلومترات أحياناً للالتحاق بمقاعد الدِّراسة ناهيك عن مشكلة اكتظاظ الأقسام الدِّراسية وغياب اللوازم اللوجستية في المؤسسات التربوية لمواجهة فصل الشِّتاء ، أو تقلب الظروف المناخية القاسية وبالتحديد في المناطق النائية. و يمكننا القول بأن التسرب في المرحلة الابتدائية يقود إلى تفشي الأمية في المجتمع بخلاف ترك مقاعد الدراسة في الطور المتوسط أو الثانوي ، الأمر الذي يجعلنا نشدد على المطالبة بضرورة إنشاء وحدات الخدمة الاجتماعية أي هيئة ترافق الأسر المعوزة طيلة فترات دراسة أبنائها ، و محاربة زواج القاصرات و كذلك ضعف التكوين البيداغوجي لكثير من المؤطِّرين التربويين سواءً كانوا أساتذة أو مفتشين تربويين أو مدراء مؤسسات مدرسية ،إضافة إلى الطرد التعسفي أو الموضوعي الذي ساهم هو الآخر في تفاقم المشكل ، اضافة الى عدم الالتحاق بمقاعد الدراسة تماما و هو ما يعاني منه المناطق النائية و بعض مناطق الجنوب ، مما جعل الدولة تجرم الاولياء المتسببين في عدم تسجيل أبنائهم و تحارب هذا بنشر دور محو الامية و تعليم الكبار عبر كافة التراب الوطني و انتهاج الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية 2007، و حسب إحصاء الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار أن نسبة الأمية في الجزائر إنخفضت من 22،10% في سنة 2008 إلى 15،15% في سنة 2014. ولقد ظهر أن محو الأمية في الجزائر شهدت قفزة نوعية في السنوات الأخيرة حيث لم يعد يقتصر الأمر على تعليم القراءة و الكتابة و الحساب فحسب بل تعدى ذلك إلى ربط محو الامية بالتأهيل المهني بالتنسيق والتعاون مع منظمة اليونيسيف و وزارة التكوين والتعليم المهنيين ، و تم تسطير برنامج عمل مع الاتحاد الأوروبي يهدف إلى دعم الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار وتعزيز قدراته العملياتية ، و في إطار تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية إضافة إلى تنظيم عمليات تكوينية لفائدة إطارات الديوان بالتنسيق والتعاون مع اللجنة الوطنية الجزائرية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة . ويعمل الديوان الوطني لمحو الأمية في صميم التربية للجميع حيث أن التربية القاعدية الجيدة تضمن للدارسين كفاءات تخدمهم طيلة حياتهم وتكون سبباً لأكتسابهم مهارات جديدة كما يساعد التحرر من الأمية و يدعو الأولياء لحرص أكثر على تمدرس أبنائهم و يضمن آفاق التكوين المتواصل للمتحررين ، لأن المجتمعات المتحررة من الأمية بمقدورها أكثر من غيرها رفع تحديات النمو والتطور ، و الاستجابة لمتطلبات العصر وتحقيق الوثبة النوعية في التنمية الشاملة من خلال الاستثمار في الموارد البشرية و تضافر جهود الجميع ، حكومة و هيئات و جمعيات ومؤسسات ، كل من موقعه للتضامن من أجل إزاحة ستار الجهل ورفع راية التعليم والتعلم والعمل معا لكسب رهان المستقبل ، فاستفادت ولاية تلمسان من هذه المشاريع و الجدول الموالي يبين ذلك :

عدد المؤسسات	عدد الاقسام	عدد المعلمين	عدد الأميين	محو الأمية
284	714	690	8468	

الجدول رقم 18 : يمثل وضعية محو الأمية لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية التربية لولاية تلمسان .

فيظهر لنا الجدول بأن هناك 284 مؤسسة عبر تراب الولاية تدخل ضمن تغطية برامج محو الأمية و تحتوي على 714 قسم و 690 أستاذ من أجل النهوض ب8468 فرد أي ما يعادل 0.77% من سكان الولاية .

– أما فيما يخص قطاع التكوين المهني و الذي يعد بدوره همزة وصل ضرورية في منظومة التربية و التعليم لما له من فاعلية في محاربة البطالة و القضاء على الفقر، كونه أساسا يعتمد على ترقية و تأهيل الشباب البطال فاستطاع احياء التراث الثقافي و الحضاري للولاية بتشجيع الحرف التقليدية و المهن اليدوية، من خلال طبيعة الدورات المقدمة و فتح العديد من التخصصات المختلفة بهدف جذب و استقطاب أكبر عدد من الشباب و بلوغ معظم الرغبات و بالتالي انتشالهم من خطر البطالة و ابعادهم عن الانحراف و مساعدتهم على تحقيق ذاتهم و دمجهم في المجتمع و عالم الشغل و عجلة التنمية . يزخر هذا القطاع في ولاية تلمسان ب 03 معاهد وطنية مختلفة التخصصات و 26 مركز اضافة الى ملحق مركز ، موزعين على كافة تراب الولاية ، تستهوي 10333 متكون بمختلف صيغ التكوين ، يقوم على تأطيرهم طاقم يقدر ب 1368 من أساتذة و اداريين . و الجدول الموالي يوضح هذا :

المؤسسة	قدرة الاستيعاب	التكويـن										عدد الموظفين			
		مقيمين		متمهنين		د/ مسائية		أخرى		المجموع		المكونين			الاداريين
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث			نساء	رجال	المجموع	
03 معاهد التكوين	900	486	399	405	254	0	0	103	54	1701		49	42	91	153
26 مراكز التكوين	5300	1275	902	2884	511	481	644	1001	895	8593		287	224	511	613
ملحق مركز تكوين	100	/						30	9	39					
المجموع العام	**6300**	**1761**	**1301**	**3289**	**765**	**481**	**644**	**1134**	**958**	**10333**		**336**	**266**	**602**	**766**

الجدول رقم 19 : يمثل وضعية التكوين المهني لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية التكوين المهني و التمهين لولاية تلمسان .

– و بالنسبة لقطاع التعليم العالي و البحث العلمي في بلادنا شهد مؤخرا موجة من الاصلاحات و التدعيمات بهدف انعاشه و ترقيته في ظل التحولات الجذرية و التطورات الحاصلة في اقتصاديات أهم الدول المتقدمة بفضل

المعرفة و الابتكار و الاستثمار في الرأس المال البشري و جودة البحث العلمي ، لهذا أدركت الجزائر بأن الدافع الوحيد للتنمية و النهوض بالاقتصاد هو الاهتمام بالمعرفة و البحث العلمي مع ضرورة التكوين و اعادة الاعتبار الى القطاع كونه هو القاعدة الأساسية لبناء اقتصاد جديد يقوم على المعرفة و التكنولوجيات بالاعتماد على مخرجات التعليم العالي و نتاج أبحاثه العلمية ، و لبلوغ هذا التطور لابد من تهيئة البنى القاعدية بأحدث التكنولوجيات و خلق الأجواء المساعدة للابتكار و تدعيم مخابر و خلايا البحث و المعرفة و الاهتمام بالمبدعين و المؤطرين و تشجيعهم و الاصغاء الى متطلباتهم و العراقيل التي يصادفونها و العمل على حلها في أقرب الآجال لتحقيق الاستقرار و السكينة المهنية اللتان تساعدان في الابتكار .

تحظى ولاية تلمسان على جامعة تحتوي على 08 كليات متعددة التخصصات و مركز جامعي بمغنية ، اضافة الى مدرستين وطنيتين و معهد ، كما تؤمن 39542 مقعد بيداغوجي و لديها 1977 مؤطر بمختلف الرتب العلمية ، تحتوي على 13 مكتبة عبر مختلف الأقطاب الجامعية ، و تستقطب 29800 طالب مقيم ، كما هو موضح في الجدول التالي :

المقاعد البيداغوجية	**39542**
المقاعد البيداغوجية خارج الجامعة	**3200**
نسبة الاستعمال	**110%**
عدد الطلبة المقيمين	**29800**
عدد المكتبات	**13**
عدد الطلبة المستفيدين من المنح الجامعية	**21700**
معدل التأطير	**25%**
معدل الراسبين	**20%**
نسبة التخلي عن الدراسة	**02%**

الجدول رقم 20 : يمثل مؤشرات التعليم العالي لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية التخطيط و متابعة الميزانية لولاية تلمسان .

و في الأخير يمكننا القول بأن الوصول الى اقتصاد المعرفة و النهوض بهذه القطاعات الثلاثة السالفة الذكر لا يمكن أن يتجسد فعليا بالنوايا الساذجة ، بل أن إنجاز مشروع بهذا الحجم يتطلب أولا فلسفة جديدة لمنظومتنا التعليمية تواكب تقدم عصرنا تتسم بتحديث العقل ، و الوعي بالواقع الاجتماعي ، والمحيط العام أولا ، ويجب إحداث تغيير جذري و حقيقي في موقف الدولة من إطارات التعليم والشروع في جعل الوضع الاقتصادي لهؤلاء المؤطرين محترما وموفرا للانسجام النفسي الضروري لأي عملية تربوية و تعليمية و بحثية ناجحة و منتجة ، و في خلق المكانة الاجتماعية لهم في أعلى هرم السلم الاجتماعي . فوقع هذه النخبة الوطنية ، سواء على مستوى

التعليم الابتدائي أو التكميلي أو الثانوي أو على مستوى التعليم العالي ، هو واقع مزري حقًا وهذا عامل سلبي وخطير جدا أدى و لا يزال يؤدي إلى نتائج وخيمة و في صدارتها اليأس و الإحباط ، و هجرة الأدمغة ، و البحث عن وظائف أخرى بديلة ، فضلا عن فقدان الثقة في مهنة التعليم ذاتها. وبهذا الصدد فإنه لا يمكن أخلاقيا و موضوعيا أن نطالب مُدرسا من المدرسين بتحقيق التحول التربوي و التعليمي الراقي و النوعي في اللحظة التي نجد فيها وضعه المادي يؤثر بقوة و مباشرة في معنوياته ، في أسفل السافلين و هو الأمر الذي ينغص حياته اليومية ، و يشل طاقته ، ويحطم طموحه. إن المدرس الجزائري الذي يتقاضى مرتبا شهريا ، و هو على عتبة التقاعد ، لا يتجاوز خمسين أو ستين ألف دينار جزائري ، أي ما يعادل 300 أورو أو 350 أورو ، لا ينتظر منه أن يقدم لنا حصادا تعليميا و تربويا يضاهي مستوى ما يقدمه مدرس في الدول الراقية التي تضع المدرسين في قمة الهرم الاقتصادي و الاجتماعي. فينبغي علينا أن نقول الحقيقة و هي أن الأجر الشهري الهزيل للمعلم أو للأستاذ الجامعي الجزائري لا يمكن أن يقارن أبدا بما يتقاضاه معلم أو أستاذ جامعي حتى في الدول الفقيرة المجاورة للجزائر، أو مقارنته بما يتقاضاه المعلم أو الأستاذ الجامعي في فرنسا أو في السويد أو في الدانمرك فأمر خارج التفكير نهائيا ويعتبر ضربا من الخرافة ، فلا يمكننا القاء اللوم على المدرسين الذين هم بدورهم ضحايا نظام فاشل في بلدنا.

المطلب الثالث : الخصائص الاقتصادية .

نسلط الضوء من خلال هذا العنوان على مجموعة من الخصائص الاقتصادية التي تختص بها ولاية تلمسان عن باقي ولايات الوطن ، في حين نجدها تشترك في بعض منها مع ولايات أخرى و خاصة تلك التي تتقاسم معهم موروث ثقافي أو حضاري ، و فيما يلي نذكر أهم هذه الخصائص :

- ***الفلاحة :***

تمتلك الجزائر نحو عشرين مليون هكتار من السهول و 4.2 مليون هكتار من الغابات ، و تقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالجزائر من إجمالي المساحة الكلية بنحو 3.1 % ، في حين تقدر نسبة الأراضي الزراعية المروية بـ 2.6% ، وهو مؤشرا ضعيفا ودليلا على أن أغلب الأراضي تعتمد على مياه الأمطار، و في الأونة الأخيرة زاد الاهتمام أكثر بهذا القطاع بهدف التخلص من التبعية الغذائية و السعي وراء تحقيق الاكتفاء الذاتي و التصدير كسبيل للتنويع الاقتصادي ، فسطرت عدة برامج و خطط انمائية للنهوض بالقطاع و المنتوجات المحلية ، و أصبحت السلطات العمومية تراهن أكثر من أي وقت مضى على هذا القطاع الأساسي الذي من شأنه أن يساهم في تحقيق التوازن في ميزان التجارة الخارجية من خلال الرفع من صادرات المنتجات الفلاحية . وتركز الاستراتيجية الزراعية الجديدة بشكل أساسي على تطوير و تحديث التقنيات و تنوع المنتوجات بما في ذلك القمح

اللين والذرة ومحاصيل أخرى مثل السكر والبذور الزيتية ، حيث لا تزال تشكل هذه المواد الجزء الأكبر من الواردات ، و في هذا الاطار استفادت ولاية تلمسان من مشاريع الدعم الفلاحي و كذلك من اهتمام و تشجيع السلطات لانعاش القطاع في الولاية و تطويره نظرا لامتلاكها غالبية متطلبات الفلاحة الناجحة من خصوبة أراضي ، تنوع المناخ ، توفر المياه ...و الجدول التالي يوضح لنا توزيع الأراضي في الولاية :

توزيع الأراضي			المساحة (الهكتار)
الأراضي المستغلة في الفلاحة	الأراضي المحروثة	المزروعات العشبية	238 536
		أراضي مستريحة	73 645
	أراضي المزروعات الدائمة	زراعة الكروم	2 346
		غراسة الأشجار المثمرة	17 265
		الحمضيات	2 947
		الزيتون	15 546
	مجموع الأراضي الصالحة للفلاحة .... (1)		**350285**
	منها أراضي مسقية		**39300**
أراضي رعوية وممرات ..... (2)			149 036
الأراضي الفلاحية غير المنتجة ..... (3)			37 953
مجموع الأراضي الفلاحية .....(4)= (1+2+3)			**537 274**
الأراضي غيرا لمنتجة وغيرا لمستعملة من طرف الفلاحة ..... (5)			364 495
المساحة الإجمالية للولاية .....(4+5) = 6			**901 769**

الجدول رقم 21 : يمثل توزيع الأراضي للموسم الفلاحي 2018 /2019 لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31.

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية الفلاحة لولاية تلمسان.

- يوضح لنا الجدول أعلاه مساحة الاراضي الفلاحية التي تمتلكها ولاية تلمسان و هي تقدر ب 537 274 هكتار أي بنسبة 59.58 % أي أكثر من نصف مساحة الولاية ، بينما الاراضي الغير منتجة و الغير مستعملة للفلاحة تقدر ب 364 495 هكتار ما يعادل نسبة 40.42 % من مساحة الولاية . و عليه يمكنا القول بان الولاية تتميز بطابعها الفلاحي و الذي يقوم على تنوع المنتوجات و لمحاصيل الزراعية بتنوع مناخاتها كونها تقع في موقع جغرافي استراتيجي فنجد الكروم ، الحمضيات ، الزيتون و غيرها من المنتوجات ، و بكميات وفيرة كما هو موضح في الجدول أسفله :

المنتوج	المساحة المخصصة	كمية الانتاج				
		2015	2016	2017	2018	2019
الحبوب	174 896	2355000	600000	1873700	1 886	2850500
العلف	22 220	103320	184290	1391087	1 565	135020
الفواكه الجافة	18 160	124050	92010	155190	257	169100
البستنة	23 256	4188000	4241493	4491000	6 383	4621952
أشجار الفاكهة	17 265	989778	861725	905346	808	723920
أشجار التين	363	20000	9310	11300	17 500	14200
زراعة الكروم	2 346	241269	237456	234539	235	221688
الحمضيات	2 947	364080	363930	657412	757	730830
الزيتون	15 546	550000	685000	730000	750	730000

الجدول رقم 22: يمثل كمية الانتاج لخمس مواسم الفلاحيّ لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31.

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية الفلاحة لولاية تلمسان.

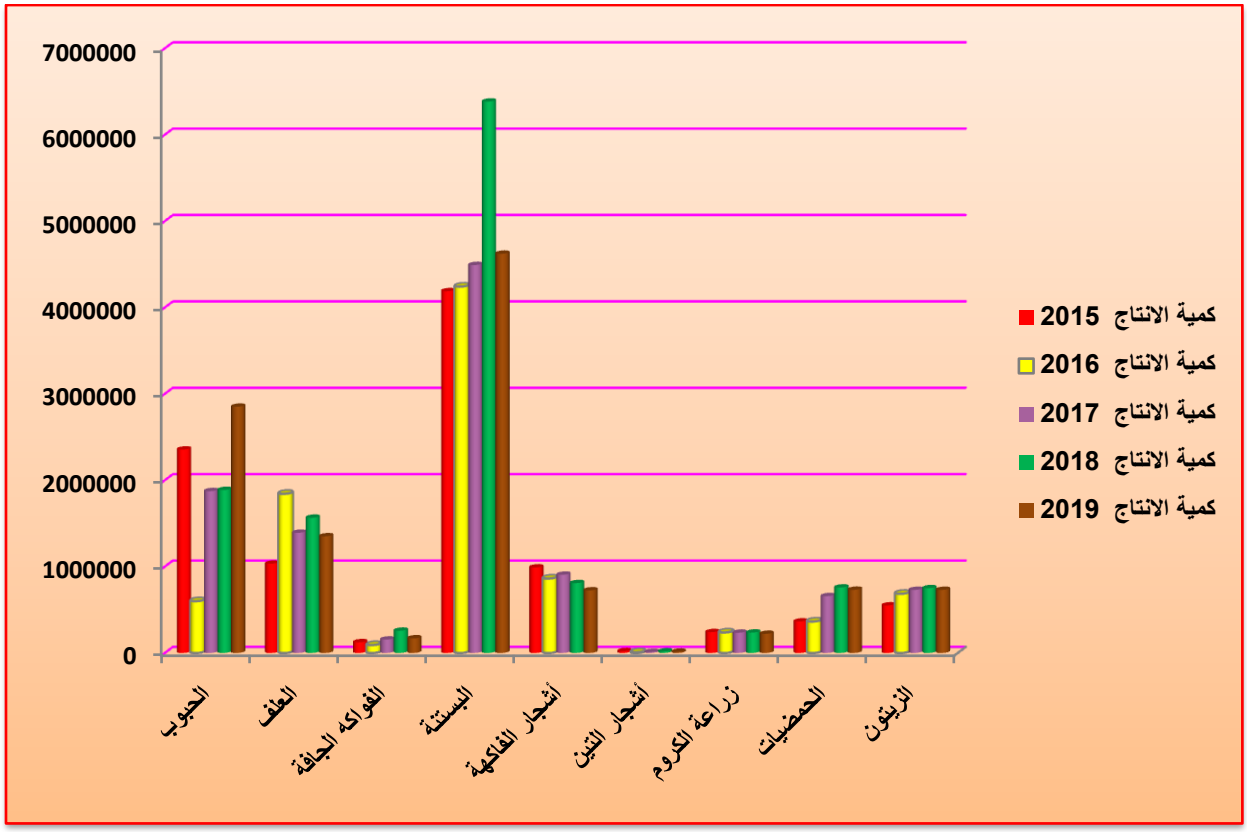

الشكل رقم 24 : يمثل أعمدة بيانية لكمية الانتاج لخمس مواسم الفلاحيّ لولاية تلمسان الى غاية 2020/12/31

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية الفلاحة لولاية تلمسان.

نقرأ من خلال الجدول بأن أكبر مساحة فلاحية موجهة الى زراعة الحبوب و عبر خمس مواسم فلاحية سجل هذا النوع من الزراعة تفاوتات في المحاصيل فكانت أعلى كمية في سنة 2016 وصلت الى 600000 طن لتتراجع بعد ذلك سنة 2017 و تسجل 187370 طن ، و في سنة 2019 ترتفع قليلا لتصل الى 285050 طن ، و نجد كذلك زراعة العلف تتربع على مساحة مقدرة 22220 هكتار بكميات انتاج معتبرة لنسجل سنة 2019 حواليي 135020 طن، و الفواكه الجافة بمساحة 18160 هكتار لتسجل اعلى كمية سنة 2019 ب169100 طن ، و كذلك زراعة البستنة و هي تعد زراعة حديثة في السوق الفلاحي التلمساني و هي زراعة النباتات الخاصة بالبساتين و الحدائق ففتحت مجموعة من المشاتل و الحقول عبر تراب الولاية من طرف الشباب خريجي المعاهد و الجامعات و هذا بتدعيمات من الدولة ، فلاق هذا النوع من الزراعة اعجاب المواطنين و مما زاد في طلب هده المنتوجات ، فخصصت له مساحة 23256 هكتار و سجل أكبر كمية سنة 2019 قدرت ب462195 طن ، كما تزخر تلمسان بأنواع مختلفة من الفواكه كالتين و الزيتون و الكروم و الحمضيات و أخرى .

– كما تمتلك الولاية ثروة حيوانية معتبرة سواءا من حيث عدد الرؤوس و حتى كميات الانتاج كما هو موضح أسفله :

الماشية	2015	2016	2017	2018	2019
البقر	45550	40000	43100	39200	43 600
الغنم	768770	650000	700000	720500	680 000
الماعز	43200	43000	46000	45000	46 800

الجدول رقم 23 : يمثل عدد رؤوس الماشية لخمس سنوات لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31.

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية الفلاحة لولاية تلمسان.

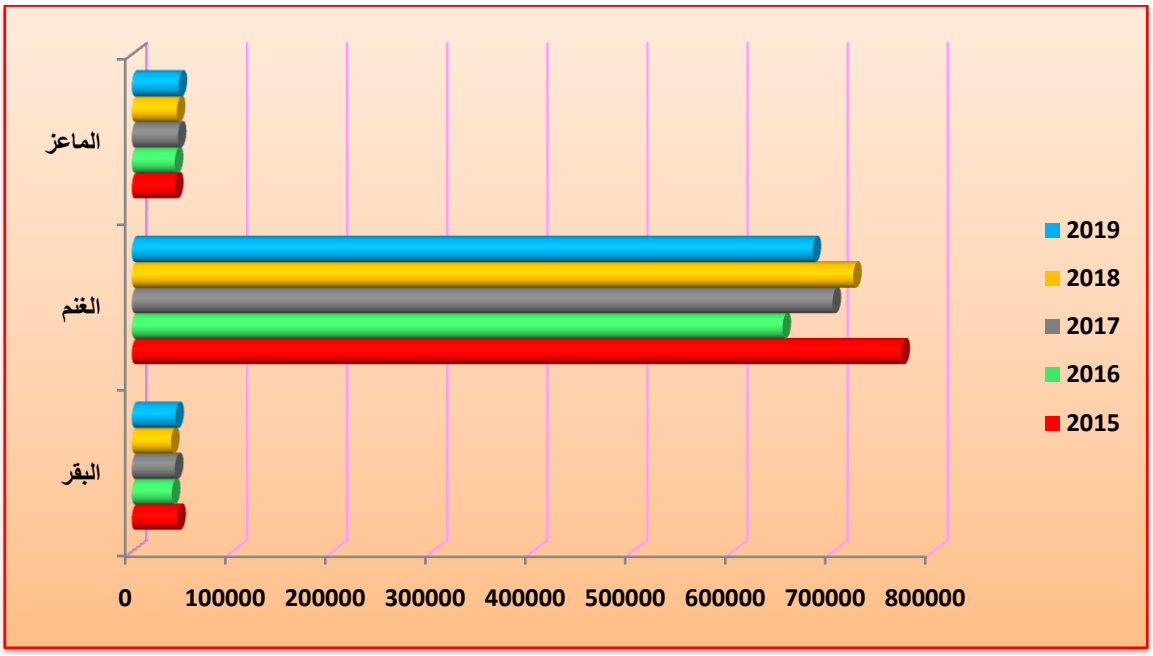

الشكل رقم 25 : يمثل أعمدة بيانية لعدد رؤوس الماشية لخمس سنوات لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية الفلاحة لولاية تلمسان .

– تمثل الثروة الحيوانية احدى أهم ركائز القطاع الفلاحي لما لها من قوة تأثير اقتصادية ، بحيث تعتمد اقتصاديات بعض الدول المتقدمة كهولندا و دانمارك بنسبة كبيرة على الثروة الحيوانية ، و لهذا أقرت الدولة الجزائرية مجموعة من القوانين و السبل التي تهدف الى تدعيم الفلاحين و المستثمرين في هذا المجال كالاستفادة من القروض البنكية و تمويلات الدولة ، و التأمين على قطعانهم و تعويضهم عليها في حالة الكوارث الطبيعية و الحرائق و حتى على اصابتهم بالأمراض ، و توفير اللقاحات و الادوية و تدعيمهم في اقتنائها ، فالاستفاد بعض المستثمرين و الفلاحين في ولاية تلمسان من هذه الامتيازات و التشجيعات خاصة مع امتلاك الولاية على الأراضي الرعوية التي تساعد كثيرا ، ، و من خلال الارقام المدونة أعلاه نلاحظ أنه تتصدر تربية الأغنام المرتبة الأولى من حيث عدد الرؤوس ففي سنة 2015 سجلنا أكبر عدد يقدر ب 768770 رأس لتتراجع بعد ذلك سنة 2016 فتصل الى 650000 رأس الى غاية سنة 2019 نجدها 680000 رأس ، أما قطعان البقر و الماعز فنجدهم يتقاربان جدا من حيث عدد الرؤوس . و فيما يخص المنتوجات الحيوانية و كمياتها فالجدول التالي يبين لنا هذا :

المنتوج	2015	2016	2017	2018	2019
اللحوم الحمراء	11138	14723	13961	14185	162 958
لحم الغنم	7447	10878	9970	9940	127 420

لحم البقر	3304	3426	3400	3530	26 138
لحم الماعز	387	419	591	715	9 400
اللحوم البيضاء	21110	20472	21200	22720	320 000
الحليب	88530	99426	109760	111900	128 566
البيض	210710	218378	193400	132000	174 070
الصوف	616	600	60000	60000	9 500
العسل	180	165	15000	18360	2 200

الجدول رقم 24 : يمثل كمية المنتوج الحيواني لخمس سنوات لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31.

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية الفلاحة لولاية تلمسان.

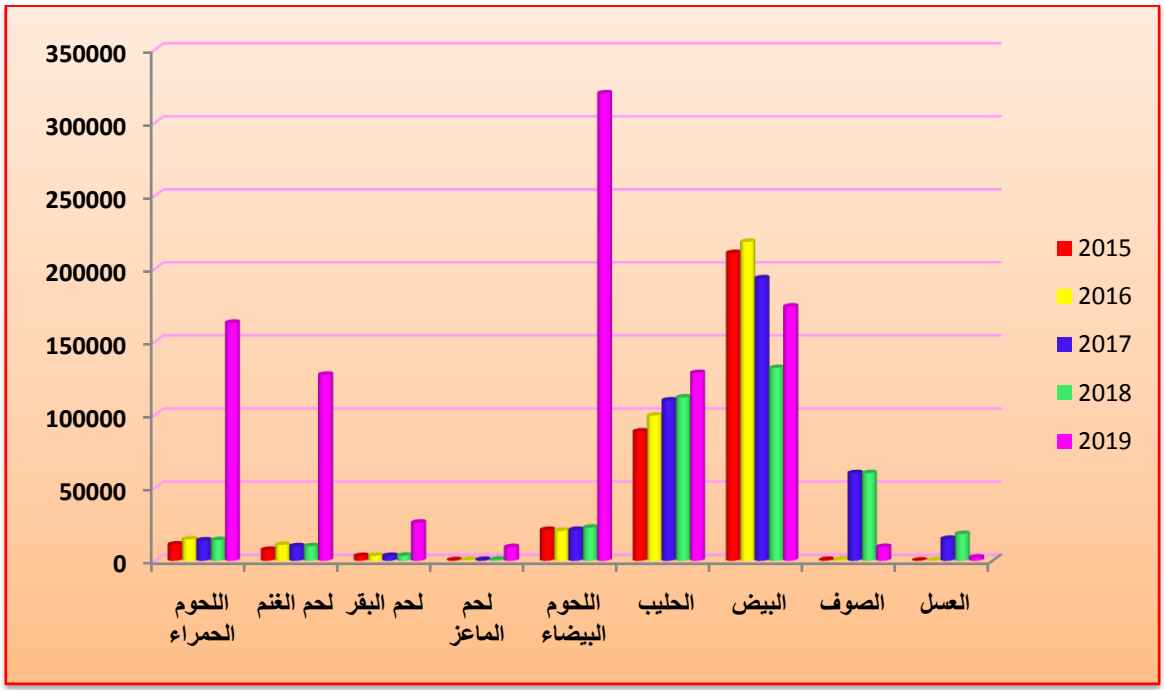

الشكل رقم 26: يمثل أعمدة بيانية لكمية المنتوج الحيواني لخمس سنوات لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية الفلاحة لولاية تلمسان.

- يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه كميات المنتوجات الحيوانية التي أنتجتها الولاية خلال الخمس السنوات الماضية و التي تظهر بأن المنتج اللحوم البيضاء يتصدر المرتبة الاولى مقارنة بالمنتجات الأخرى حيث سجل أعلى قفزة سنة 2019 فسجل 320000 طن مقارنة مع السنوات الأربعة الأخرى التي كان يسجل فيها نوعا من الثبات في الكمية التي كانت لا تتعدى 23000 طن ، و كذلك من حيث منتوج البيض فسجل سنة 2019 174070 وحدة و يعد في تراجع حيث سنة 2016 سجل 218378 وحدة ، حيث سجلت كل أنواع اللحوم و المنتجات الحيوانية سنة 2019 كلها قفزات من حيث كميات الانتاج كما وضح الجدول و الأعمدة البيانية ، فسجلنا في لحم الغنم 127420 طن و في لحم البقر 26138 و في لحم الماعز 9400 طن بعدما كان من 2015 الى غاية 2018 يسجلون عدم الثبات بتزايدات و تناقصات ، و نفس الشئ بالنسبة للمنتجات الحيوانية كالحليب الذي سجلنا في سنة 2019 حوالي 128566 لتر ، و كذلك في الصوف سجلنا 9500 طن و العسل 2200 طن . و بهذا التنوع في المنتجات و الارتفاع الملحوظ في الكميات المسجلة يمكننا القول بأن تدعيمات و تشجيعات المقدمة بهدف انعاش القطاع أتت مرادها لأن في السنوات الماضية كنا نجد فقط بعض المنتجين الصغار و الرعاة الذين يعتمدون على الثروة الحيوانية لتأمين سبل عيشهم ، متفادين بهذا البطالة ، و بعد اهتمام الدولة بهذا القطاع و لما له من أدوارًا هامة على الأصعدة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية و مساهمته بعدد من الوظائف و الخدمات ، أصبح يستقطب رجال المال و الأعمال و حتى خريجي الجامعات .

- ***الصناعة :***

يحتل قطاع الصناعة أهمية متزايدة في الاقتصاد الوطني باعتباره قاطرة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، ذلك لأنه ضمانة لزيادة القيمة المضافة ، كما يساعد على تأمين الاكتفاء الذاتي وتحسين الموازين الاقتصادية ودفع عملية التنمية خاصة في الدول النامية فهو يساهم في إيجاد فرص العمل ، حيث كلما زاد حجم الإنتاج الصناعي نقص عدد العاطلين عن العمل ، و زاد الدخل الوطني ، فعندما ترتفع نسبة إسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي تزداد الصادرات ويقل عندئذ الاعتماد على تصدير المواد الأولية ، لأن الاعتماد على تصديرها فقط يعرّض الدولة لحدوث التقلبات الاقتصادية فيها ، بسبب تقلب الطلب الخارجي حين تتعرض الدول الصناعية الكبرى لموجات الكساد الاقتصادي مثل ازمات انهيار أسعار البترول ، كما تعمل الصناعة على رفع مستوى الإنتاجية ، وذلك لأنه من أكثر القطاعات قدرة على تطبيق استخدام التقنية والتكنولوجيا الحديثة وهذا يسهم في رفع الإنتاجية ، و معدل النمو في الاقتصاد الوطني و بالتالي رفع النمو في القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة وقطاع الخدمات لترابط العلاقات بينه وبين القطاعات الأخرى ، فقطاع الصناعة يمد قطاع الزراعة بكثير من

مستلزمات الإنتاج مثل الآلات الزراعية الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية..إلخ ،كما يعتبر في الوقت نفسه مجالاً لتسويق كثير من المنتجات الزراعية التي يتم تصنيعها في قطاع الصناعة هذا من جهة ، و من جهة اخرى فإن نمو بعض الصناعات يدفع صناعات أخرى مرتبطة بها إلى النمو ، إضافة إلى قدرة قطاع الصناعة على ابتكار واختراع منتجات و سلع صناعية جديدة ، مما يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي ، بخلق قيمة مضافة للمنتجات المحلية و من تم الاستفادة من السيولة المالية المحلية التي تهدر في المضاربات المالية . و لهذا وضعت الجزائر سياسة جديدة تهدف الى توسيع المناطق الصناعية و خلق أخرى بغية تشجيع المستثمرين و أصحاب المال و خريجي المعاهد و الجامعات للدخول في المجال الصناعي ، و تقديم امتيازات كتسهيل القروض و تخفيض نسب الفائدة و اعفاءات ضريبية لمدة 05 سنوات من بداية المشروع ، و تقليص مدة دراسة الملفات و غيرها من التسهيلات التي تجذب معظم الشباب .

و تعد ولاية تلمسان من بين الولايات التي استفادت كثيرا من هذه السياسة الوطنية ، فحظت ب 03 مناطق صناعية تضم 567 وحدة متعددة النشاطات أولها المنطقة الصناعية بدائرة شتوان ب 172 وحدة كلها مشغولة بمساحة 219 هكتار ، تليها المنطقة الصناعية بدائرة مغنية 74 وحدة مستغلة منها 36 وحدة و متبقية 38 منها ب 104 هكتار ، و منطقة صناعية حديثة الانشاء بمنطقة العريشة التابعة اداريا لدائرة سبدو ب 321 وحدة غير مستغلة و بمساحة 300 هكتار لتكون بهذا أكبر منطقة صناعية الولاية اضافة الى منطقة نصف صناعية تتواجد في دائرة الرمشي و الجدول التالي يبين توزيع و مساحة هذه المناطق أسفله :

التسمية	المساحة الكلية(هكتار)	المساحة الممنوحة (هكتار)	عدد الكلي للحصص	الحصص الممنوحة	الحصص المتوفرة
المنطقة الصناعية شتوان	219 Ha	184 Ha	172	172	0
المنطقة الصناعية أولاد بن دامو مغنية	104Ha	31.8 Ha	74	36	38
المنطقة الصناعية العريشة	300 Ha	187.8 Ha	321	0	321

الجدول رقم 25: يمثل توزيع المناطق الصناعية لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31.

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية الصناعة و المناجم لولاية تلمسان .

- و تضم هذه المناطق مجموعة من الوحدات العمومية و الخاصة و تنشط في ميادين مختلفة و فعالة في الاقتصاد المحلي و الوطني حيث نجد 29 مؤسسة عمومية تشغل 9963 عامل ، و 234 مؤسسة خاصة تشغل 7471 عامل و تنشط كلاهما في الميادين المبينة في الجدول أسفله :

طبيعة النشاط	قطاع عمومي		قطاع خاص	
	عدد المؤسسات	عدد العمال	عدد المؤسسات	عدد العمال
مواد البناء	05	1238	32	1161
أشغال عمومية	03	4350	73	3292
الغذائية	03	675	63	1704
التعدين	03	590	/	/
النسيج	05	1764	35	878
خشب و وراقة	02	313	11	229
اليكترونيك	02	231	/	/
خدمات	03	263	/	/
كيمياء و مواد بلاستيكية	/	/	20	207
ري- ميكانيك- حديدية	03	539	/	/
المجموع Total	**29**	**9963**	**234**	**7471**

الجدول رقم 26 : يمثل توزيع النشاطات لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31.

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية الصناعة و المناجم لولاية تلمسان .

- و تحتوي كذلك ولاية تلمسان على 60 محجرة تشغل 944 عامل موزعين عبر 24 بلدية ، بالاضافة الى بعض الوحدات الصناعية الأخرى و الخريطة التالية تبين توزيع هذه الوحدات و المحاجر عبر تراب الولاية كالتالي :

الشكل رقم 27 : يمثل توزيع الوحدات الصناعية على خريطة ولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31.

المصدر : مديرية الصناعة و المناجم لولاية تلمسان.

و أخيرا يمكننا القول أنه بالرغم من الأهمية الاستراتيجية التي تحظ بها ولاية تلمسان ككل لا أن نشاطها الصناعي لا يزال ضعيفا مقارنة مع الامكانيات البشرية و الطبيعية و المادية التي تمتلكها و لا يمكنه تلبية تطلعات سكان الولاية ، مما يزيد الضغط على سوق التشغيل و العمالة .

- ***السياحة :***

تمتلك الجزائر منذ القدم مقوّمات عظيمة للسياحة ؛ أهمّها التنوع الثقافي والتاريخي و الطبيعي الكبير فيها ، إلّا أنّ التطور في هذا القطاع كان خلال فترات متفرّقة نتيجةً لبعض الأزمات و التطورات التي شهدتها البلاد ، فاعتمدت الدولة على خطةً وطنيةً لتنمية السياحة في عام 2008 م هدفها تنشيط القطاع السياحي و دعمه و تشجيعه باعتباره أحد الدعائم الأساسية للتنمية الاقتصادية ، الإضافة إلى تحسين صورة البلد كوجهة سياحية دولية ، حيث حدّدت الخطة برامج متنوعة للاستثمار العام والخاص في قطاع السياحة ، بما في ذلك بناء العديد من الفنادق و القرى السياحية في العديد من المناطق الجزائرية ، لتبدي حقيقة رغبتها في احداث نهضة سياحية و الخروج من العزلة و استقطاب حوالي خمسة مليون سائح سنويا مع حلول 2025، و كون أن ولاية تلمسان تتوفر على امكانيات سياحية هامة جعلتها تلقب بلؤلؤة المغرب العربي و غرناطة افريقيا لما تمتلكه من تاريخ ثقافي و معماري عريق و الفن الاسلامي ، و موقعها الخلاب داخل مزارع الكروم و الزيتون و امتلاكها العديد من المعالم السياحية

و المواقع الأثرية و الطبيعية ، جعل منها وجهة سياحية وطنية و أجنبية تستهوي الزائرين و كل حسب تطلعاته و رغباته السياحية (سياحة أثرية و حضارية ، سياحة جبلية و غابية ، سياحة شاطئية و رياضية ، سياحة حرفية، و سياحة استشفائية لاحتوائها على مجموعة من المنابع الطبيعية المستغلة في علاج العديد من الأمراض)، و لاستقبال زوارها في أحسن الظروف تحتوي ولاية تلمسان على 61 مؤسسة فندقية بمختلف مستويات الرفاهية بأثمان معقولة موزعة عبر كافة ترابها بقدرة استعابية مقدرة ب 4198 سرير أي ما يعادل 1929 غرفة ، و ثمانية مخيمات (هنين ، تافسوت، أولاد بن عايد، مرسى بن مهيدي، بيدر) ب 421 خيمة بقدرة استيعابية تقدر ب 2105 سرير، و بالرغم من هذا الثراء السياحي و القوة البشرية التي تمتلكها الولاية تبقى المجهودات المبذولة من قبل الدولة للنهوض بهذا القطاع ضعيفة جدا مقارنة بما يمكن احرازه من عوائد و مخلفات مادية و القضاء على البطالة و الفقر و كذا المساهمة الكبيرة في دفع عجلة التنمية محليا ، وطنيا ، و فتح فرص الاستثمار كونها تعد أرضا خصبة و سوق جديدة لجلب رجال الاعمال المهتمين بالقطاع السياحي لفتح أو توسيع مشاريعهم في مناطق مختلفة عبر العالم بما يعرف بالفروع ، و عليه يمكننا القول بأن قطاع السياحة في تلمسان و الجزائر هو تلك الثروة النائمة التي لابد من استغلالها لفتح منافذ جديدة من أجل التنوع الاقتصادي .

*المبحث الثالث *

المطلب الأول: المعالجة الاحصائية الأولية

المطلب الثاني:عرض النتائج الاحصائية الوصفية

المطلب الثالث: مناقشة الفرضيات

المبحث الثالث : عرض النتائج و مناقشة الفرضيات .

و بهدف بلوغ أهداف الدراسة المرجوة و الاجابة على اشكاليتنا و التحقق من صدق او رفض فرضياتها ، و الوقوف على أبعاد و محددات الظاهرة و فهمها جيدا ، و نظرا لحداثة الموضوع و عدم التطرق اليه مسبقا بكثرة في بلادنا بخصوص تأثير الابداع الاجتماعي و المقاولاتية الاجتماعية في المساهمة للحد من ظاهرة الفقر في الجزائر هذا من جهة ، و من جهة اخرى في ظل غياب البيانات و المعطيات الاحصائية المتعلقة بالابداع الاجتماعي ، كان من الضروري علينا القيام بدراسة ميدانية تمكننا من بلوغ الهدف ، ارتاينا الاشارة الى متغير الابداع الاجتماعي بأحد سيماته الاساسية و اسقاطه على التشغيل كونه متغير اجتماعي و خاصة بعدما استطاعت الجزائر احداث قفزة نوعية و فيه قطعت شوطا كبيرا مستخدمة عدة استراتيجيات ابداعية اجتماعية كعقود ما قبل التشغيل و الادماج المهني لتكون بهذا أول دولة عربية و افريقية نامية انتهجت هذه السياسة للقضاء على البطالة، و كذلك الاشارة للفقر بأحد محدداته الاساسية و هي البطالة في حين أشرنا للمقاولاتية الاجتماعية بعدد المشاريع المقدمة من طرف مجموعة الوكالات الداعمة للنشاطات المقاولاتية . و في اطار معالجتنا لنتائج الدراسة اعتمدنا أساسا على المعالجات التالية :

المطلب الأول : المعالجة الاحصائية الأولية

يعتبر هذا النوع من المعالجة المستوى الأولي و هو بمثابة مستوى تمهيدي ، نعرض من خلاله النتائج العامة للدراسة في أبسط صورها ، بدون أي دراسة للعلاقات أو الآثار الناتجة عن بعض المتغيرات و تأثيرها . حيث اننا نكتفي بتقديم ملخص لمجموع التكرارات و نسب التكرارات الخاصة بكل متغير و الناجمة عن تطبيق احدى ادوات الدراسة المناسبة لنوع المتغير .

- **النتائج الخاصة بدراسة تحليل وضعية اليد العاملة والبطالة في ولاية تلمسان(2013-2019) :**

لتحديد وضعية التشغيل و البطالة في الولاية ، اعتمدنا على تحليل المعطيات و البيانات المتحصل عليها ، فجاءت نتائج التحليل على الشكل التالي :

✓ **بتطور اليد العاملة :**

و من أجل التوصل الى معرفة وضعية سوق العمالة في الولاية ، عملنا على تجميع الاحصائيات السنوية من 2013 الى 2019 ، و عليه تحصلنا على النتائج التالية :

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم العمالة النشطةAP	347632	343673	360047	360047	364730	376689	382408
حجم العمالة المشغلةPO	318257	313353	327641	327641	331900	342034	346598
عدد البطالين NC	29375	30320	32406	32406	33263	34655	35810

جدول رقم 27: يوضح تطور تعداد اليد العاملة لولاية تلمسان(2013-2019).

المصدر من اعداد الباحثة بناءا على معطيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية تلمسان.

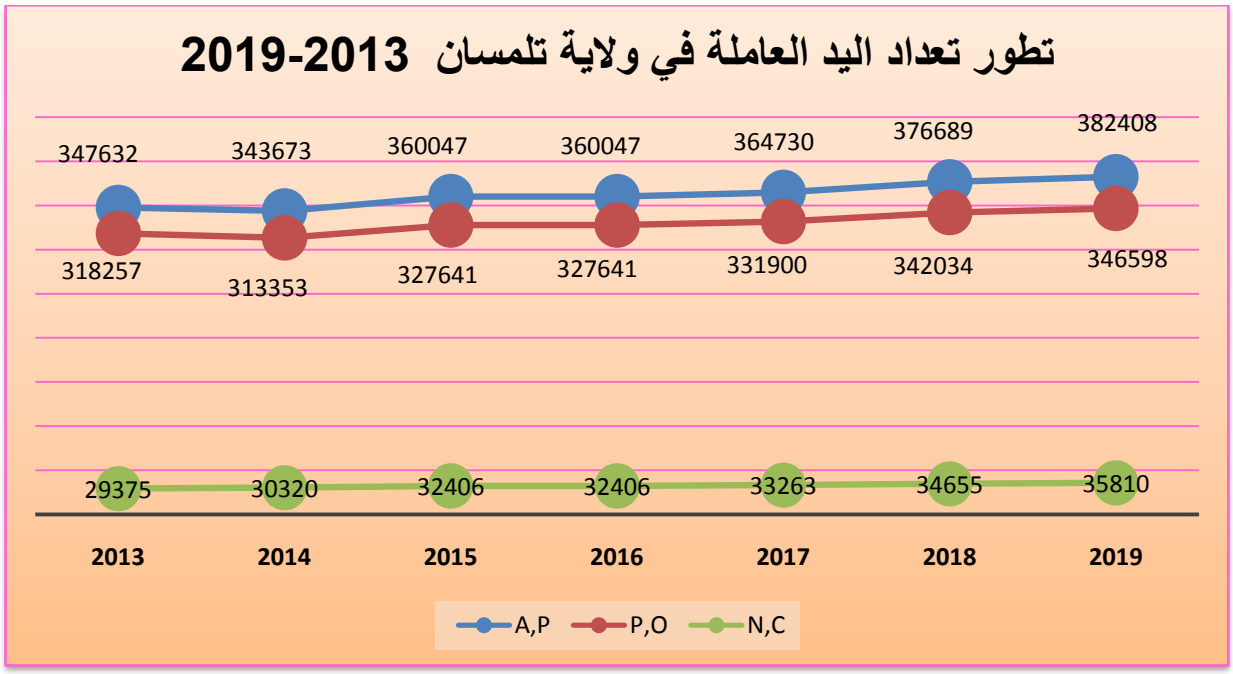

الشكل رقم 28: يمثل تطور تعداد اليد العاملة لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية تلمسان.

توضح معطيات الجدول أعلاه تطور تعداد اليد العاملة لولاية تلمسان خلال الفترة 2013 - 2019 وهي حجم العمالة النشطة و حجم العمالة المشغلة وكذا عدد البطالين. فيما يخص حجم العمالة النشطة نلاحظ انها ازدادت منذ 2015 بحيث أصبحت تفوق 360047 عامل الى ان وصلت الى رقم 382408 عامل نشط بالولاية. اما في ما يتعلق بحجم العم الة المشغلة فقد شهدت هي الاخرى تطورا ملحوظا منذ 2013 إلى أن وصلت الى 346598 في سنة 2019. المتغير الثالث والمتعلق بعدد البطالين شهد تزايدا ملحوظا بوتيرة متسارعة منذ 2013 حيث وصل الى 35810 بطال سنة 2019. و عليه يمكننا القول ان عدد البطالين بقي ثابتا

نوعا ما خلال هذه الفترة وذلك من خلال ميكانزمات التوظيف الخاصة بإدماج حاملي الشهادات وكذا تزايد حجم مناصب العمل المقترحة من خلال مختلف الصيغ في برامج الانعاش الاقتصادي والخاصة بولاية تلمسان .

✓ **تطور نسبة البطالة في ولاية تلمسان(2013-2019) :**

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة	8.45	8.82	9	9	9.12	9.2	9.36

جدول رقم 28: يوضح تطور معدلات البطالة لولاية تلمسان

المصدر من اعداد الباحثة بناءا على معطيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية تلمسان.

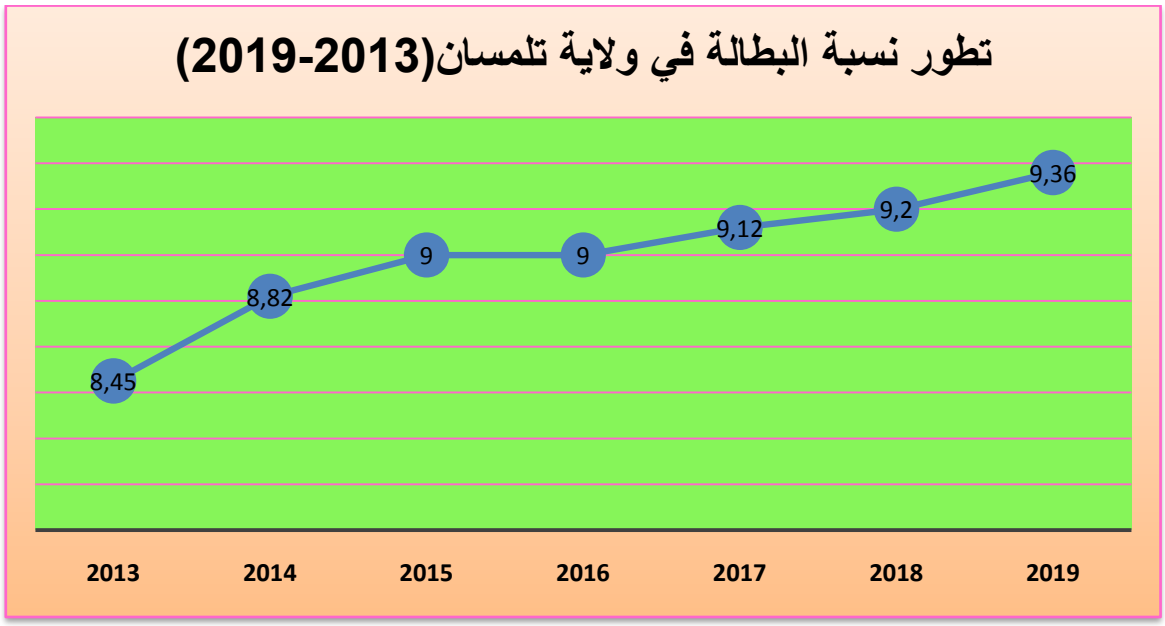

الشكل رقم 29 : يمثل تطور نسبة البطالة لولاية تلمسان الى غاية 2019/12/31

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية تلمسان .

و يتضح لنا من الجدول أعلاه أنه و خلال سبع سنوات الماضية بقي معدل البطالة في ولاية تلمسان يتراوح ما بين 8.45 و 9.36 وهذا يعني ان هذا المعدل كان ثابتا نوعا ما اذا اخذنا بعين الاعتبار التزايد الضئيل خلال الفترة 2013 و 2019.و تجدر الإشارة كذلك الى ان معدل البطالة بولاية تلمسان لا يبتعد كثيرا عن المعدل الوطني للبطالة والذي شهد بدوره تناقصا ملحوظا جاء نتيجة تطبيق عدة برامج تشغيلية مختلفة أهمها برنامج الادماج المهني والصيغ المقترحة من قبل الحكومات المتعاقبة لتقليص معدل البطالة . ساهمت هذه الصيغ في التقليل

من معدل البطالة و لكن يجدر بنا الاشارة أيضا الى ان ولاية تلمسان تعايش ظاهرة أخرى تلعب دور هام في تقليص معدل البطالة و هي النشاط الغير الرسمي كونها ولاية حدودية و انتشار ظاهره تهريب المحروقات على مستوى الحدود المغربية والتي كانت تشغل الالاف من الافراد ، لذا توجب علينا ذكر هذا لأنها تعد متغيرات اخرى ساهمت في ثبات هذه الاحصائيات الممثلة أعلاه .

- **النتائج الخاصة بتحليل تطور معدل التشغيل في ولاية تلمسان (2013-2019) :**

✓ **حسب القطاعات :**

و من خلال معدلات التشغيل المسجلة يمكننا تحديد القطاعات التي تساهم في القضاء على البطالة ، و الشكل أدناه يمثل أعمدة بيانية لمعدلات التشغيل المسجلة في ولاية تلمسان :

sector	Moyenne	N	Ecart-type
Craft	1,4592	21	,61192
Industry	1,7920	21	,97307
Services	1,6413	21	,65746
Agriculture	1,4452	21	,50762
Transport	1,1906	6	,30135
BTPH	1,6989	21	,82013
commerce	1,6124	21	,77778
Peche	1,0000	7	,00000
Total	1,5595	139	,71963

الجدول رقم 29 : يمثل تطور معدل التشغيل لولاية تلمسان حسب القطاعات الانتاجية الى غاية 2019/12/31

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية تلمسان .

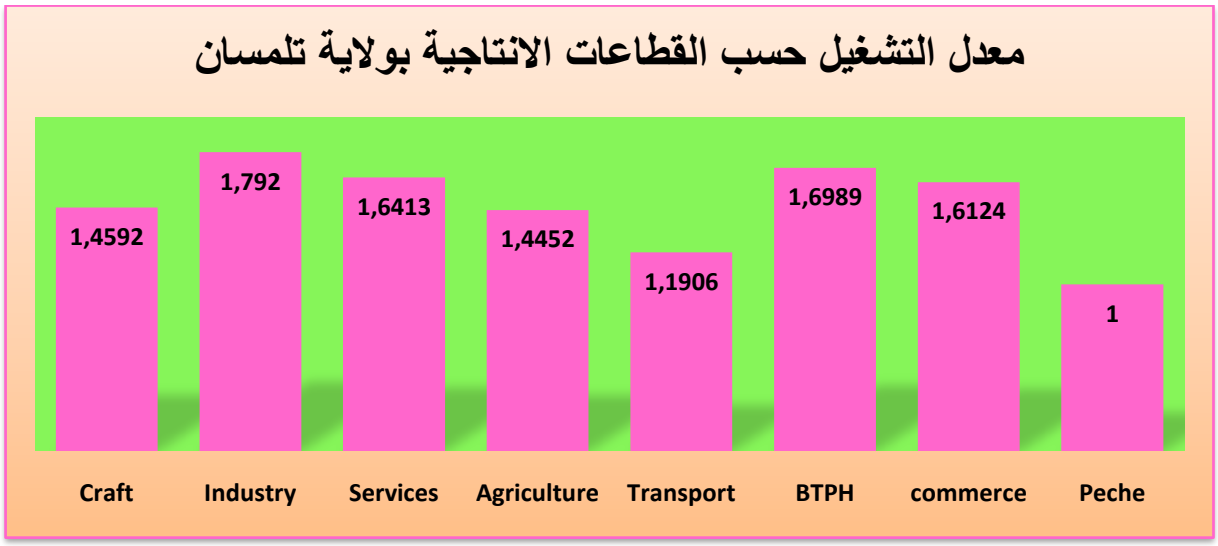

الشكل رقم 30: يمثل تطور معدل التشغيل لولاية تلمسان حسب القطاعات الانتاجية الى غاية 2019/12/31

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية تلمسان .

عرف معدل التشغيل لولاية تلمسان خلال هذه الفترة تفاوتت بين مختلف القطاعات حيث سجلنا معدل قطاع الصناعات التقليدية ب 1,4592 ، بينما سجل معدل قطاع الصناعة بمقدار 1,7920 و بهذا يكون أعلى معدل متبوعا بقطاع البناء والاشغال العمومية . اما اقل قطاع يساهم في التشغيل سجله قطاع الصيد البحري الذي بقي ثابتا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى ، بالرغم من امتلاك لجزائر شريط ساحلي يقدر بحوالي 1200 كلم و موقع جغرافي استراتيجي مطل على البحر الأبيض المتوسط و بوابة افريقيا الشيء الذي يمكننا ترجيحه الى تهميش القطاع من قبل السلطات ، تجدر الإشارة الى ان قطاع الفلاحة كان متوسط التشغيل فيه 1,44 حسب الشكل أعلاه .

✓ **حسب السنوات (2013-2019) :**

ان تطور معدل التشغيل في ولاية تلمسان للفترة الممتدة من 2013 - 2019 عرف تزايدا حيث انه سجل ارتفاعا من 1.38 في 2013 الى 1.41 في 2014 ثم تناقص في سنتي 2015 و 2016 و من بعد ذلك وتحديدا في سنه 2017 عاد للتزايد و الارتفاع الى غاية الوصول تقريبا 2 % في سنه 2019 بوتيرة بطيئة ، كذلك متوسط التشغيل في هذه الفترة كان 1.55 ,و لكن تبقى هذه الزيادات ضئيلة بالمقارنة مع طلبات التشغيل وتزايد تدفق حاملي الشهادات وخريجي المعاهد في التكوين المهني والجامعات على سوق العمل سنويا .و الشكل أسفله يبين هذا :

year	Moyenne	N	Ecart-type
2013	1,3809	21	,55373
2014	1,4123	21	,51379
2015	1,3495	20	,39515
2016	1,3696	20	,70623
2017	1,7013	19	,82191
2018	1,8403	19	,93799
2019	1,9178	19	,83555
Total	1,5595	139	,71963

الجدول رقم 30: يمثل تطور معدل التشغيل لولاية تلمسان حسب السنوات الى غاية 2019/12/31

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية تلمسان .

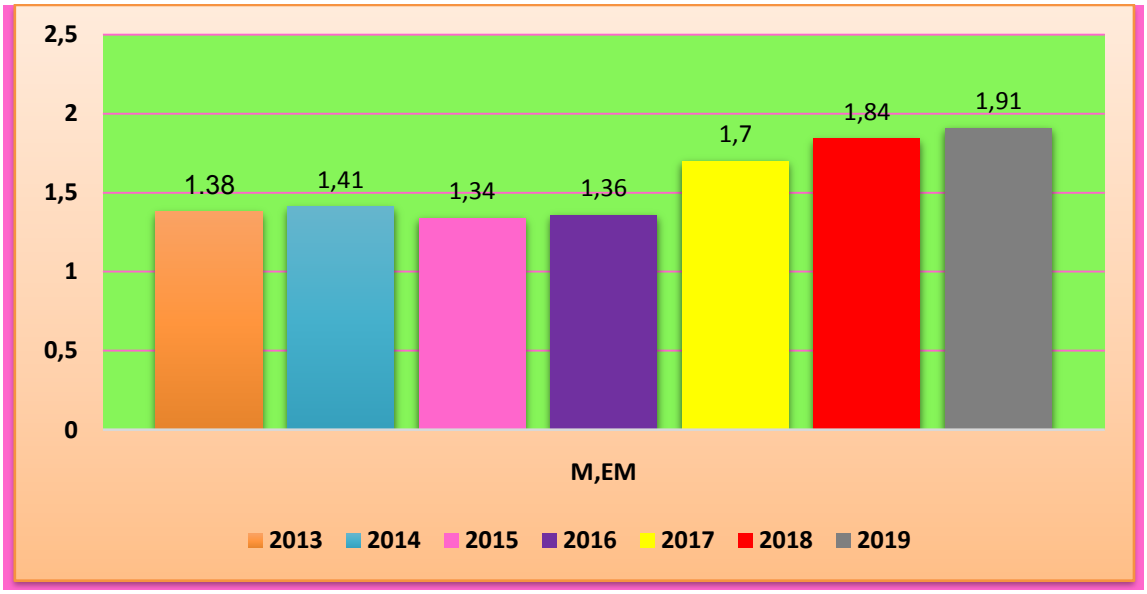

الشكل رقم 31: يمثل تطور معدل التشغيل لولاية تلمسان حسب السنوات الى غاية 2019/12/31

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية تلمسان .

✓ **حسب وكالة الدعم :**

لقد اهتمت هذه الدراسة بالوقوف و التركيز على بعض الجوانب المتعلقة بأهم وكالات دعم المشاريع و المرافقة بخصوص معرفة فعاليتها في الحد من البطالة و كذا نجاعتها في سوق العمل و فجاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول أسفله :

Agence	Moyenne	N	Ecart-type
ANSEJ	1,8670	44	,43911
ANGEM	1,0000	49	,00000
CNAC	1,8614	46	,93669
Total	1,5595	139	,71963

جدول رقم 31 : يوضح توزيع معدلات التشغيل حسب وكالات الدعم لولاية تلمسان

المصدر من اعداد الباحثة بناءا على معطيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية تلمسان.

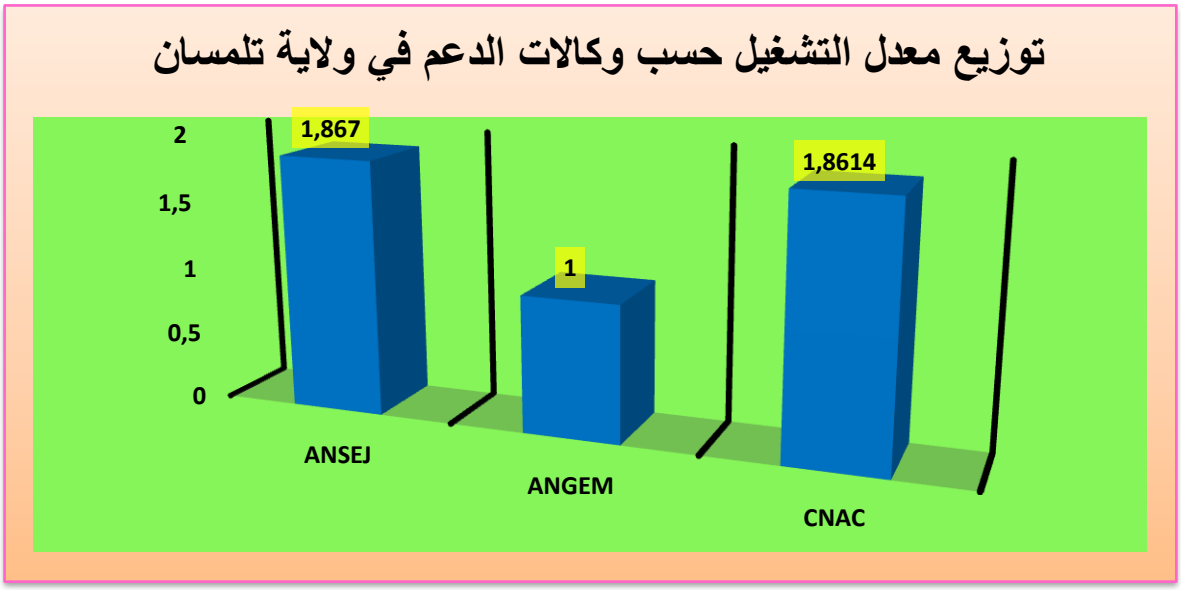

الشكل رقم 32 : يمثل توزيع معدلات التشغيل لولاية تلمسان حسب وكالات الدعم.

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية تلمسان .

و يتضح من خلال الجدول أعلاه بأننا نسجل اكبر معدل للوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب المعروفة حاليا بالوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية و الصندوق الوطني للتامين على البطالة بمعدل 1,86 لكل منهما هذا ان دل على شيء فانما يدل على تطور المقاولاتيه عند الشباب لأن كلتا الوكالتين تقدم تسهيلات اكثر لفئات التي تستهدفها (دراسة الملفات في أقل مدة ، المرافقة الجيدة ، نوعية المشاريع المقترحة ، قيمة القروض الممنوحة) و هي العوامل التي تأثر بشكل مباشر في تطور الفكر الابداعي و المقاولاتي للمستفيدين ، بينما الوكالة الثانية لا تلاقي اقبال كبير من المواطنين نظرا لتسقيف مبالغ القروض الممنوحة و مدة معالجة الملفات.

- **مقارنة معدل التشغيل مع معدل البطالة لولاية تلمسان للفترة من (2013-2019) :**

و لمعرفة مدى التناسق و التجانس الحاصل بين البطالة و التشغيل و معدلاتهم في الولاية ، وضعنا الجدول أسفله :

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
معدل البطالة N.C	8.45	8.82	9	9	9.12	9.2	9.36
معدل التشغيل M.EM	1.38	1.41	1.34	1.36	1.70	1.84	1.91

جدول رقم 32 : يوضح مقارنة معدلات البطالة مع معدلات التشغيل لولاية تلمسان من 2013-2019

المصدر من اعداد الطالبة بناءا على معطيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية تلمسان.

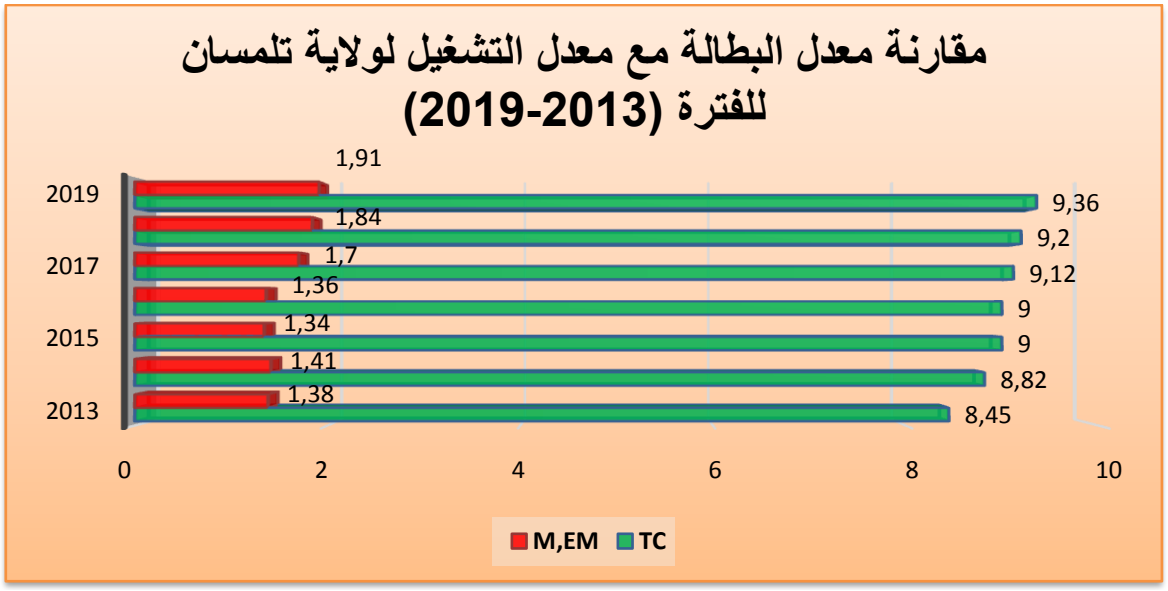

الشكل رقم 33 : يمثل مقارنة معدل البطالة مع معدل التشغيل لولاية تلمسان.

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية تلمسان .

- يمثل الجدول اعلاه مقارنة بين معدل البطالة و معدل التشغيل في ولاية تلمسان في فترة 2013-2019 فيظهر حجم التفاوت الكبير الموجود بين المعدلين ، مما يبين تفاقم ظاهرة البطالة بالرغم من المجهودات و مساعي السلطات للحد منها ، حيث سجل معدل البطالة تزايد مستمر و مرتفع و سريع مقارنة مع معدل التشغيل الذي بدوره سجل منذ سنة 2016 ارتفاع متزايد و لكنه جد ضئيل و بطئ . فمثلا تزايد معدل البطالة ما بين 2013 و 2014 بالنسبة 37 % مقارنة بمعدل التشغيل الذي زاد فقط ب 0.3 % .

- **تقييم برنامج عقود ما قبل التشغيل في محاربة البطالة أو مساهمة برامج عقود ما قبل التشغيل في التشغيل**

و يهدف هذا البرنامج الى تشغيل خريجي الجامعات والمعاهد من الشباب الجزائري في مؤسس ات عمومية أو خاصة على أن تقوم مديرية التشغيل بدفع المنحة شهرياً ولمدة 3 سنوات قابلة للتجديد يعتقد البعض ان الهدف الحقيقي من وراء هذه العقود هو امتصاص الاحتقان في وسط الشباب وتغطية عجز الوزارة في توفير سياسة

توظيف عادلة بالرغم من أرقام التشغيل المسجلة و التي استطاع هذا البرنامج من خلقها و الجدول الموالي يوضح هذا :

البرامج	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
CID	10190	6363	5644	5644	1016	1361	0
CIP	8581	7083	5812	5812	1073	2695	0
CFI	2496	3209	1186	1186	691	239	0
المجموع	**21267**	**16655**	**12642**	**12642**	**2780**	**4295**	**0**

جدول رقم 33: يوضح عدد مناصب الشغل في برامج عقود ما قبل التشغيل لولاية تلمسان من 2013-2019

المصدر : من اعداد الطالبة بناءا على معطيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية تلمسان.

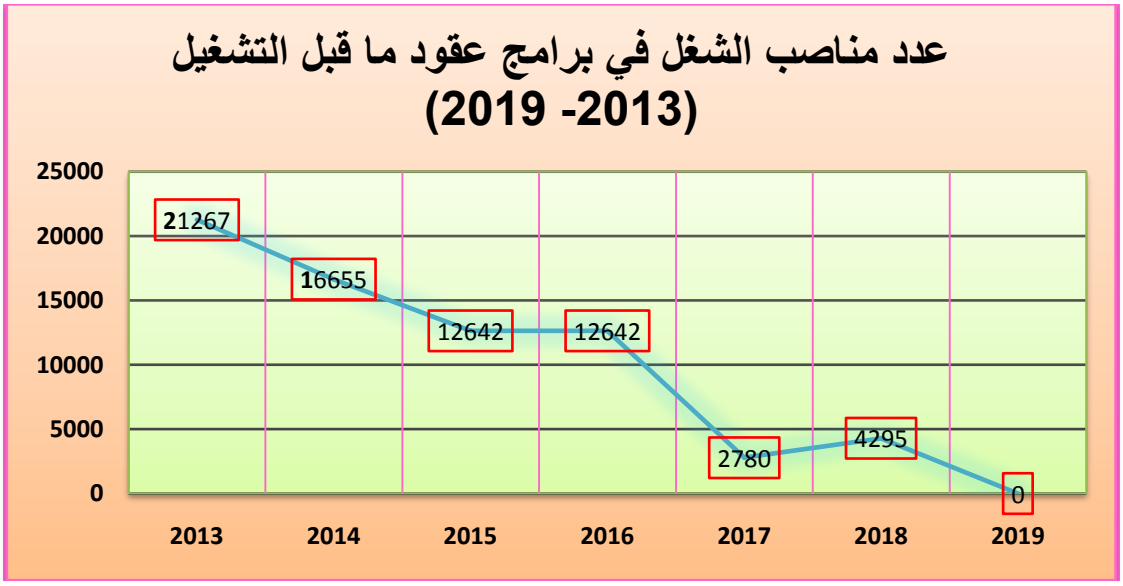

الشكل رقم 34 : يمثل عدد مناصب الشغل في برامج عقود ما قبل التشغيل لولاية تلمسان من 2013-2019

المصدر : من انجاز الباحثة بناءا على احصائيات مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية تلمسان .

- تبين لنا من خلال النتائج المدونة اعلاه ، أنه سجل برنامج عقود ما قبل التشغيل بولاية تلمسان في الفترة (2013-2019) تناقص مستمر منذ 2013 في مختلف صيغ البرنامج الى أن سجل هذا التراجع حدوده الدنيا ابتداءا من 2017 بسبب انهيار الاعتمادات المالية المقدمة لهذا القطاع منذ انخفاض اسعار البترول في السوق العالمي، و انتهاج الدولة سياسة التقشف و ترشيد النفقات ، و اقرارها تجميد التوظيف بكل الصيغ ، مما جعل ولاية تلمسان تسجل انخفاضا في عدد المناصب الممنوحة في اطار هذه الالية .

– و عموما ، يمكننا القول أنه بالرغم من الجهود المبذولة لتشجيع المقاولاتية ، و خلق صيغ جديدة للتشغيل التي تستهدف كل فئات الشباب و كذلك الادماج الاجتماعي بهدف المساهمة في الحد من البطالة الا أن معدل هذه الأخير يظل في الارتفاع بمعدلات مختلفة ، الأمر الذي نرجح أنه يتماشى مع طبيعة النشاط و القطاع و كذا نوع وكالة الدعم .

المطلب الثاني : عرض النتائج الاحصائية الوصفية .

و أردنا من خلال هذه المعالجة الاحصائية تحديد الفروق الموجودة بين تكرارات للمتغيرات المدروسة و بدائلها من خلال الاشارة الى العلاقة الموجودة بين البيانات الكمية للمتغيرات ، و هذا كله في اطار التحقق من فرضيات الدراسة .

و نظرا لطبيعة المعطيات المجمعة و التي تتمثل في احصائيات منفصلة تتكون من مجموعتين من البيانات ، وتمتاز كل مجموعة عن الاخرى ، حيث المجموعة الاولي تحتوي علي قيم ، والمجموعة الثانية تحتوي علي معلومات عن هذه القيم ، و للضرورة الاحصائية في دراسة هذا النوع من البيانات يستلزم أولا التعرج على انحرافاتها المعيارية من أجل اعطاء صورة أوضح عنها ، و فيما يلي سوف نتطرق لهذا :

- ***اختبار التباين و الانحراف المعياري :***

و قبل البدء في دراستنا الوصفية و التي تمت ببرنامج احصائي SPSS بنسخته 23 و الذي يستخدم في المعالجات الاحصائية القياسية خاصة في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية ، و نظرا للضرورة البحثية التي ألزمتنا استخدام هذا النوع من المعايير الاحصائية ، توجب علينا تقديم تفسير عام لهاذين المعيارين " الانحراف المعياري" و " التباين" ، و مدى الاعتماد عليهما في معرفة دقة التحليل الاحصائي من البيانات التي تم تجميعها مسبقا قصد التحليل و المعالجة الاحصائية ، و تعتمد نتائجه بطريقة سليمة و مباشرة في التحليل الاحصائي .

– يدل الانحراف المعياري على مدى امتداد مجالات القيم ضمن مجموعة البيانات الاحصائية ، و يعتبر أهم مقاييس التشتت و ادقها و أكثرها انتشارا في التحليل الاحصائي و مدى التبعثر ، و هو الجذر التربيعي لمتوسط مربعات انحرافات القيم عن وسطها الحسابي .

و نلجأ لهذا النوع من المعايير حسب طبيعة الاحصائيات المجمعة فلا ينطبق على جميعها و نستخدمه في هذا النوع من الاحصائيات :

- ✓ الاحصائيات الفردية : وهو التي يوجد بها ملحوظة واحدة فقط .
- ✓ الاحصائيات المنفصلة : وهي التي يتكون من مجموعتين من البيانات ، وتمتاز كل مجموعة عن الاخرى ، حيث المجموعة الاولي تحتوي علي قيم ، والمجموعة الثانية تحتوي علي معلومات عن هذه القيم
- ✓ احصائيات توزيع الترددات: تكون عبارة عن ملاحظات القيم والترددات المقابلة لها.

يمتلك هذا المعيار مجموعة من المعالم التي تميزه عن باقي المعايير نذكر أهمها :

- ✓ يتعامل مع القيم الموجبة ، ويحدث ذلك بسبب التربيع داخل قانون حسابه.
- ✓ ويتم قياسه بالمتوسط الحسابي فلا يتأثر بالتغيرات التي تحدث للعينة ، أي لا يتغير .
- ✓ يعتبر من أفضل مقاييس التشتت من حيث الدقة ، برغم وجود الكثير من الصعوبات في كيفية حسابه ، كما أنه يتأثر بالقيم المتطرفة بدرجة كبيرة لكن مع كل ذلك يعتبر مقياس التشتت الأفضل .
- ✓ انه لا يوجد استثناءات به حيث يأخذ كافة القيم الموجودة و ليس يعتمد علي قيمتين فقط .
- ✓ هذا الانحراف ينسب للوسط الحسابي وليس لأي نقطة في التوزيع .

و يعرف التباين على أنه : معدل مربعات انحرافات العلامات في التوزيع عن الوسط الحسابي. ويكون الانحراف المعياري عندها الجذر التربيعي للتباين بالنسبة لمجموعة البيانات الإحصائية ، و عليه يختلف التباين عن الانحراف المعياري في أنه اقل انتشارا واقل استخداما ، حيث الاكثر استخداما و دقة و انتشارا هو الانحراف المعياري.

- ✓ **معالجة احصائية لمتوسط معدل التشغيل/عدد المشاريع / عدد مناصب الشغل حسب وكالة الدعم :**

– و بغرض معرفة مدى امتداد مجالات قيم المتوسطات الحسابية لعدد المشاريع / و عدد المناصب / معدل التشغيل حسب وكالة الدعم ، ضمن مجموعة البيانات الإحصائية ، و باستخدام المعالج الاحصائي SPSS 23 تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول التالي :

	Agence	M.EM	Nprojet	Nemploy
ANSEJ	Moyenne	1,8670	72,08	132,90
	N	44	49	49
	Ecart-type	,43911	106,772	193,405
ANGEM	Moyenne	1,0000	207,41	207,41
	N	49	49	49
	Ecart-type	,00000	245,512	245,512
CNAC	Moyenne	1,8614	105,69	126,71
	N	46	49	49
	Ecart-type	,93669	344,672	352,476
Total	Moyenne	1,5595	128,39	155,67

N	139	147	147
Ecart-type	,71963	256,816	272,606

جدول رقم 34 : يوضح تقييم متوسطات لعدد المشاريع / معدل التشغيل / عدد مناصب الشغل حسب وكالات الدعم في الفترة 2013-2019 .

المصدر : نتائج الدراسة .

- نتائج الجدول أعلاه توضح لنا ان وكالة ANSEJ لديها اكبر معدل 1.867 بالمقارنة مع وكالة ANGEM و وكالة CNAC ، و في ما يخص معدل التشغيل للقطاعات الإنتاجية سجلته وكالة ANGEM و ب 49 مشاهدة. و نفس الوكالة سجلت أيضا اكبر معدل بمقدار 207.41 فيما يخص عدد المشاريع و عدد المناصب .

✓ **معالجة احصائية لمتوسط عدد المشاريع / عدد مناصب الشغل/ معدل التشغيل حسب السنوات** :

و في اطار معرفة تأثير عامل الزمن (السنوات) على المتوسطات تحصلنا علة الجدول التالي :

year		M.EM	Nprojet	Nemploy
	Moyenne	1,3809	244,14	292,00
2013	**N**	21	21	21
	Ecart-type	,55373	508,391	510,933
	Moyenne	1,4123	147,71	218,00
2014	**N**	21	21	21
	Ecart-type	,51379	149,988	255,656
	Moyenne	1,3495	128,38	155,86
2015	**N**	20	21	21
	Ecart-type	,39515	170,746	181,892
	Moyenne	1,3696	108,86	117,57
2016	**N**	20	21	21
	Ecart-type	,70623	170,161	168,073
	Moyenne	1,7013	153,19	164,86
2017	**N**	19	21	21
	Ecart-type	,82191	304,735	301,873
	Moyenne	1,8403	64,57	75,71
2018	**N**	19	21	21
	Ecart-type	,93799	123,577	123,157

	Moyenne	1,9178	51,90	65,71
2019	N	19	21	21
	Ecart-type	,83555	91,325	89,640
	Moyenne	1,5595	128,39	155,67
Total	N	139	147	147
	Ecart-type	,71963	256,816	272,606

جدول رقم 35: يوضح تقييم متوسطات لعدد المشاريع / معدل التشغيل/ عدد مناصب الشغل حسب السنوات في الفترة 2013-2019 .

المصدر : نتائج الدراسة .

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه ، أنه سنة 2019 سجلت أعلى متوسط لمعدل التشغيل مقارنة بالسنوات الأخرى ، بينما سجلت سنة 2013 أكبر قيمة مشاهدة و أيضا أعلى متوسط لعدد المشاريع و معدل متوسط عدد العمال مقارنة مع السنوات الأخرى ، و نرجح هذا لعدة ظروف اجتماعية و سياسية و خاصة في سنة 2013، حيث كانت هناك تسهيلات و اغراءات كثيرة منحت للشباب من أجل تشجيعهم على اختراق عالم الأعمال ، في حين أن الخزينة العمومية تحملت فارق الفائدة للبنوك الأمر الذي زاد في تدفق الشباب على وكالات دعم المقاولاتية في بادرة استثنائية لهذا سجلنا أعلى المعدلات .

✓ **معالجة احصائية لمتوسط عدد المشاريع /عدد مناصب الشغل/معدل التشغيل حسب قطاع النشاط:**

sector		M.EM	Nprojet	Nemploy
Craft	Moyenne	1,4592	151,90	167,38
	N	21	21	21
	Ecart-type	,61192	201,164	199,111
Industry	Moyenne	1,7920	161,05	180,38
	N	21	21	21
	Ecart-type	,97307	248,015	241,117
Services	Moyenne	1,6413	346,00	407,38
	N	21	21	21
	Ecart-type	,65746	531,926	545,630
Agriculture	Moyenne	1,4452	132,19	191,52
	N	21	21	21
	Ecart-type	,50762	81,193	159,797
Transport	Moyenne	1,1906	50,57	57,43
	N	6	14	14
	Ecart-type	,30135	117,689	128,775

BTPH	Moyenne	1,6989	36,33	57,67
	N	21	21	21
	Ecart-type	,82013	27,361	48,889
commerce	Moyenne	1,6124	30,81	40,33
	N	21	21	21
	Ecart-type	,77778	37,531	47,741
Peche	Moyenne	1,0000	20,29	20,29
	N	7	7	7
	Ecart-type	,00000	20,798	20,798
Total	Moyenne	1,5595	128,39	155,67
	N	139	147	147
	Ecart-type	,71963	256,816	272,606

جدول رقم 36: يوضح تقييم متوسطات لعدد المشاريع / معدل التشغيل / عدد مناصب الشغل حسب النشاط في الفترة 2013-2019 .

- يمكننا القول من قراءة الجدول أعلاه أنه يسجل متوسط معدل التشغيل أعلى نسبة له في قطاع الصناعة بقيمة تقدر ب 1.79، بينما يسجلان متوسط عدد المشاريع و متوسط عدد المناصب أعلى قيمة ب 346 و 407.38 على التوالي بعدد 21 مشاهدة في قطاع الخدمات .

- ***اختبار تحليل التباين الأحادي :***

هو طريقة لاختبار معنوية الفرق بين المتوسطات لعدة عينات بمقارنة واحدة ، ويعرف أيضاً بطريقة تؤدي لتقسيم الاختلافات الكلية لمجموعة من المشاهدات التجريبية لعدة أجزاء للتعرف على مصدر الاختلاف بينها ولذا فالهدف هنا فحص تباين المجتمع لمعرفة مدى تساوى متوسطات المجتمع ، لذا تكون :

- الفرضية الصفرية H^0 : جميع المتوسطات متساوية تمامًا .

- الفرضية البديلة H^1 : متوسطين على الأقل غير متساويين .

- **تحليل التباين الأحادي بين عدد المشاريع/ عدد مناصب الشغل/ معدل التشغيل و القطاعات الإنتاجية :**

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Nprojet	Inter-groupes	1573258,354	7	224751,193	3,878	,001
	Intra-groupes	8056106,762	139	57957,603		
	Total	9629365,116	146			
Nemploy	Inter-groupes	2117698,041	7	302528,292	4,816	,000
	Intra-groupes	8732162,286	139	62821,311		
	Total	10849860,327	146			
M.EM	Inter-groupes	5,236	7	,748	1,479	,180
	Intra-groupes	66,230	131	,506		
	Total	71,466	138			

جدول رقم 37: تحليل التباين الأحادي عدد المشاريع/ عدد مناصب الشغل/ معدل التشغيل و القطاعات الإنتاجية

المصدر : نتائج الدراسة .

تظهر لنا نتائج الجدول أعلاه تحليل التباين الأحادي بين عدد المشاريع/ عدد مناصب الشغل/ معدل التشغيل و القطاعات الإنتاجية ، و من خلال دراسة الجدول نجد بان إحصائية فيشر هي وجود علاقة ذات دلالة احصائية (معنوية) فيما يخص المتغيرين عدد المشاريع و عدد مناصب الشغل ، و عدم وجودها (غير معنوية) فيما يخص معدل التشغيل الذي يبقى يخضع لاعتبارات أخرى.

- **تحليل التباين الأحادي بين عدد المشاريع/ عدد مناصب الشغل/ معدل التشغيل و وكالات الدعم**

ANOVA à 1 facteur

		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Nprojet	Inter-groupes	486551,197	2	243275,599	3,832	,024
	Intra-groupes	9142813,918	144	63491,763		
	Total	9629365,116	146			
Nemploy	Inter-groupes	197658,000	2	98829,000	1,336	,266

	Intra-groupes	10652202,327	144	73973,627		
	Total	10849860,327	146			
	Inter-groupes	23,692	2	11,846	33,722	,000
M.EM	**Intra-groupes**	47,774	136	,351		
	Total	71,466	138			

جدول رقم38 : تحليل التباين الأحادي عدد المشاريع/ عدد مناصب الشغل/ معدل التشغيل و وكالات الدعم

المصدر : نتائج الدراسة .

تحليل التباين الأحادي بين عدد المشاريع/ عدد مناصب الشغل/ معدل التشغيل و وكالات الدعم يبين لنا عدم وجود دلالة احصائية معنوية فيما يخص المتغير عدد مناصب الشغل ، اما المتغيرين عدد المشاريع و معدل التشغيل و وكالات الدعم فلهم دلالة معنوية إحصائية عند مستوى خطا قدره 5% .

- ***اختبار الارتباط الخطي البسيط :***

– يشير معامل الارتباط إلى المدى الذي تقع فيه النقاط الموجودة في مخطط التشتت على خط مستقيم ، حيث تُستخدم معاملات الارتباط في الإحصائيات لقياس مدى قوة العلاقة بين متغيرين و تكون الارتباطات فيه تقع بين –1 الى 1، فيشير الارتباط –1 إلى أن نقاط البيانات مبعثر تقع تمامًا على خط تنازلي مستقيم ؛ و ترتبط المتغيرات اثنين سلبيا خطيا تماما. كما يعني ارتباط 0 أن اثنين من المتغيرات ليس لها أي علاقة خطية على الإطلاق. ومع ذلك ، قد توجد علاقة غير الخطية بين المتغيرين. في حين معامل الارتباط 1 يعني أن اثنين من المتغيرات مرتبطان بشكل خطي بشكل إيجابي ؛ حيث تقع النقاط بشكل مبعثر تمامًا على خط تصاعدي مستقيم.

و هناك عدة أنواع من معامل الارتباط : أهمها معامل الارتباط بيرسون (Pearson's R) و الذي سوف نستعين به في دراستنا من أجل قياس الارتباط بين المتغيرات ، هو معامل ارتباط يستخدم عادة في الانحدار الخطي. و يعرف بأنه إحصائيات الاختبار التي تقيس العلاقة الإحصائية أو الارتباط بين متغيرين مستمرين. و يعد أفضل طريقة لقياس الارتباط بين متغيرات الاهتمام لأنه يعتمد على طريقة التغاير فهو يعطي معلومات حول حجم الارتباط و اتجاه العلاقة ، و تتراوح قيمة r في معامل ارتباط بيرسون (Pearson) من – 1 إلى 1. اذا كانت r تساوي –1 تشير إلى علاقة خطية سالبة مثالية بين المتغيرات ، في حين أن r تساوي 0 تشير إلى عدم وجود علاقة خطية بين المتغيرات ، في حال r تساوي 1 تشير إلى وجود علاقة خطية موجبة مثالية بين المتغيرات .

- **بين عدد المشاريع/ وعدد المناصب :**

Corrélations

		Nprojet	Nemploy
Nprojet	Corrélation de Pearson	1	,973**
	Sig. (bilatérale)		,000
	N	147	147
Nemploy	Corrélation de Pearson	,973**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	
	N	147	147

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

جدول رقم 39 : الارتباط الخطي بين عدد المشاريع/ وعدد المناصب

المصدر : نتائج الدراسة .

تبين لنا نتائج الارتباط الخطي البسيط بين عدد المشاريع و عدد المناصب ان معامل بيرسون للارتباط يقدر ب 97.3. % و هو يمثل ارتباط قوي و موجب ما بين المتغيرين مع نسبة معنوية قدرها 5% مما يدل على وجود علاقة خطية ذات دلالة إحصائية قوية بين هاذين المتغيرين.

- **بين عدد المشاريع المدعمة ونسبة التشغيل**

Corrélations

		Nprojet	M.EM
Nprojet	Corrélation de Pearson	1	-,252**
	Sig. (bilatérale)		,003
	N	147	139
M.EM	Corrélation de Pearson	-,252**	1
	Sig. (bilatérale)	,003	
	N	139	139

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

جدول رقم 40 : الارتباط الخطي بين عدد المشاريع/ نسبة التشغيل .

نلاحظ ارتباط ضعيف و سالب بين عدد المشاريع المدعمة و نسبة التشغيل بمقدار – 0.252 ، أي أنه كلما زاد أحد المتغيرات انخفض المتغير الآخر ، و يمكننا ان نرجع الأمر بالدرجة الأولى الى العدد الضئيل للعمال في المشاريع المدعمة ، و كذلك الازدياد الكبير لطالبي العمل في كل سنة .

- ***اختبار الانحدار الخطي البسيط :***

يهدف الانحدار بصفة عامة إلى تحديد و وصف العلاقة الموجودة بين المتغيرات من خلال صياغة معادلة رياضية تربط جميع هذه المتغيرات ، كما أن طرق تحليل الانحدار تعد الجزء الأساسي في تحليل البيانات وذلك عن طريق وصف العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع . وقد جاء تحليل الانحدار لتحقيق ثلاثة أغراض مهمة و هي وصف شكل العلاقة بين المتغيرات ، التقدير والتنبؤ بقيمة المتغير التابع عند أي مستوى للمتغيرات المفسرة وأخيرا التحكم بقيم المتغير التابع تبعا للتغير في قيم المتغير المفسر عند ثبات بقية المتغيرات المفسرة .
و يعد الانحدار الخطي البسيط أداة إحصائية تستعمل لبيان العلاقة بين متغيرين كميين بحيث يمكن توقع قيمة المتغير التابع (y) المسيطر عليه من المتغير المستقل (x) المسيطر عليه. و بصورة عامة يستعمل الإنحدار لنمذجة و تحليل البيانات العددية ، استغلال العلاقة بين متغيرين التنبؤ بقيم أحد المتغيرات من خلال قيم المتغير الأخر ، التنبؤ وتقدير و إختبار فرضية نمذجة العلاقات السببية.

و هناك العديد من نماذج الانحدار قد يصل عددها الى ما يق ارب مئة نموذج ولكن النموذج الأكثر أهمية والأكثر شيوعاً في الاستعمال هو نموذج الانحدار الخطي البسيط ، في هذا النموذج يوجد لدينا المتغير التابع y المعروف أيضاً باسم متغير الإستجابة و المتغير المستقل x المعروف أيضاً باسم المتغير المتنبئ ، و يمكن ذكر النموذج على النحو التالي :

$$Y = a + bx + e$$

بحيث :

Y : المتغير التابع ،

X : المتغير المستقل ،

a :ثابت الانحدار وهو الجزء المقطوع من المحور العمودي y الذي يعكس قيمة المتغير التابع y في حالة عدم وجود قيمة للمتغير المستقل x ، بمعنى أخر ($x = 0$) .

b: معامل الانحدار و هو مقدار التغيير في y إذا تغيرت x وحدة واحدة ، و يساوي منحدر الخط المستقيم $(a + b\,x)$.

e: الخطأ العشوائي الذي يشير إلى الفرق بين القيمة الفعلية للمتغير التابع y والقيمة المقدرة التي يرمز لها ب $\tilde{y} = a + b\,x$ ، وهذا يعني أن الخطأ العشوائي يساوي $e = y - (a + b\,x)$.

– و اسقاطا لما سبق على معطيات و بيانات دراستنا بهدف التوصل لنموذج رياضي يساعدنا في التنبؤ بين عدد المشاريع و عدد المناصب و باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews10 توصلنا النتائج المسجلة في الجدول أسفله :

Dependent Variable: CREPROJ
Method: Panel Least Squares

Sample: 2013 2017
Periods included: 5
Cross-sections included: 7
Total panel (balanced) observations: 35

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.973725	5.137697	0.384165	0.7033
EMPLOY	0.539606	0.018860	28.61041	0.0000

Root MSE	23.32186	R-squared	0.961247
Mean dependent var	92.05714	Adjusted R-squared	0.960073
S.D. dependent var	120.2008	S.E. of regression	24.01819
Akaike info criterion	9.250945	Sum squared resid	19036.82
Schwarz criterion	9.339822	Log likelihood	-159.8915
Hannan-Quinn criter.	9.281626	F-statistic	818.5557
Durbin-Watson stat	1.254361	Prob(F-statistic)	0.000000

المصدر : انجاز الباحثة

– اتبتث نتائج 35 مشاهدة في بانل للانحدار الخطي ما بين عدد المشاريع و عدد مناصب الشغل في مختلف القطاعات على وجود علاقة طردية ما بين المتغيرين مع معدل ارتباط قدره 96%,كما تظهر النتائج انه كلما زادت عدد المشاريع بوحدة واحدة زادت عدد مناصب الشغل ب 0,54 وهذا ما يعني بطريقة أخرى ان اغلبية المشاريع التي خلقت في هذه الفترة هي مشاريع مؤسسات صغيرة جدا لا يمكنها توظيف عدد كبير من العمال بل

هي عبارة عن مشاريع مقاولاتية اجتماعية فردية في اغلب الأحيان . تأثيرها على مستوى معدل البطالة يكون على المدى الطويل وليس القصير. و عليه يكون نموذجنا الرياضي كالتالي :

Y : متغير تابع و هو يمثل عدد مناصب الشغل و **X** : متغير مستقل و هو يمثل عدد المشاريع .

a : ثابت الانحدار .**b** : معامل الانحدار .**e** : الخطأ العشوائي . و عليه يكون :

$$Y = 1.97 + 0.54.x$$

المطلب الثالث : مناقشة الفرضيات

بحكم الفرضية التي تقتضي تفسيرا و بالإضافة الى الجانب الميداني لدراستنا الذي يتضمن تحليل البيانات الاقتصادية لولاية تلمسان من الفترة 2013-2019 فان النتائج المتحصل عليها قد مكنتنا من التحقق من صحة الفرضيات أو عدمها و سنحاول فيما يلي اظهار ذلك :

- **مناقشة الفرضية الأولى :**

✓ **نص الفرضية : " مساهمة الابداع الاجتماعي في تقليص البطالة و الفقر من خلال خلق الفرص ."**

يتضح لنا مما ورد في عرض النتائج من خلال المعالجتين الأولية و الاحصائية ، صدق الفرضية المدونة أعلاه ، و هذا انطلاقا من تحليل وضعية اليد العاملة و البطالة ، و التي من خلالها استطعنا معرفة الوضعية الحقيقية للتشغيل في الولاية ، لنتحصل بعد ذلك في المعالجة الاحصائية و بتطبيق مجموعة من الاختبارات القياسية أنه هناك علاقة معنوية بين عددالمشاريع/معدل التشغيل/ وكالات الدعم ، و كذلك بوجود علاقة خطية ذات دلالة احصائية قوية مما يجعلنا نفسر هذه النتائج على أنه مع تفشي ظاهرة الفقر التي أصبحت مشكلة عويصة تؤرق الدولة و تزيد من انفاقاتها خاصة و ان لديها تباعيات أخرى تصاحبها (أزمة السكن ، التسرب المدرسي، تدني المستوى الصحي ، ...) لأن الشخص الفقير يكون عاجز على تلبية احتياجاته بمختلف أنواعها ، ما كان على الدولة الجزائرية الا الاستفادة من خبرات دول أخرى متطورة و كانت السباقة في معالجة ظاهرة الفقر ، و أغلبها اجتمعت سياساتها على العمل في تقليص معدلات البطالة أولا ، نظرا لما يكتسيه الشغل من ايجابيات فعند توفير الشغل يكون الفرد اكتسب خصوصية و مسؤولية اتجاه المجتمع فيستطيع تلبية متطلباته الأساسية ،هذا من جهة ، و من جهة أخرى

نظرا لتفاقم معدلات البطالة بنسب معتبرة و استحالة تكفل الدولة بتوظيف جميع البطالين عبر الوطن و الذي يتزايد أعدادها كل سنة ، و خاصة و أن اجمالي الدخل الوطني يعتمد بنسبة 95 بالمئة من الريع البترولي و الغازي،

فارتأت الدولة في وضع حل المناسب و هو تطبيق الابداعي الاجتماعي كحل استراتيجي على المدى القريب في تقليص نسب البطالة و البعيد في التنوع الاقتصادي ، نظرا لطبيعته الديناميكية المتحركة و التي تلمس كل القطاعات الاقتصادية فبذلت مجهودات جبارة و انشئت و كالات و منظمات جديدة تتبنى هذا الفكر في التسيير و تستثمر في الأفراد و أفكارهم و تشجعهم على دخول سوق العاملة و نشر روح المسؤولية بهدف التخلص من البطالة و هذا بالدعم المالي للدولة ليصل في بعض المشاريع الى 95 بالمئة من المشروع ، و طبعا مع مرافقة مستمرة من قبل الخبراء ، بمجرد فكرة تصبح صاحب مشروع . من أجل تحفيز الشباب في اثبات وجوده في المجتمع و مساعدة شباب أخرين بتشغيلهم في نفس المشروع ، و كل على حسب مشروعه و طبيعة منتوجه أي بنظرة شبكية ، فتعددت الوكالات و تعددت صيغ الدعم التي مست كل شرائح الشباب حتى النساء الماكثات في المنزل هذا فيما يخص القطاع الخاص ، و أما فيما يخص القطاع الحكومي أيضا وضعت استراتيجية مبنية على الابداع الاجتماعي فاستطاعت بناء و وضع خطط و برامج توظيف حكومية خاصة بالشباب و بصيغ تشمل مختلف الصيغ من أجل الالمام بمختلف المتطلبات و هو برنامج ما قبل التشغيل ، و الادماج المهني .و عليه يمكننا القول أنه :

"يهدف الابداع الاجتماعي إلى توفير استجابات مبتكرة للاحتياجات الاجتماعية غير الملباة من خلال تعبئة وإشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في القطاعين العام والخاص. يلعب الإطار البيئي والاجتماعي دورًا رئيسيًا في دعم ونشر هذه الابتكارات."

- **مناقشة الفرضية الثانية :**

✓ **نص الفرضية : تقليص الفقر في الجزائر يجب أن يميز ب المقاولاتية الاجتماعية و التي بدورها تعمل على امتصاص البطالة .**

أبرزت نتيجة الفرضية الثانية في الدارسة من وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين عدد المشاريع/ عدد المناصب، و كذا بين عدد المشاريع / معدل التشغيل هذا من اختبار التباين ، و من جهة أخرى بوجود علاقة خطية ذات دلالة احصائية قوية بين عدد المشاريع/عدد مناصب الشغل و عليه :

من خلال النتائج المدونة أعلاه ، يمكننا القول بأن أمام الوضعية الحرجة التي عانى منها الاقتصاد الوطني و العجز في الميزان التجاري و تفاقم المشاكل الاجتماعية (فقر، بطالة) و تدهور المستوى المعيشي ، التضخم و غير ذلك من ضربات قوية تهز أي اقتصاد صلب يضم عدة مقومات ، لهذا أرادت الدولة الاستفادة من حجم العمالة التي يمتلكها السوق اجزائري و من طاقاتهم و أفكارهم المتنوعة . و لمجابهة هذه الظروف و باتباع ميكانيزمات التشغيل أنشأت الدولة مجموعة من الوكالات و التي تصب في صالح الاقتصاد العام و التي تساعد الشباب و خريجي الجامعات على خلق مؤسساتهم الخاصة و دخولهم عالم الشغل و المقاولة ، فاكتست هذه الاستراتيجية الطابع الاجتماعي لأن هدفها اجتماعي .

تعمل المقاولاتية الاجتماعية على خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة تساهم و بكل فعالية في دفع عجلة التنمية و النهوض بالاقتصاد الوطني و توفير مناصب الشغل و جميعها تحديات قوية تواجهها الدولة. فمثلا عند فتح مؤسسة على الأقل نحتاج تشغيل شخصين على الأقل لتسييرها و بهذا نكون دمجنا شخصين لعالم الشغل و هكذا دواليك .

خلاصة الفصل :

تواجه الدولة تحديات كبيرة جعلت من الإبداع الاجتماعي و المقاولاتية الاجتماعية أهم الحلول المساهمة في دفع عجلة التنمية و تنويع الاقتصاد و خلق الفرص ومناصب الشغل، و أمام الوضعية الكارثية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني تسعى الدولة جاهدة الى استغلال خصائصها التنظيمية بأكبر فعالية ممكنة.

ان الإبداع الاجتماعي و المقاولاتية الاجتماعية متعلقان و بدرجة كبيرة بالدور الذي يقدمه المقاول من تسهيل انتقال الأفكار، تحفيز العمل الجماعي، التآزر فيما بين الشركاء(عمال، موردون، زبائن). و لتحقيق هذا الإبداع يواجه الشباب أكبر عائق و هو مشكلة التمويل المالي ، الذي يمكن الحصول عليه من التمويل الذاتي أو تدعيم الدولة، بهدف تسهيل و تشجيع الشباب للمقاولاتية الاجتماعية و التخلص من البطالة و الخروج من الفقر.

إضافة إلى تقديم تحفيزات مختلفة لتجديد التفكير الإبداعي فيها، من التكوين، تحفيز البحث والتطوير ، تخفيضات وامتيازات جبائية ...الخ. اضافة الى الدور الفعال للمنافسة و التي تؤثر ايجابيا على تواجد الابداع في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية و خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي و دخول الاستثمار الأجنبي الذي شدد من قوتها .

الخاتمة العامة

كان الهدف من هذه الأطروحة هو فهم الفقر بشكل أفضل وتأثير السياسات العامة و المجهودات المبذولة من قبل الدولة في الحد منه ، و هذا من خلال تبني الابداع الاجتماعي و المقاولاتية الاجتماعية من أجل دفع عجلة التنمية و التوجه نحو التنوع الاقتصادي ، فحاولنا التحقق و اظهار مدى مساهمة و تأثير هاتين الأخيرتين في تحسين المستوى المعيشي و خلق الفرص ، و هذا ما توصلنا اليه نظريا ،و لاثبات هذا على المجتمع الجزائري ارتأينا اسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وكان الغرض من ذلك هو الإجابة على التساؤلات المطروحة في إشكالية بحثنا بطريقة تجعلنا نتعرف على ماهية الابداع الاجتماعي و العملية الابداعية من جهة ، و من جهة أخرى ماهية المقاولاتية الاجتماعية و عوامل تطبيقها و سيمات المقاولة الناجحة و كيف تتم عملية تطبيقهما على ارض الواقع .

وقد وقع اختيارنا على ولاية تلمسان كميدان للدراسة باعتبارها ولاية عانت من ظاهرة الفقر و تردي الأوضاع المعيشية و انتشار البطالة في فترة مضت و استطاعت بعد ذلك تحسين وضعيتها تدريجيا و أثبتت فعاليتها في الاقتصاد الوطني ، إن التطرق لدراسة الوضعية الحالية للولاية و أسباب تخطيها الظاهرة لم يكن ممكنا إلا من خلال التعرف على وضعية معظم القطاعات الحساسة في الولاية و خاصة تلك المرتبطة بتوسيم الإبداع الاجتماعي و المقاولاتية الاجتماعية و تدعيمهما في المجتمع ، مما مكننا في التعمق أكثر في بحثنا هذا والخروج بالنتائج التالية:

- **عرض نتائج الدراسة :**

✓ جهود الدولة المبذولة و المتمثلة في برامج الاصلاح المعتمدة و هذا منذ 2001 الى غاية 2019 ، حققت أثر كبير في تحسين المستوى المعيشي ، و التقليص من حجم ظاهرة الفقر وكل تباعياتها .

✓ امكانية اعتماد الشباب على المشاريع الابداعية من أجل تحقيق مقاولاتية اجتماعية بمجموعة من الأساليب والتي تنتج أفكار إبداعية جديدة تعتبر المنطلق الرئيسي لإرادة الإبداع بهدف خلق مؤسسات صغيرة و متوسطة تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني .

✓ يستمد كل من الابداع الاجتماعي و المقاولاتية الاجتماعية قوتهما و فعاليتهما في المجتمع من التدعيمات المالية التي تقدمها الدولة للشباب المستفيد من هذه المشاريع نظرا للتحفيزات و الامتيازات المقدمة من قبل وكالات الدعم .

✓ تساهم مجموعة من العوامل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و منها الحد من البطالة المنافسة، و خلق الفرص الاجتماعية و التكنولوجية ، و غيرها.

✓ نجاح جزئي لسياسة التنمية الاجتماعية المتكاملة و بناء القدرات لتحقيق مبدأ الكفاءة و الفعالية ، وتقاسم المسؤولية ، و ثبات نجاحها على المدى الطويل .

- ✓ مساهمة النشاطات الغير رسمية في تحسين الاوضاع المعيشية و تقليص ظاهرة الفقر و البطالة .

- **التوصيات**

بناءا على النتائج السابقة و المتوصل اليها من خلال الدراسة و التماسنا لجملة من النقائص ارتأينا تقديم جملة من التوصيات آملين في الاتخاذ بها ، و تتمثل فيما يلي :

- ✓ زيادة فتح فروع للديوان الوطني للاحصائيات ، من أجل توفير احصائيات لأكثر و أدق على كافة ولايات الوطن أو فتح المجال أمام مخابر البحث معتمد من قبله في تقصي الظواهر الاجتماعية ، الاقتصادية باحصائيات دورية و سنوية عن تطور هذه الظواهر.
- ✓ الحد من الفقر يتطلب بذل مجهودات أكثر و تشخيص أدق بالاعتماد على المؤشرات الفعالة في قياسه و التي تتماشى خصائصها مع المجتمع الجزائري.
- ✓ الاستفادة من النشاطات الغير رسمية التي لا تضر بمبادئ و عادات و تقاليد المجتمع و العمل على تقنينها و ضمها للاقتصاد الرسمي.
- ✓ العمل جاهدا على تحقيق العدالة الاجتماعية و الابتعاد على كل أنواع التهميش و التنمر الاجتماعي.
- ✓ تحسين المستوى التعليمي و الاستفادة من تجارب دول اخرى.
- ✓ الاهتمام اكثر بالنخبة الوطنية و الادمغة و اشراكها في صياغة القوانين و صناعة القرار.
- ✓ اصلاح المنظومة الصحية بالتكفل الأولي لمتطلبات مهني الصحة بكل اسلاكهم من اجل ضمان جودة الخدمة المقدمة .
- ✓ تحسين مستوى المداخيل و الرفع من القدرة الشرائية للمواطن .
- ✓ العمل على بناء أنظمة ابداع فعالة للنهوض بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية .
- ✓ التركيز على الاستثمار في الموارد البشرية التي تمتلكها المؤسسات من خلال التكوينات و التدريبات و هذا لزيادة رصيدها المعرفي ، لأن المعرفة أصبحت من أهم المصادر الابداعية .
- ✓ نشر و ترسيخ ثقافة التميز و الابتكار على كل مستويات المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.
- ✓ الانفتاح على العالم الخارجي و اقامة علاقات و عقود الشراكة مع مؤسسات ناجحة و رائدة و هذا بهدف الاستفادة من خبراتها و كفاءاتها.
- ✓ الزامية فتح مخابر و خلايا بحث و تطوير كأقسام محورية في هيكل المؤسسات باعتبارها أساس كل ابداع .

- ✓ توفير المناخ الملائم للعمال و تحفيز العمل الجماعي .
- ✓ تشجيع روح المبادرة و فتح المجال لتبادل الأفكار و المعارف باقامة مسابقات لأحسن فكرة ، أفضل اقتراح ...
- ✓ اهتمام الدولة بالابداع و المبدعين عن طريق سن قوانين و تشريعات لحماية الملكية الفكرية ووضع ترخيصات للاستفادة منها.
- ✓ انشاء صندوق وطني لتمويل الابداعات بمساهمة كل المؤسسات الوطنية .
- ✓ خلق هيئات وطنية مختصة لتقييم الابداعات و التكفل بها من كل الجوانب مثل : نجوم العلوم – الامارات العربية المتحدة.

- **أفاق الدراسة.**

و بهدف توسيع نطاق هذا العمل البحثي و تعميقه ، نقترح بعض الأفاق بغرض الدراسة على شكل مواضيع تحتاج للبحث فيها برزت لنا خلال فترة الدراسة أهمها :

- ✓ فعالية الابداع الاجتماعي و المقاولاتية الاجتماعية من اجل الحصول على أعلى مستوى من الأداء في المؤسسات الاقتصادية .
- ✓ مساهمة الابداع في الوصول الى ريادة الأعمال .
- ✓ الوعي الابداعي و أثره على المؤسسات الجزائرية .
- ✓ دور المخابر العلمية الجامعية في تدعيم ابداع المؤسسات الوطنية .

قائمة المراجع

قائـمة المـراجع

I. مراجع باللغة العربية :

1. ابن منظور :لسان العرب ، دار صادر، بيروت ، ط 3 ، 1949 م ، ص 60.
2. إسماعيل بن حماد الجوهري، تاج اللُّغة وصحاح العربية ، ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط 4 ، 1990م ،ص 415).
3. البغدادي ,المعونة ,دار الفكر ,بيروت ,لبنان،دط 1999 ,م ,ج1 ، ص441 .
4. الطيطي محمد حمد، تنمية قدرات التفكير الابداعي، الطبعة 1 ، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة– عمان ،الأردن ، ص 98، سنة 2001.
5. السرور عبد الغني ، مقدمة في الابداع، طبعة 1، دار وائل للطباعة و النشر ، عمان–الأردن ،ص37، سنة2002.
6. بيتر دراكر، التجديد والمقاولة– ممارسات ومبادئ–، (ترجمة حسين عبد الفتاح) عمان، مركز الكتب الأردني، سنة 1988،ص 18.
7. دادي عدون, الإدارة و التخطيط الاستراتيجي, ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية, 2001, ص 138.
8. علي وهب، خصائص الفقر و الأزمات الاقتصادية في العالم الثالث ، دار الفكر اللبناني ، بيروت 1996، ص 140.
9. علي السلمي, السياسات الإدارية في عصر المعلومات, دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع, مصر, 2001, ص 69-40.
10. فريد النجار, إدارة الإنتاج و العمليات و التكنولوجيا, مكتبة الإشعاع للطباعة و النشر والتوزيع, مصر,2008 ص 70.
11. محمد أحمد عوض ،الإدارة الإستراتيجية الأصول و الأسس العلمية،الدار الجامعية ، مصر، 1999، ص175 .

12. هشام الطالب، دليل التدريب القيادي، منشورات المعهد العالمي للفكر الاسلامي " – الأردن – 2012 ص 27.

13. ميشيل مان ,موسوعة العلوم الاجتماعية ,ترجمة عادل مختار الهواري وسعد عبد العزيز مصلوح، دار المعرفة الجامعية 1999 م ص168

II. المجلات و مقالات بالعربية :

1. الشيخلي عبد القادر، تنمية التفكير الابداعي، مجلة وزارة الشباب، الطبعة 1، عمان – الأردن ، ص 13، سنة 2001.

2. –بشيكر عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة(2001-2014) ، Revue d'économie et de statistique appliquée، العدد 13 :، العدد02.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8014

3. سهيلة حمود الفرهود، دراسة العوامل المؤثرة على أداء الأسهم – دراسة تطبيقية على سوق الكويت للأوراق المالية، مجلة جامعة الازهر – غزة – فلسطين – 2014 ، ص 56.

4. شيهب عادل ، ظاهرة الفقر و الانحراف الاجتماعي – بحامة بوزيان، أطروحة دكتوراه تخصص علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة منتوري – قسنطينة – سنة الجامعية 2008/2007 ، ص 166..

5. علي عبد القادر علي، مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الانفاق الاستهلاكي ، المعهد العربي للتخيط، مجلة جسر التنمية ، العدد 66 ، الكويت ، أكتوبر 2007، ص07.

6. علي غربي :أبجديات المنجية في آتابة الرسائل الجامعية، مطبعة سيرتا، قسنطينة، الجزائر، سنة 2006 ، ص61

7. فليب عطية ، أمراض الفقر و المشكلات الصحية في العالم الثالث، المجلس الوطني للقافة و الفنون و الآداب، الكويت ،1992 ،ص 10.

8. فضل الفضلي، العوامل المؤثرة على دور المدير كوكيل ابداع : دراسة تحليلية ميدانية في دولة الكويت، مجلة جامعة الملك سعود / العلوم الادارية ، العدد (15) ، سنة 2003.

9. محمد شفيق :البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، سنة 1998 ، ص93.

10. مصري حنورة، التربية و الابداع، بوصلة الرؤية، مجلة التقدم العلمي، العدد 30، سنة 2000 ص 68.

11. مخامرة محسن و الدهان اميمة ،العوامل المؤثرة على الإبداع في الشركات المساهمة الأردنية، مجلة دراسات عمان للجامعة الأردنية، العدد 2، الأردن ، سنة 1988، ص 174 ، 151.

12. . –هدى بن محمد، (2020)، عرض وتحليل البرامج التنموية خلال الفترة (2001– 2019)، مجلة كلية السياسة و الاقتصاد، العدد 05.

III. الرسائل العلمية :

1. اعمر بوزيد محمد ، نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر– حالة خميس مليانة، أطروحة دكتوراه تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد– تلمسان، سنة جامعية 2012/2011، ص 102

2. نصر ضو، (2017)، أسباب و مظاهر الفقر–حالة الجزائر (1990– 20123)–، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة ، الجزائر.

- **ملتقيات و تقارير :**

1. تقرير الامم المتحدة ، تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بما في ذلك الحق في التنمية تقرير الخبير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع، السيد أرجون سينغوبتا، الدورة السابعة ، البند 03 ، بتاريخ 2008/02/28، صفحة 12.

2. تقرير المركز الوطني للدراسات والتحاليل حول السكان والتنمية، الجزائر،.2005 .

3. عبد الهادي الجوهري:معجم علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، مصر، سنة 1982 ، ص18

4. منظمة التعاون الاسلامي ، تقرير حول قياس الفقر في البلدان الأعضاء ،مركز الأبحاث الإحصائية، الاقتصادية و الاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، مركز أنقرة، 2015 ، ص 12.

5. وكالة التنمية الاجتماعية ، دليل الاجراءات العامة لوكالة التنمية الاجتماعية لسنة 2003 ، الجزائر .

I. مراجع باللغات الأجنبية:

1. Abdelmajid Bouzidi(2000), les années 90 de l'économe Algérienne, Algérie, ENAG, P 85

2. Designing Household Survey Questionnaires for Developing Countries : Lessons from Ten Years of LSMS Experience, mimeo, ch.17.

3. HENNI Saïda(2006), pauvreté de capacité et développement durable en Algérie, paupérisation des société Maghrébines, volume 4, CREAD,

4. RICHEZ-BATTESTI Nadine, L'innovation sociale comme levier du développement entrepreneurial- local, Un incubateur dédié en Languedoc-Roussillon, 2009.

5.

II. مجلات و ملتقيات بالأجنبة .

1. Anyck. D, « Methodological report of the servey on perception of poverty in Burkina Faso": in A. Dauphin, "Notes sur les evaluations participatives de la pauvreté", Centre Canadien d'Etude et de Cooperation Internationale, octobre 2001.

2. Atkinson quoted in Peter Saunders , Can Social Exclusion Provide a New Framework for Measuring Poverty, SPRC Discussion Paper No. 127, October 2003, at http://www.sprc.unsw.edu.au/dp/DP127.pdf.

3. *BENCHEIKH, Touhami (1986), « Construit social et innovation technologique ». Sociologie du travail, vol.28, no.1, p.41-57.*

4. *.Business Crown), 2013, (Kelley David, Kelley Tom, All Us Within Potential Creative the Unleashing: Confidence Creative.Business Crown), 2013, (Kelley David, Kelley Tom, All Us Within Potential Creative the Unleashing: Confidence Creative.*

5. Bacq, S., & Janssen, F. (2011). The multiple faces of social entrepreneurship: a review of definitional issues based on geographical and thematic criteria. *Entrepreneurship and Regional Development*, *23*(5-6), 373–403.

6. *DADOY, Mireille (1998), « L'innovation sociale, mythes et réalités : l'innovation en question ». Éducation Permanente, vol.134, p.41-53.*

7. Dees, J. G. (1998). *The meaning of social entrepreneurship*. Kansas City and Palo Alto: Kauffman Fondation & Standford University.

8. Doherty, B., Haugh, H., & Lyon, F. (2014). Social enterprise as hybrid organizations: a review and research agenda. *International Journal of Management Reviews*, *16*(4), 417–436.

9. Duffy, K. (1995) Social Exclusion and Human Dignity in Europe, Council of Europe ,CDPS(95) 1 Revue.

10. Deaton, A. (2001). "Counting the World's Poor: Problems and Possible Solutions" *the World Bank* Research Observer, vol. (16), No 2.

11. Deaton, A. et Grosh, M. (1998). "Consumption" In Grosh, M and Glewwe, P (eds.),

12. Fridhi, B. Social entrepreneurship and social enterprise phenomenon: toward a collective approach to social innovation in Tunisia. *J Innov Entrep* 10, 14 (2021). https://doi.org/10.1186/s13731-021-00148-6

13. *GORDON, Richard (1989), "Les entrepreneurs, l'entreprise et les fondements sociaux de l'innovation". Sociologie du travail, vol.31, no.1, p.107-124.*

14. *Hubert, A (2010).). Empowering People, Driving Change: Social Innovation in the European Union. Brussels: BEPA – Bureau of European Policy Advisers.*

15. Herrin Alejendro N, « Desining Poverty Minotoring for MIMAP », paper presented et the second annual Meeting of MIMAP, 1997, may 5-7, IRDC, Ottawa, p.03

16. Julie Cloutier, (2003), Qu'est-ce que l'innovation sociale ?, université du Québec a Montréal. https://www.researchgate.net/publication/272566640_Qu'est-ce_que_l'innovation_sociale

17. Klievink, B., & Janssen, M. (2014). "Developping multi-layer information infrastructures: advancing social innovation through public-private governance""Information Systems Management".

18. Kora, A. (2013). Indicateurs de développement, de pauvreté et de genre. CIPPA – Développement et indicateurs, vol. I, 2012 — 2013, n° 3.

19. Martin Ravallion ,*Comparaison de la pauvreté: concepts et méthodes*, Document travail n°122, , Févier 1996.

20. *Mulgan, Tucker (2007). Social Innovation. What it is, why it matters and how it can be accelerated. London: The Young Foundation.*

21. Saebi, F., Foss, N., & Linder, S. (2018). Social entrepreneurship research: past achievements and future promises. *Journal of Management*, *45*(15). https://doi.org/10.1177/0149206318793196

22. Shane, S. A. (2002). *A general theory of Entrepreneurship: the individual-opportunity*. Nexus: Edward Elgar Publishing.

23. Tiemann, S. (1993) Opinion on Social Exclusion, OJ 93/C 325/13

24. Tovar, E. (2014). Mesurer la pauvreté : l'apport de l'approche par les capabilités. L'exemple de l'aire urbaine parisienne en 2010. Informations sociales, n° 182, 40-48.

25. Zollo, L., Rialti, R., Ciappei, C., & Boccardi, A. (2018). Bricolage and social entrepreneurship to address emergent social needs: a "deconstructionist" perspective. *Journal of Entrepreneurship, Management and Innovation*, *14*(2), 19–47.

26. *Yeh-Yun, Lin, Carol (2016-08-17). The impact of societal and social innovation: a case-based approach. Chen, Jeffrey. Singapore*

III. رسائل علمية بالأجنبية .

1. Chaker GABSI ,"Analyse économique de la pauvreté en Tunisie : approche monétaire et multidimensionnelle", Thèse de doctorat en Science de Gestion, FACULTE DE DROIT ET SCIENCE POLITIQUE , UNIVERSITE NICE SOPHIA ANTIPOLIS, 2016 p 22.

2. Maliki Samir Baha-Eddine (2010), _Gestion de l'eau et pauvreté en Algérie : cas de la wilaya de Tlemcen, Thèse de doctorat en Sciences économiques, Université de Versailles-St Quentin en Yvelines , France.

3. SMAHI Ahmed , Microfinance et Pauvreté : Quantification de la Relation sur la population de Tlemcen ,Thèse de doctorat en Science économique, faculté des sciences économiques, gestion et commercial , université de Tlemcen- Algérie,2009/2010, p 74.

4. Soraya Mokdad , La pauvreté rurale en Algérie : formes , causes et effets des politiques de lutte contre la pauvreté Casdedeux communes ,Sidi Sémiane et Menaceur (wilayadeTipaza), Economies et finances. Institut National d'Etudes Supérieures Agronomiques de Montpellier, 2018, FRANCE, page 55.

IV. ملتقيات و تقارير بالأجنبية .

1. DEMOGRAPHIE ALGERIENNE 2019 : https://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie2019_bis.pdf

2. O'Higgins, M., and Jenkins, S. (1990) 'Poverty in the EC: 1975, 1980, 1985', in R. Teekens and B. van Praag (eds), *Analysing Poverty in the European Community*, *Eurostat News* Special Edition 1–1990, Luxembourg: European Communities.

3. *Rapport sur le développement humain* », Programme des Nations Unies pour le développement, 2000/2011/2013/2014.

✓ **مواقع الكترونية :**

1. http://www.memoireonline.com/12/11/4990/m_Management-de-linnovation-holisme-organisationnel11.html
2. https://www.google.dz/search?newwindow=1&hl=fr&site=imghp&tbm=isch&source=hp&biw=1242
3. http://www.mdipi.gov.dz/IMG/pdf/Bulletin_PME_N_35_vf.pdf

الملخص:

الهدف من هذه الأطروحة هو دراسة استراتيجية الحد من الفقر في الجزائر بطريقة وصفية من خلال الإبداع الاجتماعي والمقاولاتية الاجتماعية، وللقيام بذلك، اعتمدنا على استعراض المؤلفات لاختبار الفرضيتين المقترحتين وفقا لخصائص الاقتصاد الجزائري، استخدمنا الانحدار الخطي والتحليلات الوصفية على بيانات ولاية تلسمان. أظهرت النتائج أن روح المبادرة الاجتماعية والابتكار الاجتماعي لا يزالان يعتمدان على دعم الدولة بطريقة متأصلة، مما يؤكد مرة أخرى أن مكافحة الفقر ستعتمد على حل متعدد الأبعاد ويجب الأخذ بمتغيرات أخرى.

الكلمات الرئيسية: المقاولاتية الاجتماعية، الإبداع الاجتماعي، الفقر، العمالة، الجزائر.

Résumé :

L'objectif de cette thèse est d'étudier d'une manière descriptive la stratégie de réduction de la pauvreté en Algérie à travers l'innovation sociale et l'entrepreneuriat sociale. Pour ce faire, nous nous sommes appuyés sur une revue de la littérature pour répondre aux deux hypothèses proposées en fonction des caractéristiques de l'économie algérienne. Nous avons utilisé une régression linéaire ainsi que des analyses descriptives sur des données concernant la wilaya de Tlemcen.

Les résultats ont montré que l'entrepreneuriat sociale et l'innovation sociale dépendent toujours des soutiens de l'état d'une manière intrinsèque, ce qui confirme encore une fois que la lutte contre la pauvreté dépendra d'une solution multidimensionnelle et d'autres variables doivent être introduite.

Mots clés : Entrepreneuriat sociale, Innovation sociale, pauvreté, emploi, Algérie

Abstract

The objective of this thesis is to study in a descriptive way the poverty reduction strategy in Algeria through social innovation and social entrepreneurship. To do so, we relied on a review of the literature to answer the two hypotheses proposed according to the characteristics of the Algerian economy. We used linear regression and descriptive analyses on data from the wilaya of Tlemcen.

The results showed that social entrepreneurship and social innovation still depend on state support in an intrinsic way, which confirms once again that the fight against poverty will depend on a multidimensional solution and other variables must be introduced.

Keywords: Social entrepreneurship, social innovation, poverty, employment, Algeria